بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النيلين
كلية الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

جهود ابن جنّي في الدراسة الصرفية من خلال كتابه المنصف

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

إعداد :
الطالب| حامد آدم محمد
إشراف :
الدكتور | محمد مهدي أحمد

العام الدراسي ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: "ولا تعجل بالقرآن من قبل أنْ يُقضى إليك
وحيه وقل ربِّ زدني علماً"

صدق الله العظيم

سورة طه – الآية (١١٤)

شكر وتقدير

الحمد لله في الأولى والآخـــرة ، وله الشكـــر كما يحـــب ويرضى . ولا يسعنـــي ـــ بعد حمد الله وشكره ـــ إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لقسم اللغة العربية بكلية الآداب في جامعة النيلين ، إذ أتاح لي فرصة هذه الدراسة .

كما يسرني أن أتقدم بوافر الشكر والعرفان مصحوباً بالاعتراف بالفضل إلى أستاذي الدكتور/ محمد مهدي أحمد فقد رعى هذا البحث منذ أن كان فكرة إلى أن استوى على سوقه ، وقد منحه من علمه الجم ، وفكره النير ، ورأيه السديد ، فلم يبخل عليَّ بتوجيهه وإرشاده إلى أن رأى النور .

كما كان لخلقه الكريم أطيب الأثر في نفسي مما شجعني على أن ألقاه حيثما شئت ومتى أردت ، دون شعور بالحرج ، وأن أجلس معه وقتاً طويلاً في المتابعة والمراجعة ، دون أن يشعرني أني آخذ من وقته الغالي الثمين شيئاً ، بل فتح لي مكتبته العامرة آخذ منها ما اقتضاه البحث وقد أعارني كتباً كثيرة في رضىً وسماحة فجزاه الله عنِّي وعن العلم خير الجزاء .

ولن يفوتني أن أشكر الدكتور الفاضل/ سليمان يوسف خاطر فقد كان له فضل توجيهي إلى هذا الموضوع ، وما بخل عليَّ بمشورة وما ضنَّ بنصح .

والشكر والتقدير لمكتبات جامعة النيلين ، وللعاملين بمكتبة جامعة أم درمان الإسلامية ، وعلى رأسهم محمد بشير . وللعاملين بمكتبة جامعة القرآن الكريم وفي مقدمتهم النور أحمد الذي عن طريقه انتفعت كثيراً . ولا أنسى القائمين بخدمة مسجد الشيخ/ يحيى حيث وفَّروا لي الإضاءة .

وأتقدم أخيراً بالشكر الجزيل لكل من قدم لهذا البحث يداً ومعونة من أساتذتي الكرام وزملائي الأفاضل فجزى الله الجميع خيراً ، ، ،

مقدمة

موضوع البحث ، ودوافعه ، وأهدافه ، ومنهج البحث ، وخطة الدراسة ، ومصادره .

أ/ موضوع البحث :

أحمدك اللّهم كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد عبدك ورسولك وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان الى يوم لقائك .

وبعد : فموضوع الرسالة هو: جهود ابن جنيّ الصرفية من خلال كتابه المنصف .

ب/ دوافعه :

لقد نبعت فكرة البحث تبعاً لدواع مختلفة هي :

١. لقد كنتُ ميَّالاً الى دراسة علوم العربية ، ولا سيما الصرف ، ثم بدت لي ضرورة ربط هذه الدراسة الصرفية بمصدرها الأول كتاب المنصف؛ إذ هو شرح لأول كتاب دُوِّن مستقلاً في علم الصرف ؛ وهو تصريف أبي عثمان المازني الذي عُني بكتاب سيبويه وبخاصة في مجال الصرف . ومن ثم ربطها بما جاء قبله وبعده من مصادر صرفية .

٢. إنَّ البحث في علم الصرف شاقٌ جداً ، وهو أصعب ما يواجه طلاب العلم اليوم، بل قد أحسَّ بصعوبته أعلام الصرفيين القدامى إذ يقول أبو عثمان المازني : "والتصريف إنما ينبغي أن ينظر فيه من نقب في العربية ، فإن فيه إشكالاً وصعوبة على من ركبه غير ناظر في غيره من النحو [١].

كما وصفه أبو الفتح من بعده قائلاً : (لما كان علم الصرف عويصاً صعباً بدئ قبله بمعرفة النحو ثم جئ به بعدُ ، ليكون الارتياض في النحو موطئاً للدخول فيه، ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه . . .) [٢]

ويضيف أبو الفتح : "ولهذا لا تكاد تجد لكثير من مصنفي اللغة كتاباً إلا وفيه سهو أو خلل في التصريف . . . [٣] ولهذه الصعوبة قلَّت فيه البحوث المتخصصة، وابتعد عن الخوض فيه أكثر الباحثين " .

والذي دفعني أن أحمل نفسي على هذا قول الشاعر :

---

[١] المنصف ٢/٣٤٠، ٣٤١ .

[٢] المنصف ص ٣٤ .

[٣] المنصف ص ٣٢ .

لأستسهلنَّ الصَّعْبَ أو أدرك المُنَى * فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ

ولا تظننَّ أنني آنست قدرة لم تكن لغيري ولكن قصدت أن أسهم مع الباحثين ــ على قلتهم ــ في هذا المجال حتى تندفع الحركة الصرفية إلى الأمام كما اندفعت الحركة النحوية فإن رأيت هفوة فقل طغى القلم ، ولا تكن ممن قيل فيهم:

فإنْ رأوا هفوة طاروا بها فرحاً * منِّي وما علموا من صالح دَفَنُوا

٣. إنَّ لأبي الفتح مؤلفات عظيمة وكثيرة فقصدت أن أتناول أحدها بالدراسة ؛ فاخْتَرتُ المنصف في الصرف لاخراجه في صورة تُميِّزُه وتميِّزُ مؤلفه من بين الصرفيين ، لا سيما وأن الذين بحثوا في مؤلفاته لم تتجه أنظارهم نحو الصرف إلا من قلْ ؛ وقد شجَّعني على ذلك بعض الإخوة .

هذه هي الأسباب التي دعتني لاختيار هذا الموضوع .

ج/ أهدافه :

١- الكشف عن جهود أبي الفتح في الدراسات الصرفية من خلال منصفه أولاً ، ومن بعض مؤلفاته الصرفية واللغوية ثانياً .

٢- اثبات أنَّ أبا الفتح كان عالماً صرفياً كما هو عالم نحوي ولغوي يزيد أثره في علم الصرف عن أثره في علم النحو واللغة ؛ وإثبات ذلك من خلال دراسة منصفه مستعيناً ببعض مؤلفاته .

٣- الاهتمام بالدراسات التطبيقية وخاصة التي ترتبط بالصرف ، وجعلها ميداناً للدراسات العليا .

٤- إضافة بحث للمكتبة العربية زيادة للمعرفة .

٥- تأصيل القواعد الصرفية من خلال المنصف .

٦- ترتيب المعلومات بصورة منظمة حتى تتضح الوظائف الصرفية المختلفة بصورة تسهّل على القارئ معرفة التفاصيل الخاصة بجهود أبي الفتح دون عناء.

د/ منهج البحث ، وخطة الدراسة :

لقد اتبعت في هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي وذلك حيث قمت بتحليل المسائل الصرفية التي وافق فيها أبو الفتح أبا عثمان ، أو خالفه ، تحليلاً علمياً بحسب

القواعد الصرفية ، لأصل إلى وجه الموافقة ، أو المخالفة ليتضح موقف صاحبي منها ، ولم أكتف بهذا بل سجّلت ــ في حياد تام ــ الرأي الذي أراه : موافقة أو مخالفة ، مع التوضيح والبيان بقدر الإمكان .

وقد قمت بتجميع المادة الصرفية المتعلقة بجهود ابن جنيّ من أمهات الكتب في هذا المجال ، وعلى رأسها مؤلفاته سواء المستقلة بالصرف ، أو التي عالجت الصرف والنحو معاً ككتابه اللمع ؛ ورجعت أيضاً إلى بعض كتب اللغة التي لها علاقة بموضوع البحث،واستفدت من الآراء الموجودة فيها ، مثل:كتاب مصادر اللغة لعبد المجيد الشلقاني ، معتمداً في تلك الدراسة الصرفية المختلفة،على آراء العلماء الواردة في تلك الكتب ، إضافة إلى جهدي الشخصي ــ ما وسعني ذلك ــ وهكذا استفاد البحث من الاستقراء ، والوصف والتحليل .

وقد قسَّمت هذا البحث إلى : مقدمة،وأربعة فصول ، وخاتمة .

كان الفصل الأول : عن حياة أبي عثمان المازني وآثاره ، والذي تعرَّضت فيه لاسمه،وكنيته ، ومولده ، ونشأته ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومكانته العلمية ، وثناء العلماء عليه ، ومصنفاته ، ووفاته ، وأفردت مبحثاً لكتابه التصريف فتمّ الفصل في مبحثين .

وتناولت في الفصل الثاني : عصر أبي الفتح من ناحية سياسية ، واجتماعية ، وعلمية ، كما تعرَّضت لحياة أبي الفتح : اسمه ، وكنيته ، ومولده ، ونشأته ، وشيوخه ، وتلاميذه ، وثناء العلماء عليه ، ومصنفاته ، ووفاته ، ثم ختمت هذا الفصل بمبحث عن كتابه المنصف ، فاحتوى هذا الفصل على أربعة مباحث .

وجاء الفصل الثالث : عن الصرف وقد اشتمل على تعريفه عند المتقدمين، والمتأخرين ، ونشأته ، وأسبابه ، وأهميته ، ومباحثه .

وكان الفصل الرابع : عن المسائل التي وافق فيها أبو الفتح أبا عثمان،والمسائل التي خالفه فيها ، وما أستدرك به عليه ، فقسمته إلى تسعة مباحث،ومدخل ، فاشتمل المدخل على أقسام الكلام ، والأصلي والزائد ، وأنواع الزيادة ، وميزان أشياء ، والقلب المكاني ، وكان المبحث الأول عن المجرد والمزيد ، من الأسماء والأفعال ، والثاني عن الإلحاق ، والثالث عن همزة الوصل ، والرابع عن حروف الزيادة ، والخامس عن المعتل فعلاً أو اسماً ، والسادس عن المصادر والمشتقات ، والسابع عن الإعلال والإبدال ، والثامن عن الإدغام وعدمه ، والتاسع والأخير عن الضرورات الشعرية .

وختمت هذا البحث بخاتمة ذكرت فيها النتائج التي توَّصل لها هذا البحث ، مع وضع الفهارس الفنية اللازمة .

هـ/ مصادره :

أما المصادر التي اعتمدت عليها في هذا البحث فكثيرة ومتنوعة ، أشير إلى أهمها :

أ- مصادر تاريخية منها : كتب التراجم والطبقات ، وقد زوَّدت البحث بالحقائق التاريخية المهمة عن عصر أبي الفتح ، وترجمت للأعلام الواردة فيه .

ب- كتب ابن جنيٍّ الصرفية ، وعلى رأسها المنصف الذي أقمت عليه الدراسة ، والخصائص ، وسر صناعة الإعراب ، والمحتسب في تبيين وجوه القراءات ، والتصريف الملوكي ، والمبهج وغيرها ، وكتبه الصرفية النحوية منها اللمع ، وهي مصادر البحث الأصلية .

ج- كتب الصرف والنحو لغير ابن جنيٍّ : منها كتاب سيبويه وقد لاحظت أنَّ ابن جنيٍّ قد تأثر بكثير من آرائه الصرفية ، ومنها المقتضب والكامل للمبرد ، وشرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين الإستر أبادي،والممتع في التصريف لابن عصفور ، وشرح المفصل لابن يعيش ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، وحاشية الصبان .

مراجع حديثة تمثَّلت في الرسائل الجامعية المقدمة لنيل درجة الماجستير منها : أثر ابن مالك في الدراسات الصرفية لمحمد آدم الزاكي ، وصيغ الفعل الثلاثي في الربع الثالث من القرآن الكريم لمنى سيد أحمد الحسين .

الفصل الأول

أبو عثمان المازني

حياته وآثاره ، كتابه التصريف

٢- ويعقوب بن إسحاق الحضرمي . يقول أبو الطيب اللغوي[١] : "حدثنا غير واحد عن المبرد قال : حدثنا المازني قال : قرأتُ على يعقوب الحضرمي[٢] القرآن فلما ختمتُ رمى إليّ بخاتمه وقال : خُذْه ، ليس لك مثل" . وليعقوب قراءة مشهورة هي إحدى القراءات العشر ت سنة ٢٠٥هـ .

٣- وأبي سعيد عبد الملك بن قُرَيبْ الأصمعي أحد أئمة اللغة، والغريب، والأخبار، والملح، والنوادر . قال أبو الطيب اللغوي : " أخبرنا محمد بن يحيى قال : حدثنا محمد بن يزيد قال : حدثنا المازني عن الأصمعي قال : قال الخليل بن أحمد...[٣] ت سنة ٢١٦هـ .

٤- وسعيد بن ثابت الانصاري ت ٢١٥هـ .[٤]

٥- وأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الاوسط قرأ عليه كتاب سيبويه[٥] ت سنة ٢١٥هـ .

٦- صالح بن إسحق أبو عمر الجرمي .[٦]

٧- محبوب بن الحسن .[٧]

٨- محمد بن سلام الجمحي[٨] ت سنة ٢٣١هـ .

٥/ تلاميذه :

وقد ذكرهم صاحب مقدمة المنصف ٣١٣/٣ وغيره وهم كثُر أشهرهم :

١- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، إمام العربية في عصره . ت سنة ٢٨٥هـ قال صاحب كتاب مراتب النحويين : " أخبرنا محمد بن يحيى قال : "أخبرنا

---

(١) مراتب النحويين لأبي الطيب عبد الواحد على اللغوي/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م ص ٧٧ .

(٢) أنظر ترجمته في طبقات النحويين والغويين للزبيدي ص ٥١ .

(٣) مراتب النحويين ص ٦١ ، والمنصف لابن جني ٣١٣/٣ .

(٤) المنصف ٣١٣/٣ .

(٥) نزهة الألباء في طبقات الادباء لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري تحقيق/ محمد أبو الفضل ابراهيم ص ١٣٣ ، ومعجم الأدباء لياقوت ٢٢٥/١١ .

(٦) معجم الأدباء لياقوت ٥/١٢ .

(٧) المنصف ٣١٣/٣ .

(٨) مصادر اللغة لعبد الحميد الشلقاني ط طرابلس ١٩٧٧م ص ٣٢٣ .

محمد بن يزيد قال : " حدثنا المازني قال : قرأ عليّ رجل كتاب سيبويه . . .[1]

٢- أبو الفضل العباس بن الفرج الرّياشي قرأ عليه النصف الأول من كتاب سيبويه.[2]

٣- أبو يعلي محمد بن أبي زرعة الباهلي النحوي .

٤- أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري ، وأصله من الدّينَور ، قدم البصرة ، فأخذ عن المازني وحمل عنه كتاب سيبويه ، ثم رحل إلى بغداد ، فقرأ على أبي العباس المبرد ت بمصر سنة ٢٨٩ .[3]

٥- أبو الفضل بن محمد اليزيدي .

٦- عبد الله بن أبي سعد الوراق .

ولما ورد بغداد في أيام المعتصم ، وقيل في أيام الواثق أخذ عنه أهلها ، منهم :

٧- الحارث بن أبي أسامة .

٨- محمد بن أبي الجهم السمري .

٩- موسى بن سهل الجوني .

٦/ مكانته العلمية :

كان المازني إماماً في العربية ، متسعاً في الرواية ، وهو من الطبقة الثانية من رواة اللغة بعد الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد[4] . ومن أهل القرآن أيضاً .

وكان يقول بالأرجاء ، وكان لا يناظره أحد إلا قطعه لقدرته على الكلام ، وقد ناظر الأخفش في أشياء كثيرة فقطعه . وكان إمام عصره في النحو ، حكى المبرد أن يهودياً بذل للمازني مائة دينار ليقرئه كتاب سيبويه ، فامتنع من ذلك ؛ فقيل له : لم امتنعت مع حاجتك وعائلتك؟ فقال : إنّ في كتاب سيبويه كذا وكذا آية من القرآن ، فكرهت أن أقرئ القرآن لأهل الذمة ، فلم يمض على ذلك إلا مدة قليلة ، حتى طلبه

---

[1] مراتب النحويين ص ٧٨ .

[2] طبقات النحويين ص ١٠٦ .

[3] طبقات النحويين ط١/١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م مصر ص ٢٣٤ .

[4] مصادر اللغة ص ٣٢٣ .

الواثق ، وأعطاه ثمانين ألف درهم ، وأخلف عليه أضعاف ما تركه لله ، وسبب طلبه أن جارية غنت بحضرة الواثق شعراً :

أظلومُ إنَّ مصابكم رجلاً * أهدى السلام تحية ظُلم

فرد التَّوَّزي عليها : نصب (رجلاً) ظاناً أنه خبر (إنَّ) . فقالت قد قرأته على أعلم الناس بالبصرة أبي عثمان المازني ؛ فأحضر إلى سرّ من رأى[1] .

فأعرب البيت فقال : مصابكم : مصدر مضاف إلى فاعله ، [بمعنى إصابتكم] ورجلاً مفعوله . وخبر إن ظلم . فاستحسنه الواثق وأعطاه جائزة[2] .

وقد اتصل المازني بالخليفة العباسي الواثق بالله (المتوفى سنة ٢٣٢هـ) ، ثم بالمتوكل بعده ؛ وكان يقول بفضل الواثق ، ونقص المتوكل .[3]

وكان له شعر قليل فمن شعره :[4]

شيئان يعجز ذو الرِّياضة عنهما * رأى النساء وإمـرةُ الصِّبْيـانِ

أمّـا النسـاءُ فإنـهن عواهـرُ * وأخو الصبي يجري بغير عنانِ

٧/ ثناء العلماء عليه :

قال أبو العباس المبرد : لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان المازني، وكان يصف المازني بالحِذْق بالكلام[5] والنحو . قال : وكان إذا ناظر أهل الكلام لم يستَعِنْ بشئ من النحو ، وإذا ناظر أهل النحو لم يستعن بشئ من الكلام[6] ونحو ذلك قال أبو الفداء إسماعيل بن عمر المعروف بابن كثير ، والملك المؤيد كمال الدين إسماعيل بن علي المعروف بأبي الفداء ، وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، وابن خلكان .

---

(١) وهي المدينة التي أنشأها المعتصم ، بين بغداد وتكريت . ويقال على عدة وجوه : سامَّرا بالقصر . وسامّراء بالمد . وسُرَّ منْ رَاء ؛ مهموز الآخر . وسرّ من را ، مقصور الآخر . وساء من رأى . وسامرّة بالهاء . وهي على دجلة من شرقيها ، تحت تكريت . وحين انتقل المعتضد عنها وسكن بغداد خربتْ (مراصد الاطلاع على أسماء الامكنة والبقاع ص ٦٨٤) ج٢ لصفي الدين عبد المؤمن ت/ على محمد البجاوي .

(٢) طبقات النحويين ص ٩٧ وفي كتاب مراتب النحويين ص ٧٨ أن الذي ردّ عليها رفع (رجلاً) هو الخليفة الواثق نفسه .

(٣) االمرجع السابق ص ٩٧ .

(٤) معجم الأدباء لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي ط١ ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م ٣٥٢/٢ .

(٥) أي بعلم الكلام .

(٦) إنباه الرواة للقفطي ٢٤٨/١ .

قال الجاحظ في كتاب البلدان[1] وقد ذكر فضل البصرة ورجالها : وفينا اليوم ثلاثة رجال نحويون ليس في الأرض مثلهم ، ولا يُدْرَك مثلهم ، يعني في الإعتلال والاحتجاج والتقريب ، منهم أبو عثمان المازني ، والثاني أبو العباس بن الفرج الرياشي، والثالث أبو اسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن الزيادي ، وهؤلاء لا يصاب مثلهم في شئ من الأمصار .

وقال أبو الطيب عبد الواحد اللغوي : وكان المازني من فضلاء الناس وعظمائهم ورواتهم وثقاتهم ، ومثل ذلك قال جلال الدين السيوطي ، الوزير جمال الدين القفطي . وقال المبرد : سمعت أبا حاتم يقول : قرأت كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، وكان حسن العلم بالعروض ، وإخراج المعمى ، وقول الشعر الجيد ، ولكن لم يكن بالحاذق في النحو ، وكان إذا التقى هو والمازني تشاغل ، أو بادر خوفاً أن يسأله المازني عن النحو .

وكان إماماً في اللغة والغريب والأدب ، قال النجاشي : أبو عثمان المشهور بذلك . وقال الدلجي : أبو عثمان المازني كان إمام عصره في النحو والأدب ، وبه قال الصفدي . وكان بحاثاً ، فقد وصفه شيخه أبو عبيد معمر بن المثنى بالمتدرج النقار ، والنقار البحاث .

وكان واسع الرواية ، قال السيرافي : كان أبو عثمان مع علمه بالنحو متسعاً في الرواية ، وقال ابن الأنباري نحو ذلك .

٨/ مصنفاته :

له من المصنفات : [2]

١. كتاب التصريف .
٢. وكتاب في علل النحو صغير .
٣. وتفاسير كتاب سيبويه .
٤. وكتاب في القرآن ، كبير .
٥. وما تلحن فيه العامة .
٦. وكتاب الألف واللام .

---

[1] إنباه الرواة للقفطي ٢٤٨/١ .

[2] أنظر الأعلام لخير الدين الزركلي/ الطبعة الثالثة ٤٤/٢ ، وانباه الرواة ٢٤٦/١ ووفيات الأعيان ٩٢/١.

٧. والعروض .

٨. والقوافي .

٩. والديباج في جوامع كتاب سيبويه .

ولم يؤلف كتاباً كبيراً في النحو ، لأنه كان يُعبّر عن رأيه في ذلك ، فيقول : من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه ، فليستح .

٩/ وفاته :

توفى أبو عثمان المازني سنة ٢٤٧هـ على الراجح ، وهي السنة التي قتل فيها المتوكل ، وبويع فيها ابنه المنتصر بالله[١] ولمّا توفى أبو عثمان مرت جنازته على أبي الفضل عباس بن الفرج الرياشي فقال متمثلاً :

لا يبعد الله أقواماً رزئتهم * أفناهم حدثان الدهر والأبدُ

نمدهم كل يوم من بقيتنـــا * ولا يشوب إلينا منهم أحدُ

---

[١] نزهة الألباء ص ١٨٧ .

المبحث الثاني

كتابه التصريف

لقد رحـــل إمام العربية في عصـــره ، أبـــو عثمان المازني ، النحوي البصـــري ــ رحمة الله ــ بعد أن ترك لنا كتاباً في علم الصرف أسماه "التصريف" لاندَّ له ، ولا يدانيه فيما احتوى عليه من معلومات صرفية ، ولغوية ، وأدبية أي كتاب آخر ــ على كثرة ما ألف بعده من كتب الصرف .

هذا،وقد أقبل عليه العلماء أيما إقبال يتدارسونه،وينهلون منه،وفي مقدمتهم ابن جني الذي نوّه بفضل هذا الكتاب فقال في خطبة شرحه : "ولمَّا كان هذا الكتاب الذي شرعت في تفسيره ، وبسطه ، من أنفس كتب التصريف وأسدها ، وأرْصنِها ، عريقاً في الإيجاز ، والاختصار ، عارياً من الحشو والإكثار ، متخلّصاً من كزازة[1] ألفاظ المتقدمين ، مرتفعاً عن تخليط كثير من المتأخرين ، قليل الألفاظ ، كثير المعاني عُنيتُ بتفسير مُشكله ، وكشف غامضه ، والزيادة في شرحه ، محتسباً ذلك في جنب ثواب الله، ومزكياً به ما وهبه لي من العلم .

ويُعدُّ كتاب المازني هذا أول ما وصل إلينا من كتب تُعني بالصرف وحده مستقلاً عن النحو ــ فالكتاب لسيبويه جمع بين النحو والصرف وقد عاد المبرد تلميذ المازني ، فجمع بين النحو والصرف في كتابه "المقتضب" لذلك صار كتاب المازني من علم التصريف ككتاب سيبويه من علم النحو في أن كلاً منهما أصل في علمه : هذا في النحو وذاك في التصريف . وإن كان كتاب سبويه قد جمع كثيراً من الأصول الصرفية.

ثم إنَّ كتاب التصريف للمازني لم تصل إلينا منه نسخة مخطوطة ، ولكن وصل إلينا الكتاب بشرح ابن جني المنشور بعنوان "المنصف" حيث شرح فيه كتاب التصريف للمازني النحوي البصري .

كما أنَّ تصريفه هذا على صغره يُعَدُّ أجمع كتاب لعلم التصريف ، إذ استخلص مادة كتابه الأساسية من كتاب سيبويه بدءاً من "باب عدة ما يكون عليه الكلم[2] إلى الباب الأخير الذي عقده سيبويه للإدغام . وهذا القسط من كتاب سيبويه الذي نهل منه المازني

---

(1) الكزازة : اليَبْس والإنقباض .

(2) الكتاب لسيبويه ٣٠٤/٢ .

خاص بأبواب الأبنية ، أبنية " كلام العرب صحيحه ومعتله ، وما قيس من معتله ولم يجئ إلا نظيره من غيره[1] ، وتكاد عناوين بعض كتاب المازني تتطابق تماماً مع عناوين أبواب كتاب سيبويه .

رواة كتاب المازني

قال أبو الفتح عثمان بن جني : أخبرني الشيخ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي قراءة منى عليه بحلب عن أبي بكر محمدين السري السراج ، عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، عن أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني رحمهم الله أجمعين .

---

[1] الكتاب لسيبويه ٢/٤٠٣ .

الفصل الثاني

أبو الفتح عثمان بن جني

عصره ، وحياته ، وآثاره ، وكتابه المنصف

المبحث الأول

عصر أبي الفتح

كلمة :

لمَّا كان لدراسة أيِّ مُصنَّفٍ ما ، لابُدَّ من معرفة البيئة التي عاش فيها ذلك المُصنِّف ، ولأنَّ الإنسان ابن مجتمعه يتأثر به ، ويؤثر فيه سلباً وإيجاباً لهذا فلابُدَّ من الوقوف على العصر الذي عاش فيه أبو الفتح ودراسته .

ولا شكَّ أنَّ أبا الفتح قد أوتى حظاً عظيماً من الشهرة ، وذيوع الصيت ، وقد نالت الترجمة لحياته الخاصة ، ونواحي عصره المختلفة نصيباً موفوراً من الدراسة ، وأظنَّ أنَّ المؤرخين والباحثين الذين تناولوا تلك الجوانب بالدراسة قد كادوا يستوفون القول فيها ، ولهذا فقد رأيت أن أُضمِّنُ بحثي هذا نماذج عن حياته السياسية ، فالإجتماعية، فالعلمية في ايجاز لا يخِلُّ بالغرض المطلوب .

أ/ الناحية السياسية :

استطاع المسلمون في أقل من قرن أن يدخلوا كثيراً من الأقطار النائية في الإسلام ، دون أن تقف العقبات أمام عزائمهم ، وتضحياتهم ، لا سيما في ظلال دولة الأمويين ؛ وبالحق أسسوا حضارة لم تتقوَّض حتى تفرقت كلمة المسلمين ، وصاروا شيعاً ، وطوائف متحاربة .

أدرك أبو الفتح الدولة العباسية على يد خلفائها الضعفاء ، إذ وُلد سنة ٣٢٠هـ قبيل بداية العصر العباسي الثاني سنة ٣٣٤هـ الذي انفصلت فيه الأقطار الإسلامية عن الدولة العباسية ، وأصبحت دويلات مستقلة .

لقد ضعف الخليفة العباسي منذ أوائل القرن الرابع الهجري ، لازدياد شوكة القواد من الأتراك ، ولمَّا جاء المقتدر "٢٩٥-٣٢٠"هـ الذي خلف أخاه المكتفي وهو في الثالثة عشرة من عمره زاد الضعف فقتل[1] في معركة مع أمير الامراء مؤنس سنة ٣٢٠هـ وخلفه القاهر "٣٢٠-٣٢٢"هـ الذي في عهده ولد أبو الفتح عثمان بن جني .

---

[1] الكامل لابن الاثير ٧/٧٧ .

أساء القاهر سياسة الرَّعية ، فلم يكن حظه أقلَّ سوءاً ممن سبقه من الخلفاء العباسيين فقد سُملتْ عيناه ، وحبس ، وساءت حاله حتى طلب الصدقة ، ثم مات في عهد المطيع سنة ٣٣٩هـ . [١]

وبعد أن كان الصراع بين الخلفاء العباسيين وكبار القواد والأمراء ، أصبح بين الخلفاء وأمراء الأمراء ، وكان من أثر تنازع القواد على منصب إمرة الأمراء أن استعان هؤلاء القواد بعضهم ببعض ، وأدى هذا النزاع ، وما أعقبه من الفوضى والإضطرابات إلى استنجاد الخليفة المستكفي ببني بويه ، وأصلهم يرجع فيما يقال إلى ملوك ساسان الفارسيين الذين تشرَّدوا إلى إقليم الديلم الواقع في المنطقة الجبلية جنوبي بحر قزوين[٢] ، وقيل غير ذلك . ولسنا في حاجة إلى معرفة أصلهم ، ولكن الذي يهمنا في هذا المقام سيرتهم في الرعيَّة ، لانسبهم فنقول : "هم أشد خطراً على الخلفاء أنفسهم، فعندما استولى معز الدولة على بغداد سرعان ما سمل عيني المستكفي ، واستدعى الفضل بن المقتدر وبايعه بالخلافة ولقبه بالمطيع "٣٣٤-٣٦٣"هـ ولكن قضى دخوله على سلطان الأتراك الذي كانت بغداد بسببه نهباً للجند .

وكانوا يفرضون لنفقة الخليفة قدراً من المال هو حظه من السلطان ، حتى إنه في سنة ٣٣٦هـ قطع عز الدولة عن الخليفة المطيع ألفي الدرهم التي كان قد خصَّصها كل يوم لنفقته وعوَّضه عنها ضياعاً من البصرة وغيرها . [٣]

ومع أن الخليفة أصبح مسلوب السلطة في عهد بني بويه إلا أنهم ينظرون إليه باعتباره زعيم المسلمين ، فكان يستقبل السفراء ، ويلبس بردة الرسول صلى الله عليه وسلم ويضع أمامه مصحف سيدنا عثمان رضي الله عنه توكيداً لسلطته الدينية .

يُعَدُّ عضد الدولة من أعظم ملوك بني بويه حتى لُقِّبَ بـ "شاهنشاه" ومعناه ملك الملوك ، وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلي الله عليه وسلم أنه قال : " أوضع اسم – وفي رواية "أخنع اسم عند الله رجل تسمى ملك الملوك "وفي رواية ملك الأملاك لا ملك إلا الله عز وجل"[٤] . وهو أول من ضربت له الدبادب ببغداد ، وخطب له بها مع

---

(١) تأريخ الإسلام لحسن إبراهيم ٢٤٧/٣ .

(٢) تأريخ الدولة الإسلامية ص ١٠٣ .

(٣) المنتظم في تأريخ الملوك والأمم لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، ط١٣٥٧/١هـ ٣٥٧/٦.

(٤) فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري للإمام الحافظ أحمد علي بن حجر العسقلاني ٥٨٨/١٠ .

الخليفة . مات سنة ٣٧٢هـ بعد أن قسَّم ملكه بين أبنائه : صمام الدولة ، وشرف الدولة، وبهاء الدولة ، فنشبت الخلافات بينهم وانتهت بتغلب بهاء الدولة على العراق عام ٣٨٩هـ ففي عهده وخلافة القادر بالله توفى شيخنا أبو الفتح بعد أن شهد كل هذه الأحداث ولا شك أنها قد انعكست على حياته .

ب/ الناحية الإجتماعية :

تكوَّن المجتمع في ظل العباسيين من عناصر مختلفة فتعددت فيه القوميات والأجناس ، ففي العراق التقى العرب بالفرس والأتراك ، والمغاربة ، وبني بويه فتباينت عاداتهم ، وتقاليدهم ، واختلفت ألوان معيشتهم فهناك طبقة تعيش في ثراء وبذخ وهم الأمراء والوزراء ، بينما تعاني أخرى من الفقر ، والغلاء ، والضرائب التي تفرض عليهم ، بل أشد من ذلك الإقطاعات فقد كان البويهيون يُقْطِعون قرىً برمَّتها لقوادهم[١] . ولكن شيخنا أبو الفتح كان يتعيَّش من عطائهم بعلمه .

أما الطب وتوافر الصحة في المجتمع فقد أنشأ عضد الدولة المستشفى المشهور باسم البيمارستان العضدي فاحتوى هذا المستشفى على أربعة وعشرين طبيباً[٢] ، وصارت هذه المجموعة هيئة للتدريس والأبحاث الطبيَّة ، فضلاً عن علاج المرضى .

وعلى هذا يمكننا أن نقول إنَّ القرن الرابع الهجري من أفضل القرون الإسلامية وقتذاك توفراً في الأطباء ، إلا أنه رغم هذا التقدم الطبي كانت هناك أمراض ذهبت بالآلاف من الناس عجز هؤلاء الأطباء عن علاجها "كالجدري ، والطاعون ، والسُّل غيرها .

أما السلوك في العصر العباسي الثاني فقد اختلطت الثقافات الفارسية ، والهندية ، والرومية ، واليونانية بالثقافة العربية ، ونتيجة لاختلاط هذه الشعوب بالعنصر العربي ظهرت عادات جديدة في المجتمع الإسلامي تتمثل في الملبس ، وفي تعدد الأطعمة والأشربة والمعمار ، والأشربة المحرَّمة ، والغزل والطرب والغناء ، وإنشاء دور للطرب والملاهي ، وإقامة حفلات الموالد ، وإقامة المآتم عند الشيعة في يوم عاشوراء. وفي مقابل ذلك ظهر الزُّهاد ، والوُعاظ ، والصوفية .

---

[١] البداية والنهاية لأبي الفداء ٣٠٢/١١ ، ٢١٣ ، ط٢ ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

[٢] تأريخ الدولة الإسلامية ص ١٠٤ .

فقد جدَّ الحنابلة في محاربة هذه البدع والانحلال ففي عام ٣٢٣ أخذ الحنابلة يهاجمون دُور القواد والعامَّة ، فإن وجدوا نبيذاً أراقوه ، وإن وجدوا مغنية ضربوها ، وكسروا آلة الغناء ، واعترضوا في البيع والشراء ، ومشى الرجال مع النساء والصبيان. [١]

وإذا لاحظنا إلى المجتمع الذي عاش فيه أبو الفتح من ناحية دينية فلا شك نجده مليئاً بالتعصب المذهبي ؛ فقد أدى ذلك التعصب إلى التفرقة والتفكك ، وأثار كثيراً من البلبلة .

وقد عُرف بنو بويه بالتعصب للمذاهب الشيعية ، وبلغ من تعصبهم أن قامت الثورات من حين إلى آخر بين السنيين والشيعيين سواء في بغداد أو غيرها .

ففي سنة ٣٨٩هـ قامت بينهما ثورة في بغداد كاد يقتل فيها أبو حامد الإسفراييني ، وتعصَّب أهل الشيعة ببغداد للخليفة الفاطمي وصاحوا : يا حاكم يا منصور ! .[٢]

وهكذا نجد أمثال هذا كثيراً .

ج/ الناحية العلمية :

إذا نظرت إلى العصر الذي عاش فيه أبوالفتح لوجدته من أزهى العصور الإسلامية قاطبة توفراً في أساطين العلم ؛ ونظرة إلى مشاهير العلماء في هذا العهد ترينا إلى أي مدىً اتَّسعت النهضة فشملت ألواناً من المعرفة ، فهذا ابن جرير الطبري المتوفي سنة ٣١٠هـ قد ألَّف في التفسير والتأريخ ، وابن مجاهد ت ٣٢٤هـ في القراءات ، والجوهري ت ٣٩٣هـ والأزهري ت ٣٧٠هـ وابن دُرَيْد ت ٣٢١هـ في أصول المعاجم ، وأبو سعيد السيرافي ت ٣٦٨هـ وأبو علي الفارسي ت ٣٧٧هـ ، وأبو الفتح ابن جنيٍّ في النحو والصرف ، وأبو بكر الرازي الفيلسوف[٣] ت ٣١١هـ وآبن سينا[٤] ت ٤٢٨هـ في الطب ، وهناك فلاسفة كإخوان الصفا[٥] وغيرهم يهتمون

---

[١] تأريخ أبي الفداء ٨٢/٢ .

[٢] تأريخ الإسلام د/ حسن إبراهيم حسن ، ط٧/١٩٦٥م ٥٥/٣ .

[٣] له كتاب الحاوي في الطب .

[٤] له كتاب القانون في الطب .

[٥] تأريخ الحضارة الإسلامية في الشرق لمحمد سرور ص ١٩٩ .

بدراسة الفلسفة ، وهناك مؤلفات في علم الكلام ، والأدب ، والرياضيات ، والهندسة ، والفلك ، والفقه . [1]

ومن الملاحظ في هذا العصر كثرة رحيل العلماء إلى مجالس الأمراء لاسيما العاصمة الثقافية الأولى "بغداد" ومراكز أخرى ثقافية كحلب ، وشيراز ، وأصبهان والري والقاهرة[2] ، والأمراء يؤازرونهم ، ويجتذبونهم ، ويشجعونهم رغم الاضطرابات والإحن ، بل يغدقون عليهم الأموال ، وهم يصنفون الكتب ويهدونها إليهم، فها هو ذا أبو الفتح ابن جني الذي خدم البيت البويهي : عضد الدولة وأولاده : صمام الدولة ، وشرف الدولة ، وبهاء الدولة ، وذلك بواسطة أستاذه أبي علي الفارسي الذي كانت له علاقة قوية بآل بويه ــ يُصَنِّفُ كتابه الخصائص ويهديه إلى بهاء الدولة ، فالكتاب يبحث في أصول علم العربية يقول في خطبته : "هذا ــ أطال الله بقاء مولانا الملك[3] ، السيد المنصور ، المؤيد ، بهاء الدولة وضياء الملة ، وغياث الأمة ، أدام الله ملكه ونصره وسلطانه ومجده وتأييده وسموّه ، وكَبَتَ شانئه وعدوّه ــ كتاب لم أزل على فارط الحال ، وتقادم الوقت ملاحظاً له ، عاكف الفكر عليه . . . واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صُنِّف في علم العرب ، وأذهبه في طريق القياس والنظر . . . الخ"

وصنَّف أبو علي الفارسي كتاب الإيضاح في النحو لعضد الدولة ونسبه إليه فيقال "الإيضاح العضدي" كما ألف له كتاب التكملة . فكان يقول : "أنا غلام أبي علي الفسوي"[4] في النحو ، وغلام أبي الحسن الرازي في النجوم . [5]

وكان المُتنبي ، وأبو الحسن محمد بن عبد الله السلامي ، وأبو بكر أحمد الأرَّجاني[6] يمدحونه بمدائح هائلة .

وألف أحمد بن فارس كتاب الصاحبي للصاحب بن عباد وسماه باسمه ، كما ألفَّ له أبو منصور الثعالبي "لطائف المعارف" .

---

(1) الحضارة الإسلامية لآدم متز ص ٢٠٠ .

(2) تأريخ الحضارة الإسلامية لمحمد سرور ص ٢١٢ ، تأريخ الإسلام لحسن ابراهيم حسن ٣٣/٣ .

(3) كان من يتولى الأمر من البويهيين ، بجانب الخليفة العباسي ، يُلَقَّب بالملك .

(4) لأنه ولد بمدينة "فسا" من أعمال فارس وهي أنزهه مدينة بها ، بينها وبين شيراز أربع مراحل بناؤهم من طين ، وأسواقها في ربضها "مراصد الإطلاع ١٠٣٥" ووفيات الأعيان ٨٢/٢ .

(5) نزهة الألباء ٣١٦ وإنباه الرواة ٣٠٨/١ .

(6) البداية والنهاية ٣٧٢ .

ونجد مجلس سيف الدولة بحلب قد ازدحم بالشعراء والأدباء والعلماء والأطباء أمثال المتنبي ، والسَّري الرَّفاء ، وابن خالويه ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح ابن جني ، وأبو نصر الفارابي وغيرهم .

وقد بالغ الأمراء في اقتناء الكتب فعلى سبيل المثال كان لعضد الدولة خزانة كتب عليها وكيل ، وخازن ، ومشرف .

ومن الملاحظ أنَّ بعض الأمراء علماء فهذا سيف الدولة شاعر ، وأديب ، وناقد نجد ذلك في مناقشته للمتنبي في بعض قصائده ومشاركته في تعديلها .[1]

وعضد الدولة يسأل أبا علي الفارسي عن موجب نصب المستثنى "بإلاّ" في نحو: "قام القوم إلا زيداً" فيجيبه أبو علي بأن نصبه فعل محذوف تقديره : استثنى زيداً . . . وسوف تجد المحاورة في كتاب أسرار العربية[2] ولعضد الدولة بعض الشعر من ذلك قوله:

ليس شربُ الراح إلا في المطر * وغناءٌ من جوارٍ في السحرْ[3]

ولقد كانت لهذه النهضة العلمية ، والحياة الفكرية النشطة أثرها في تكوين عقلية أبي الفتح كما سيتضح فيما بعد .

---

[1] ديوان المتنبي شرح العكبري ٣٨١ .

[2] أسرار العربية ٢٠٣ .

[3] البداية والنهاية ٣٧٤ .

المبحث الثاني

حياته ونسبه

١/ اسمه ونسبه :

هو عثمان بن جني[١] ، بالجيم الرومية ، وهو حرف بين الجيم والقاف والكاف، وتعني بلسان الروم : "كريم أو نبيل أو عبقري"[٢] ولا يعرف من نسبه غير هذا لأنه غير عربيّ ، وجني علم روميّ معرّب كنيّ ، وهو بكسر الجيم وكسر النون مشدَّدة وسكون الياء ؛ فلا تشدَّد الياء كياء النسب ؛ إذ ليست بها ، وإعراب ابن جني على الحكاية لحالها في العجمة ، فلا تعامل في الإعراب معاملة الكلمات العربية . وذلك أنها لو ذهب بها هذا المذهب فعوملت معاملة المنقوص لقيل : ابن جنٌّ فتضيع صورة العلَم ، ويلتبس الأمر بالجِنّ ، فمن ثمَّ أبقيت كما هي حفاظاً على صورتها .

٢/ وكنيته :

أبو الفتح ، وولده ثلاثة : "عليٌّ ، وعالي ، وعلاءٌ" ليس بينهم فتح[٣] وأبو علي الفارسي لم يتزوج قط ولا يعرف إلا بأبي علي . وعليه فإن العصر الذي عاش فيه ابن جني كان الرجل منهم يكنى بغير اسم أكبر ولده ، فالمتنبي مثلاً كنيته "أبو الطيب" وأكبر ولده اسمه "مُحسَّد" .[٤]

فقد كان والده مَملوكاً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي .[٥]

ويظهر أنه أسلم لأن ابنه أبا الفتح رُبّي تربية إسلامية محضة . فقد كان الأزد من أوائل من سكن الموصل بعد فتحها سنة عشرين للهجرة[٦] فأبو الفتح أزدى بالولاء وكأنه شعر بضعة بين الناس وفي ذلك يقول :

فإن أصبح بلا نســـب * فعلمي في الورى نسبي

---

[١] أصل هذا العلم يوناني وهو gennaios (جنّايوس) .

[٢] شرح التصريف لعمر ثابت الثمانينّ ٢١ .

[٣] معجم الأدباء : ٩١/١٢ .

[٤] شرح ديوان المتنبي لعبد الرحمن البرقوقي ٦٥/١ .

[٥] معجم الأدباء لياقوت ٨١/١٢ ، ومقدمة الخصائص لابن جني ٥/١ .

[٦] تأريخ الموصل للقس سليمان صائغ ٥١/١ .

علـــى أني أؤولُ إلى * قرومٍ[1] ســـادة نُجُـــبِ
قياصـــرة إذا نطقـــوا * أرمَّ الدهرُ ذو الخُطَبِ[2]
أولاك دعا النبي لهـــم * كفى شرفـــاً دعاءُ نبي[3]

٣/ مولده :

ولد ابن جني بالموصل[4] بإجماع المؤرخين ، وهي مدينة بالعراق . ولكنهم اختلفوا في السنة التي ولد فيها ، فمنهم من قال إنه ولد حوالى سنة ٣٢٠هـ أو ٣٢١ أو ٣٢٢هـ[5] ، ثم ذهب أكثر من ترجم له إلى أنه ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة هـ[6] ، ومنهم من أقرّ أنه ولد ـ قبل الثلاثمائة هـ[7] ولعل القرائن تقرب التأريخ الأول ، وتشهد به ، إذ كان لقاؤه الأول بأبي علي الفارسي سنة ٣٣٧هـ ، وقد تصدى للتدريس.

٤/ نشأته :

نشأ "ابن جني" بالموصل حيث وُلد ، وتلقى بها علومه الأولى ، ولم تحدد المراجع التي وقفت عليها ـ على كثرتها ـ على من تلقى العلم فيها ؟ إلا أنَّ الأستاذ "محمد علي النجار ـ رحمه الله ـ ذكر أنه لم يقف على أحد من شيوخه بالموصل غير أحمد بن محمد الموصلي الشافعي المعروف بالأخفش الثاني وقال لستُ أدري أُلقب الأخفش لخفش في عينه ، أم لشهرته بالنحو ، كأنه الأخفش المشهور به ، وهو سعيد بن مسعدة[8] وذكر النجار أنه كان إماماً في النحو ، فقيهاً ، فاضلاً ، عارفاً بمذهب الشافعي

---

(١) جمع قرم (بفتح فسكون) والقرم من الرجال السيد المعظّم ، ونُجُب : أي شرفاء .

(٢) أرمّ : سكت . يريد أنهم إذا نطقوا في الخطب سكت الدهر . كناية عن العظمة وعلو الشأن . الخطب (بضم ففتح) جمع خطبة (بضم فسكون) .

(٣) روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب لكسري وقيصر يدعوهما إلى الإسلام . فأما كسري فقد مزّق الكتاب لمّا قرأه ، وأما قيصر فلما قرأ الكتاب طواه ثم رفعه . فلما بلغ ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم قال في كسرى : مزّق الله ملكه ، وفي شأن قيصر : ثبت الله ملكه . أنظر فتح الباري طبعة الخشاب ٣٤/١ .

(٤) معجم البلدان مادة موصل ص ٢٢٣ .

(٥) مقدمة الخصائص ٩/١ .

(٦) معجم الأدباء لياقوت ٨٢/١٢ ط دار المأمون ، وفيات الأعيان لابن خلكان ط بولاق ١٢٩٩هـ ٢٩٤/١.

(٧) تأريخ الأدب العربي لكارول بروكلمان ٢٤٤/٢ ترجمة الدكتور النجار ، دائرة المعارف الإسلامية المجلد الأول العدد الثاني ديسمبر ١٩٣٣م .

(٨) مقدمة الخصائص ص ١٠ .

وذلك قبل أن يرحل هذا الشيخ إلى بغداد ، وينشئ حلقة بجامع المنصور[1] . بدأ ابن جني حياته العلمية معلماً ببلدة الموصل ، يدرس النحو وهو شاب ، فلمَّا قدمها أبو علي الفارسي سنة ٣٣٧هـ وقف على حلقة درسه بالمسجد ، فوجد بين يديه متعلماً يتكلم معه في مسألة تصريفية وهي قلب الواو ألفاً في نحو قال ، وقام ، فاعترض عليه أبو علي ، فوجده مقصّراً ، فقال له أبو علي : "زبَّبْتَ قبل أن تُحصرِم[2] وفي رواية سأله أبو علي عن مسألة في التصريف فقصَّر فيها ، فقال له أبو علي : "زُبِّبْتَ[3] وأنت حصرِمٌ[4] . فسأل عنه ولم يكن يعرفه فقيل له : هذا أبو علي الفارسي ، فلزمه من يومئذ مدة أربعين سنة ، واعتنى بالتصريف ، فلما مات أبو علي تصدر أبو الفتح مجلسه ببغداد[5] . فكأنَّ أبا علي قد ثأر لنفسه حين اجتمع يوماً مع أبي جعفر الموصلي فقال له: "في أيِّ شئ تنظر يا فتى ؟ فقال : في التصريف ، فجعل يلقى عليه من المسائل على مذهب البصريين والكوفيين حتى ضجر ، فهرب أبو علي منه إلى النوم ، وقال : إني أريد النوم ، فقال : "هربت يا فتى ؟ فقال نعم هربت[6]" .

إنَّ هذه الحادثة التي حملت ابن جني على التَّبحر في علم التصريف ؛ والتدقيق فيه تذكِّرنا باحدى الحوادث التي حفَّزت سيبويه على التَّبحر في علم النحو ؛ فقد روى نصر بن علي أنَّ سيبويه كان يستملي يوماً على حماد ، فقال حماد : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ما من أحد من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عنه علماً ليس أبا الدرداء ، فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء ، فقال حماد له : لحنت يا سيبويه ، ليس أبا الدرداء ، فقال سيبويه : لا جرم لأطلبن علماً لا يلحنني معه أحد ، فطلب النحو ولزم الخليل" .[7]

---

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ط١/١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م ٣٨٩/١ .

(٢) نزهة الألباء ص ٢٤٥ .

(٣) أي صرت زبيباً قبل أن تكون حصرماً : والحصرم : العنب قبل نضجه . يريد أنه يزاول الأمور قبل الأوان . والمثل تزببت وأنت حصرم يضرب للرجل يعمل في الشئ وهو غير قادر عليه .

(٤) معجم الأدباء لياقوت ٩١/١٢ .

(٥) بغية الوعاة ٣٢٢/١ .

(٦) معجم الأدباء لياقوت ٣٠٢/١٨ .

(٧) نزهة الألباء ص ٤٢ .

وكان ابن جني كثير الإعتزار بأبي علي ، كثير الرواية عنه في كتبه التي صنَّفها كلها في حياته فاستجادها له ووقعت منه موقع القبول . وكان يثني عليه الثناء الجميل ، يقول في الخصائص[1] : "وقلت مرةً لأبي بكر أحمد بن علي الرازي ، رحمه الله ، وقد أفضنا في ذكر أبي علي ونبل قدره ، ونباوة محله : أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا فأصغي أبو بكر إليه ، ولم يتبشع هذا القول عليه ؛ وهو يريد بالعلم علم العربية .

ويقول أيضاً في الخصائص[2] في أبي علي : ولله هو ، وعليه رحمته ! فما كان أقوى قياسه ، وأشد بهذا العلم اللَّطيف الشريف أنسه ! مع جلة أصحابها ، وأعيان شيوخها سبعين سنة ، زائحة علله ، شاقطة عنه كلفه ، وجعله همه وسدمه لا يعتاقه عنه ولد ، ولا يعارضه فيه متجر ، ولا يسوم به مطلباً ، ولا يخدم به رئيساً ، وقد حط عنه أثقاله ، وألقى عصا ترحاله .

ويشبه ابن جني في نقله من كتب علم أبي علي ، سيبويه في نقله علم الخليل ، على أن ابن جني كثيراً ما يذكر أن أستاذه كان يسأله في بعض المسائل ، ويرجع إلى رأيه فيها ، وأن أبا علي كان يقتنع بعلم ابن جني في بعض الأمور ، فيدون رأيه في كتبه .

٥/ شيوخه من العلماء والأعراب :

كان ابن جني حريصاً على طلب العلم ، وتلقى الروايات من الشيوخ ولذلك نراه قد تنقل طويلاً في أقطار عديدة ، فساعد هذا الترحال على تعدد شيوخه ، وتنوع مشارب ثقافته ومعرفته ،وقد أشار إلى هذه الأمصار في إجازته[3] لتلميذه الشيخ/ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر في رواية مصنفاته ؛ وفيها يقول : "فليرو ــ أدام الله عزه ــ ذلك عني أجمع ، إذا أصبح عنده ، وأنس بتثقيفه وتسديده ، وما صحّ عنده ــ أيده الله ــ من جميع رواياتي مما سمعته من شيوخي رحمهم الله ــ وقرأته عليهم بالعراق ، والموصل ، والشام ، وغير هذه البلاد التي أتيتها ، وأقمت بها .

---

[1] الخصائص لابن جني ٢٠٨/١ .

[2] الخصائص لابن جني ٢٧٦/١ .

[3] مثل شيراز وحلب وبغداد وواسط ، أنظر الإجازة في معجم الأدباء لياقوت ١١١/١٢ .

وإن نظرة إلى شيوخ أبي الفتح تعطينا مدى ما وصل إليه الرجل من معرفة واطلاع واسع بفضل موهبته وذكائه الذي ارتشف به من العلوم ما جعله موسوعة فيها ومكتبة متحركة .

وقد أشار إليهم في كتبه ، وأشاد بما كان لهم عليه من فضل وهم :

١. أحمد بن محمد الموصلي .

٢. الحسين بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي ، وقد تقدم ذكرهما .[١]

٣. أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب العطار المعروف بابن مقسم ، وهو من القراء ، يروى عنه أخبار ثعلب (ت ٤ أو ٣٥٥هـ) ، وقد تردد ذكره كثيراً في كتب أبي الفتح .[٢]

٤. علي بن الحسين الأصبهاني أبو الفرج (ت ببغداد ٣٥٦هـ) (صاحب الأغاني) ــ وقد ذكر أبو الفتح أخذه عنه ، قال : "قرأت على أبي الفرج : علي بن الحسين . . ."[٣] .

٥. محمد بن سلمة ، قال أبو الفتح : "وحدثنا به ــ عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ــ محمد بن سلمة" .[٤]

٦. إبراهيم القِرْميسيني ، نص عليه أبو الفتح ، فقال : "أخبرنا أبو اسحاق[٥] ابراهيم بن أحمد القِرْميسيني ، عن أبي بكر محمد بن هارون . . .) وقال : " فأما أمِرْنَا " – فَعِلْنَا بكسر الميم – فأخبرنا ابو إسحاق إبراهيم بن أحمد القِرْميسيني ، عن ابي بكر . . . عن أبي حاتم . . . قال"[٦]

٧. السليل : أبو صالح ، وقد ذكر ابن جني أخذه عنه ، قال : ". . . فما تصنع بما حدثكم به أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ ، عن عبد الله بن محمد

---

[١] أنظر ص ١٩ من هذا البحث .

[٢] سر صناعة الإعراب لابن جني/ت/دكتور حسن هنداوي ط١/١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م ، والخصائص لابن جني ٣٨/١ .

[٣] المرجع السابق ٢٠٢/١ .

[٤] المرجع السابق ٣٧١/١ .

[٥] معجم الأدباء لياقوت ١٠٣/١٢ ، والخصائص ٥٧/١ ، والمحتسب لابن جني ٣٥/١ .

[٦] المحتسب لابن جني ١٧/٢ .

آبن العباس بن اليزيدي " . وقال : " أخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ قال . . . " .[١]

٨. جعفر بن محمد ، وذكره ابن جني ، قال : "أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج عن ابي بشر بن موسى الأسدي عن الأصمعي" .[٢]

٩. محمد بن علي بن وكيع ، قال أبو الفتح : "أخبرنا محمد بن علي بن وكيع ، عن أبي الحسن أحمد بن سعيد . . . " .[٣]

١٠. محمد بن علي المراغي ، قال أبو الفتح : "أخبرنا أبو بكر محمد بن علي القاسم الذهبي بإسناده عن أبي عثمان . . . " .[٤]

وهؤلاء الشيوخ والرواة أكثر أبو الفتح من النقل عنهم في شتى العلوم كاللغة ، والأدب ، والنحو ، والصرف ، والقراءات . وروى عن غير هؤلاء الأعلام ، الذين تتلمذ عليهم ، وهذا العالم الفذ ــ الذي يُعَدُّ أعجوبة خارقة بين علماء اللغة ينظر إلى العربية ببصيرته لا ببصره فحسب ، ويعرضها على عقله المميز لا على ذاكرته الحافظة ، كان عقلياً لا نقلياً . كان يدرك أن استقصاء العربية من أفواه الأعراب وجه من وجوه الرواية ، وأن هذه الطريق هي التي سلكها أوائل الرواة ، وحصلوا بها علمهم، ووثقوا بها ما حصلوه عن شيوخهم ، وكان الجيل الثاني والثالث يتقبل ما نقل إليه حين يطمئن إلى صحة السند من القدامى ، ويكف عن الإستماع إلى الأعراب بعد أن أتهمهم الأوائل بفساد الفطرة بطول المكث في الحضر .

ولكن ابن جني كان يدرك أن الآراء العلمية لا يمكن أن تتقبل هكذا بهذا الشمول، وأن فساد سليقة أعرابي لا تعني فساد سليقة الأعراب جميعاً ، ولا تفسر الظواهر في الكوفة بظروف البصرة ، والميزان الذي يجري في البلدين لا يوزن به في بغداد .

فلذا نرى ابن جني يلتقي بأعراب من بني عقيل ، ونراه أحياناً يعول على ما يصدر من أعرابي فصيح وهو أبو عبد الله الشجري العقيلي بعد أن توقف الأخذ عن الأعراب بصفة عامة .[٥]

---

(١) الخصائص لابن جني ١/٣٦٠ .

(٢) المرجع السابق ٣/٣٠٥ .

(٣) المحتسب لابن جني ١/٣٦ .

(٤) الخصائص ٣/٢٩٩ .

(٥) مصادر اللغة ص ٣/٤ .

فلنجتزئ شيئاً من أقوالهم لنرى كيف يمتحنهم ويتثبت من أمرهم وصدق نحيرتهم. قال ابن جني : "حضرني قديماً بالموصل أعرابي عُقَيْليٌّ جوْثيٌّ تميمي يقال له: محمد بن العَسّاف الشجريُّ ، وقلما رأيت بدوياً أفصح منه فقلت له يوماً شغفاً بفصاحته والتذاذاً بمطاولته وجرياً على العادة معه في إيقاظ طبعه واقتداح زند قطنته :

كيف تقول : أكرم أخوك أباك .

قال : كذلك .

فقلت له : أفتقول : أكرم أخوك أبوك ؟

فقال : لا . لا أقول أبوك أبداً .

فقلت : فكيف تقول : أكرمني أبوك ؟

قال : كذلك .

قلت : ألست تزعم أنك لا تقول أبوك أبدا .

فقال : أيش هذا ، اختلفت جهتا الكلام . فعجب أبو الفتح من تعبيره قائلاً : فهل قوله : اختلفت جهتا الكلام إلا كقولنا نحن هو الآن فاعل وكان في الأول مفعولاً؟ فانظر إلى قيام هذا الأمر في أنفسهم وإن لم تقطع به عبارتهم .[1]

أما بنو عُقَيْل الذين تردد ذكرهم في كتب ابن جني فهم طبقة متأخرة من بني عامر بن صعصعة ، وكانت منازلهم بالبحرين ، واضطروا إلى الالتجاء للعراق حين غلبت عليهم بنو تغلب ، فملكوا الكوفة والبلاد الفراتية ، وتغلبوا على الجزيرة والموصل.[2]

٦/ تلاميذه :

كان ابن جني كثير التنقل ــ كما ذكرنا ــ فلم يعرف من تلاميذه إلا أشهرهم وهم :

١. ثابت بن محمد الجرجاني العدوي ، أبو الفتوح النحوي ، لقي العلماء ، ورحل بعد تمكنه من العلوم إلى الأندلس ، روى عن أبي الفتح بن جني وغيره ، قتله أمير صنهاجة لتهمة لحقته في القيام عليه سنة ٤٣١هـ .[3]

---

(١) معجم الأدباء لياقوت ١٠٥/١٢ .

(٢) صبح الأعشى في صناعة الإنشا لأبي العباس أحمد بن علي القَلْقَشَنْدي ٨٢١هـ ــ ١٤١٨م ٣٤٢/١ .

(٣) إنباه الرواة على أنباء النحاة للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ٢٦٣/١ ، والبغية ٤٨٢/١ .

٢. الذاكر النحوي المصري ، نحوي مشهور ، كثير التفنن ــ كذا ذكر القفطي ــ وقال : " وكان الذاكر هذا قد أخذ عن ابن جنيّ أبي الفتح علماً كثيراً ، واستوطن مصر ، وأفاد بها . . . عاش الذاكر إلى حدود ٤٤٠ . . . " .[١]

٣. عبد السلام بن الحسين بن محمد البصري أبو أحمد ، كان عالماً باللغة والأدب والقرآن قرأ على ابي علي ، والسّيرافي ، وأخذ عن أبي الفتح (ت ٤٤٢) ، وهو ممن صحح وضبط كتب ابن جني ، نقل ياقوت من إجازة أبي الفتح : (قد أجزت للشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر ــ أدام الله عزه ــ أن يروي عني مصنفاتي ، وكتبي مما صححه ، وضبطه عليه أبو أحمد عبد السلام بن الحسين البصري ــ أيد الله عزه ــ) .[٢]

٤. أبناؤه : على ، وعال ، وعلاء ، قال ياقوت : "وكلهم أدباء فضلاء قد خرجهم والدهم وحسن خطوطهم ، فهم معدودون في الصحيحي الضبط ، وحسنى الخط ... " .[٣]

٥. علي بن زيد القاشاني : أحد أصحاب ابن جني وله خط مضبوط معقد ، قال ياقوت : "سلك فيه طريقة شيخه أبي الفتح" .[٤]

٦. علي بن عبيد الله بن عبد الغفار أبو الحسن السمسمي[٥] ، ويقال السمسماني[٦] اللغوي النحوي ، كان جيد المعرفة بفنون العربية ، واللغة ، قرأ على الفارسي ، والسيرافي ، وابن جني ، وأخذ عنه الخطيب البغدادي وقال عنه صدوق . كان

---

[١] إنباه الرواة ٨/٢ .

[٢] البغية ٩٥/٢ ، ١٣٢ ، معجم الأدباء لياقوت ١٠٩/١١ وفي عبد السلام وأخذه من ابن جني نظر انظر الموشح للمرزباني ص ٣٤٣ .

[٣] معجم الأدباء ٩١/١٢ ، مقدمة الخصائص ٥٥/١ .

[٤] البغية ١٦٧/٢ .

[٥] يقال في نسبته السمسي على الأصل بكسر السّينين ، واسكان الميم الاولى .

[٦] السمسماني : منسوب إلى السمسم المعروف قال الحريري في كتابه : ــ

دُرّة الغواص في أوهام الخواص تأليف أبي محمد القاسم بن علي الحريري ص ٨٤ : "ويقولون في المنسوب إلى الفاكهة والباقلي والسمسم : فاكهاني ، باقلاني ، سمسماني . فيخطئون فيه ؛ لأن العرب لم يلحقوا الألف والنون في النسب إلا بأسماء محصورة زيدتا للمبالغة كقولهم للعظيم الرقبة : رقباني ، والكثيف اللحية لِحْيانيّ . . . " .

خطه غاية في الصحة والإتقان مرغوب فيه لتحقيقه ، وأكثر كتبه بخطه توفى سنة ٤١٥هـ .[١]

٧. عمر ثابت الثمانيني: إمام فاضل ، وأديب ، أخذ عن ابن جني وشرح له (اللمع، والتصريف الملوكي) وله غيرهما ت ٤٤٢هـ .[٢]

أما الثمانين[٣] ــ بلفظ العدد ــ التي نُسب إليها عمر فهي بُليدة عند جبل الجودي قرب جزيرة ابن عمر التغلبي .

٨. محمد بن الحسن : الشريف الرضي ، (ت سنة ٤٠٦هـ) ، درس اللغة على ابن جني .

٩. محمد بن سهل الواسطي ــ أو ابن أحمد ــ الحنفي العدلي النحوي ، أبو غالب ، المعروف بابن بشران كان أحد الأئمة في اللغة والأدب (ت ٤٦٢هـ) ، قال : "ورد أبو الفتح بن جني عثمان إلى واسط ، ونزل في دار الشريف أبي علي الجواني ، نقيب العلويين ، وكنا نتردد إليه ونسائله ، ويملى علينا مسائل سماها: الواسطية" .[٤]

١٠. محمد بن عبد الله بن شاهوية ، أبو الحسين ، قال السيوطي : " قال ابن النجار . . . أنه حدث بالإجازة عن أبي الفتح بن جني ، وذكر أنه قرأ عليه عدة من كتب الأدب والنحو . . .)[٥] .

ثناء العلماء عليه :

بلغ ابو الفتح في علوم العربية مبلغاً عظيماً ، وكان مضرب المثل في معرفة النحو ، والتبريز فيه يقول العماد في حديثه عن الحسن بن صافي المعروف بملك النحاة: " وكان[٦] يقول : "هل سيبويه إلا من رعيَّتي ، ولو عاش ابن جني لم يسعه إلا حَمْلُ غاشيتي" .[٧]

---

[١] إنباه الرواة للقفطي ٢٨٨/٢ .

[٢] البغية ١٣٢/٢ ، ١٧٨ ، ونزهة الألباء ص ٣٣٤ .

[٣] معجم البلدان للشيخ شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي ٨٤/٢ .

[٤] انباه الرواة ٣٤٠/٢ ، ٤٤/٣ ، البغية ٢٦/١ .

[٥] البغية ١٢٩/١ .

[٦] معجم الأدباء لياقوت ١٣٠/٨ .

[٧] غاشيتي : المراد بالغاشية أنه يكون من أتباعه وخدمه .

ويقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده في الشيخ عبد الكريم سلمان[1] : "وجعلته مني مكان النحو من ابن جني" .

ويقول ابن فضل الله العمري في مسالك الأبصار : "لم ير مثله في توجيه المعاني ، وشدّ بيوت القصائد الوثيقة المباني" ، ويقول ابن مأكولا : "وكان نحوياً حاذقاً مجوّداً " .

ويقول الثعالبي في اليتيمة[2] : " هو القطب في لسان العرب ، وإليه انتهت الرياسة والأدب " .

ويقول القفطي في الحديث عن زميل لابن جني وهو العبدي : "وكان العبدي قد أدركه خمول الأدب ، ولم يحصل له من السمعة ما حصل لابن جني والربعيّ . وكان كثير الشكوى لكساد سوقه وسوق الأدب في زمانه" .[3]

لقد كان رحمه الله ــ علماً يهتدى به في كل ما كتب ؛ فقد تحدث في القراءات فأحسن التوجيه ، وألف في خصائص اللغة فكان فيها الفقيه المجلى ، وغاص على مشكلات الصرف ، ومستغلق الشعر فبلغ في ذلك كله ما لم يبلغه سواه ، وفتح باب القول في أبحاث كثيرة وموضوعات متعددة لم يقر بها غيره فمدّ جناح الفكر واستشرف أبعاداً سبق بها عصره . وكان كما قال ياقوت[4] : "من أحذق أهل الأدب ، وأعلمهم بالنحو والتصريف ، وصنّف في ذلك كتباً أبرّ بها على المتقدمين ، وأعجز المتأخرين ولم يكن في شئ من علومه أكمل منه في التصريف ، ولم يتكلم أحد في التصريف أدقّ كلاماً منه " .

وكان يتعرض لشعر ابي تمام ، والبحتري ، والمتنبي ، بوجه يتجاوز مجرد الإعجاب وكأنه يبحث عن مخرج من القيد الزمني ليحتج بأشعارهم ، وكان المتنبي يقول فيه : "ابن جني أعرف بشعري مني[5] . فقد سئل المتنبي يوماً بشيراز عن قوله :

وكان أُبنا عَدُوٌّ كاثَرَاهُ * له ياءَيْ حروف أُنَيْسيانِ

---

(1) تأريخ الأستاذ الإمام ٢٧٨/١ في التعليق .

(2) ج ٣ ص ٧٧ من طبعة الشام .

(3) إنباه الرواة ص ٣٨٧ ج ٢ .

(4) معجم الأدباء ٨١/١٢ .

(5) مصادر اللغة ص ١٣٠ .

فقال : " لو كان صديقنا أبو الفتح حاضراً لفسَّرهُ ."[1]

نال ابن جني ثناء المتقدمين الذين ذكروه بما هو جدير به من التقدير ، وأثنى عليه المحدثون من علماء اللغة وجعلوه وكتبه موضوعاً لكتبهم وأبحاثهم ، ومرجعاً لدراستهم .

٨/ وفاته :

توفى أبو الفتح ابن جني ببغداد سنة ٣٩٢هـ في خلافة القادر بالله ، فرثاه الشريف الرضي بعد توجع كثير فقال :

لِتبك أبا الفتح العيونُ بدمعها * وألسُننا من بعدها بالمناطق[2]

---

[1] معجم الأدباء ص ٨٩/١٢ .

[2] إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين/ تأليف عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني/ تحقيق د/ عبد المجيد دياب ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م ص ٢٠٠ .

المبحث الثالث

آثاره

لقد ترك ابن جني مصنفات كثيرة تزيد عن ستين مصنفاً ، في شتى العلوم والفنون ،أورد منها ياقوت عدداً كبيراً ذكرها ابن جني في إجازته لتلميذه أبي عبد الله الحسن بن أحمد بن نصر سنة ٣٨٤هـ ، وذلك قبل موته بنحو ثماني سنوات ، ثم عقّب ياقوت بذكر كتب ابن جني مما لم تتضمنه تلك الإجازة المذكورة .[١]

أما إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين في تحقيقهما للمنصف فقد أوردا ستة وأربعين مصنفاً .[٢]

ويمكننا تقسيم مصنفات ابن جني إلى قسمين :

أ. مصنفات طبعت .

ب. مصنفات لم تطبع .

أولاً : مصنفاته المطبوعة :

١/ الألفاظ المهموزة :

طبع هذا الكتاب غير مرة ، كانت الأولى في القاهرة عام : ١٩٢٤م ، ثم طبعه الدكتور صلاح الدين المُنَجِّد عام : ١٩٨١م . ثم طبع للمرة الثالثة بتحقيق الدكتور عبد الباقي الخزرجي في جدة عام : ١٤٠٧هـ ومعه كتاب : ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود الآتي ذكره ، وطبع عام : ١٤٠٩هـ بتحقيق الدكتور مازن المبارك ومعه كتاب : عقود الهمز الآتي ذكره .

٢/ التصريف الملوكي :

طبع عدة طبعات : الأولى عام : ١٨٨٥م بعناية المستشرق "هُو بَرْغ" ، ثم طبع عام : ١٣٣١هـ بتعليق الشيخ محمد سعيد النَّعْسانيِّ مع شرح مختصر له ، ثم طبع مرة ثالثة بمطبعة التمدُّن بالقاهرة دونما تاريخ ، وطبع للمرة الرابعة بتعليق أحمد الخانيِّ ، ومحي الدين جَرَّاح .

---

[١] معجم الأدباء : ١٠٩/١٢ ووفيات الاعيان : ٣٣٦/٢ .

[٢] المنصف ص ٢١ مقدمة التحقيق .

٣/ تفسير أرجوزة أبي نواس :

طبعه المجْمعْ العلمي بدمشق عام : ١٣٨٦هـ بتحقيق الشيخ محمد بَهْجَتِ الأثَرِيِّ .

٤/ تفسير ديوان المتنبي :

لابن جني ثلاثة شروح لديوان المتنبي : كبير ، وأوسط ، وصغير . وقد طُبِعَ منها الأوسط والصغير الآتي ذكره .

والشرح الأوسط يسمى : "الفَسْرُ" وقد طبع هذا الكتاب في بغداد عام : ١٩٦٩م بتحقيق الدكتور صفَاء خلُوصِي ، ثم صُورتْ هذه الطبعة عام : ١٩٨٨م في بيروت .

٥/ تفسير معاني ديوان المتنبي :

هذا هو الشرح الصغير السابق الذكر ويسمى : " الفَتْح الوَهْبيَّ على مشكلات المتنبي" ويرى محققه أنه وصلنا برواية أبي القاسم الثمانيني وهذا الكتاب طبع في بغداد عام : ١٩٧٣م بتحقيق الدكتور : محسن عيَّاض دُجيْل

٦/ التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله السُّكَري :

وقد يطلق على هذا الكتاب اسم : "ديوان هُذَيْل" أو "شعر هُذَيْل" كما ذكر ذلك ابن جني في الخصائص .[1]

وهذا الكتاب طبع في بغداد عام : ١٣٨١هـ بتحقيق الدكتور أحمد ناجي القَيْسِيِّ، وخديجة الحديثي ، وأحمد مطلوب .

٧/ الخاطِرِيَّات :

ضمَّ هذا الكتاب مسائلَ منشورةً ليس بينها رابطة ، وإنما هي خَطَراتٌ تَخْطُرُ بِبالِ ابن جني ، وعُرِفَ هذا الكتاب عند المتقدمين باسم : "المسائل الخاطريَّات" أو "الخاطِرات" أو "الخاطِرِيَّاتِ" وبالأخير طُبِعَ الكتابُ في دار الغرب الإسلامي في بيروت عام : ١٤٠٨هـ بتحقيق علي ذو الفقار شاكر .

٨/ الخصائص :

يُعَدُّ الخصائص أهَمَّ كتب ابن جني إذ فَتَّقَ فيه اللغة العربية تَفْتِيقاً عجيباً غاص في أعماقها فجاء بكل نفيس .

---

[1] الخصائص ١/١٢٤ ، ١٥١ .

طبع الجزء الأول من هذا الكتاب عام : ١٩١٣م في دار الكتب المصرية وضمَّ: ٥٦٩ صحيفة ، ثم قام الأستاذ محمد علي النجار بتحقيقه تحقيقاً علمياً ، وطُبع الجزء الأول منه في دار الكتب المصرية عام : ١٩٥٢م ، والجزء الثاني عام : ١٩٥٥م والجزء الثالث عام : ١٩٥٦م ، وتوالى بعد ذلك تصوير هذه الطبعة .

وهذه الطبعة على الرغم من عناية المحقق في تحقيقها إلا أنها بحاجة إلى كثير من الفهارس ، كفَهْرِسٍ للمسائل النحوية والقضايا الصرفية ، والألفاظ اللغوية .

٩/ سر صناعة الإعراب :

طبع هذا الكتاب في القاهرة عام : ١٩٥٤م في مكتبة مصطفى الحلبي بتحقيق مصطفى السَّقَّا وثلاثة آخرين ، بعنوان "سرِّ الصِّنَاعة" ، ولم يصْدُرْ منه إلا الجزء الأول فقط في ثماني عشرة وثلاثمائة صحيفة وأُعيد طبعُ هذا الجزء عام : ١٣٨٥هـ دونما زيادة ، ثم قام الدكتور حسن هنداوي بإعادة تحقيق الكتاب مرة ثانية ، وطُبِعَ في دار القلم بدمشق عام : ١٤٠٥هـ كاملاً .

١٠/ عُقُودُ اللُّمع :

هذا الكتاب اختصر فيه ابن جني كتابه "اللُّمع" وطُبع هذا الكتاب في مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود بالرياض في المجلد الخامس من العام الجامعي : ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨م بتحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود .[١]

١١/ عُقُودُ الهمْز :

هو رسالة صغيرة طبعت في القاهرة عام : ١٩٢٢م مع كتاب المقتضب الآتي ذكره ، ثم أعاد الدكتور مازن المبارك طباعة هذه الرسالة مع كتاب الألفاظ المهموزة بدمشق عام : ١٤٠٩هـ .

١٢/ علل التثنية :

هذا الكتاب حققه الأستاذ عبد القادر المُهَيْرِيُّ ، ونشره في مجلة حَوْلِيَّاتِ الجامعة التونسية المجلد الثاني عام : ١٩٦٥م ،[٢] ثم أعيد نشره بتحقيق الدكتور صُبَيْح التَّمِيمِيِّ.[٣]

---

(١) الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري .

(٢) الجهود اللغوية : ١٧٩ .

(٣) مقدمة ما يحتاج إليه الكاتب من مهمور ومقصور وممدود : ٢٥ .

١٣/ اللمع :

كتابُ اللمع من كتب النحو المختصرة ، شرحه عددٌ كبيرٌ من النحاة .

طبع هذا الكتاب ثلاث مرات : الأولى عام : ١٩٧٢م في الكويت بتحقيق الدكتور : فائز فارس ، والثانية في القاهرة عام : ١٩٧٩م بتحقيق الدكتور/ حُسين محمد محمد شرف ، والثالثة في بغداد عام : ١٩٨١م بتحقيق / حامدٍ المؤمن .

١٤/ المبهج :

عنوانه الكامل : المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة .

طبع هذا الكتاب في مكتبة التَّرقِيِّ بدمشق عام : ١٣٤٨هـ دون تحقيق ، ثم في بيروت عام : ١٩٨٣م دون تحقيقٍ ، ثم طُبع بتحقيق الدكتور/ حسن هنداوي في دمشق عام : ١٤٠٧هـ .

١٥/ المُحْتَسَبُ :

بصيغة اسم المفعول ، وعنوانه الكامل : " المُحْتَسَبُ في تبيين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها" ، وقد طبع في القاهرة عام : ١٩٦٦م بتحقيق : علي النَّجْدِي ناصِف ، والدكتور عبد الحليم النَّجار ، والدكتور عبد الفتاح شلَبيّ .

ثم صُوِّرتْ هذه الطبعة في تركيا عام : ١٤٠٦هـ ومع بعض الاستدراكاتِ لمحمد بشير الأدْلَبِيّ .

١٦/ مُختصرُ العَرُوض :

طبع هذا الكتاب مرتين بعنوان : "كتاب العروض" : الأولى عام : ١٣٩٢هـ بتحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ، والثانية : عام ١٤٠٧هـ في الكويت بتحقيق الدكتور : أحمد فَوْزِي الهَيْبِ .

١٧/ مُخْتَصَرُ القوافي :

طبع هذا الكتاب عام : ١٣٩٥هـ بتحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود .

١٨/ المذكر والمؤنث :

طبع هذا الكتاب مرتين : الأولى : في مجلة المُقْتَبَس الدِّمشْقِيَّةِ عام : ١٩١٤م في المجلد الثاني ،[1] والثانية : بتحقيق الدكتور/ طارق نجم عبد الله في جدة عام : ١٤٠٥هـ .

---

[1] مقدمة المذكر والمؤنث للدكتور طارق نجم : ٤١ .

١٩/ المُقْتَضبُ :

وعنوانه الكامل : "المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين" .

طبع ثلاث مرات : الأولى : عام ١٩٠٣م بتحقيق المستشرق إدْغَاز بُرُ بَسْتَر باسم: "المُغْتَضبُ" بالغين المُعْجمةِ والصاد المهملة ، وحصل به على درجة الدكتوراة من جامعة : "لِيبْزِغْ" ،[١] والثانية بعناية السيد: وجيه فارس الكيلاني مع كتابين آخرين لابن جني هما :

أ. ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود .

ب. عقود الهمز .

ثم طبع مرة ثالثة بتحقيق الدكتور : مازن المبارك في دمشق عام : ١٤٠٨هـ .

٢٠/ المنصف : وهو موضوع الدراسة :

هذا الكتاب شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني . طبع هذا الكتاب في القاهرة عام : ١٩٥٤م بمطبعة مصطفى الحلبي بتحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين .

ثانياً : مصنفاته المخطوطة :

القسم الأول : كتب يُعلم لها نسخ خطية موجودة :

١/ التَّنْبِيهُ على شرح مشكلات الحماسة :

يوجد لهذا الكتاب عدة نسخ خَطِّية هي :

أ- نسخة في مكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم : "٢٣٦٩" ، وقد كُتِبتْ عام : ٥٩٤هـ.

ب- نسخة بدار الكتب المصرية برقم ؛ "٤٤ أدب" كُتبت عام : ٦٨٢هـ . أشار إلى هاتين النسختين عبد السلام هارون .[٢]

ج- نسخة في باريس برقم : "٣٣٨٥" ، أشار إليها الدكتور حسين محمد شرف .[٣]

د- نسخة في لِيدنَ ، أشار إليها جُرْجِي زَيْدَان[٤] . ومما يجدرُ ذكره أنَّ هذا الكتاب نِيلَ به رسالتا ماجستير :

---

[١] معجم المطبوعات العربية لسركيس : ٦٦/١ ، ومقدمة المقتضب للدكتور مازن المبارك : ١١ .

[٢] مقدمة شرح الحماسة للمرزوقي : ١١/١ .

[٣] مقدمة كتاب اللمع : ٣٦ .

[٤] تاريخ آداب اللغة العربية : ٦١٣/٢ .

الأولى : نالها به : يُسري محمد القواسمي من كلية الآداب بالقاهرة عام : ١٩٧١م.[١]

والثانية : نالها به : عبد المحسن خُلُوصي من جامعة بغداد عام : ١٩٧٤م .[٢]

٢/ رسالة فيمن نُسب إلى أُمّه من الشعراء :

أشار إليها الدكتور عبد الباقي الخزرجي في مقدمة كتاب : "ما يحتاج إليه الكاتب" لابن جني ؛ وقال إنها توجد في مكتبة عارف حِكْمتْ ، ولم يُحَدِّدْ رقمها ، وأنا لم أقف عليها .

٣/ شرحُ الإيضاح العضُدِيِّ :

يوجد له نسخة في تركيا بمكتبة شهيد علي برقم : "٩٣٠" أشار إليها بروكلمان.[٣]

٤/ شرْحُ مُسْتَغْلَقِ أبيات الحماسة :

يوجد له نسخة في تركيا بمكتبة يِنِي جامع برقم : "٩٦٦" ، أشار إليها الدكتور محمد بن حَمُود الدَّعْجاني .[٤]

ولعله هو : "التَّنْبِيهُ على شرح مشكلات الحماسة" السابق .

٥/ المختارات :

يوجد له نسخة في مكتبة سليم آغا في تركيا برقم : "٤/١٠٧٧" ، أشار إليها بروكلمان .[٥]

٦/ المُذَكَّرَاتُ :

يوجد منه نسخة في الفاتكان بإيطاليا ، أشار إليها الدكتور طارق عبد الله نجم،[٦] وقد كتب ابن جني هذه المذكرات عن ثعلب .

---

[١] ينظر شرح شواهد الإيضاح لابن بري : ٧٢٩ .

[٢] ينظر الزاهر في معاني كلام الناس : ٤٣٣/٢ .

[٣] تاريخ الأدب العربي : ٢/ ٢٤٨ .

[٤] ينظر إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي : ١٠٠٩/٢ .

[٥] تاريخ الأدب العربي : ٢/ ٢٤٨ .

[٦] مقدمة المذكر والمؤنث : ٢٠ .

٧/ **مسألتان من كتاب الإيمان لمحمد بن الحسن الشَّيْبانيّ :**

يوجدُ منه نسخة في الفاتيكان في الفقه الحنفيّ برقم : "٣ ملحق٣٢" أشار إلى هذه الرسالة بروكلمان .[١]

القسم الثاني : كُتُبٌ نُسبت له ولم تُكْتَشَفْ أصولها الخطِّيةُ :

١/ الأراجيز : ذكره ياقوت[٢] .

٢/ البشرى والظفر : ذكره ياقوت [٣] .

٣/ التَّبْصِرةُ في العروض : ذكره ابن خلِّكان[٤] وإسماعيل البغدادي[٥] .

٤/ التَّذْكِرةُ الأصْبَهانيَّةُ : ذكره ابن خلكان[٦] وابن العماد[٧] .

٥/ التعاقُبُ في العربية : ذكره ياقوت[٨] .

٦/ تفسير العلَويَّات : وهي أربع قصائد للشريف الرضي شرحهُنَّ ابن جني ، وهذا الكتاب ذكره ياقوت[٩] .

٧/ التَّلْقينُ في النحو : ذكره ابن خلكان[١٠] .

٨/ تفسيرُ المذكر والمؤنث ليعقوب : ذكره ياقوت[١١] .

٩/ الخَطيبُ : ذكره ياقوت[١٢] .

١٠/ الدِّمشْقِيَّاتُ : ذكره السُّيُوطِي[١٣] .

---

(١) تاريخ الأدب العربي : ٢٤٩/٢ .

(٢) معجم الأدباء : ١١٣/١٢ .

(٣) المرجع السابق : ١١٣/١٢ .

(٤) وفيات الأعيان : ٢٤٧/٣ .

(٥) هدية العارفين : ٦٥٢/١ .

(٦) وفيات الأعيان : ٢٤٧/٣ .

(٧) شذرات الذهب : ١٤٠/٣ .

(٨) معجم الأدباء : ١١٠/١٢ .

(٩) معجم الأدباء : ١١٢/١٢ .

(١٠) وفيات الأعيان : ٢٤٧/٣ .

(١١) معجم الأدباء : ١١٣/١٢ .

(١٢) معجم الأدباء : ١١٣/١٢ .

(١٣) الأشباه والنظائر : ٢٥٩/٢ تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم .

١١/ ذو القَدِّ : ذكره ياقوت[١] وعبد القادر بن عمر البغدادي[٢] .

١٢/ رسالة في مدّ الصَّوْتِ ومقادير المدَّات : ذكره ياقوت[٣] .

١٣/ الزَّجْرُ : ذكره ابن جني[٤] وبروكلمان[٥] .

١٤/ شرحُ فصيح ثعلب : ذكره ياقوت[٦] .

١٥/ شرح القوافي : ذكره أبو البركات ابن الأنباري[٧] .

١٦/ شرح الكافي في القوافي : ذكره ياقوت[٨] .

١٧/ شرح المقصور والممدود ليعقوب : ذكره ياقوت[٩] .

١٨/ الفائِقُ : ذكره ياقوت[١٠] .

١٩/ الفَرْقُ : ذكره ياقوت[١١] .

٢٠/ الفصل بين الكلام الخاصّ والكلام العام : ذكره ياقوت[١٢] .

٢١/ محاسن العربية : ذكره ياقوت[١٣] .

٢٢/ مُخْتَارُ تذكرة أبي علي : ذكره ابن خِلِّكان[١٤] ، وياقوت[١٥] وسمّاه : "تأْيِيد المُذَكِّرة عن الشيخ أبي علي" .

---

[١] معجم الأدباء : ١١٣/١٢ .

[٢] خزانة الأدب : ١٣٢/٤ ، وشرح شواهد الشافية : ١٠٣ .

[٣] معجم الأدباء : ١١٣/١٢ .

[٤] الخصائص : ٢٣١/٣ .

[٥] تاريخ الأدب العربي : ٢٤٩/٢ .

[٦] معجم الأدباء : ١١٣/١٢ .

[٧] نزهة الألباء : ٣٣٢ .

[٨] معجم الأدباء : ١١٣/١٢ .

[٩] المرجع السابق : ١١٠/١٢ .

[١٠] المرجع السابق : ١١٣/١٢ .

[١١] المرجع السابق : ١١٣/١٢ .

[١٢] المرجع السابق : ١١٣/١٢ .

[١٣] المرجع السابق : ١١٠/١٢ .

[١٤] وفياة الاعيان : ٢٤٧/٣ .

[١٥] معجم الأدباء : ١١٠/١٢ .

٢٣/ المسائل الواسطِيَّةُ : ذكره القفطي[١] وياقوت[٢] .

٢٤/ المعاني المُجَرَّدةُ : ذكره ياقوت[٣] .

٢٥/ المُغْرِبُ في شرح القوافي : ذكره ياقوت[٤] .

٢٦/ المُفيدُ في النحو : ذكره إسماعيل البغدادي[٥] .

٢٧/ مُقَدِّماتُ أبواب التصريف : ذكره ياقوت[٦] .

٢٨/ المقصور والممدود : ذكره القفطي[٧] .

٢٩/ المُنْتَصِفُ في النحو : ذكره ياقوت[٨] .

٣٠/ النَّقْضُ على ابن وكيع في شِعْرِ المتنبي وتَخْطِئَتُهُ : ذكره ياقوت[٩] ، وكتابَ ابن وكيع المشار إليه اسمه "المُنْصِفُ" وقد طبع مرتين : الأولى في الكويت عام : ١٤٠٤هـ بتحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، والثانية في بيروت عام : ١٤٠٦هـ بتحقيق الدكتور محمد رضوان الداية .

٣١/ النَّوادِرُ المُمْتِعَةُ : ذكره ابن جني[١٠] ، وياقوت[١١] .

٣٣/ الوقف والإبتداءُ : ذكره ياقوت[١٢] .

---

(١) إنباه الرواة : ٣٤٠/٢ .

(٢) معجم الأدباء : ٧٨/١٤ .

(٣) معجم الأدباء : ١١٣/١٢ .

(٤) المرجع السابق : ١١٣/١٢ .

(٥) هدية العارفين : ٦٥٢/١ .

(٦) معجم الأدباء : ١١٣/١٢ .

(٧) إنباه الرواة : ٣٣٦/٢ .

(٨) معجم الأدباء : ١١٣/١٢ .

(٩) معجم الأدباء : ١١٣/١٢ .

(١٠) الخصائص : ٣٣٢/١ .

(١١) معجم الأدباء : ١١٣/١٢ .

(١٢) معجم الأدباء : ١١٣/١٢ .

المبحث الرابع

كتابه المنصف

المنصف كتاب شرح فيه الإمام أبو الفتح ابن جني "تصريف المازني" شرحاً مستفيضاً ممتعاً ، ثم ذيّله بشرح الغريب مما ورد في أبواب تصريف المازني باباً باباً ، وأتى الشارح في كل أولئك بما يشفى الغلة بيد أنه مع نفاسته ومتانته لم يجمع كل أبواب الصرف إذ تدور مباحثه كلها حول خمسة أبواب هي : ــ

١/ الزيادة ٢/ البدل ٣/ الحذف

٤/ التغيير بحركة أو سكون ٥/ الإدغام .

ونحوها مما يتعلق باللفظ المفرد .

والكتاب في أصله مخطوط بخط حسن ، وله فهرس منسق جميل من وضع العلامة المغفور له أحمد تيمور باشا ؛ محفوظ بالمكتبة التيمورية في دار الكتب المصرية رقم ٦٥ صرف .

هذا ؛ وقد ذكر كارول بروكلمان[1] أنَّ نسخ الكتاب المخطوطة كالآتي :

(تركيـــــا)

١. كوربلي رقم ١٥١٠ + ١٥٠

٢. راغب باشا ١٣٩١

٣. عاطف أفندي رقم ٢٦٣٩

٤. شهيد علي باشا ٢٥٩٧

٥. داماد إبراهيم ١٠٥٨

(روسيـــا)

٦. بطرسبرج أول ٢١١

٧. ثيمور (مجلة المجمع العربي سوريا عدد ٣٤١/٣)

وتوجد نسخة في التيمورية

وطبع هذا الكتاب لنفاسته ومتانته في جزأين متناً وشرحاً . أما الجزء الثالث فيحتوي على تفسير اللغة الغريبة من كتاب أبي عثمان بشواهده وحججه ، ومسائل من

---

[1] تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٤٦/٢ .

عويص التصريف بمطبعة مصطفى الحلبي في القاهرة عام ١٩٥٤م بتحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين . وقد ذكرنا أن ابن جني قد أعجب بتصريف المازني ، واستعان في شرحه لهذا الكتاب بأبي علي الفارسي إمام أئمة العربية في عصره ، فعكفا على دراسته معاً ، وتضافرا على شرحه زمناً طويلاً حتى أفرغا كل ما في وسعهما من علم ، ولغة ، وأدب . ولم يتركا شاردة ولا واردة في التصريف إلا ذكراها فيه ، فناهيك بهما من عالمين جليلين ، فالظفر في كتاب لأحدهما يُعَدُ غنيمة ، فكيف وقد تضافرا عليه ؟! فلا شك إنه لكتاب موثق لأن كل واحد من هؤلاء جبلٌ في الدراسات اللغوية والصرفية .

ولعلَّ من نافلة الكلام أن أردد القول في عظيم أثر هذا الكتاب لأن ابن جني بعد أن فرغ من تدوينه الشرح قرأه على شيخه الفارسي ، فاستجاده ، ورضى عنه ، وذلك مما يزيد في توثيق الكتاب ، والوثوق به ، فالشرح ــ وإن كان لابن جني ــ هو في الحقيقة للإمامين معاً .

ويمكنني أن أقول في ثقة : إنه ليس يوجد صرفيٌّ ، أو لغوي ، أو أديب نابهٌ في العربية لم يسمع بهذا الكتاب ، أو لم يفد منه ، وقلّما نجد صرفياً من المحدثين لم يتمرس بما فيه من صرف ، ولغة ، وأدب . إذ لا يستطيع الإستغناء عنه باحث في الصرف مهما بلغ علمه ــ وفي نظري ــ أنَّ غيره فرع له ، وذلك لاكتظاظه بالفرائد ، الفوائد ، والنوادر ، وغير ذلك . ولا يعرف له نظير قبله ، ولا بعده . فلا شك أنَّ في هذا الكتاب مادة غزيرة لا سيما وقد استمدها من كبير المؤلفين القدماء ، بل فريد عصره العالم الفذ أبي عثمان المازني .

وإذا طالعنا الكتاب نجد أنه سهل العبارة واضحها ، إلا فيما ندر من المواضع العويصة ، ولذلك قال ابن جني في شرحه[١] : " ليشترك في معرفته المبتدئ ، والمتمكن وقال[٢] : "لأنَّ هذا الكتاب هو للمبتدئ ، كما هو للمنتهي . ونلمح ذلك جلياً من خلال تعريفه للصرف وقد توخَّى فيه أسهل العبارات فقال[٣] : " والتصريف إنما هو أن تجئ إلى الكلمة الواحدة ، فتصرِّفها على وجوه شتى ، مثال ذلك أن تأتي إلى "ضرب" فتبنى منه مثل جعفر . . .

---

(١) المنصف ١٣/١ .

(٢) المنصف ١٧٢/١ .

(٣) المنصف ٣/١ .

وسيبقى منصف ابن جنيّ عملاً صالحاً ، وذكراً باقياً ، ومناراً هادياً ما بقى صرف يدرس في هذه المعمورة إذ استقصى فيه مؤلفه كافة المسائل الصرفية أو معظمها حتى صار الكتاب أروع كتاب صُنِّفَ قديماً في الصرف سبق به معاصريه ــ على ما أعتقد ــ بما امتاز به من كمال في شرح أصول الصرف بطريقة تجاوز فيها الحد والإعجاب تحقيقاً ، وتمحيصاً .

لهذه الأسباب رأيت أنّ الكتاب حقيق بالعناية والخدمة ، وأهل للدراسة والتحقيق، وإبرازه للناس في شكل يليق به ، فاستشرت زملائي بجامعة أم درمان الإسلامية والنيلين فشدُّوا من أزري فهأنذا أدلو بدلوي والله الموفق .

الفصل الثالث

الصـــــــــــــــرف

تعريفه ، نشأته ، أسباب وضعه ، أهميته ، مباحثه

مدخل

تُعدُّ اللغة العربية من أقوى عوامل الترابط بين الفرد وأفراد المجتمع ، لأنها أداة للتعبير عما يفكر به المرء ، وآلته التي تعرض إنتاج عقله ، فهي من اللغات المجيدة ، بما تمتاز به من عذوبة في اللفظ ، وغزارة في المادة ، وجمال في الوقع ، وبلاغة في الأساليب . بل هي لغة القرآن الكريم فحسبها شرفاً قال تعالى : "إنَّا أنزلناه قرآناً عربياً لعلّكم تعقلون"[1] .

فكان العرب ينطقوها صافية نقية على فطرتهم لا يحتاجون إلى قواعد ، وإعمال فكر ، ولكن عند اختلاطهم بغيرهم ، تغيَّرت سلائقهم فلحنوا وأخطأوا وكان ذلك منذ أيام الرسول صلى الله عليه وسلم . فقد روى أنَّ شخصاً لحن في حضرته ؛ فقال : "أرشدوا أخاكم فقد ضلَّ" .

ثم تتابع اللحن فيما بعد رويداً رويداً حتى جاوز الأساليب والتراكيب إلى صوغ المفردات كتصريف الأفعال والاشتقاق وغير ذلك .

وعندئذ سارع أولو الغيرة أمثال أبي الأسود الدؤلي في وضع ما يعصم الألسنة من الخطأ ، ولئلا ينال اللحن آي القرآن الكريم فوضع النحو الذي كان يشمل علم التصريف. ولذلك ينبغي أن يُهتمَّ بالدراسات الصرفية كما اهتمَّ بالدراسات النحوية لأنَّ علم الصرف من أهمَّ علوم العربية ، بل أشرفها لذلك كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ؛ لأن معرفة ذات الشئ الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة ، وكذلك لا تصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به فهو يعرِّف حقيقة الكلمة مجرَّدة أو مزيدة .

قال أبو الفتح : "ولما كان الصرف عويصاً صعباً بدئ قبله بمعرفة النحو ، ثمَّ جئ به بعدُ ليكون الارتياض في النحو موطئاً للدخول فيه ، ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه"[2] .

كما وصفه من قبله أبو عثمان المازني القائل : "والتصريف إنما ينبغي أن ينظر فيه من نقب في العربية ، فإن فيه إشكالاً وصعوبة على من ركبه

---

(1) الآية ٢ من سورة يوسف .

(2) راجع المقدمة من هذا البحث .

غير ناظر في غيره من النحو ــ وإنما هو الإدغام والإمالة فضل من فضـــول العربيـــة " .[1]

تعريف الصرف عند المتقدمين

الصرف والتصريف معناهما واحد إلا أنَّ مصطلح "التصريف" كان سائداً عند المتقدمين من عهد الخليل بن أحمد إلى عصر ابن مالك ، وذلك لأن في هذا العلم تصرفات كثيرة ، وتحويلات ، وتغييرات فراعوا كثرة التغيير والتحويل في المفردات التي يدخلها لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى .[2]

بينما عبَّر المتأخرون وهم من عصر ابن مالك وما بعده "بالصرف" مراعاة للأصل ، واختصاراً في اللفظ ، وقصداً إلى موازنة لفظه بلفظ علم النحو .

لقد عرّف القدماء الصرف إلا أنهم لم يوضحوا معناه توضيحاً كافياً ، كما أنهم لم يقسِّموه كما قسَّمه المحدثون إلى علميٍّ وعملي .

فها هو ذا سيبويه يعرِّف الصرف بقوله[3] : " هذا باب ما بنت العرب من الأسماء ، والصفات ، والأفعال غير المعتلة ، والمعتلة ، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه ، وهو الذي يسميه النحويون: التصريف والفعل .

وقد فسَّر السيرافي مراد سيبويه في شرحه للكتاب حيث قال : "أمّا التصريف فهو تغيير الكلمة بالحركات ، والزيادات ، والقلب للحروف التي رسمنا جوازها ، حتى تصير على مثال كلمة أخرى ، والفعل تمثيلها بالكلمة ، ووزنها بها كقوله : ابن لي من "ضرب" مثل "جلجل" فوزنا "جلجل" بالفعل فوجدناه "فُعْلُل" ، فقلنا : "ضُرْبُب" فتغيير الضاد إلى الضم وزيادة الباء ، ونظم الحروف التي في "ضُرْبُب" على الحركات التي فيها هو "التصريف" . والفعل تمثيله بـــ "فُعْلُل" الذي هو مثال "جلجل"[4] وهذه هي بعينها مسائل التمرين فقد جعلها سيبويه تعريفاً للتصريف ، وأهمل تعريف الصرف ، وإن ذكر قواعده ومسائله في الكتاب كما قال الرضي[5] : "والتصريف ــ على ما حكى سيبويه

---

(1) أنظر المقدمة من هذا البحث .

(2) انظر الموجز الحديث في علم الصرف/ تأليف محمود أحمد ، وعبد الحميد شبانة ط١ سنة ١٩٧٠م ص٥.

(3) الكتاب ٣١٥/٢ .

(4) المنصف ٢٧٤/٣ ، وابن عصفور والتصريف ص ٣ .

(5) شرح الشافية ٦/١ ، ٧ .

عنهم : هو أن تبنى من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته ، ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم .

ويرى ابن جني أن السيرافي قد أغفل الجزء الأول من النص وهو : "ما بنته العرب من الأسماء والصفات[1] وقصر شرحه على كلمتي التصريف والفعل .

ثم جاء بعد سيبويه أبو عثمان المازني ولكنه لم يعرّف الصرف وإن كان أوّل من دوّنه ، وجمع معظم بحوثه .

وجاء بعده ابن جني وعرَّف الصرف كما عرفه سيبويه "بمسائل التمرين" وذلك في كتابه "المنصف" فقال[2] : "التصريف هو أن تجئ إلى الكلمة الواحدة فتصرّفها على وجوه شتى ، مثال ذلك أن تأتي إلى "ضَرَبَ" فتبني منه مثل "جعفر" فتقول : "ضَرْيَب" ومثل "قِمَطْر" : "ضِرَب" ومثل "دِرْهَم" : "ضِرِّيَب" ، ومثل "عَلِمَ" : "ضَرِبَ" ، ومثل "ظَرُفَ" : "ضَرُبَ" . ولكنه عاد وعرّفه تارة أخرى في كتابه "التصريف الملوكي" كما فعل المتأخرون بالمعنى العملي وهو تحويل الأصل الواحد اسماً كان أو فعلاً إلى أمثلة مختلفة بحسب إرادة المتكلم ، كتحويل الاسم المفرد إلى مثنى أو جمع ، أو تحويل المضارع إلى اسم فاعل أو غير ذلك من التصريف في الألفاظ . فقال : "التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف ، أو تحريف ، بضرب من ضروب التغيير ، فذلك هو التصريف لها ، والتصرّف فيها نحو قولك : ضَرَبَ : فهذا مثال الماضي ، فإن أردت المضارع قلت : يضربُ : أو اسم الفاعل قلت : ضارب : أو المفعول قلت : مضروب . أو المصدر قلت : ضرْباً : أو فعل ما لم يسم فاعله قلت: "ضُرِب" وإن أردت أن الفعل كان من أكثر من واحد على وجه المقابلة ، قلت : ضَارَبَ: فإن أردت أنه استدعى الضرب قلت : استَضربَ : فإن أردت أنه كثّر الضرب، وكرّره قلت : ضرَّب : فإن أردت أنه كان فيه الضرب في نفسه مع اختلاج وحركة ، قلت : اضطرب . وعلى هذا عامة التصرُّف في هذا النحو من كلام العرب . فمعنى التصريف : هو ما أريناك من التلعب بالحروف الأصول ، لما يراد فيها من المعاني المفادة منها ، وغير ذلك . [3]

---

(1) المنصف ٣/٢٧٥ .

(2) المنصف ١/٣ .

(3) التصريف الملوكي لابن جني ص ٨ ، ٧ .

تعريف الصرف عند المتأخرين

١. قال ابن الحاجب : "التصريف علم بأصول تعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"[١] .

٢. وقال الرضي : "والمتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة ، وبما يكون لحروفها من أصالة ، وزيادة ، وحذف ، وصحة ، وإعلال ، وإدغام ، وإمالة ، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك .

ولعله قصد "بالمتأخرين" "ابن مالك" لأن تعريفه هذا يتفق بالنص مع تعريف ابن مالك للصرف بمعناه العلمي كما ترى .[٢]

٣. وقال ابن عقيل : "التصريف عبارة عن علم يُبحثُ فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية ، وما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال ، وشبه ذلك .[٣]

٤. وقال ابن مالك : "التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة ، وما لحروفها من أصالة ، وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك .[٤]

وقال أيضاً : "التصريف تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي ، أو معنوي ، ولا يليق ذلك إلا بمشتق ، أو بما هو من جنس المشتق .[٥]

٥. وقال الأشموني : "أعلم أن التصريف في اللغة التغيير ، ومنه تصريف الرياح أي تغييرها ، وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين : الأول ــ تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والآخر ــ تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ، ولكن لغرض آخر ، وينحصر في الزيادة ، والحذف ، والإبدال ، والإعلال ، والقلب ، والنقل، والإدغام .[٦]

---

(١) شرح الشافية ١/١ وخاتمة تحقيق المنصف ٢٨٠/٣ .

(٢) المرجع السابق ٧/١ .

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٥٢٩/٢ .

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص ٢٩٠ تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي القاهرة ١٩٦٧م .

(٥) شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته "مصورتي لوحة الجانب الأيمن .

(٦) حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار الفكر بيروت ٢٣٦/٤ .

٦. وقال ابن هشام : "التصريف في الصناعة تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي ، أو لفظي . فالتغيير الأول كتغيير المفرد إلى التثنية ، والجمع وتغيير المصدر إلى الفعل ، والوصف . والتغيير الثاني لفظي ، كتغيير "قول" وغزو إلى : قال ، وغزا . ولهذين التغييرين أحكام كالصحة ، والإعلال ، وتسمى معرفة تلك الأحكام "علم التصريف" .[١]

هذه ستة تعريفات للمتأخرين "للصرف" لخّصها وأوجزها الشيخ أحمد الحملاوي في كتابه شذا العرف ، وأضاف عليها تحديداً أكثر فقال : "والصرف ، ويقال له : التصريف : وهو لغة : التغيير ، ومنه تصريف الرياح ، أي تغييرها .

واصطلاحاً . بالمعنى العملي : تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة ، لمعان مقصودة ، لا تحصل إلا بها ، كاسمي الفاعل والمفعول ، واسم التفضيل ، والتثنية والجمع ، إلى غير ذلك .

وبالمعنى العلمي : علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة ، التي ليست بإعراب ولا بناء .[٢] وإذا علمت هذا فاعلم أن التعريف الأول ، والثاني ، والثالث من هذه الأقوال الستة بالمعنى العلمي ، والرابع ، والخامس ، والسادس منها بالمعنى العملي والعلمي .

نشأة الصرف

نشأ الصرف صنواً للنحو ، وجزءاً منه فهو وثيق الصلة به ، فإذا كان الصرف يتناول الكلمات العربية حال إفرادها كالإعلال والإبدال والحذف وغيرها فإن النحو يتناولها حال تركيبها كالإعراب والبناء وغير ذلك . يقول ابن جني : "إن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق ، يدلك على ذلك أنك لا تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره ، والإشتقاق إنما يمُرّ بك في كتب النحو منه ألفاظ مشرَّدة لا يكاد يعقد لها باب . فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة ، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة .[٣]

---

[١] التصريح على التوضيح ٣٥٢/٢ .

[٢] شذا العرف في فن الصرف ــ تأليف الشيخ أحمد الحملاوي ط١٦ ، ١٣٨٤هـ ــ ١٩٦٥م ص ١٩ .

[٣] مقدمة المنصف ص ٣٤ .

ويقول القلقشندي على لسان النحو موضحاً الصلة بينه وبين التصريف : "وهل أنت إلا بضعة مني؟ تستند إليَّ وتنقل عني؟ لم يزل علمك باباً من جملتي ، داخلاً في حسابي حتى ميَّزك "المازني" فأفردك بالتصنيف . وتلاه "ابن جني" فتبعه في التأليف . واقتصر "ابن مالك" منك في "تعريفه" على الضروري الواجب . وأحس بك ابن الحاجب في "شافيته فرفع عنك الحاجب ، وأنت مع ذلك كله مطويٌّ ضمن كتبي ، نسبك متصل بنسبي ؟ وحسبك لاحق بحسبي .[1] وكل من تكلم في نشأة النحو كان يعني به ما يشمل الصرف . فهو مندمج فيه على أنهما علم واحد فمما يدل على اندماج التصريف في الإعراب عند المتقدمين ما رواه ابن جني في كتابه الخصائص[2] من حكاية أبي عُمر مع الأصمعي وقد سمعه يقول : "أنا أعلم الناس بالنحو ، فقال له الأصمعي : "يا أبا عمر" كيف تنشد "قول الشاعر"[3] :

قد كنَّ يُخْبِئْنَ الوجوه تستُّرا * فالآن حين بدأن للنظَّار

بدأن أو بدين؟ فقال أبو عمر : بدأْن . فقال الأصمعي : يأبا عمر ، أنت أعلم الناس بالنحو :

يمازحه ــ إنما هو بدوْن ، أي ظهرن ــ فيقال : إن أبا عمر تغفّل الأصمعي ، فجاءه يوماً وهو في مجلسه ، فقال له أبو عمر : كيف تحقِّر مختاراً ؟ فقال الأصمعي : مخيتير . فقال له أبو عمر : أخطأت ؛ إنما هو مخيِّر أو مخيِّير ؛ تحذف التاء ؛ لأنها زائدة .

وأسطع برهان على دعوى اندماج الصرف في النحو ما نراه في كتاب سيبويه ، الذي هو مرآة ترينا تآليف المتقدمين التي أضاعتها أحداث[4] الزمن ، فقد تكلّم فيه عن قواعد الإعراب والبناء ، وعن حروف الزيادة ومواضعها في الأسماء والأفعال في مواطن متفرقة من الكتاب ، وتكلم عن الأفعال وتصريفها ، وعن الأسماء المشتقة

---

(1) صبح الأعشا في صناعة الإنشا ٢٠٨/١٤ .

(2) الخصائص ٣٠٠/٣ .

(3) هو الربيع بن زياد في قصيدة يرثي بها مالك بن زهير العبسي .

(4) ومن تلك الكتب الضائعة كتابا الجامع ، وهو مبسوط ، والإكمال ، وهو مختصر ــ كلاهما لعالم النحو واللغة عيسى بن عمر الثقفي . وفيهما يقول تلميذه الخليل بن أحمد أستاذ سيبويه :

بطل النحو جميعاً كله * غيرما أحدث عيسى بنْ عمرْ

ذاك إكمال وهذا جامع * فهما للنـــاس شمـــس وقمـــرْ

بفتح الواو من يغو" . فقال أقوّمك أم أتركك تتسكع؟ فقال بل قومني . فقال قلْ : من يغو) بكسر الواو . ألا ترى إلى قوله تعالى : "وعصى آدم ربه فغوى" .[1]

وقد دفع انتشار هذا اللحن العلماء إلى وضع كتب في النحو والصرف معاً ، وأول كتاب وصل إلينا في النحو والصرف معاً هو كتاب سيبويه . وقد اكتمل النحو في البصرة في القرن الأول والنصف الأول من القرن الثاني الهجري .

وأما عن واضع علم الصرف فقد روى المؤرخون ، ومنهم الزبيدي في طبقاته ، قال : "إن أبا مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان كان قد نظر في النحو فأعجبه ، فلمّا أحدث الناس التصريف لم يحسنه ، فأنكره ، ثم اتفق يوماً أن جلس إلى معاذ فسمعه يناظر رجلاً في النحو يقول له : كيف تقول من "تؤزّهم أزّاً" يا فاعل أفعل . فقال أبو مسلم :

قد كان أخذهم في النحو يعجبني * حتى تعاطوْا كلام الزُّنج والرومِ
لمّا سمعتُ كلاماً لست أفهمه * كأنه زجل الغربان والبومِ
تركتُ نحوهم والله يعصمني * من التفحُّم في تلك الجراثيمِ

فأجابه معاذ بن مسلم الهراء على ذلك بقوله :

عالجتها أمرد حتى إذا * شبت ولم تحسن أبا جادها
سميت من يعرفها جاهلاً * تصدرها من بعد إيرادها
سهّل منها كلَّ مستصعب * طوْدٌ علا أقران أطوادها

وقد علق السيوطي على هذه الرواية بقوله : "ذكر ذلك كله الزبيدي ، ومن هنا لمحت أن أوّل من وضع الصرف معاذ هذا"[2] ولذلك فإن كل ما توافر من الروايات يدلّ على أن واضع علم الصرف هو معاذ بن مسلم الهراء .[3] فاستنتج السيوطي من هذا الخبر أنّ معاذاً هو واضع علم التصريف ، وليس بصحيح لما تقدم من اندماج

---

[1] غوى يغوي كرمى يرمي لغة فصيحة ، أنظر شرح القاموس المسمى تاج العروس للزبيدي ، دار صادر بيروت ١٩٦٦م ٢٧٣ (فصل الغين من باب الواو والياء) ، وقد نقل صاحب هذا الشرح عن ابي عبيد قوله : "قال أبو عبيد وبعضهم يقول غوى يغْوى كرضى يَرضى وليست بالمعروفة" وفي تقويم أبي عمرو بالآية الكريمة : "وعصى آدم ربه فغوى" ــ كما يقول أحد الباحثين ــ دلالة على أنه كان يرى أن عين المضارع مغايرة في حركتها لعين الماضي لأنه اكتفى عند الاستدلال على كسر عين المضارع بفتح عين الماضي : في تصريف الأسماء ص ٤٨ .

[2] بغية الوعاة ص ٣٩٣ ــ ٣٩٤ ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٣٥ .

[3] شذا العرف ص ١٩ ، وينظر كتاب مفتاح السعادة ١/١٢٥ .

الفصل الرابع

الدراســـة التطبيقيـــة

الصرف في النحو ، وواضع النحو هو أبو الأسود بأمر علي كرّم الله وجهه وتأخر معاذ إذ توفى معاذ سنة ١٨٧هـ زمن ثم لم يوجد أي كتاب في الصرف لمعاذ مع أنه من متقدمي الكوفيين ، وأستاذ الكسائي ، وليست هذه القصة بكافية في جعل معاذ واضع التصريف وإنما هو مولع به كما أنها تدل على أن الصرف عند المتقدمين يعني "مسائل التمرين" وستأتي في موضعها إن شاء الله . فلعلّ معاذاً وضع أصول مسائل التمرين .[١]

ومن المحدثين من يذكر أن علياً أول من فطن إلى الخطأ في بعض أبنية الكلمات وهيئاتها عند بعض المتكلمين ؛ فوضع في البناء باباً أو بابين ، هما أساس علم الصرف.[٢]

ثم انتقل الصرف بعد ذلك إلى مرحلة جديدة هي مرحلة استقلاله عن النحو ، فكان أوّل كتاب مستقل في التصريف بمعناه العلمي هو كتاب "التصريف" لأبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني المتوفي سنة ٢٤٧هـ .

جاء في كشف الظنون[٣] : "وأوّل من دوّن علم التصريف أبو عثمان المازني وكان قبل ذلك مندرجاً في علم النحو . كما نسبت المصادر لكل من المبرد (٢٨٦هـ) وابن كيسان (٢٩٩هـ) والطبري (٣٠٤هـ) وابي علي الفارسي (٣٧٧هـ) كتباً في التصريف .

ثمَّ ألفّ أبو الفتح ابن جني ت (٣٩٢هـ) كتابه "التصريف الملوكي" ــ وشرح تصريف المازني في "المنصف" ثم توالت جهود علماء التصريف فيما بعد ــ وكان ابن جني ــ في رأيي ــ أكثر المهتمين بعلم التصريف ، وصاحب أثر واضح في سيرته . وسنرى ذلك فيما يأتي من البحث إن شاء الله .

أهميته :

ذكر أبو الفتح : "أنه لولا الصرفُ لما عُرف الأصل من الزائد ، ولا اشتقاقٌ ولا قياس لأنه ميزان العربية ، وقد مثّل لذلك فقال[٤] : "وهذا القبيل من العلم أعني التصريف ، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمَّ حاجة ، وبهم إليه أشدُّ فاقة لأنه ميزانُ

---

[١] تصريف الأفعال ومقدمة الصرف/ تأليف الشيخ عبد الحميد عنتر ــ الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ ص ١٩ .

[٢] شذا العرف ص ١٩ ، وكتاب أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتأريخه ص ١٠ .

[٣] كشف الظنون ٤١٢/١ .

[٤] المنصف ٢/١ .

العربية ، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به ، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس ، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف ؛ وذلك نحو قولهم : إن المضارع من فَعُل لا يجئ إلا على يفْعُل بضم العين ، ألا ترى أنك لو سمعت إنساناً يقول : كَرْم يكْرمْ بفتح الراء من المضارع ، لقضيت بأنه تارك لكلام العرب ، سمعتهم يقولون يكْرُم أولم تسمعْهم ؛ لأنك إذا صحَّ عندك أن العين مضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة في المضارع أيضاً قياساً على ما جاء ، ولم يحتج إلى السماع في هذا ونحوه" .

وعلى هذا فإنَّ الصرف يعصم اللسان عن الخطأ في نطق المفردات مما يعتريها من تغييرات تمس بنية الكلمة ؛ لأن الصرف يهتم دائماً بما قبل آخر الكلمة ، ويحضُّ على مراعاة قانون اللغة في الكتابة .

مباحثه :

هي الأسماء والافعال والصفات ، ونرى ذلك واضحاً في تصريف أبي عثمان المازني حين استهلَّه بها ، قال شارحه أبو الفتح ابن جني : "إنما قصد أنْ يمثِّل الأسماء والأفعال، ليرى أصلها من زائدها ، لأنها مما يُصرَّف ويشتق بعضها من بعض..."[1] .

---

[1] المنصف ٣٦ .

مَدْخَل

أقسام الكلام

قا أبو الفتح[1] ــ رحمه الله ــ : "الكلام كله ثلاثة أضرب : اسم[2] ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى .

فلما كان أكثر كلمات اللغة العربية ثلاثياً ، اعتبر علماء الصرف أن أصول الكلمات ثلاثة أحرف ، وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام كما سيأتي ، وإنما توزن الأسماء والأفعال فقط لأنه يعرف أصولهما واشتقاقهما والزيادة عليهما .

أما الحرف فلا يوزن بالفعل[3] إلا إذا سميت[4] به . كما قال أبو الفتح ــ لأن الغرض بالوزن أن يعرف الأصلي من الزائد ، والحروف لا يعرف لها اشتقاق ولا أصل أُخذت منه فيردُّ إليه ، فلأجل ذلك لم توزن . وألفاتها كلها أصول[5] وليست بزائدة، لأنه إنما تعرف الزيادة من غيرها بالاشتقاق ، والحزوف لا تشتق ، ولا منقلبة من واو ولا ياء لأنها لو كان أصلها واواً أو ياءً لظهرتا لسكونهما كما ظهرتا في نحو : كيْ ولوْ " .

وكذلك لا توزن الأسماء المبنية الموغلة في شبه الحروف[6] مثل : كمْ ومنْ وإذْ لأنها في حكمها .[7] قال أبو الفتح : "كلما كان الاسم في شبه الحروف أقعد ، كان من الاشتقاق والتصريف أبعد" .[8]

---

(1) في كتابه اللُّمع في العربية ، تحقيق : الدكتور سميح أبو مُغلي ــ عمان : دار مجدلاوي للنشر ١٩٨٨م ص ١٥ .

(2) أي : الاسم المتمكن الذي يمكن تصريفه واشتقاقه كرجل وفرس .

(3) المراد "بالفعل" هنا : أحرف الميزان الصرفي ، وهي الفاء والعين واللام وسيتكرر في هذا الكتاب التعبير بلفظ الفعل عن الميزان الصرفي ولن نشير إليه بعد . أنظر المنصف ٧/١ .

(4) فحينئذ ينقل بهذه التسمية من الحرفية إلى الإسمية ويوزن مثلها ويثنى ويجمع ويعرب على وفق العوامل ولكن لابد من تكرير الحرف الثاني ، فإذا سميت شخصا بالحرف "قد" قلت : جاء قدٌّ ووزنه "فعلٌ" كما تقول : قدّان ، وقدُّون .

(5) كألف "ما" و "لا" وما أشبههما .

(6) كهلْ ، وبلْ ، وقدْ وغير ذلك .

(7) المنصف ٨/١ .

(8) المنصف ٩/١ .

وكل من الأسماء والأفعال على ضربين : أصلي وزائد

الأصلي والزائد

الأصلي عبارة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرُّفها ــ إلا أن يحذف شئ من الأصول تخفيفاً أو لعلة عارضة ــ فإنه لذلك في تقدير الثبات .[1]

فإذن الأصل هو الفاء والعين واللاَّم ، والزائد : ما لم يكن فاءً ولا عيناً ولا لاماً، مثل : ضرب ، فالضاد فاء الفعل ، والراء عينه ، والباء لامه ؛ فصار مثال ضرب : فَعل ، فالفاء الأصل الأول ، والعين الأصل الثاني ، واللام الأصل الثالث ، فإذا ثبت ذلك ، فكل ما زاد على الضاد والراء والباء ، من أول الكلمة أو وسطها أو آخرها ، فهو زائد ، ومعنى زائد أنه ليس بفاء ولا عين ولا لام .

فمما زيد في "ضرب" من أوّله : "استضرب" فالهمزة والسين والتاء زوائد ؛ لأنه ليس في ضرب شئ من ذلك ، ومثاله : استَفعل ، وكذلك يَضرِبُ الياء زائدة ، ومثاله يِفْعِل ، والزيادة في وسطه قولك : "ضَرْوب" الواو زائدة ، ومثاله : فَعْول ، والزيادة في آخره قولك : "ضَرَبان" فالألف والنون زائدتان ، ومثاله : فَعَلان ، فالأصول يُقابَل بها في المثال : الفاءُ ، والعينُ ، واللام ، ويلفظ بالزائد بعينه لفظاً في المثال ، ولا يُقابَل به فاءٌ ولا عينٌ ولا لام ؛ لأنه لو كان أحد الثلاثة لكان أصلاً لا زائداً ، ألا ترى أنك تقول في ضروبٍ "فَعُول" ، فتأتي في "فَعُول" بالواو التي كانت في "ضروب" بعينها ؛ لأنها زائدة ، فإن تكرر الثاني من الأصول وهو العين كررتَ في المثال العين بإزائه ، فتقول في "ضَرَّبَ : فَعَّلَ" فتُثَقِّل العين من "فَعَّل" لأنها بإزاء الراء من "ضَرَّبَ" ، فإن تكرر الأصل الثالث وهو اللام ، كرَّرت في المثال اللام بإزائه ، فتقول في "ضَرْبَبَ : فَعْلَلَ" جئت في المثال بلامين ، لمَّا كان في ضَرْبَبَ ياءان ، فإن تكرر الأصلان كلاهما، كررت في المثال العين واللام كِلْتَيهما ، تقول في "ضَرَبْرَب : فَعْلَل" زدت عيناً ولاماً لما زدْتَ في "ضرَبْرَب" راء وباء ، والفاء لم تكرر في كلام العرب إلا في حرف واحد، وهو "مرْمرِيس" وهي الداهية والشدة ، قال الراجز :

* داهيةٍ حَدْباءَ مرْمَرِيسِ

---

[1] التصريف الملوكي ١٠ .

ومرْمَريت : في معناه ، فمثاله من الفعل "فَعْفَعيل" ؛ لأنه من المراسة وهي الشدة، فتكررَّت الفاء والعين ، ولا نظير لهذه الكلمة .[1]

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نفهم أن الزيادة تكون على ضربين : زيادة بتكرير حرف أصلي ، وزيادة تكون بحروف ليست من أصل الكلمة تسمى أحرف الزيادة ــ وستجئ ــ وإنما أخَّرتها لأن الكلام فيها يطول .

أنواع الزيادة

لقد عُني أبو عثمان بالحديث عن أنواع الزيادات فقسَّمها إلى أربعة أنواع ، وعرَّف الغرض في أن زيدت ، وما الذي دعا إلى ذلك وهي : .

١/ الزيادة للإلحاق :

وهي إلحاق بناء ببناء ، وبعبارة أوضح : [2] جعل كلمة على مثال أخرى أكثر منها حروفاً ، من المجرد أو المزيد لتصير مساوية لها في عدد الحروف والحركات والسكنات . ولتتبعها في الاشتقاق ، فإن كانت فعلاً يساوي بعد الإلحاق الفعل الملحق به في تصاريفه من الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً ، وإن كان الملحق به اسماً فإنه يتبع الملحق به في أحكام "التكسير" و"التصغير" و"النسب" وغيرها إن لم يكن الملحق به خماسياً ، لأنه وإن كان يلحقه في وزنه عند الجمع والتصغير ، إلا أنَّ المحذوف منه يختلف عن المحذوف من الملحق به .

فإن كان خماسياً يحذف خامسه ، أو ماقبل خامسه إن كان من أحرف الزيادة ، أو من موضعها ، بينما لا يحذف من الملحق إلا أحد أحرفه الزائدة ، ولا يحذف خامسه إلا إن كان من أحرف الزيادة . ويكون الإلحاق في الاسماء والأفعال وسترى ذلك تفصيلاً من خلال البحث إن شاء الله .

وفائدة الإلحاق :[3] "أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع ، هذا بالإضافة إلى ما في الإلحاق من إيجاد أوزان جديدة للاستخدام اللغوي .

---

[1] المنصف ٤١ .

[2] شرح شافية ابن الحاجب ٥٢/١ .

[3] نفس المصدر والصفحة .

٢/ الزيادة للمد :

وذلك كزيادة الواو في "عجوز" ، والياء في "قصيب" والألف في "كتاب" . لم يُردْ بهذه وما أشبهها إلا امتداد الصوت والتكثير بها ؛ ولأنهم كثيراً ما يحتاجون إلى المد في كلامهم ، ليكون المدُّ عوضاً من شئ محذوف ، أو للين الصوت فيه .

قال أبو الفتح[١] : "ألا ترى أن الضرب الثالث من الطويل[٢] قد أُلْزم حرف المد نحو قول الشاعر :

أقيمُوا بني النعمان عنَّا صدوركم * وإلا تُقِيموا صاغرين الرُّؤُوسا

وقول الآخر :[٣]

لعَمْرُكَ إني في الحياة لزاهدٍ * وفي العيش ما لم أَلْقَ أُم حَكيمِ

وقول الآخر :

جزوْني بما ربَّيْتُهُمْ وحَمَلْتُهُمْ * كذلك ما إنَّ الخُطوب دوالْ

فالألف في "دوال" والياء في "حكيم" والواو في "الرؤوس" ، تسمى الرِّدف . وإنما لزمت هذا الضرب لتكون عوضاً من لام مفاعيلن .[٤]

٣/ الزيادة للمعنى :

وذلك كالتنوين الذي جئ به للخفة والتمكن في الأسماء كـ "خالدٌ ومحمداً وطارقٍ ، وكحروف المضارعة إنما جئ بها ليدل الفعل على الحال والإستقبال نحو : عليٌّ يكتب ، ومنها زيادة الألف في "أنا" لبيان حركة النون ، وغير ذلك .

٤/ الزيادة من أصل الوضع :

وذلك كزيادة الهمزة والتاء في أول افتقر مثلاً فإنها زيادة لازمة له ، إذ لا ينطق بهذا اللفظ إلا على مثال : افتعل .

ومثل افتقر : اشتد إذ لم يقولوا شدَّ . وغير ذلك .

---

(١) المنصف ٤٣ .

(٢) الضرب هو آخر جزء في العجز ، والعروض هو آخر جزء في الصدر .

(٣) قطري بن الفُجاءة .

(٤) انظر علم القوافي .

موافقته له في ميزان أشياء

قال أبو عثمان : قال الخليل : "أشياء" فعلاء وأصلها : "شَيْئاء" مثل : حمْراء" ، فقلب ، فجعل الهمزة[1] التي هي لام أولاً فقال : "أشياء" كأنها "لفعاء" وهو اسم للجمع[2] وليس بجمع كسِّر عليه "شئ" "ككلْب وكلاب" .

وقال أبو الحسن : "أشياء : أفْعِلاء" ، وجُمع "شئ"[3] عليه ، كما جمع "شاعر" على: "شعراء" ولكنهم حذفوا الهمزة التي هي لام الفعل استخفافاً وكان الأصل : "أشيئاء" تقل هذا فحذفوا .[4]

قال أبو عثمان : فسألته ــ يعني أبا الحسن ــ عن تصغيرها ، فقال : العرب تقول "أُشَيْاء" فاعلم ؛ فيدعونها على لفظها . فقلت : فلِم لا رُدَّت إلى واحدها ، [شُييْئات] ، كما رُدَّ شعراء إلى واحده ؟ [شُوَيْعِرون] ، فلم يأت بمقنع .[5]

قال أبو الفتح : "فلهذا كان قول الخليل هو الصواب دون قول أبي الحسن ، وذلك أن حملها على هذا الظاهر ، وأنها مقلوبة أولى وأقوى من حملها على أنها محذوفة اللام. ألا ترى أن القلب قد كثر في كلامهم حتى أن ابن السّكيت قد صنَّف فيه كتاباً ، ولم نر الهمزة حذفت وهي لام إلا في "سَوَاية" .[6]

وقال الخليل في قول العرب : "ما أبغض إليَّ مساءيتك" : هو مقلوب ، والأصل: "مساوئتك" .

وهي جمع "مساءة" و"مساءة مَفْعَلَةٌ" ، وهي من مصادر ساءه يسوءه ، وأصلها : "مَسْوأَةٌ" ثم جمعت "مفعلة" على "مفاعلة" ، وأصلها : "مفاعل" ؛ ولكن الهاء دخلت لتأنيث الجمع .

---

(1) يريد الهمزة الأولى قبل الألف في شيئاء .

(2) اسم الجمع : ما دل على ثلاثة فأكثر ولم يكن له مفرد من لفظه كقوم ورهط هذا في الغالب ، وقد يكون له مفرد كركبٌ جمع راكب ، ويُميِّزه عن الجمع حينئذٍ أن وزنه ليس من أوزان الجموع المعهودة . أنظر معجم المصطلحات النحوية ص ٥٢ .

(3) هذا شاذ لأن القياس في جمع "فَعْل" للكثرة : فعُوْل وفِعال في صحيح اللام ومعتلها نحو كعْبٍ وكعُوْبٍ وكِعاب ، ودلْوٍ ودَلِيٍّ ودِلاءٍ .

(4) المنصف ٣٥٨ .

(5) المنصف ٣٦٢ .

(6) المنصف ٣٥٩ وهناك رأي للفراء والكسائي في نفس الصفحة فانظره إن شئت .

وكان قياسه "مساوئه" برد الواو ، ثم إن اللام قلبت ، فجعلت قبل العين ، فتأخرت الواو ، وقبلها كسرة الهمزة ، فانقلبت ياء ، لإنكسار ما قبلها ، ومثالها بعد القلب : "مفالعة" . ووافقه أبو عثمان وأبو الفتح .

موافقته له في القلب المكاني

القلب المكاني هو : تصيير حرف مكان حرف آخر بالتقديم والتأخير مع الاحتفاظ بنفس المعنى فيهما ، وهو قسمان : قلب ضرورة ، وقلب توسع .

فأما قلب الضرورة فكقول الشاعر :[1]

وكأنَّ أولاها كِعابُ مُقامِرٍ * ضُرِبَتْ على شُزُنٍ فهنَّ شَواعي

يريد : "شوائع" أي متفرقات . وكقول أبي الأخرز الحماني :

مَرْوَانُ مَرْوَانُ أخو اليوم اليَمِي[2]

وأما قلب التوسع "فكطَأْمنّ" هو الأصل ، و "أطمأنّ" مقلوب منه .

قال أبو الفتح : "لأن الفعل إذا لم تكن فيه زوائد فهو أجدر أن يكون على أصله[3] . وكذلك شاك ، ولاث ، إذ أصلهما : "لائث" ، وشائك"[4] لأنهما مشتقان من الشوكة ، ومن لاث يلوث كما قال أبو الفتح ، فقلبوا العين فيهما إلى موضع اللام ، فزالت الهمزة التي إنما وجبت لمصاحبة العين ألف فاعل .

قال الشاعر :

فَتَعرَّفُونِي إنَّنِي أنا ذاكمو * شاكِ سلاحي في الحوادث مُعْلِمُ[5]

وقال الآخر :[6]

لاثٍ به الأشاءُ والعُبرِيُّ

---

[1] الأجدع بن مالك الهمذاني .

[2] الشاهد فيه قلب اليوم إلى اليمي فأخر الواو ووقعت الميم قبلها مكسورة فانقلبت ياء للكسرة . والبيتان في المنصف ص ٣٦٣ ، ٣٢٩ .

[3] المنصف ٣٦٦ .

[4] أي بعد قلب الواو فيهما .

[5] المعلم : الذي أعلم نفسه في الحرب دلالاً بجرأته ، والبيت لطريف بن تميم في : "الأصمعيات" ١٢٨ والكتاب ٤٦٦/٣ .

[6] رؤبة في ديوانه ٤٩٠/١ .

وحكى أنهم يقولون : "شاكٌ ، ولاثٌ" بحذف العين أصلاً . وأنشد :

لاثٌ به الأشاءُ والعُبرِيُّ

ووجه هذا أنهم لما قالوا في الماضي : "شاك ، ولاثَ" وسكنت العين لانقلابها ألفاً ، وجاءت ألف فاعل التقت ألفان ، فحذف الثانية حذفاً ، ولم يحركها حتى تنقلب همزة ، كما فعل من يقول : "قائِم ، وبائِع" .

وأما : "جذب ، وجبذ" فقد قال أبو عثمان ووافقه أبو الفتح ليس واحد منهما مقلوباً عن صاحبه ، لأن كليهما يتصرفان ، ولا يختصُ واحد منهما بشئ دون الآخر .

ألا ترى أنك تقول : "جذب يجذب ، وجبذ يجبذ ، وهو جاذب وجابذ ، ومجبوذ ومجذوب"؟ فليس واحد منهما أولى بأن يكون مقلوباً إلى صاحبه من الآخر .

وكذلك الحال في "كُلٍّ وكلا" فليس واحد منهما مبدلاً ولا مقلوباً ؛ لأن كل واحد منهما له أصل سوى أصل صاحبه .

المبحث الأول

المجرد والمزيد من الأسماء والأفعال

ينقسم الاسم إلى : مجرد ، وهو : ما كانت أحرفه أصلية ، ليس فيها شئ من أحرف الزيادة التي جمعها أبو عثمان في قولك : "هويت السمان" وقد قلت أنها ستأتي ، ولكل منها علامة يعرف بها وإلى مزيد ؛ وهو ما اشتمل على بعض أحرف الزيادة .

ويعرف الحرف الزائد ، بالاستغناء عنه ، في بعض التصريفات ، مع تأدية الكلمة بعد سقوطه معنى مفيداً .

أما الأصلي فلا يمكن الاستغناء عنه ؛ إذ لا تؤدي الكلمة معنى بعده .

والاسم المجرد قد يكون ثلاثياً ، كقمر ، ورباعياً كجعفر ، وخماسياً كسفرجل .

والمزيد قد تكون زيادته حرفاً واحداً على أصوله ؛ كالألف في : كتاب ، والألف والميم في : مُكاتب ، وقد تكون ثلاثة ؛ كالميم والسين والتاء في : مستغفر ، وقد تكون أربعة ؛ كالهمزة والسين والتاء والألف في : استغفار .

ولم يزد عن سبعة أحرف ، وحتى السبعة لا يبلغها إلا إذا كان مصدراً غير أنَّ أبا الفتح[1] ذكر أنهم قد بلغوا السبعة بغير المصادر ، فقالوا : " منيوساء ، ومبغولاء ، ومشيوخاء ، وقرعبلانة ، وعقربان ، . . . الخ ولكنه قد علَّق على ذلك فقال : " وهذا مما لا يُعرَّجْ عليه لقلَّته ونزارته ، ولذلك لم يذكره أبو عثمان وجميعه في آخره زائدان بمثابة الزائد الواحد ، قال : ألا ترى أنهما يحذفان في الترخيم جميعاً كما تحذف هاء طلحة ، وألف حبلى .

أما الفعل فمجرده إما ثلاثي كخرج ، وإما رباعي كدحرج . ومزيده قد تكون زيادته بحرف واحد كضَارب ، أو حرفين كيتدحرج ، أو ثلاثة كيستخرج ، ولم يزد عن ستة .

قبل أن نعرض أبنية كل من "المجرد والمزيد" نورد "لمحة تاريخية" عن الكلمة العربية في أصل وضعها :

---

[1] المنصف ٧٦ .

فالقدماء وعلى رأسهم الخليل وسيبويه يقررون أن : "أقل الأصول عدداً الثلاثة ، في الأسماء ، يقول الخليل في كتابه "العين"[١] : "الاسم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف . حرف يُبتدأ به . وحرف يحشى به الكلمة ، وحرف يُوقف عليه ، فهذه ثلاثة أحرف ، مثل : سعْد وعُمر ونحوهما من الأسماء ؛ بُدئ بالعين ، وحُشيت الكلمة بالميم ، ووُقِفَ على الراء .

ويقول سيبويه مؤكداً اتجاه استاذه الخليل[٢] : "ليس في الدنيا اسم أقل عدداً من اسم على ثلاثة أحرف . . ." وقد كرر هذا القول في أكثر من موضع من "الكتاب" ، فأجرى بحثاً عن عدة ما يكون عليه الكلم ، [٣] تعرض فيه لما تكون عليه الكلمات من حرف واحد أو حرفين ، كما تناول ذلك أيضاً في "باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد"[٤] فنص على أن كل ما ورد من الكلمات على حرفين : فيه حذف ، مثل "يد ، دم[٥] . وفي موطن آخر من كتابه يقول[٦] : " فما قصُر عن الثلاثة فمحذوف ، وما جاوز الخمسة فمزيد فيه .

هذا ؛ وقد لفتت قضية أصل الكلمة العربية انتباه العلماء بعد الخليل وسيبويه ، فارتأى أبو عثمان المازني رأى الإمامين الجليلين حيث ذكر صراحة[٧] : "أن أقلّ الأصول في الأسماء والأفعال عدداً الثلاثة" ولم يناقش الثنائية التي تعتري بعض الأسماء كما فعل سيبويه .

---

(١) أنظر العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي / تحقيق الدكتور / مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي ٤٩/١ .

(٢) الكتاب لسيبويه ٦٢/٢ .

(٣) الكتاب لسيبويه ٣٠٤/٢ ، ٣٠٩ .

(٤) الكتاب لسيبويه ٦١/٢ ، ٦٤ .

(٥) دم : أصله : دمو ، وتثنيته ؛ دميان ، وبعض العرب يقول : دموان ، وقال سيبويه : أصله : دمي بوزن فعل ، ويد : اصلها : يدي على فعل ، والدليل على حذف حرف من الكلمتين ما يحدث لهما عند التصغير أو التكسير ، قال سيبويه : ولكنهم قد يحذفون مما كان على ثلاثة حرفاً وهو في الأصل له ، وقد يردونه في التحقير "التصغير" والجمع ، وذلك قولهم : في : دَمٍ : دُمَيٌّ ، وفي : حِرٍ : حُرَيْحٌ ، وفي شفة : شُفَيْهَة ، وفي عِدة : وُعَيْدَةٌ .(الكتاب ٦٢/٢) .

(٦) الكتاب ٣١٠/٢ .

(٧) المنصف لابن جني ١٧/١ .

وقد أثار أبو الفتح هذه المسألة بطريقة أوضح في كتابه الخصـــائص فقال :[1] "... وذلك أن الأصول ثلاثة : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي . فأكثرها استعمالاً ، وأعدلها تركيباً ، الثلاثي . وذلك لأنه حرف يبتدأ به ، وحرف يُحشى به ، وحرف يوقف عليه . وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب ؛ لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه ؛ لأنه أقل حروفاً ، وليس الأمر كذلك ؛ ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة ، نحو من ، وفي ، وكم . . . والثلاثي عارياً من الزيادة ، وملتبساً بها ، مما يبعد تداركه ، وتتعب الإحاطة به . فإذا ثبت ذلك عرفت منه ، وبه أن ذوات الثلاثة لم تتمكن في الإستعمال لقلة عددها حسب ؛ ألا ترى إلى قلة الثنائي ؛ وأقل منه ما جاء على حرف واحد ، كحرف العطف ، وفائه وهمزة الإستفهام و... وجميع ذلك دون باب كم ، وعن ، وصه . فتمكن الثلاثي إنما هو لقلة حروفه ، لعمري ولشئ آخر ، وهو حجز الحشو الذي هو عينه ، بين فائه ، ولامه، وذلك لتباينهما ، ولتعادي حاليهما ؛ ألا ترى أن المبتدأ[2] لا يكون إلا متحركاً ، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً ؛ فلّما تنافرت حالاهما وسَّطوا العين حاجزاً بينهما ، لئلا يفجئوا الحس بضدّ ما كان آخذاً فيه ، ومنصباً إليه .

وتناول هذا الموضوع من جانب آخر ، وذلك حين قسَّم الاشتقاق إلى : صغير وكبير وأكبر ، ومما قاله عن الأكبر في : باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني[3] : "واستعملوا تركيب "ج ب ل" و "ج ب ن" و "ج ب ر" لتقاربها في موضع واحد ، وهو الإلتئام والتماسك ، منه : الجبل لشدته وقوته ، وجبن[4] : إذا استمسك وتوقف وتجمع ، ومنه : جبرت العظم ونحوه إذا قويته" .

---

[1] الخصائص لابن جني ٥٥/١ .

[2] يريد الحرف الأول المبدوء به .

[3] الخصائص ١٤٩/٢ ومعنى تصاقب : تقارب .

[4] جبن الرجل يجبن (بفتح الباء في الماضي وضمّها في المضارع) وجبن (من باب ظرف) فهو جبين .

استدراكات ابن جنى على المازنى

إننا نجد فى شرح أبى الفتح أشياء كثيرة استدركها على أبى عثمان منها :

ذكر أبوعثمان أن الأسماء الثلاثية المجردة ، تكون فى ثمانية أوزان نحو: زَيْد وعمْرٍو وبكْرٍ ، وعدْلٍ ، وبُرْدٍ ، وجبلٍ ، وفَخِذٍ ، وعضْدٍ ، وزُفَرٍ ، ومعىً .

تعليق :

لاحظنا أن المازنى وهو يتحدث عن أوزان المجرد من الأسماء والأفعال يذكر الأمثلة بدلاً من الأوزان .

وليس العكس كما هو الشأن عند أكثر الصرفيين . فهو يقول مثلاً : "فأقلُّ الأصول فى الأسماء عدداً الثلاثة ، نحو زيْدٍ وعمْرٍو وبكْرٍ ، وعدْل ... الخ بدلاً من فَعْل وفعْل ... الخ وفى نظرى أن هذا أسلوب جميل وطريقة مفيدة . يسهل بها استيعاب الأوزان لأن الأمثلة لتباينها من السهل استذكارها وحفظها ، وليس كذلك الأوزان كما أنَّ المثال يدلُّ بنفسه على الوزن فى كثير من الأحيان وليس العكس .

ولكنه لم يتعرض لذكر الصفات كما رأيت ، فيذكرها أبوالفتح ويستدرك عليه بذكر وزنين آخرين هما :

فعِل : ويكون اسماً وصفة . فالاسم نحو إبِل . قال سيبويه[1] "وإطِل" وقال أبو الحسن[2]: "يقال للخاصرة : إطِلٌ ، وأيْطَلٌ . قال[3]:

له أيْطلا ظبْيٍ ، وساقا نعامةٍ * وإرخاء سِرْحانٍ ، وتقريب تَتْفُلِ

والصفة : "قالوا امرأة بلز[4]، وهى الضخمة ، وأتان إبِد أى ولود . واحترز بقول الشاعر[5]:

أرتْنى حِجْلاً على ساقِها * فَهشَّ الفُؤادُ لذاك الحجِلْ

فقلتُ ولم أُخْفِ عن صاحِبى * ألا بأبى أصلُ تلك الرِّجِلْ

---

(1) في الكتاب ٣١٥/٢ : "وهو قليل ، لا نعلم في الأسماء والصفات غيره .

(2) وهو الأخفش الأوسط .

(3) من معلقة امرئ القيس في ديوانه ص ٢١ .

(4) وقيل : أصل بلز هو بلزّ بالتشديد ثم خفّف . أنظر الممتع لابن عصفور ص ٦٥ .

(5) روى اللسان هذين البيتين فى مادة رجل -١٣-٢٨٣ ولم ينسبهما لقائلهما . وروى الشطر الأخير منهما هكذا : ألا بي أنا أصل تلك الرجل .

من أنه ليس من هذه الزِّنة ، وإنما أريد به الإتباع لإقامة الوزن ، لأن هذا الشعر من الضرب الثالث من المتقارب . فلو أسكن الجيم لفسد البيت كلـــه ، لأن الضـــرب يصير على فَعْل وذلك ممتنعٌ .

كما احترز أيضاً بقول العرب : "رجل جِئِز[1] ، ومِحِك[2] ، ونِغِر[3] ومثلها نِعِر فإن أصل بنائها على فَعِل كحَذِر . وقالوا : شِعِير ، وبِعِير ، فكسروا الفاء فى الجميـــع لكسرة العين ، لأن الإتباع هنا لأجل حرف الحلق . وعلى هذا لك أن تقول في رغيف رِغِيف بكسر الراء ، ولا تقول في جَرِيبٍ وقفيزٍ جِرِيب وقِفِيز لأنه ليس ثاني حروفهما حرفاً من حروف الحلق . وحكى أبوزيد عن العرب :"الجَنَة لمن خاف وعِيد الله .

وفُعُلٌ : ويكون فيهما . فالاسم "عُنُقٌ وطُنُب" ، والطنب حبل تشد به الخيمة إلى الوتد .

والصفة : "يقال ناقة سُرُح أى سريعة وطُلُق (فصيح)" .

وأمَّا الصفات فمثال :

فَعْل : صفة : "ضَخْمٌ وخَدْل" للغليظ ممتلئ الساقين .

وفَعِل : صفة : "حذِرٌ وفَطِنٌ" .

وفَعَل : صفة : "بَطَلٌ وحَسَنٌ" .

وفَعُل : صفة : "يَقُظٌ ونَدُس"[4] وهو الرجل البصير بالأمور . قال ذو الرُّمة :

وقد تَوَجَّس رِكْزاً مُقْفِرٌ نَدُسٌ * بِنَبْأة الصوتِ ما فى سَمْعِه كَذِبُ

وفِعْل : صفة : "نِضْوٌ" (المهزول من الخيل) ونِقْض (المنقوض) .

وفُعْل : صفة : "حُلْوٌ ومُرٌّ" .

وفُعَلُ : صفة : خُتَع "حاذق فى الدلالة" قال رؤبة :

أعْيَتْ أدِلاَّءَ الفلاةِ الخُتَّعا

وسُكَع (متحير) قال الراجز الرُّشَيْد بن رُمَيْص العنزى :

قد لفَّها الليلُ بسواقٍ حُطَمْ

---

(١)(٢)(٣) هذه الصفات الثلاث من باب (فَعِل) فلما كانت العين قد ثلاثتها حرف حلق جاز فيها أربع لغات ، ويطرد ذلك فى الاسم والفعل جميعاً . والجِئِز : صفة من جَئِز بالماء : إذا غصَّ به ، والمِحك : صفة من محِك : وهو اللجوج عسر الأخلاق ، والنِّغِر : الغضبان ومثلها نِعِر ومعناهما الذى لا يستقر فى مكان . انظر الممتع في التصريف لا بن عصفور / تحقيق د/ فخر الدين قباوة ج١ط٣ص٦٥ .

(٤) ويستعملان في صيغة أخرى : يَقِظ ونَدِس .

أى : شديد السوق لإبله ، فكأنه يحطمها لشدة سوقه . ويضرب مثلاً للداهية المتصرف وفى المثل "شر الرعاء الحطمة" .(*)

وفِعل : صفة : "قوم عِدى ، أى أعداء ، قال خالد بن نضلة الأسدى[1]:

إذا كنت فى قوم عِدىً ، لستَ منهم * فَكُلْ ما عَلِفْتَ ، من خبيثٍ ، وطيِّبِ

وفى القرآن الكريم[2] "مكاناً سُوَى" قال النابغة الذبيانى :

باتت ثلاث ليالٍ ثم واحدةً * بذى المجاز تراعى منزلاً زِيما

ولا يوجد فى الكلام (فِعْل) بكسر فضم ، كأنهم كرهوا الخروج من الكسر ، الذى هو ثقيل ، إلى الضم[3] الذى هو أثقل منه . ومع ذلك نقلت قراءة قرآنية شاذة[4] عن بعضهم[5] وهى : "والسماءِ ذاتِ الحِبُك[6] " بكسر فضم ، قال أبو الفتح[7]: " . . . ولعلَّ القارئ تداخلت عليه القراءات بالكسر والضم فكأنه كسر الحاء يريد "الحِبِك" فأدركه ضم الباء على صورة (الحُبُك) . وقيل كسرت الحاء اتباعاً لكسرة تاء ذات.

وليس فى الكلام اسم على (فُعِل) بضم فكسر إنما هذا بناء يختص به الفعل[8] المبنى للمجهول نحو : "ضُرِب وقُتِل" إلا فى اسم واحد وهو[9] "دُئِل" وهى : دويبة[10] ، وبها سميت قبيلة أبى الأسود الدؤلي قال الشاعر[11]:

جاءوا بجيشٍ لو قِيسَ مُعْرِسُهُ * ما كان إلا كمَعْرِسِ الدُّئِلِ[12]

---

(1) انظر الحيوان للجاحظ ج ٣ص ١٠٣، ط٣ت عبد السلام محمد هرون ، ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م .

(2) جزء الاية : ٥٨، من سورة طه ، وسوى بوزن : فِعل (فى غير قراءة حفص) .

(3) أي اللازم : خرجت ضمة يضربك لزوالها فى حالتي النصب والجزم .

(4) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١٧ ص ٣٢ .

(5) هو أبو السَّمال (بفتح السين وتشديد الميم) .

(6) سورة الذاريات الآية ٧ والحبك : طرائف النجوم .

(7) انظر المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنى ج٢ ص٢٨٦ ت علي النجدى ناصف ، والدكتور/ عبد الفتاح اسماعيل شلبى القاهرة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

(8) هذا القول مأخوذ من سيبويه (انظر الكتاب ج ٣١٥/٢) .

(9) انظر المنصف ٢٠/١ ويرى ابن خالويه أن هذا البناء غريب نادر .

(10) اسم جنس لدويبة شبيهة بابن عرس .

(11) البيت لعكب بن مالك الأنصارى (رضى الله عنه) فى ديوانه ص ٢٥١ والشاهد فيه الدئل حيث جاء الاسم على وزن فعل خلافاً لمن منع ذلك .

(12) الدئل ذكره الأخفش وقال لم يرد غيره ، وأما الرئم والوعل فقد زادها ابن مالك .

انظر المزهر للسيوطى ٤٩/٢ .

(*) مجمع الأمثال / لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني ت ٥١٨ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ١٥٩/١ مطبعة عيسى البابي الحلبي .

فقد ورد من هذه الزنة الرُّئم "اسم جنس للاست" والوُعِل لغة فـي الوعـل – التـيس الجبلى"، وذهب بعضهم إلى أن تلك الأسماء الثلاثة منقولة من الفعل المبني للمجهول[1] وقد قرر ابن الحاجب أن لفظة الدئل منقولة[2] ، وعقب رضي الدين بقوله: وجاء فـي الأسماء "الدئل" علماً وجنساً ، أما إذا كان "علماً" فيجوز أن يكون منقولاً من الفعل كشمَّر ويزيد ، وأما إذا كان "جنساً" ، ففيه أدنى إشكال ؛ لأن نقل الفعل إلى اسم الجنس قليلٌ ، لكنه مع قلته جاء منه قدر صالح .. " ومنهم من قال أنها شاذة[3] .

أما ابن مالك فقد زعم أنَّ "فُعِل" بناء فى الأسماء غير مهمل وإن كان قليلاً ، جاء فى الخلاصة "الألفية" :

وفِعْل أهْمِل والعكس يقل * البيت

وقال فى التسهيل[4] : "وندر مضموم الأول مكسور الثانى" .

مخالفته له فى عدد أوزان الاسم الرباعى المجرد

ذكر أبو عثمان أن مجرد الرباعى يأتى اسماً وصفة ، وذكر وزنين فقـط مثَّـل لأحدهما بالاسم والصفة ، وللآخر بالصفة وذلك نحـو : "جَعْفَـر وقِمَطْـر ودِرَفْـس وسِبَطْر[5] ، ومثل جعفر سلهب" .

أمَّا القِمَطْر "فهو الشديد" ومنه قوله تعالى : "إنا نخاف من ربنـا يومـاً عبوسـاً قمطريراً" أى شديداً ، قال الراجز :

ثم رأيت صُنْتُعاً قِمَطْرا * ذا صهوات يتوقى الصَّخْرا

والدِّرَفْس وصف "للجمل الغليظ" قال ذو الرُّمة :

دِرَفْسٌ رمى روضُ القذافين ظَهرَه * بأعرف ينْبو بالحنيَّيْنِ تامِكُ

---

[1] جاء فى شرح شافية ابن الحاجب / ت محمد نور حسن ومحمد الزفزاف ، ومحمد محى الدين ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م ج ٣٨/١ ... وكذا الدئل جنساً ويجوز أن يكون منقولاً من هذا – أى الجنس – على ما قال الأخفش .

وانظر الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسي ص ٢٧٢ .

[2] شرح الشافية ٣٦/١-٣٨ .

[3] همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق وشرح د/ عبد العال سالم مكرم ج٦ ص ٩ /١٤٠٠هـ –١٩٨٠م ، وأوضح المسالك بحاشية الصبان ١٧٨/٤ .

[4] انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / ت محمد كامل بركات ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م ص ٢٩٠ وانظر الألفية شرح ابن عقيل ص ١٩٣ .

[5] الطويل الممتد .

وقد سمع عن العرب تأنيث الصفة بالتاء من ذلك قول طرفة بن العبد :

وتقصيرُ يومِ الدَّجْنِ والدَّجنُ مُعْجبُ * ببَهْكنةٍ تحت الخباءِ المُعَمَّد

والبهكنة : صفة للمرأة حسنة الشكل .

فيخالفه ابن جني ويورد للرباعي ستة أوزان ، خمسة وقع عليها إجماع ، وواحد اختلف فيه . فمما استدرك به عليه :

١- **فِعْلِلاً** : ويكون اسماً وصفة : فالاسم : "قِرْطِم وعِظْلِم" ، والصفة : "صِمْرِدّ ، وهِرْمِلّ، وخِرْمِلّ ، وخِضْرِمّ ، وضِمْرِز ، ولِطْلِطّ ، ودِرْدِحّ " .

قال : إنما أكثرت هذا لأنَّ أبا العباس ذكر أنَّ فِعْلِلاً في الصفة قليل

٢- **وفُعْلُلاً** : ويكون فيهما . فالاسم : "بُرْثُنٌ وتُرْتُمٌ" ، والصفة : "كُلْكُلٌ وقُلْقُلٌ" .

٣- **وفِعْلَلاً** : ويكون فيهما . فالاسم : "قِلْفَعٌ وقِرْطَع" ، والصفة : "هِجْرَعٌ وهِبْلَع[1] " .

قال جرير :

وُضِع الخنزيرُ فقيل : أين مجاشع * فَشَحَا جحافِلَهُ جُرَافٌ هِبْلَعُ

٤- **وفِعَلاً** : اسماً : "صِقَعْلٌ وفِطَحْل" قال الراجز :

ترى لهم حول الصِقَعْلِ عشيرهْ

٥- **فُعْلَلاً** : وهذا الوزن مختلف فيه ، لمَ يذكره سيبويه[2] وأول من قال به أبو الحسن الأخفش ومثل له بـ(جخدب) وهو ذكر الجراد الضخم .

قال الشاعر :

لهبانٌ وقدت حِزَّانُهُ * يرفُضُ الجُخدبُ فيه قيصرّ

ويكون جخدب وصفاً للغليظ الضخم قال رؤبة يصف حصاناً :

ترى له مناكباً ولببا * وكاهلاً ذا صهوات شرْجَبَا

شدَّاخة ضخم الضلوع جُخْدَبا

الشداخة "الذى يشدخ الأرض" .

---

[1] هبلع وهجرع الهاء فيهما زائدة عند الأخفش . لأن هبلعاً مشتق عنده من البلع والهجرع من الجرع وهو المكان السهل المنقاد فهو من معنى الطول ؛ وابن جنى يجعل الهاء أصلاً لقلة زيادتها أولاً وكذا أكثر الناس وعلى رأسهم سيبويه .

(انظر المنصف لابن جنى ٢٦/١ والكتاب ٣٣٥/٢ والمفصل لابن يعيش ١١٨/٦) .

[2] انظر شذا العرف ص ٤١-٤٢ والواضح فى علم الصرف للحلوانى ص ١٤٦ .

والذى رواه الناس غيره : جخدب (بضم الدال) وهو اسم لا صفة[1] ويضيف الرضي قوله : أو أنه فرع[1](جخادب) بحذف الألف وتسكين الخاء وفتح الدال . ويقول ابن يعيش فى "شرح الملوكي" وراوية الأخفش[2] محمولة على إرادة جخادب ، ثم حذفوا، لأنهم يقولون : "جُخْدُبٌ وجُخادِبٌ" كما قالوا علبط وعلابط ، وهدبد وهدابد . وتبعه الكوفيون[3] إذ يرَوْن أنه بناء أصلي . بينما يرى البصريون أنه متفرع من "فُعْلُل" جيء به للتخفيف[4] ، استثقالاً لضمتين فى رباعي ليس بينهما حاجز حصين .

قال ابن جني[5] : "وقد حكى غيره "يعنى الأخفش" : برقُع وبرقَع ، وطحلُب وطحلَب ... والضم فيهما هو المعروف الشائع" . وأثبت الرضي[6] هذا البناء فقال: "وأرى القول ما قاله أبو الحسن ، لأن الفراء قد حكى : برقُع وبرقَع وطحلُب وطحلَب ، وقعدُد وقعدد، ودخلُل ودخلَل . فهذا وإن كان الضم فيه المشهور إلا أن الفتح قد جاء عن الثقة، فلا سبيل إلى ردّه . ويؤيِّد ذلك أنهم قالوا :"سَوْدَدٌ ، بمعنى السيادة فهو من لفظ سيِّد ، وعوطط من لفظ عائط" .

فإظهار التضعيف فيهما دليل على إرادة إلحاقهما بجخدب ولولا ذلك لوجب الإدغام كما قالوا : مهْدد ، وقَرْدد حين أرادوا إلحاقه بجعْفَر . وفى نظرى – أنّ ما ذهب إليه أبو الحسن قول صائب وسديد وأن فُعْلَلاً وزن من أوزان الاسم الرباعي فلا داعي لتضييق اللغة العربية فإن بابها واسع لامحالة .

تلك هى أبنية الاسم الرباعي الأصول المتفق عليها ما عدا الأخير ؛ فمن خلالها وبالإستقراء عُلم أن الرباعي لا بدّ من إسكان ثانيه أو ثالثه ، ورغم ذلك أورد بعضهم أوزاناً توالى فيها أربع حركات فى كلمة ، وجعلوها من الأبنية الأصول ، منها : فُعَلِلٌ كعُلَبِط للضخم من الرجال ، ويقال : ناقة عُلَبِطة أي عظيمة . وفَعَلُلٍ كعَرَتُنٍ لنبت يدبغ به الجلود . وفَعَلِلٌ كجَنَدَلٍ لموضع تكثر فيه الحجارة . ولكن أكثر الصرفيين لم يثبتوا هذه الأوزان وجعلوها فروعاً عن فُعَالِلٍ وفعَالِلٍ وغيرهما لذلك قال المؤلف :"وأما

---

(1) المنصف ٢٧/١ وشرح الشافية ٤٨/١ .

(2) انظر شرح الملوكى لابن يعيش ص ٢٧ .

(3) انظر المزهر ٢٨/٢ وتصريف الأسماء لمحمد الطنطاوي ص ٢٤-٢٦ .

(4) انظر شرح التصريح على التوضيح لجمال الدين أبى محمد ص ٣٥٤ .

(5) المنصف ٢٧/١ .

(6) شرح الشافية ٤٨/١ .

قولهم: "عْلَبِطٌ وعْكَمِسٌ وهْدِبٌ وخُزَخِزٌ وجَنْدِلٌ وذَلَذِلٌ وزلَزِلٌ ، وعـرتُنٌ فهـذه كلهـا محذوفات وأصلها : عْلابِطٌ ، وعْكامسٌ ، وهْدابٌ ، وخُزاخِـزٌ ، وجنَـادِلٌ [1] وذَلاذِلٌ ، وزلازِلٌ ، وعَرنْتَنٌ" حُذفت الألف والنون[2] تخفيفاً لأنَّ النون لزمتْ زيادتها ، في هـذا الموضع – أعني : ثالثة ساكنة – كما لزمت زيادة الألف ، فأجروها مجراها لـذلك . ودلَّ على أنه قد حذف منها شئ أنهم نطقوا بها تامة [ومحذوفة] نحو : "عْلابط وعكامس وجنادل" قال الراجز :

ما راعنى إلاّ جناحٌ هابطا * على البيوتِ قوْطَه العْلابِطا

وقال الآخر :

أعْدَدْتُ لِلوِرْدِ إذا الوِرْدُ حَقَرْ * غَرْبًا جرُوراً وجْلالاً خُزخِزْ

وقال الآخر :

وزعموا وكذبوا بأنه * لَقيهُمْ عْلابِطٌ فشربوا

ولولا تقدير المحذوف من هذه الأسماء لكانت خارجة عما عليه كلام العرب ، لأنه ليس في كلامهم كلمة يتوالى فيها أربع حركات . ولذلك سُكِّن آخر الفعل في "ضربْتُ" ، لأنَّ ضمير الفاعل نُزِّل من الفعل منزلة جزءٍ من الكلمة ، فكرهوا لذلك توالي أربعة أحرف متحركة ، قال النحويون[3] في هذا المثال "ضَرَبَ " فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح المقـدَّر على آخره لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وذلك لاتصـاله بضمير الرفع المتحرك ؛ ومعنى قوله "كالكلمة الواحدة" يعني أن "ضَرَبْتُ" تتكوَّن مـن فعلٍ واسم وهذان كلمتان . وعليه فإذا كان ممتنعاً فيما هو كالكلمة الواحدة ، فامتناعـه فيما هو كلمة واحدة أحرى .

استدراكه عليه بالأسماء في أوزان الاسم المجرد الخماسي

ذكر المازنى الصفات دون الأسماء في أوزان الاسم الخماسى ماعدا اسماً واحداً هو سفرجل على وزن "فَعَلَّل" وذلك بقوله: "فالأسماء من بنات الخمسة نحو: "سَـفَرْجَلٌ وهمرْجلٌ ، وجرْدحَلٌ ، وخنْزفْر ، وجحْمرِشٌ ، وقُذَعْمِلة" وتكون هذه الخمسـة أسـماءً وصفات .

---

(1) جندل : جعله الفرّاء وأبو علي الفارسي فرعاً على فعليل وأصله جنديل .

(2) انظر المنصف ٥٦/١ .

(3) انظر التوضيحات الجلية في شرح الآجرومية لمحمد الهاشمى ص ٧ بدون تأريخ .

فاستدرك عليه أبو الفتح بالاسم على وزن "فِعَلَّ بِقِرْطَعْبٍ ، وعلى وزن " فُعَلِّ بِخُزَعْبِلة " .

أمَّا فَعْلَلِلٌ فذكر المازني أنها تأتي اسماً وصفة وذلك من خلال قوله: "وتكون هذه الخمسة أسماءً وصفات .

فيخالفه ابن جني ويرد عليه بقول أبي العباس: "إنما جاء هذا المثال في النعت نحو: "جحْمَرِش " . ومثل جَحْمَرِش عندي "صهصلق وقهبلس وقنفرش" .

وهناك بناء مختلف فيه هو "فُعْلَلِلٌ" ، نحو هُندلع لبقلة جعله ابن جني رباعياً والنون فيه زائدة[1] .

ولم تجوِّز العرب اسماً سداسياً لئلا يتوهم أنه كلمتان ، ولا يكون ذلك في الأفعال لأن الأسماء أقوى منها فجعلوا لها عليها فضيلة لقوتها واستغنائها عنها ، بل حاجة الأفعال إليها . قال المازني: "ولا يكون فعل من بنات الخمسة البتة . وأضاف ابن جني إلى هذا قول سيبويه: "وذلك أن الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول لأن الزوائد تلزمها للمعاني نحو حروف المضارعة ، وتاء المطاوعة في تدحرج ، وألف الوصل والنون في احرنجم . فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها .

أما ما جاء من زوائد في نحو: عندليب ، وعضرفوط ، وقبعثرى وهي خماسية قال المؤلف: "فإن الأفعال أقعد في الزوائد من الأسماء لأنها تنقلها من حال إلى حال . ويدل على أن الزوائد بابها الأفعال ماذهب إليه أبو عثمان من أن الألف والنون الزائدتين في آخر فعلان بابها أن تكون في آخر غضبان وعطشان وغيرهما من الصفات لأن الصفة قريبة من الفعل ، والزيادة بالفعل وما شابهه أحقُّ . ومن ذلك أيضاً أنك لاتجد اسماً اجتمع في أوله زيادتان إلا أن يكون جارياً على الفعل نحو: منطلق ، ومستخرج . فلولا أنهما جاريان على الفعل الذي هو أحق بالزيادة لما جاز وقوع زائدين في أولهما . وكذلك ما أشبههما من أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر والأمكنة .

موافقته لـ أوزان الفعل المجرد الثلاثي والرباعي

ذكر المازني للفعل الثلاثي المجرد أربعة أوزان وهي: "ضَرَب ، وعَلِم وضُرِب[2] ، وظَرُف . وللرباعي المجرد وزنٌ واحد وهو: "دحرج ، وسرهف" . فوافقه

---

[1] انظر الخصائص لابن جنى ٢٠٣/٣ ، والممتع لابن عصفور ص ٧١ .

[2] شرح المفصل لابن يعيش ١٥٤/١٥٢/٧ .

ابن جنى على ذلك وقال: " أما الأفعال الثلاثية المجردة : فعلى ضربين: فعلٌ مبنيٌ للفاعل ، وفعلٌ مبنيٌ للمفعول . فالمبنى للفاعل على ثلاثة أضرب[1] وهي:

فَعَلَ ويكون متعدياً "كضرب وقتل" . ولازماً "كجلس ونهض " .

وفَعِلَ ويكون متعدياً "كشرب وركب" ولازماً "كسَلِم وقَدِم " .

وفَعُل ولا يكون إلا لازماً ؛ لأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة التى يكون عليها الفاعلُ لا لشئ يفعله قصداً لغيره نحو: "شَرُفَ وظَرُفَ" .

وليس في الثلاثي فعل ساكن العين إنما ذلك من أبنية الأسماء نحو: " فَلْس وكَعْب" .

فأما قول الشاعر :

وإنْ أهْجُه يضْجرْ كما ضجِرَ بازلٌ * من الأُدْم دبْرتْ صفحتاهُ وغاربُه

وقالوا: "قد كَرْم الرجل" يريدون كَرُم كما أراد الشاعر ضجِرَ ، ودبِرتْ ، ولكنه أسكن الحرف استثقالاً للكسرة .

ولما كان الغرض من ذلك طلباً للخفة لم يجئ من هذا شئٌ في المفتوح لخفة الفتحة إلا أنهم قد أنشدوا للأخطل :

وما كُلُّ مُبْتَاعٍ ولو سَلْفَ صَفْقَهُ * بِراجعِ ما قد فاتَه برِدادِ

أراد سَلَفَ ولكنه اضْطُر فخفَّف المفتوح ، وهذا عندهم من الشاذ ، فإسكان المفتوح ضرورة ، وإسكان المضموم والمكسور لغة .

وأما الفعل المبني للمفعول فعلى وزن واحد وهو "فُعِل" نحو: "ضُرِبَ وقُتِلَ" ، وهذا أصله "فَعَلَ أو فَعِلَ" ، ثم نقل فَجُعِلَ[2] حديثاً عن المفعول ، ولا يكون منقولاً من "فَعُل" ، لأنه لازم لا يتعدى إلى مفعول ، إلا أن يكون معه ظرف ، أو جار ومجرور ، فإنه حينئذ يجوز أن يبنى منه "فُعِلَ" نحو: ظُرِفَ في هذا المكان .

---

[1] إلى كون صيغة مالم يسم فاعله أصلاً ذهب المبرد ، وابن الطراوة ، والكوفيون . وفي شرح الكافية والمازنى . وانظره في باب الفاعل من الكافية وشرحها ج١ .

[2] بعضهم لم يعد هذا الوزن باعتباره فرعاً عن فعل الفاعل ، والذي عدّه راعى بعض الأفعال اللازمة البناء للمجهول مثل جُنّ ، زُكِم ، زُعِفَ ، بُهِتَ ، طُلّ . . . الخ .

(انظر خلاصة الخلاصة في النحو والصرف لمحمد محمود شاهين ص ٢٢٩) .

(وانظر شرح المفصّل ٧/٦٩-٧٣ و١٥٢ تجد تفصيلاً) .

هذا ؛ وقد خففت أفعال بحذف الكسرة ، منها قول القطامى[1] :

ألام التفرُّق جند كسرى * ونُفْخُوا عن مدائنِهمْ فَطَارُوا

وقول أبى النجم :

لو عُصْر منه البانُ والمِسكُ انْعَصَرْ[2]

فإنما أُريد به: "نُفِخُوا وعُصِرَ" .

قال أبو الفتح: "وأما الفعل الرباعي المجرد: فعلى ضربين أيضاً : فعلٌ مبني للفاعل ، وفعلٌ مبني للمفعول .

فالمبنى للفاعل على وزن فَعْلَلَ وهو على ضربين : متعد كدَحْرَجَ وخَرْفَجَ ، ولازم كخَنْدَفَ (*) ، وهَمْلَجَ (+) .

والمبني للمفعول على وزن "فُعْلِلَ" نحو "قُلْقِلَ وزُلْزِلَ" .

موافقته له في بعض مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي

ذكر أبو عثمان أنَّ للأفعال أبنية مزيدة منها: "فعَّلتُ ، وتَفَعَّلْتُ ، وفَاعَلْتُ ، وتفاعلنا" ومن الأربعة : تدحرجت .

قال أبو الفتح: "فعَّلْتُ أكثر ما يكون لتكرير الفعل نحو: قطَّعْتُ وكسَّرتُ ، إنما تخبرُ أنَّ هذا فعلٌ وقع منك شيئاً فشيئاً على تطاول الزمان .

وقد تجئ ولا يراد بها ذلك ، نحو: "صبَّحتُ المنزل ومسَّيْتُهُ ، وكلَّمت زيداً" وتكون متعدية نحو: كسَّرتُ ، وغير متعدية نحو: "سبَّحْتُ " .

وأما "تَفَعَّلْتُ" فهو مطاوع "فَعَّلْتُ" نحو: "كسَّرْتُهُ فتكسَّر ، وهو نظير " "فَعَلْتُه فانْفَعَلَ" نحو: "قَطَعْتُهُ فانْقَطع" إلا أنَّ هذا يكونُ متعدياً نحو قوله تعالى "يَتَخَبَّطُهُ الشيطان من المسِّ "[3]و "تَثَقَّف مايأفكون"[4]وغير متعد نحو: " تَجَرَّب ، وتَأَثَّم" وانْفَعَلَ : لا يكون متعدياً أبداً .

وأما "فَاعَلْتُ" فأكثر ما يجئ من اثنين ، نحو : "ضاربتُ زيداً" ، وقد يكون من الواحد نحو : "عاقبَ الأميرُ اللِّصَ ، ولا تكاد تراه إلا متعدياً .

---

(١) ديوانه ١٤٣ .

(٢) الكتاب ١١٤/٤ .

(٣) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة .

(٤) الآية ١١٧ من سورة الأعراف .

(x) خرقج : العيش وسّعه

(*) أسرع

(+) هملجت الرابية : حسن سيرها

فأما "تفاعلنا" فيكون متعدياً نحو : "تَقَاضَيْتُه ، وتجارينا الحديث" ، وغير متعدٍّ نحو : "تَغَافَل" .

والفصل بين ضارب وتضارب ، أنَّك إذا قُلْتَ : ضاربتُ زيداً" فقد وصل إليك منه مثلُ ما وصل إليه منك وقد نصبته فكأنَّ الفعل لك دونه .

وأنت إذا قلت : تَضارب زيدٌ وعمرو ، فإنما تعطف بالواو ، ولا تقول : تضارب زيدٌ عَمْراً ، والمعنى في قولك : "ضارِبَ زيدٌ عمراً ، وتضارب زيدٌ وعمرو" واحدٌ . وإنما يجوز أنْ تقول : تَفَاعَلْتُهُ فَتُعَدِّيه إلى مفعول إذا لم يكن المفعولُ فاعلاً في المعنى نحو : "تَقَاضيْتُهُ الدَّيْنَ ، وتناسيتُ الحديثَ" ، فالفعلُ في نحو هذا لك وحدك . ولا تقول : تخاصمتُ زيداً" ، لأنَّه منكما جميعاً ، قال امرؤ القيس :[1]

ومثلك بيضاءُ العوارض طفلة * لعوب تناساني إذا قمت سربالي

فتعدى تفاعل إليك ؛ لأَنَّ الفعل هنا لها دونك ، ومعناه : تُنَسِّيني ، فجرى مجرى "تقاضاني الدَّيْنَ" .

وأما "تَفَعْلَلْتُ" فإنها مطاوعةُ "فَعْلَلْتُه" ، نحو : "دحْرجْتُهُ فَتَدحْرج" وهي نظيرُ "فَعَّلْتُهُ فَتَفَعَّل" وقلما توجدُ مُتعدِّية .

موافقته له في الفرق في المضارع بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول فيما زاد ماضيه عن ثلاثة أحرف

قال أبو عثمان(*) : "إن المضارع إذا تجاوز ماضيه ثلاثة أحرف وبنى للمعلوم فإنه يُفتح أوّله ويكسر ما قبل آخره كيَسْتخرجُ ؛ وإذا بني للمجهول ضُمَّ أوّله وفتح ما قبل آخره كيُسْتَخْرج إلا ما كان على وزن يَتَفَاعل [ويتَفَعْلَلُ ، ويتَفَوْعل ، ويتَفَيْعل ، ويتَفَعْول[2] ، ويتَفَعَّل] مثل : يتدحرج ، ويتصومع ، ويتفيهق ، ويتقطَّع ، ويتغافل . فإنه لمَّا كان مفتوحاً في يَفْعَلُ تُرِك في "يُفْعَلُ" بحاله نحو : يَتغافَلُ ويُتغافَلُ عنه ، كما فعل ذلك في المجرد كيَسْمَعُ ويُسْمَعُ" .

قال أبو الفتح(*) : "وقد كان القياس أن يكسروه لتخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي كما قالوا : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وركِبَ يَرْكَبُ ، وكأنهم إنما هربوا إلى الفتح ؛ لأنَّهم لو قالوا : يَتَغَافَلُ لأشبه آخره آخر المصادر ، نحو : "التَّغافُل والتَّعالُم،

---

(١) ديوانه ص ٣٠ .

(٢) الصيغ الخمس ذكرها أبو الفتح . أنظر المنصف ص ١١٣ .

(*) المنصف ١١٢

(*) المنصف ١١٢

ولو كسروه لأشبه آخر الجمع ، نحو : "تَتَافِلِ وتَنَاضِبِ" جمع "تَتْفِل وتَنْضِب ، فأرادوا أن يباعدوا بين الفعل ، وبين المصدر والجمع .

فأما قولهم في اسم الفاعل : مُتغافِل ، فإنما كسروا الفاء على ما يجب فيها ؛ لأنه قد أمن فيه شَبَهُ الجمع ؛ لأنه مصروفٌ ، والجمعُ إذا كان على بناء مفاعل فهو غير مصروفٍ ، فقد وقع الفصل ، وأيضاً فإنهم لو قالوا : مُتَغَافَلٌ ، ففتحوا الفاء لالتبس اسم الفاعل باسم المفعول . وهذا مأمون في الفعل ؛ لأنك إذا قلت : "يَتَغَافَلُ" فقد عُلِم بفتحة حرف المضارعة أنه للفاعل ، وإذا ضَمَمْتَ فقلتَ : "يُتَغَافَلُ" ، فقد عُلِم أنه للمفعول ، فالفصل واقع ، وحمل باقي الأفعال التي على وزن يتفاعل عليه .

المبحث الثاني

الإلحاق

موافقته له في إلحاق الثلاثي بالرباعي من الأسماء

ذكر أبو عثمان أنَّ الثلاثي من الأسماء قد يلحق بالرباعي ، إذا ما زيدت عليه الواو والياء مثل : "كوثر ، وجدول، وجيئل ، فكلها ملحقة بجعفر . والألف تلحقه آخراً نحو : مِعْزَى ملحق بِهِجْرع ، وأرطي ملحق بجعفر .

فيوافقه أبو الفتح قائلاً [1] : " والذي يدلُّ على زيادة الواو في كوثر أنه من الكثرة، قال الشاعر : [2]

وأنْتَ كَثِيرٌ يا ابن مرْوان طيِّبٌ * وكان أبوك ابن العقائل كوثرا

ويدلُّ على زيادتها في "جدول" أنه من الجدل ، وهو الفتل كأنه انفتل من جهة النهر الأعظم .

"وجيئل" وإن لم نعلم وجه الإشتقاق فيها : فالياءُ لابُد من أن تكون زائدة ، لأنها لا تكون أصلاً لا هي ولا الواوُ في ذوات الأربعة إلا في التضعيف .

ويدل على زيادة الألف في "مِعْزى وأرطى" قولهم : أديم مأْروط ، إذا دُبغ بالأرطى ، ومعْزٌ ومعيز ، فسقوط الألف في الإشتقاق فيهما دليل على زيادتها . وقولهم: أرطىً ومعزىً ، بالتنوين ، دليل على أنها ليست للتأنيث .

أما الألف التي تزاد للتأنيث نحو : حُبْلَى وسكْرى فهذه لا يلحق بها تنوين ، إذْ ألف التأنيث تمنع من الصرف ، ويمتنع دخول التاء عليها . ومما لا شك فيه أنَّ الذي يدلّ على زيادتها الإشتقاق ؛ لأنَّ "حبلى" من : الحبل ، و"سكرى" من : السُّكر ، لذا قال أبو الفتح[3] : " ألا ترى مثل حبلى وسكرى وجمادى" لا ينوّن أبداً ، وأيضاً فقد قالوا : "أرطاة ، فألحقوا الألف علامة التأنيث ، ولو كانت للتأنيث لم تلحقها الهاء ، لئلا تجتمع في الاسم علامتا تأنيث ، ألا ترى أنك لا تقول في حُبْلى : حُبْلاةٌ . وفي سكرى سكراة . وأيضاً فإن معزى مذكر" ، قال الشاعر :

---

(1) المنصف ١/٦٤ ، ٦٥ .

(2) الكميت ، ديوانه ١/٢٠٩ ولسان العرب ٥/١٣٣ .

(3) المنصف ١/٦٥ .

ومعزىً هدباً يعلو * قِرانَ الأرضِ سودانا

فوصفهم إياه بالمذكر ، يدل على أنه مذكر ، وليست الألف فيه للتأنيث .

موافقته له في إلحاق الثلاثي بالخماسي من الأسماء

وافق أبو الفتح أبا عثمان في أنَّ الثلاثي من الأسماء إذا أُريد إلحاقه بالخماسي يجب أن تكرر لامه بعد حرفين أصليين ؛ وتزاد نون ثالثة ساكنة ، والكلمة على خمسة أحرف مثل : عفنجج للجافي ، قالوا : عفجه بالعصا : إذا ضربه ، قال الراجز :

فاحذرْ فلا تكترْ كريَّاً أعْوجا * علْجاً إذا ساق بنا عفَنْججا

فقد صحَّ من طريق القياس والإشتقاق أن الكلمة ثلاثية . أو تزاد نون ثالثة ساكنة وألف آخره مثل : حبنْطَى ، ودلَنْظَى ، وسرنْدى . وقد أبان أبو عثمان زيادة النون والألف في هذه الأمثلة بالإشتقاق فقال [1] : " لأنك تقول : حبط بطنه، ودلَظَه بيده ، وسَرَدَه . وهذا صالح قد كثر حتى لو جعله جاعلٌ باباً كان مصيباً ، فإذا سئلت عن الثلاثة كيف تلحقها بالخمسة ؟ قلت فيها من ضرب : "ضرنْبى ، ومن علم : " علَنْمى ، ومن ظَرُفَ : ظَرنْفى" .

أو تكرر العين واللام ، نحو : صمحمحٌ ، وبرهْرهةٌ ، وجلَعْلَعٌ، ودمكْمكٌ" وأحرفاً كثيرة على هذا المثال تعادلُ باب "حبنْطَى" في الكثرة أو أكثر منها ، فاجعلهما قياساً في إلحاق الثلاثة بالخمسة .

قال أبو الفتح : باب فَعلْعَل كصمحمح أكثر من باب دلنظى فعليه ينبغي أن يكون القياس ، والآخر أيضاً مطردُ القياس ، وإذا كان الأمر كذلك فينبغي أن تكون رنوناة في قول الشاعر : [2]

مدَّت عليه المُلكُ أطنابَها * كأسٌ رنوْنَاةٌ وطرْفٌ طمِرْ

"فَعلْعَلَةٌ" ، وكذلك شحوحي ، ومروْرَاةٌ ، لأنَّ باب "فَعلْعل" إذا كان أكثر من باب "فَعنْلى" ، فهو أكثر من باب "فَعوْعل" لا محالة .

فالواو فيهما هي اللام الأولى بمنزلة حاء صمحمح الأولى، ولا يجوز أن تجعلها كواو "عثَوْثَل" لقلَّته .

---

[1] المنصف ٧٥/١ .

[2] عمرو بن أحمد بن قراص .

استدراكه عليه في إلحاق الثلاثي بالخماسي من الأسماء

قال أبو الفتح : وقد ألحقت الثلاثة بالخمسة من غير ما ذكر أبو عثمان ، قالوا : عَقَنْقَلٌ ، وعصنْصرٌ ، وسجنجلٌ ، وهجنْجلٌ ، فهذا كله "فَعنْعلٌ" فزادوا النون وكرروا العين . وقالوا : "حبوْتَنٌ" ، ومثاله : "فَعوْلَلٌ" فزادوا الواو وكرّروا اللام . وقالوا حفَيْدَدٌ" ومثاله "فَعيْلَلٌ" فزادوا الياء وكرروا اللام . فهذا ونحوه مما لم أذكره ، لا يقاس عليه لقلته ، ولذلك لم يذكره أبو عثمان .

موافقته له في الإلحاق المطرد وغير المطرد في الأسماء والأفعال

جعل أبو عثمان الإلحاق مطرداً عنده إذا كان مكرر اللام مثل : مهْدد ، وجلْبب، وغير مطرد إذا كان بالواو ، والياء ، والألف مثل : كوثر ، وجيئل ، ومعزى . وإنما لم يطرد عنده لأنه لم يكثر كثرة ما يكون إلحاقه بتكرير لامه . فلما لم يكثر كثرته لمْ يقسْهُ ، وسلّم ما سمع منه .

ومعنى مطرد : أنك لو احتجت في شعر ، أو سجْع ، أو نثر أن تشتق من ضرب اسماً أو فعلاً ، أو غير ذلك لجاز ، وكنت تقول : "ضرْبب زيد عمراً ، وأنت تريد ضرب ، وتقول : "هذا ضرْببٌ قد أقبل ، إذا جعلته اسماً ، وكذلك كل مطرد من الإلحاق ، نحو : هذا رجل ضرنبي ، وليس لك أن تقول ضوْرب زيدٌ عمراً ، ولا : هذا رجلٌ ضيْربٌ ، ولا : ضوْربٌ" ؛ لأنّ هذا لم يطرد في الإلحاق .

فيوافقه أبو الفتح بقوله[1] : وهذا الذي عملوه هو القياس عندي ؛ لأنك إذا أردت أن تلحق شيئاً بشئ أكثر حروفاً منه فلا بدَّ من زيادة تُبلِّغُهُ ذلك الغرض المطلوب .

وينبغي أن تكون الزيادة عند انقضاء حروف الكلمة الأصول ، ولا تجئ بالزوائد قبل أن تستوفي ما له من الأصول .

موافقته له في الإلحاق المطرد وغير المطرد في الأسماء والأفعال للتدريب

هذا باب يسميه الصرفيون "مسائل التمرين" وهي أن تفكَّ صيغة الكلمة ، وتصوغ من حروفها مثل الذي سئلت أن تبنى مثله ؛ بأن تضع الأصل بحذاء الأصل ، والزائد بإزاء الزائد ، والمتحرك بإزاء المتحرك ، والساكن بإزاء الساكن ، وتضم ما سألك أن تضمّه ، وتفتح وتكسر مثل ذلك . ولهذا قال أبو عثمان : "إذا سئلت كيف تبنى من ضَرَبَ مثل جعفر ؟ ففي هذه الحالة تجريه مجرى جعفر بأن تقول : "ضَرْبَبٌ"

---

[1] المنصف ١/٧٠ .

فتظهر الباء الأولى ولا تُدغمْها فلا تقول : "ضربٌّ" لئلا يزول الغرض ، وهو الإلحاق ، والتكرار لأجل الإلحاق يكون بلا إدغام . وهذا البناء قسمه أبو الفتح إلى قسمين :

أحدهما : أن تبنى بلا تكرير ، كأن تبنى ثلاثياً من ثلاثي كضرب مثل "علِم" فتقول : "ضرِب" . ومثل "ظَرُفَ" تقول : "ضرُب" . أو رباعياً من رباعي ، كدحرج مثل "سبطْر" فتقول : "دِحرْج" ومثل "هِجْرع" فتقول : دِحْرجٌ . أو خماسياً من خماسي كسفرجل مثل : "جرْدحلٍ" ، فتقول : "سِفْرجلٌ" ومثل : "جحْمرِش" ، فتقول : "سفْرجِلٌ" .

والآخر : بتكرير كأن تبنى رباعياً من ثلاثي نحو : جعفر من ضرب "ضرْببٌ" أو خماسياً من رباعي كدحرج مثل : سفرْجل ، فتقول : "دِحرْججٌ" ، فإن بنيته من الثلاثة قلت : على قياس "صمحْمح : ضربْربٌ" وعلى قياس "حبنْطَى : ضربْبَىٌ" ومن كررَّ اللام قال : "ضربَّبٌ" .

قال أبو عثمان : وإن سئلت أن تبنى من ضرب مثل قِمطْر قلت : ضربٌّ . ومثل قِمطْر من دحرج ، قلت : دِحرْج ، ومن قمطر مثل سفَرْجل ، قلت : قَمطْرٌ ، ومثله من جعفر : "جعفْرٌ" ومثل جعفر من قمطر ، قلت : قَمْطَرٌ ، ومن علم مثل جعفر، قلت : علْمٌ ، ومن ظَرُفَ قلت : ظَرْفَفٌ ، وإن كان فعلاً فكذلك ، فتجريه مجرى دحرج في جميع أحواله بأن تقول : ظَرْفَفَ يُظَرْفِفُ ظَرْفَفَةً فهو مُظَرْفِفٌ ، ومُظَرْفَفٌ .

أما الإلحاق غير المطرد فلابد من استخدام "الميزان الصرفي ليمتاز الأصل من غيره ، لذا قلت في "كوثر" إنه فَوْعلٌ ، وفي صيْرف : فَيْعلٌ ، وفي جهور : فَعْولٌ" . وإن قيل لك ابن من ضرب مثل جدول ؟ قلتَ : ضرْوبٌ ، ومثل كوثر : ضوْربٌ ، ومثل جيئل : ضيْربٌ . وإن كان فعلاً فكذلك ، أي لو مثلت : "حوْقل وجهْور وبيْطَر" من ضرب ، لقلت : "ضوْرب وضرْوب وضيْرب" .

وأرى الذين وضعوا "مسائل التمرين" لا يقصدون بذلك إلا تمرين المشتغل بهذا الفن ، وإجادة فكره ونظره ، وإن عدّها بعض الصرفيين عبثاً وتشويشاً ، ولم تزد الصرف إلا تعقيداً ؛ وأنها ليست من التصريف في شئ لأنها خَلْقُ كلمات لم تنطق بها العرب ، ولذلك يجب أن تنتزع من الصرف .

موافقته له في إلحاق الرباعي بالخماسي من الأسماء

ذكر أبو عثمان أن الرباعي من الأسماء قد يلحق بالخماسي إذا كرّرت لامه إلحاقاً مطرداً مثل : قَفَعْدد ملحق بسفَرْجل وهمرْجل . وغير مطرد فقد قالوا : "قدوكس" فألحقوه بالواو بالخمسة . و"عميثَلّ" فألحقوه بالياء ، ونظيره من الثلاثة "عطوَّد" فألحقوه بالواوين . فهذا يدلك على أن الملحق سوى اللام مختلف [لأنه لم يلزم طريقة واحدة] . واللام غير مختلفة .

ولذلك قال أبو الفتح : وأنت إذا كررت اللام لم تكن إلا بلفظ الأولى فمن هنا لم يكن مختلفا . ومثل قَفَعْدد سبهْلَلّ وصمعْددّ .

هذا وقد شبّه أبو عثمان هذا الإلحاق بمصدر الفعل الثلاثي المتعدي الذي يأتي على "فَعْل" نحو : ضرب ضرْباً ، وقَتَل قَتْلاً" من حيث الاطّراد مما جعل أبا علي يثني عليه بقوله : وهذا التشبيه من أبي عثمان "عجبٌ من العجب" ، وهو كما ذكر ، فانظره إن شئت في المنصف .[1]

موافقته له في إلحاق الثلاثي بالرباعي من الأفعال بالواو والياء

ذكر أبو عثمان أن الثلاثي من الأفعال قد يلحق بالرباعي إذاما زيدت عليه الواو والياء مثل : "حوقل الرجل حوقلة ، وجهور في كلامه جهورة ، وبيطر بيطرة .

فوافقه أبو الفتح وبيَّن قوله فقال : "الواو والياء في هذه الأفعال زائدتان ، لأنهما لا يكونان أصولاً في ذوات الأربعة إلا في التضعيف . ويجوز عندي أن يكون اشتقاق حوقل من الحقْلة وهي ما بقى من نفايات التمر ؛ لأن قولهم : قد حوقل الرجل ، معناه كبر وضعف فصار كأنه لم يبق منه إلا نفايته ، قال الراجز :[2]

يا قَوْمِ قد حوقَلْتُ أو دنَوْتُ * وبعضُ حيقالِ الرجال الموتُ

وجهور من الجهارة وهي ارتفاع الصوت وظهوره ؛ قال تعالى[3] "أرنا الله جهرة" أي عياناً ، فالواو فيه زائدة .

وبيطر من البطر وهو الشق فالياء زائدة ، يقال : بطرتُ الجرح أبْطُرُهُ وأبْطِرُهُ بطراً ، ومنه سمى البيطار ، لأنهم كثيراً ما يصفونه بالشقّ والنقب ، قال الشاعر :

---

[1] المنصف ص ١٧٥ .

[2] رؤبة بن العجاج ملحق ديوانه ١٧٠ وشرح ابن عقيل ٤٣٥ .

[3] سورة النساء الآية ١٥٣ .

واعص العواذل وارم الليل عن عرض * بذي سبيب يقاسي ليله خببا

أقبّ لم ينقب البيطارُ سُرَّتَهُ * ولم يدجْهُ ولم يقطع له عصبا

فمن هنا قيل : بيطر الدابة ، وقالوا : "رجل بيْطَرٌ وبِيطَرٌ ومُبيْطِرٌ وبيْطَار .

ونرى ابن جني قد كرَّر نفس المبحث في كتابه المنصف[1] ص ١٠٦ لمزيد من التفصيل والفائدة ، وحاشا أن أقول عبثاً ، ولكن لو أدرجهما في مبحث واحد لكان أولى، فقد ذكر هناك أنَّ فَوْعلتْ يأتي متعدياً "كصوْمعته صوْمعةً" ، ولازماً "كحوقلت حوقلةً" ، وفيْعلت مثله ، فالمتعدي بيْطر الدابة بيطرة ، واللازم "بيْقَر بيْقَرة فهو مُبيْقِرٌ . وفوعلت وفيعلت" ملحق بدحرجت في جميع تصاريفه المختلفة نحو "صومع صومعة فهو مصومعٌ ، وبيطر بيطرة فهو مبيطرٌ ، كما تقول : "دحرج دحرجة فهو مدحرجٌ .

وفَعْولت متعدياً "دهورتُ المتاع دهورةً" ولازماً "هرولت هرولة" .

وأضاف أبو عثمان قوله[2] : "فإذا أرادوا أن يلحقوا الثلاثة بالأربعة بزائدة في آخره ، زادوا ياءً فأجروها مجرى الياء التي من نفس الحرف[3] ، مثل سلْقَيْتُهُ وجعْبَيْتُهُ.

ويُنوِّه ابن جني على أنَّ الياء في كليهما هي أصلٌ للألف في سلْقَى وجعْبى ويتضح ذلك في ظهور الياء عند سكون لام الفعل ، نحو سلقيت وجعبيت . وتعامل هذه الياء معاملة ياء أمضيت في تصاريفها . وكلاهما أصل غير زائد . تقول : "سلقى يسلقي سِلْقَاءً فهو مُسلْقٍ" ، كما تقول : أجرى يجري إجراءً فهو مجرٍ . وسلقى ملحق بدحرج لذلك قالوا : دحرج دحْرجةً ودحْراجاً ، قال الرَّاجز :[4]

سرْهفْتُهُ ما شئتُ من سرهافِ

كما قالوا : سلْقَاة أيضاً ، وأصلها سلْقَيةٌ "فَعْلَلَةٌ" تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت سلْقَاة ، ومثلها جعْباةٌ ونظيرهما "الضوْضاة والقوقاة" .

قال أبو الفتح[5] : "وفَعْلَى يجئ متعدياً نحو "قَلْسيْتُهُ[6] قَلْساة ، ولازماً نحو "عنْظَيْتُ،[7] وحنْظَيْتُ .

---

(١) المنصف ص ١٠٦ -
(٢) نفسه ص ٦٩ -
(٣) يريد الفعل -
(٤) العجاج ديوانه ١/١٦٩ -
(٥) المنصف ص ١٠٧ -
(٦) القلنسوة فلنسها، وهي غطاء الرأس -
(٧) أي لقيت شيئاً فاحشاً -

موافقته له في إلحاق الثلاثي بالرباعي من الأفعال بتكرير اللام

ذكر المازني أن الثلاثي من الأفعال قد يلحق بالرباعي إذا كُرِّرت لامه مثل : جلْبب يجلبب جلببة .

فوافقه ابن جني وقد كرر هذا المبحث أيضا في كتابه "المنصف" ص ١٠٥ ولم يزد شيئاً غير أنه ذكر التعدي ، واستثنى اللزوم فقال : اعلم أن هذا الضرب يجئ متعدياً نحو : "جلببته جلببة ، وصعررته صعررة" ولم أسمع هذا النحو غير متعدٍّ . وأضاف أيضاً أنَّ الملحق يجري مجرى الملحق به ــ كما أسلفنا ــ في جميع تصاريفه نحو : جلْبب يُجلْبِبُ جلببةً فهو مُجلببٌ ، وشملل يُشملِلُ شملة فهو "مُشملل" ، فيجريان مجرى "دحرج يدحرج دحرجة فهو مدحرج . وتظهر الياء واللام الأوليين ولا تدغمهما ؛ لأنَّ الفعلين ملحقان بدحرج ، فلو أدغمت فقلت : "شَمِلٌّ وجلَبٌّ لم تأت بالبناء المقصود .

موافقته له في إلحاق الثلاثي من الأفعال بالرباعي المزيد

ذكر أبو عثمان أن الفعل الثلاثي قد يلحق بالرباعي المزيد فيه حرفان وهو بناء "افْعنْلَل ، كاحرنجم ، إذا زيدت فيه نونٌ ثالثة ساكنة ، وضُعِّفتْ لامه ، أو زيد بعدها ياء، ولم تزد النون إلا في هذين الموضعين ، وعندئذ يسكن أوّله فيلزمه ألف الوصل وذلك نحو : اقْعنْسس بوزن افْعنْلَل ، واسلَنْقَى بوزن افْعنْلَى .

فوافقه أبو الفتح وأشار إلى أنَّ هذه الزوائد تنطبق تماماً في احرنجم الملحق به ، وذلك أنه لما كانت النون في "احرنجم" ثالثة ساكنة كانت في اقعنسس كذلك ، وأنها ــ كما قال المازني ــ لما وقعت بين الراء والجيم ، وكلتاهما من الأصل ، أرادوا أن تقع في "اقعنسس" ثالثة بين حرفين من الأصل وهما العين والسين الأولى ، فلما مضت العين واللام ، دعت الضرورة إلى تكرير اللام ، أو الزيادة بعدها ؛ ولما كان بعدها في "احرنجم" حرفان جعلوا بعدها في اقعنسس سينين إحداهما زائدة ليلحق البناءُ بالبناء، وكذلك زادوا في اسلنقيت ياء مكان السين الأخيرة .

وتعرَّض للفرق بين لاميْ احرنجم واقعنسس مع أنَّ كليهما بوزن "افعنلل" صاحب كتاب شذا العرف فقال[1] : "إنَّ اقعنسس احدى لاميه زائدة للإلحاق ؛ بخلاف احرنجم ، فإنهما فيه أصليتان .

---

[1] شذا العرف للحملاوي ص ٤٠ .

وأضاف أبو الفتح قوله[1] : "وهذا أحد ما يدل على أن إلحاق بنات الثلاثة ببنات الأربعة من موضع اللام فيما لا زيادة فيه ، نحو : "جلببتْ ، وصعررتْ" هو القياس . ألا ترى أنّ "اقعنسس" كذلك ؟ .

وكأن الياء في باب "افْعنْلَيْتُ" داخلة على اللام المكررة ، وأنّ الموضع للام دون الياء ، كما أنّ "سلقيتْ" داخلٌ على "جلببتْ" .

قال أبو الفتح : "ولا يكون افْعنْلَلْتُ" متعدياً أبداً ؛ لأنه نظير "انفعلت" . وأما "افْعنْلَيْتُ" فزعم أنه يكون متعدياً ، وغير متعد .[2] فغيرالمتعدي نحو : "احرنبي الديك" والمتعدي نحو "اغرْندى" و"اسْرنْدى" قال الراجز :[3]

قَدْ جعل النُعاس يغْرنْدِيني * أدفعه عنّي ، ويسْرنْدِيني

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أنه لا يتعدى قال : "وليس في الكلام افعنللته، وافعنليته . . . الخ[4] إذ لم يسمع متعدياً إلا في هذا الرجز ، وغالب الظن أنه مصنوع .

قال أبو بكر الزبيدي : أحسب البيتين مصنوعين . وجعله ابن الحاجب من باب الحذف والإيصال ، كما جعله ابن هشام شاذاً . ضف إلى ذلك أنه لم ينسبه واحد منهم إلى قائله .[5]

وهناك أفعال ألحقت بمزيد الرباعي على وجه الشذوذ منها :

ما أُلحق بما زيد فيه حرفان مثل : اكوألَّ ملحق "باطمأنّ" على وزن "افْعلَلَّ" ، ومنها ما ألحق بما زيد فيه حرف واحد (وهو بناء "تَفَعْلَل") مثل : تَرهْيأ ، وتمخرق ، وتمندل ، وتمنطق ، وتمدرع ، وتمسكن .

---

[1] المنصف ص ١٠٩ .

[2] المنصف ٨٦/١ .

[3] الخصائص ٣٥٨/٢ والمنصف ٨٦/١ .

[4] الكتاب ٧٧/٤ .

[5] شرح الشافية ١١٣/١ .

المبحث الثالث

همزة الوصل

تعريفها ، معرفتها ، حركتها ، أحكامها .

لم يعرف المازني همزة الوصل ، وما تعلق بها من أحكام ، كما أنه لم يتحدث عن دخولها في كل من فعل الأمر ، المصادر ، والأسماء العشرة المحصورة ، ولام التعريف . بل اقتصر على الفعل الماضي وحده . ولكنّ ابن جني قد استدرك عليه ذلك حيث عرّف همزة الوصل فقال : "اعلم أن ألف الوصل همزة[1] تلحق في أول الكلمة توصلاً إلى النطق بالساكن ، وهرباً من الابتداء به إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس .

وليس لقول من جوّز الابتداء بالساكن من القدر ما يتشاغل بإفساده ، وإنما سبيله في هذا سبيل من شك في المشاهدات من السُّوفسطية ومن ليس بكامل العقل(*) . هذا قول ابن جني ــ كما رأيت ــ ولكن رغم هذا جاء في بعض المؤلفات[2] ما نصُّه : "والأكثرون على أن الإبتداء بالساكن متعذر ، وذهب ابن جني إلى أنه متعسر لا متعذر، وقال : يجئ ذلك في الفارسية نحو شُتْرْ وسُطَامْ ، والظاهر أنه مستحيل .

معرفتها : تعرف همزة الوصل بثلاثة أشياء :

١- سقوطها من الدرج ، كقوله عز وجل "أنِ اضْرِب"[3] إذ كانت ساقطة في الوصل.

٢- فتح أول المستقبل "كيكتب" فالهمزة من أمره وصل نحو اُكْتُبْ .

٣- سقوطها في التصغير كبُنَيٌّ وسُمَيٌّ في ابن واسم .

---

[1] وقال قطرب أيضا هي همزة حركتها العرب فتحركت لأن الألف لا تحتمل الحركة وهي في قال وباع وعماد ألف لا يشك فيها ، فلو كانت في اضرب ألفا ما تحركت . ورد أبو العباس ثعلب هذا القول عليه وقال: لو كانت همزة لثبتت في الإبتداء والوصل كما ثبتت همزة أمر وأذن في كل حال . وقال الفراء وسيبويه : هي ألف وصل إذا كانت صورتها صورة الألف وإنما دخلت الألف في اضرب من أجل أن الضاد ساكنة لا يمكن الإبتداء بها فدخلت الألف ليقع الإبتداء والإعتماد عليها .

انظر كتاب مختصر في ذكر الألفات ، لأبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري ، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م ، ص ٢٤ .

[2] شرح الشافية للرضي ٢٥١/٢ ، حاشية الصبان ٢٧٣/٤ .

[3] سورة الشعراء ٦٣ .

(*) المتصق ٧٨ -

وتدخل في أنواع الكلمة الثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف .

حركتها : ذهب البصريون[1] إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة، وإنما تضم في ادخُل ونحوه لئلا يخرج من كسر إلى ضم ؛ لأن ذلك مستثقل .

وأما الكوفيون[2] فقد ذهبوا إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل فتكسر في اضرِبْ اتباعا لكسرة العين ، وتضم في ادخُلْ اتباعاً لضمة العين (*) . وذهب بعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنة ، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين . وعلى رأي هؤلاء ذهب ابن جني حيث قال[3] وهذه الهمزة إنما حركت لسكونها وسكون ما بعدها وهي في الأصل زائدة ساكنة . . . وعندئذ تحرك بالكسر على ما يجب في التقاء الساكنين .

فإن كان الحرف الذي بعد الساكن مفتوحاً ، أو مكسوراً فالهمزة مكسورة وذلك في جميع الأفعال والأسماء مثل : انطَلق ، اضرِب ، ابن ، استغفار ، اعلم . وإن كان مضموماً فالهمزة مضمومة مثل : اقتُل ، استخرج ، انطُلق به ، وللمرأة مثل ذلك : "اُدخُلي ، اُقعدي . كراهية الخروج من الكسر إلى الضم اللازم ، وليس بينهما حاجز إلا حرف ساكن ، والساكن ضعيف ، فكأن لا حاجز بينهما .

فعلى هذا نستطيع أن نقول : "إن العلّة في ذلك أنه لا يوجد ضم بعد كسر إلا أن يكون ضم إعراب نحو "فخذٌ وكبدٌ ، وهو يضربُ . قال ابن جني : "ليس ذلك بشئ لأن الضمة في حرف الإعراب غير لازمة والنصب والجزّم يزيلانها ؛ وإنما يكره من هذا ما كان لازماً . وحكى بعضهم "اقتُلْ" بكسر الهمزة فجاء به على الأصل ، واعتد الساكن حاجزاً ، لأنه وإن كان لا حركة فيه فهو حرف على كل حال ، وهذا من الشاذ عن القياس والإستعمال جميعاً وإن كان له وجيْهٌ في القياس .

ونلاحظ أن العرب قالوا : "اُغْزِي يا امرأة" فضموا الهمزة وإن كانت الزاي مكسورة . وقالوا :[4] "امشُوا" فكسروا الهمزة والشين مضمومة .

قال ابن جني : "إنما جاز ذلك لأن أصل الزاي أن تكون مضمومة ، وأصل الشين أن تكون مكسورة . إذ أصل "اُغْزِي : اَغْزُوِي" بوزن "اُقْتُلِي" وأصل "امشُوا :

---

(1) الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٤٣٥/٢ .

(2) نفسه .

(3) المنصف لابن جنى ٥٣/١ .

(4) المنصف ص ٧٩ .

(*) ولا تفتح تا افتعل لئلا تلتبس بهمزة المتكلم نفسه إذا فتح .

امْشِيُوا "بوزن اضْرِبُوا" . فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى الزاي ، واستثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الشين فسكنتا ، وبعد كل واحدة منهما حرف ساكن ، فحذفتا لالتقاء الساكنين ، فالكسرة في الزاي من اُغْزِي عارضة ، كما أنَّ الضمة في الشين من امشُوا عارضة ، فجاءت الهمزتان في أولهما من أصل بنائهما الذي كان يجب لهما .

العلة التي لها سكنت أوائل الأفعال والأسماء حتى احتيج لذلك إلى همزة الوصل

قال ابن جني : إن الأفعال موضوعة للتوهين والإعلال لتصرُّفها ، وأنها لا تتقارَّ على حال واحد ؛ فلذلك كثر فيها الإعلال ، فلما كانت الأفعال غير لازمة لموضع واحد، ولا متقارَّة على سنن ، تسلط عليها الإعلال والتوهين ، فشجعهم ذلك على أن سكَّنوا أوائلها في مواضع ، إسكان ضرورة لا محالة ، حتى احتاجوا إلى همزة الوصل، وهذا من أغلظ ما جرى على الأفعال ، إذ هي الأصل في استحقاقها .

فإنَّ الأسماء أيضاً لا تتقارَّ على حالة واحدة ، وقد يدخلها الحذف ، والتحقير ، والتكسير ، والترخيم ، والنَّسب . وهذا كله مما يُغيّر فيه الاسم عما كان عليه فهي ــ لقوتها وتمكنها ، وأنها الأول ، وهي مستغنية عن الأفعال ــ أثبت من الأفعال ، وهي في الصحة أقعد ، والإعتلال منها أبعد ، إلا أنه لما كان في الأسماء ما ذكرته من الحذف ، والتحقير ، والتكسير ونحوها كان بين الأسماء والأفعال تناسبٌ وتقارب ، منها أن الفعل ثانٍ للاسم ، وقد يكون الاسم خبراً ، كما يكون الفعل خبراً مثل : زيدٌ أبوك ، وزيد قام ، وكل واحد منهما يلحقه الاشتقاق والتصريف .

استدراكه عليه بدخول همزة الوصل على فعل الأمر

أما الأمر فقاعدته المطردة في كل باب أنه يكون على صورة مضارعه بحذف حرف المضارعة وما بقي في الأمر ؛ مثل : يتأمل ــ تأمل ، يتعلم ، تعلَّم ــ ما لم يكن أول الباقي بعد الحذف ساكناً فتزيد عليه همزة كانصر . وهذا ما نحن بصدده ، فعلى هذا نفهم أنه إذا تحرك ثاني مضارعه لم يحتج إلى همزة الوصل لذا قال ابن جني[1] : "فأمّا دخول همزة الوصل في نحو "اضْرِبْ واقْتُل" وجميع ما كانت حروف المضارعة منه مفتوحة وما بعدها ساكن فإنما وجب لأن حرف المضارعة حذف لئلا يلتبس الأمر

---

[1] المنصف ص ٨٠ ، ٨١ .

بالخبر ؛ فلما حذف الحرف لم يجز الابتداء بالساكن فجئ بالهمزة فقالوا : "اقْتُلْ ، واستخرجْ ، وانطلق ونحو ذلك .

استدراكه عليه بالأسماء العشرة المبدوءة بهمزة الوصل

وأما الأسماء التي لحقتها همزة الوصل عوضاً عن لاماتها المحذوفة فهي عشرة أسماء معدودة ، ولم يكن حق الألف أن تدخل عليها لولا اختلالها ونقصها عن تمكن غيرها من الأسماء ؛ وبذا تكون قد زالت عن أصل بنائها ، فدخلها لذلك ما يدخل الأفعال ؛ لأنها قد أشبهتها في النقص والإنتقال ولذلك قال ابن جني[1] : ولما كان بين الاسم والفعل هذا التقارب ، ولحق الاسم ذلك الاعتلال اجترءوا على أسماء محصورة فأسكنوا أوائلها ، وألحقوها همزة الوصل ، ولم يستنكر ذلك فيها مع ما ذكرنا كما لم تستنكر إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال قال عز وجل "يوم ينظر المرء"[2] وقال النابغة:[3]

على حينَ عاتَبْتُ المشيب على الصِّبا * وقُلْتُ ألمَّا تَصْحُ والشَّيبُ وازعُ

وكما وصفوا بالفعل في قولهم "مررتُ برجل يأكلُ" والإضافةُ والوصفُ إنما أصلهما للأسماء .

وتلك الأسماء "ابن وابنة وابنمٌ (يعنون الابن) واثنان واثنتان واسمٌ وايْمُ واسْتٌ" وهذه محذوفات اللامات وامرؤ وامرأة .

قال ابن جني : وأما ابن فلامه المحذوفة واو وكذلك "ابنة وابنم" يدل على ذلك أنَّ مؤنثه بنتٌ ، ولام بنت واو والتاء إنما تبدل من الواو دون الياء في غالب الأمر ، وأنَّ الغالب على ما حذف لامه الواو لا الياء ، وأنه من البنوَّة .

وذهب بعضهم إلى[4] أن المحذوف من ابن وابنة ياءٌ ، واشتقه من بني بامرأته يبنى ، لأن الإبن مسبَّب من بناء الأب بالأم ، قال ابن سيده . . . "وبنى يبني أكثر في كلامهم من يبنو[5] ولا دليل في البنوة لأنها كالفُتوَّة وهي من الياء ، بدلالة ظهور الياء

---

(1) المنصف ص ٨٠ ، ٨١ .

(2) سورة النبأ ، الآية ٤٠ .

(3) ديوان النابغة ص ٣٢ .

(4) أمالي ابن الشجري ٢/٢٨٤ .

(5) انظر شرح الشافية ٢/٢٥٥ .

في فتيان وفتيان وفتيات .[1] والتاء في ابنة واثنتين للتأنيث لفتح ما قبلهما ، بخلاف التاء في بنت وثنتين فإنها فيهما بدل من لام الكلمة إذ لو كانت للتأنيث لم يسكن ما قبلها ، قال سيبويه : "لو سميت رجلا ببنت وأخت لصرفته ، ولو كانت التاء للتأنيث لما صرفته . جاء في بعض المؤلفات[2] أن إفهام التأنيث في بنت مستفاد من أصل الصيغة لا من التاء ، وفي أخرى[3] . . . وبنت وأخت غير عاريتين من التأنيث بالكلية ، بدلالة قولك في النَّسب إليهما : بنَويٌّ وأخَويٌّ إذ أصلهما : بنَوةٌ وأخَوةٌ ، حذفت التاء منهما كما حذفتَ تاء التأنيث في قولك : مكِيٌّ وكوفي ، ولو كانت مجردة من التأنيث لقيل بِنْتِيٌّ وأُخْتِيّ .

ودليل آخر وهو أن هذه التاء المزيدة في بنت وأخت عوضاً من محذوفيهما اختصُّوا بزيادتها أسماءً مؤنثة . قال ابن جني : "ومن ذهب إلى أن المحذوف من بنت "ياء" لانكسار الباء ، وجب عليه أن يقول إن المحذوف من "عضة" ياءٌ ، ولكان يجب أن تكون السين من سنة مضمومة ، لأنه من الواو ، وهذا تخليط فاحش وقد حكى عن بعض متقدّمي أهل العلم . أفلم ير إلى قول الراجز :

هذا طريقٌ يأزِمُ المآزِما * وعِضواتٌ تقْطَعُ اللَّهازِما

فالساقط واو . وإن كان أولها مكسوراً . وقالوا في جمع "سنة" سنوات ، فالساقط واو . وإن كانت السين مفتوحة . و"ابنمٌ" الميم فيه زائدة للمبالغة .

قال حسان رضي الله عنه :

ولدنا بني العنقاء وابني محرق * فاكرم بنا خالاً واكرم بنا ابنما

وقال المتلمس :

وهل لِي أمٌّ غيْرُها إنْ تركتُها * أبي الله إلا أن أكون لها ابنما

وليست عوضاً من المحذوف ، وإلا لكان المحذوف في حكم الثابت ،[4] ولم يحتج لهمزة الوصل ، لأن هذه الهمزة تعاقب اللام ، ولا تدخل من الأسماء إلا على محذوفات اللامات ما خلا "امرأ" وسنذكره ، ألا ترى أنك تقول في النسب إلى ابْن : ابْنِيٌّ فتقرُّ الهمزة ما دامت اللام محذوفة فإن رددت اللام حذفت الهمزة لأنها لا تجتمع

---

[1] أمالي ابن الشجري ٢/٢٨٤ .

[2] حاشية الصبان ٤/٢٧٦ .

[3] أمالي ابن الشجري ٢/٢٨٦ .

[4] أي للتعويض بالميم وعدم تسكين الفاء حينئذ .

معها وذلك قولك : "بنويٌّ" واثنان واثنتان" المحذوف منهما اللامْ وهي ياءٌ لظهروها في ثَنَيْتُ وليست بمحذوفة في "بنْت وثِنْتان بل التاء فيهما للإلحاق بنحو حِلْس وضِرْس . و"اسم" محذوف اللام[1] لقولهم : "سمَّيتُ ، ولأن جمعه أسماء قال تعالى "وعلم آدم الأسماء كلها" ، والمحذوف منه واو ، لأنه من السمو والرفعة وفيه لغات أعلاها اسم لأن التنزيل نزل به إذ قال عز وجل "إنه من سليمان وإنه باسم الله الرحمن الرحيم[2] والثانية سِم مكسور السين ، والثالثة سُم بضمها والرابعة سُمىً مضموم الأول مقصور كهُدىً ومنهم من يقول[3] اُسْمٌ فيضم همزته وهي قليلة . قال الراجز :[4]

وعامُنا أعجبنا مُقَدَّمُهْ * يُدْعى أبا السَّمْح وقِرْضابٌ سِمُهْ[5]

وقال آخر وهو رجل من كلب :

باسم الذي في كل سورة سِمُهْ[6] بكسر السين وضمها .

وأما ما أنشده أبو زيد[7] من قول الشاعر :

فدعْ عنك ذكْر اللهو واعْمد لمدحة * لخير معدٍّ كلِّها حيثما انْتَمى

لأعظمهـــا قـــدراً وأكـــرمهـــا أبا * وأحسنِها وجهاً وأعلَنِها سُما

ويروى سِما بكسر السين ، قال المؤلف فمن كسر السين فالألف عنده للوصل بمنزلة الألف في قول الراجز : لقيط بن يعْمر[8] :

يا دار عمْرة من مُحْتَلِّها الجرعا * هاجت لي الهمَّ والأحزانَ والوجعا

ولا يجوز أن تكون لام الفعل[9] لأنّا لم نَعْلَمْهُم قالوا : هذا "سِما" بوزن "رضاً" وأما من ضم السين فقوله عندي يحتمل أمرين : أحدهما ما عليه الناس وهو أن تكون

---

(1) وكذا قال البصريون ، أما متأخرو الكوفيين فزعموا أن المحذوف فاؤه ، وهو مأخوذ من السمة ، وهذا باطل إذ ليس في العربية اسم حذفت فاؤه وعوض عنها همزة الوصل .

أنظر أمالي ابن الشجري ٢/٢٨٢ .

(2) من سورة النمل الآية ٣١ .

(3) أمالي ابن الشجري ٢/٢٨٥ .

(4) رؤبة ، ديوانه ١٥٠ .

(5) المخصص لابن سيده ٤/١٤٠ .

(6) نوادر أبي زيد ص ١٦٦ .

(7) النوادر ص ١٦٦ ، اللسان س م و ــ ١٩ – ١٢٧ .

(8) انظر ديوانه ٤٢ ، الأغاني ٢٠/٢٣ ، مختارات ابن الشجري ص ٣ .

(9) الصواب الكلمة .

الألف للوصل بمنزلتها في قول من كسر السين ، والوجه الآخر هو أن تكون لام الفعل بمنزلة الألف في القافية التي قبلها وهي "انتَمى" ويكون هذا التأويل على قول من قال : "هذا سُماً" بوزن "هُدىً" إلا أنه حذف اللام لالتقاء الساكنين[1] و اَيْمُنْ : اسم وُضِع للقسم هكذا بضم الميم والنون وفتح الهمزة ، لأنه اسم غير متمكن ، ولا يستعمل إلا في القسم وحده .

فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه فتح تشبيهاً بالهمزة اللاحقة بحرف التعريف[2] ، ولم يجئ في الأسماء همزة وصل مفتوحة غيرها ، وقد تدخل عليه اللام لتأكيد الإبتداء؛ فتذهب الهمزة في الوصل ، قال نُصيْب[3] :

فقال فريق القوم لمّا نشدْتُهم : * نعم ، وفريقٌ ليمنُ الله ما ندري .[4]

قال ابن جني : "واَيْمُ" محذوفة من "اَيْمُنْ" لأنها كثرت في القسم ، وعرف موضوعها ، وحذفت[5] همزتها ، وهي جمع يمين[6] قال أبو النجم :

* يبرى لها من اَيْمُنٍ وأشمل

ويؤكد أيضاً حال هذا الاسم في مضارعته الحرف أنهم قد تلاعبوا به ، وأضعفوه ، فقالوا مرة : اَيْمُنُ اللهِ ، ومرة : اَيمُ الله ، ومرة : ايمُ الله[7] ، ومرة : مُ اللهِ ، ومرة : مِ اللهِ[8] .

---

(1) المنصف ٦١/١ .

(2) سر صناعة الإعراب لابن جني ١١٥/١ ، اللسان ٣٥٤/١٧ .

(3) ديوانه ص ٩٤ .

(4) استشهد به على أن همزة "اَيْمن" همزة وصل بدليل سقوطها في الدرج بعد متحرك . انظر الكتاب لسيبويه ١٤٧/٢ ، ٢٧٣ والمقتضب للمبرد ٢٢٨/١ والدرر اللوامع في شرح همع الهوامع ٢١٦/٤ ورواه ابن عصفور معتمداً على ابن جني بطريقة لا يحتملها الوزن . انظر كتاب ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي /ت/ السيد إبراهيم محمد ط٢ – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م ص ٢٢٥ ، وشواهد الانصاف رقم ٤٥٣ .

(5) المنصف ٦١/١ قال ابن جني : "ولا يمتنع أن تحذف الهمزة لكثرة الإستعمال ؛ ومعرفة الموضع .

(6) بين البصريين والكوفيين خلاف في كلمة ايمن وهل هي مفردة أو جمع؟ وقد عقد ابن الانباري مسألة لهذا. انظر الانصاف في مسائل الخلاف ٢٤٦/١ – ٢٤٩ ، شرح الكافية للرضي ٣١٣/٢ .

(7) سر الصناعة ١١٥/١ .

(8) في ايمن لغات كثيرة تنيف على عشر لغات . انظر الانصاف ٢٤٨/١ ، اللسان ٣٤٥/١٧ .

وأما اِسْتٌ ،[1] فمحذوفة اللام وهي هاء ومما يدل على ذلك قولهم في تصغيرها سُتَيْهةٌ ، وفي جمعها أستاه وقالوا : "رجلٌ أستهْ وستهم" وقد قالوا "سةٌ" في معناها فحذفوا العين ، وهذا من الشاذ ، ولم يأت من الأسماء ما حذفت عينه إلا هذا الاسم ، وقولهم "مُذْ" لأنها محذوفة من "مُنْذُ" جاء في الحديث[2] "العينان وكاء السَّهْ" وقال الراجز :

اُدْعُ أُحَيْحا باسمها لا تَنْسَهْ * إنَّ أُحَيْحا هي صِنْبانُ السَّهْ[3]

وأنشد أبو زيد لعامر بن عُقَيْل السعْديّ الجاهلي :[4]

رقابٌ كالمواجِنِ حاظياتٌ * وأستاهٌ على الأكوارِ كُومْ

فأما "امْرُؤٌ وامْرأةٌ" فإنما أسكنوا أولهما وإن كانا تامين غير محذوفين لأنك أدخلتَ الألف واللام فقلت "المرْءُ والمرأة" ثم خفَّفت الهمزة بأن حذفتها وألقيت حركتها على الراء فقلت : "جاءني المرْ ، ورأيت المر ، ومررت بالمرِ .

فلما كانت الراء هي عين الفعل قد تُحرك بحركة الإعراب ، وكثرت هذه الكلمة في كلامهم حتى صارت عبارة عن كل ذكر وأنثى من الناس أعلُوها لكثرة استعمالهم إياها ، فشبَّهوا الراء في قولهم : المرْ ، والمر ، والمر ، بالخاء في الأخِ والأخُ والأخَ" فأتبعوا عينها حركة لامها فقالوا : هذا "امْرُؤٌ ، ورأيت امْرأ ، ومررت بامْرئ" كما قالوا: هذا أخوك ، ورأيت أخاك ، ومررت بأخيك" ، وألفه وألف ابْنُم مكسورة على كل حالٍ ، لأن الضمة فيه عارضة للرفع غير لازمة ، وليس كذلك اُقْتُل" فلما اعتل هذا الاسم بإتباعِ حركةِ عينه حركةَ لامه وكثر استعماله أسكنوا أوله وألحقوه همزة الوصل وليس كذلك "ابنم" لأنه لم يكثر كثرة امرءٍ ولأنه لا همزة يذهبها التخفيف فيه فلامه محذوفة لا محالة .[5]

---

(1) قال ابن خالويه فيها ثلاث لغات سة وستٌ واستٌ . انظر اللسان ٣٨٨/١٧ ، شرح الشافية ٢٥٨/٢ ، حاشية الصبان ٤/

(2) سنن أبي داؤود سليمان بن الأشعث السجستاني ٣٢/١ ، كتاب الطهارة باب الوضوء من النوم ، الناشر دار الكتاب العربي بيروت لبنان .

(3) الشاهد في قوله السه وهو بمعنى الاست فدلت الهاء منه على أن أصل است ستة حذفت لامها وهي الهاء الثانية في سه كما حذفت عين السه وهي التاء الثانية في اِست فإذا صغر كل واحد منهما قيل "سُتَيْهةٌ" .

الكتاب ١٢٢/٢ .

(4) اللسان ٣٨٨/١٧ .

(5) ابنم وامرؤ العلاقة بينهما أن كلا منهما يحرك ما قبل آخره بحركة الآخر . تقول جاء امرؤٌ وابْنُمٌ ورأيت ابنَما وامرأ ونظرت إلى ابنم وامرئ ولا ثالث لهذين في اللغة .

هناك أسماء حذفت لاماتها ولم يعوض عنها همزة الوصل منها يدٌ ، وغدٌ ، وهنٌ.[1]

استدراكه عليه بدخول همزة الوصل على مصادر الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل

قال أبو الفتح : "فأما إدخالهم الهمزة في مصادر الأفعال (الماضوية الخماسية والسداسية) التي في أوائلها همزة الوصل نحو : انطلق انطلاقاً ، واستخرج استخراجاً ، فإنه مطرد فيها ، لأنها ثابتة في الأفعال فجاءت في المصادر .

استدراكه عليه بدخول همزة الوصل على الحروف

تدخل همزة الوصل في حرف واحد ساكن هو لام التعريف ليتوصل إلى الإبتداء به وتفتح للفرق بينها وبين الداخلة على الأفعال والأسماء .

وقد ذهب الخليل [2] إلى أن الألف واللام جميعاً للتعريف بمنزلة "قَدْ" في الأفعال ولكن هذه الهمزة لما كثرت في الكلام وعُرف موضعها ــ والهمزة مُستثقلة ــ حذفت في الوصل لضربٍ من التخفيف قالوا والدليل على ذلك أن الشاعر إذا اضطر فصلها من الكلمة كما يفصل "قد" من ذلك قوله :

عَجِّلْ لنا هذا وألحقنا بِذَلْ * الشَّحمِ إنَّا قد مللْنَاهُ بجلْ [3]

ففصلها في البيت الأول ثم رَدَّها في أول الكلمة بعْدُ لأنها مرت في البيت الأول فكأنها لمَّا تباعدت أُنْسِيها ، أولم يعتدَّ بها ، وهذا أحد ما يدلّ عندي على أنَّ ما كان من الرجز على ثلاثة أجزاء فهو بيتٌ كامل ، وليس بنصف بيت على ما ذهب إليه أبو الحسن ألا ترى أنه ردَّ "الْ" في أول البيت الثاني لأن الأول بيت كامل وقد قام بنفسه وتمت أجزاؤه ، فاحتاج في ابتداء البيت الثاني إلى أن يعرف الكلمة التي في أوّله فلم يعتدَّ بالحرف الذي قد كان فَصلَه لأنهما ليسا في بيتٍ واحد .

ولو كان هذان البيتان بيتاً واحداً كما يقول من يخالف لما احتاج إلى ردِّ حرف التعريف ، ألا ترى أن عبيداً لمَّا جاء بقصيدةٍ طويلة الأبياتِ وجعل آخر المصراع

---

[1] انظر المنصف ٦٣/١ تجد تفصيلاً .

[2] الكتاب ٦٣/٢ ، ٢٧٣ .

[3] البيت لغيلان بن حريث . الكتاب ١٤٧/٤ .

الأول "الْ" لم يُعدْ الحرف في أول المصراع الثاني لمّا كانا مصراعين ولم يكن كل واحد منهما بيتا قائما برأسه ؟ وذلك قوله :

يا خليليَّ أرْبَعا واستخبــرا الْ * منزل الدارس من أهل الحــلال
مثْل سحْقِ البُرد عفَّى بعدكِ الْ * قطْرُ مغْناهُ وتأويــبُ الشمــال
ولقد يغْنَــى بــه جيرانــكِ الْ * مُمْسِكُو منْكِ بأسبابِ الوصالِ [1]

تطَّردُ هذه القصيدة وهي بضعة عشر بيتا على هذا الطراز إلا بيتا واحدا ، وهو قوله :

فانْتجعنا الحارث الأعرج في * جحفل كالليل خطّارِ العــوالِ

فهذا ما عندي في هذا ، وقد كان أبو علي يحتج أيضاً على أبي الحسن بشئ غير هذا . وقوله : "الممسكو" أراد "الممسكون" ولكن حذف النون لطول الاسم لا للإضافة ، وعلى هذا ما أنشدوه من قول الشاعر :[2]

الحافظو عورةَ العشيرة لا * يأتيهُمُ من ورائهم نطَفٌ

وقرأ بعضهم : "والمقيمي الصلاة" بالنصب وإيما شبّهت الألف واللام في أوائل هذه الأسماء "بالذي" فحذفت النون منها كما حذفت لطول الاسم من قول الشاعر :[3]

أبني كليبِ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذا * قتلا الملوك وفككَّا الأغْلالا

وقال الأشهب بن رميلة :

فإنَّ الذي حانتْ بفَلْجٍ دماؤهم * هُمْ القومُ كلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خالدِ

يريد "الذين" كما أراد الأخطل "اللذان" وفي قوله "الممسكو" عندي شئ ليس في قوله :

الحافظو عورة العشيرة . . .

وذلك أن حرف التعريف في أول "الممسكو" في المصراع الأول وبقية الكلمة في المصراع الثاني والمصراع كثيراً ما يقوم بنفسه حتى يكاد يكون بيتاً كاملاً وكثيراً ما تقطع همزة الوصل في أول المصراع الثاني نحو قول الشاعر :[4]

لَتَسْمَعُنَّ وشيكاً في دياركُمُ * أللهُ أكبر يا ثاراتِ عثمانا

---

[1] الأبيات لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٢٠ وسر الصناعة ٣٣٣/١ .

[2] البيت لعمرو بن امرئ القيس بن الخطيم في لسان العرب ٣٦٣/٩ .

[3] الأخطل ديوانه : ٣٨٧ .

[4] حسان بن ثابت ديوانه ١٦ .

وقد أجاز أبو الحسن الخرم في أول المصراع الثاني بخلاف قول الخليل وجاء ذلك في الشعر قال امرؤ القيس :

وعينٌ لها حدْرةٌ بدْرةٌ * شُقَّت مآقيهما من أُخرْ

فلما كانت هذه الأشياء التي من شأنها أن تأتي في أول البيت جائزة في أول المصراع دل ذلك على أن المصراع يكاد يقوم بنفسه . وإذا كان كذلك أشبه البيت التامّ وتنزّل المصراعان لذلك منزلة البيتين فلما كان أول "الممسكو" في المصراع الأول وباقيه في المصراع الثاني وهما كالبيتين المنفصلين ازدادت الكلمة طولاً فازداد حذف النون جوازاً وليس "الحافظو" كذلك لأنّ الكلمة بكمالها في المصراع الأول فلم تطل طول "الممسكو" وهذا فصل فيه طول وكلا الاسمين إنما وجب فيه الحذف لطوله .

موافقته له في دخول همزة الوصل على الفعل الماضي

هنالك سبعة أوزانٍ مزيدة من الفعل الماضي تدخلها همزة الوصل ؛ وفي كلٍ منها وافق أبو الفتح أبا عثمان ، ولهذه الزيادات معانٍ نوجزها فيما يلي :

١/ انْفَعَلَ :

بزيادة همزة ونون قبل الفاء مثل : "انطلق ، انمحى ، انصرح . وهذا الوزن لا يكون إلا لازماً ، وأصله من الثلاثة ، وهو للمطاوعة[١] وقد يجئ لغيرها نحو : انسلخ الشهر .

والمطاوعة كما عَرّفها ابن جني[٢] هي أن تريد من الشئ أمراً ما فتبلغه ، إما بأن يفعل ما تريد إذا كان مما يصح منه فعل مثل : أطلقته فانطلق ، وصرفته فانصرف. وقد لا يصح منه فعل وإنما يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل مثل : قطعت الحبل فانقطع ؛ فأمّا قول الشاعر :

لا خطوتي تتعاطى غير موضعها * ولا يدي في حميت السَّمْنِ تَنْدخِلُ[٣]

فهو من أدخلته ، وقال ابن يعيش[١] جاء به على أدخلته فاندخل وهذا شاذ . ونلاحظ أنّ انطلق لم يستعمل فعله الذي هو مطاوعه ، كما نلاحظ أنّ انفعل لم يبن مما فاؤه نون مثل (نشر) لئلا يتوالى مثلان بل تبنى على (افتعل) تقول : "انْتشر .

---

[١] أي مطاوعة الفعل الثلاثي المجرد ، والمزيد فيه حرفا إذا كان على وزن أفعل .

[٢] المنصف لابن جني ٧١/١ .

[٣] البيت للكميت بن زيد في ديوانه ١٣/٢ وجاء في المحتسب لابن جنى ٢٩٦/١ ومنفعل في هذا شاذ ، لأن ثلاثيه غير متعد عندنا .

ونستطيع أن نستنبط من تمثيل ابن جني هذا أن انفعل تأتي مطاوعة لصيغتي (فَعل و أفعل) وقد جاء في بعض المؤلفات[٢] أنه يشترط في فعل أن يكون الفعل علاجياً، بمعنى أنه يدل على حركة حسّية مثل انكسر ، وانقطع ، وقلت القول فانقال لأن القول له تأثير في إعمال اللسان وتحريكه ، فإن لم يكن الفعل علاجياً فلا تأتى منه هذه الصيغة مثل : فهمت الدرس فانفهم وعلمت الأمر فانعلم .

وليست مطاوعة انفعل لـــ "فَعل" مطردة في كل ما هو علاجيٌّ ، فلا يقال : طردته فانطرد ، بل طردته فذهب إذ استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذا كان في معناه .

وأما مجئ الصيغة مطاوعة لـــ "أفعل" فقليل : مثل أطلقته فانطلق ، وأزعجته فانزعج .[٣]

قال ابن جني[٤] : "وانفعل لا يكاد يكون (فَعل) منه إلا متعدياً ، حتى يمكن المطاوعة والانفعال نحو : الأفعال : قطع ، كسر ، شوى كلها متعدية .

وقد جاء فعل منه غير متعد ، قال ابن جني : أنشدني أبو علي الفارسي عن أبي الحسن الأخفش :

وكم منزل لولاي طِحْتَ كما هَوَى * بأجرامه من قُلّةِ النِّيقِ مُنْهوى[٥]

وإنما هو مطاوع هوى : إذا سقط ، وهوى غير متعد ، وقد جاء في هذه القصيدة منغو ، قال أبو علي : إنما بنى من هوى وغوى منفعلاً لضرورة الشعر . وعلى هذا قالوا : شويت اللحم فانشوى" وقد قالوا : "اشتوى" وليس في كثرة انشوى . ولكن ابن عصفور ردَّ عليه فقال :[٦] "ويجوز عندي أن يكون منهو ، ومنغو مطاوعين لأهويته وأغويته ، ولا يكونان على هذا شاذين . وتعرّض لهذا البيت ابن يعيش[٧] وقال فيه كما قال الفارسي ، ولم يزد شيئاً إلا أنه ذكر أنَّ هذا البيت من قصيدة وقع فيها اضطراب .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٩/٧ وهمع الهوامع ٢٧/٦ .

(٢) انظر المغني في علم الصرف د/ عبد الحميد مصطفى السيد ط١ ــ ١٩٩٨م ــ ١٤١٨هـ ، ص ١٤٢ .

(٣) المغني في علم الصرف ص ١٤٢ .

(٤) المنصف ٧٢/١ .

(٥) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي يعاتب فيها ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان .

(٦) الممتع لابن عصفور ١٩٢/١ .

(٧) المفصل لابن يعيش ١٥٩/٧ .

شرح

٢/ افتعل :

بزيادة همزة قبل الفاء وتاء بعدها ، ولا تلحق التاء ثانية وما قبلها من بنية الفعل إلا في هذا البناء وحده .[١] وتلزمها زيادة من أصل الوضع نحو "افتقر" في معنى (فقر) ولذلك تقول : فقير ، واشتد فهو شديد ، واستلم الحجر ولا يستعمل سلم ، وأما كسب واكتسب فقد فرّق بينهما سيبويه بقوله : كسب بمعنى أصاب ، واكتسب بمعنى اجتهد وتصرّف) وقال غيره : معناهما واحد ، وتكون افتعل متعدية نحو : اقتطعت الأرض ، واكتسبت المال - وغير متعدية نحو : اصطلح القوم ، واختصموا .

قال أبو علي : "افتعل ، وانفعل لا يبنيان إلا مما كان فَعل منه متعدياً . يريد أن اقتطع من قطع وهو متعد تقول : قطع الرجل الحبل ، وقد يكون غير متعد كقول الراجز :[٢]

حتى إذا اشْتَال سُهيلٌ في السَّحرْ
كشُعْلَةِ القابسِ ترمـــي بالشَّـــررْ

الفعل (اشتال) افتعل من (شال يشول) وهو غير متعد بدلالة قول الراجز :[٣]

تراه تحت الفَنَنِ الوريـــقِ
يشُولُ بالمِحْجنِ كالمحْروقِ

ولو كان متعدياً لقال يشول المحجن

معاني افتعل :

١/ تأتي افتعل في معنى انفعل للمطاوعة مثل : شويته فانشوى ، وغممته فانغم ويجوز اشتوى واغتم . قال الرضي : فلما لم يكن موضوعاً للمطاوعة كانفعل جاز مجيئه لها في غير العلاج ، نحو : "غممته فاغتم ، ولا نَقُول فانغم[٤] غير أن (انغم) عربية وذلك في قوله : "وبعضهم يقول شويته فاشتوى ، وغممته فاغتم ، وانغمّ عربية).[٥]

---

[١] المنصف لابن جني ٧٤/١ .

[٢] هو أبو محمد الفقعسي .

[٣] هو أبو محمد الهذلي يصف راعيا ، انظر جمهرة اللغة ، والصحاح وتاج العروس مادة (حرق) .

[٤] شرح الرضي على الشافية ١٠٨/١ ، يريد بالضمير في يكن بناء (افتعل) .

[٥] أنظر الكتاب لسيبويه ٦٥/٤ .

وتمتاز افتعل عن انفعل في مطاوعة ما فاؤه احدى أحرف الإدغام (الراء ، والميم ، والواو ، والنون ، واللام) والتي تدغم فيها النون الساكنة ، ونون انفعل وهي علامة المطاوعة إذا ما ادغمت ذهبت وطمست ؛ فكره العرب ذلك لذلك مثل قولهم : لأمت الجرح فالتأم ، ولا تقول انلأم وقس الباقي .

٢/ أن تكون بمعنى تفاعل أي التشارك في وقوع الفعل مثل : اجتور القوم ، واعتونوا ، أي تجاوروا وتعاونوا .

٣/ وتأتي بمعنى فعل المجرد مثل : قرأ واقترأ ، وخطف واختطف .

ولافتعل معان أخر لم يذكرها ابن جني منها : الاتخاذ ، والمبالغة في معنى الفعل ، ومطاوعة الثلاثي المزيد بالهمزة ، والثلاثي المضعف العين ، وأنها تأتي بمعنى تفعّل ، واستفعل ، وتأتي للتصرف باجتهاد ومبالغة ، وقد يجئ لمعنى في نفسه من غير أن يراد به شئ مما تقدم نحو : ارتجل الخطبة ، واشتمل الثوب وغير ذلك .[١]

٣/ اسْتَفْعَلَ :

بزيادة همزة وصل وسين وتاء قبل الفاء نحو : استغفر ، ويجئ متعدياً نحو : "استحسنت الشئ واستقبحته" وغير متعد نحو : "استقدمت واستأخرت" ، ويكون فعل منه متعديا مثل : علم واستعلم ، وغير متعد مثل : حسُن واستحسن ، ويقع استفعل في الكلام لمعان منها :

١. الطلب : نحو استغفرت أي طلبت المغفرة .
٢. وتكون للشئ تصييه على هيئة ما نحو : استعظمته أي أصبته عظيماً ، واستكرمته أي أصبته كريماً .
٣. وتكون بمعنى فعل مثل : قرَّ ، واستقر .
٤. وتأتي للتنقل من حال إلى حال حقيقة مثل : استحجر الطين أي صار كالحجر من الصلابة ، ومجازاً كما في المثل : "إنَّ البغاث بأرضنا يستنسر ، أي يصير كالنسر في القوة .[٢]

---

[١] انظر نزهة الطرف في فن الصرف ص ١٥ والمغنى في علم الصرف ص ١١٢ ، والتطبيق الصرفي د/ عبده الراجحي ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م ص ٣٦ .

[٢] البغاث طائر ضعيف الطيران ، ومعناه إن الضعيف بأرضنا يصير قوياً ، لاستعانته بنا .
انظر شذا العرف في فن الصرف للحملاوي ص ٤٧ ط١٦ – ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م .

ولاستفعل أيضا معان أخر لم يذكرها المؤلف منها : الاتخاذ ، نحو : استعبد فلاناً : اتخذه عبداً وبمعنى افتعل مثل اعتصم واستعصم ، أو بمعنى أفعل ومطاوعته مثل أجاب واستجاب وأحكمته واستحكمته ، وتأتي أيضاً لاختصار الحكاية مثل : استرجع إذا قال إنا لله وإنا إليه راجعون .[1]

٤/ افعالَّ

بزيادة همزة الوصل وألف بعد العين وتضعيف اللام ، قال أبو الفتح : "أكثر ما صيغ للألوان نحو : اشهابَّ ، واسوادّ ، وابياضّ ، وادهامّ ، وقد يصاغ لغيرها نحو : (املاسَّ واضرابّ) .[2]

قال سيبويه : ولا يكون متعدياً ، ليس في الكلام افعاللته[3] وهو إذا لم يدغم بزنة استفعل في حركاته وسكناته مثل (ابياضضت ابييضاضاً) فيكون بوزن استخرجت استخراجاً ، وإن لم يكن على بنائه.

٥/ افعلَّ :

بزيادة همزة الوصل وتضعيف اللام ، ويختص هذا الوزن بالألوان نحو : احمرَّ، واصفرّ ، والعيوب نحو : احولّ ، واعورّ من الحول والعور بقصد المبالغة فيها ، ولا يبنى من مضاعف العين فلا يقال لرجل (احمّ) وهو الذي لا رمح له (احْممّ) لما فيه من الثقل ، ولا يبنى من معتل اللام فلا يقال في ألْمى (ألْمىّ) .[4]

وقد تحدث ابن جني عن افعل قائلاً : "إنما هي مقصورة من (افعال) لطول الكلمة ، ومعناها كمعناها . وهي لا تتعدى ، والإدغام واجب فيه كما أنَّ افعال كذلك .

كما تحدث عنها سيبويه فقال : "ليس شئ يقال فيه افعللت إلا ويقال فيه افعاللت [والعكس] إلا أنه قد تقل احدى اللغتين في الشئ وتكثر في الآخر ، إلا أنّ طرح الألف من اخضرَّ واحمرَّ وابيضَّ واسودَّ أكثر ، وإثباته في اشهابّ وادهامّ واكماتّ أكثر ، وقد قالوا : ارقدّ في العدْو ، وارعوى ، واقتوى إذا خدم ، وكله افعلّ ، ولم أسمعهم قالوا في شئ من هذا "افعاللت" .[5]

---

(١) المغني في علم الصرف ص ١٤٣ والتطبيق الصرفي ص ٣٦ .

(٢) المنصف لابن جنى ٧٨/١ .

(٣) الكتاب لسيبويه ٣٣٣/٢ .

(٤) الألمى هو الاسمر الشفتين .

(٥) الكتاب لسيبويه ٣٣٣/٢ .

مخالفته له في تشبيه افعلّ وافعالّ بافتعل واستفعل

ذهب المازني إلى أنّ افعللت يجري مجرى افتعلت ، وأنّ افعاللت يُجْرى على مثال استفعلت وذلك في الحركة والسكون ، إلا أنّ الإدغام يدركهما ؛ فيخالفه ابن جني في افعللت بقوله لو قال فيجري مجرى انفعلت لكان صواباً ، كما أنه لو قال في "افعاللتُ" إنه يجري مجرى "افعوْعلت" لكان صواباً ؛ لأنّ الوزن واحد وإن اختلفت الأمثلة .

٦/ افْعَوْعَل :

بزيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وتضعيف العين وزيادة واو بين العينين ، نحو : اغدودن ، واعشوشب . وتأتي للمبالغة قال ابن جني : "وتكون متعدية نحو : " احلولیت الشئ" قال الشاعر :[١]

فلّما أتى عامانِ بعْد انفصالِه * عنِ الضّرْعِ واحلوْلى دماثا يرُوْدُها

وقال الآخر :[٢]

واعْرورْتِ العُلْطَ العُرْضِيّ تركُضُه * أُمُّ الفوارسِ بالدّيداءِ والرَّبعةُ

روى ابن مقسم عن ثعلب :

لو كنت تعطى حين تسألُ سامحتْ * لك النفس واحلولاك كل خليلِ

وتقول : "اعْرورِيت الفرس" بمعنى ركبته ، وغير متعدية نحو : "اغْدوْدن النَّبْتُ" إذا طال ، و"اغرورقت عيناه بالدمع" وهذه الواو التي بين العينين منعت الادغام فيهما[٣] وبنى اخشوشن من خشن ، واعشوشب من "اعشَب" إلا أن اخشوشن واعشوشب فيهما من القوة ما لم تكن في خشن وأعشب ؛ لأن قوة اللفظ تؤدي إلى قوة المعنى ، إذ الألفاظ قوالب للمعاني ، وربما بنى الفعل على الزيادة ولم يفارقه نحو : اعروريت الفلو ، إذا ركبته عرياً ، اذلولى الرجل إذا أسرع ،[٤] قال تأبط شرا :

---

[١] حميد بن ثور الهلالي ، ديوانه ٧٣ .

[٢] هو أبو داوود الرؤاسي في لسان العرب ٦٣/١ .

[٣] المنصف لابن جنى ٨١/١-٨٢ .

[٤] شرح المفصل لابن يعيش ١٦٢/٧ .

المبحث الرابع

حروف الزيادة

موافقته له في زيادة الهمزة التي في أوّل الكلمة

وافق أبو الفتح أبا عثمان في قوله : "إذا كانت الهمزة في أول الكلمة ، ووقع بعدها ثلاثة أحرف أصول فهي زائدة .[1] إلا أن يجئ أمرٌ يوضّح أنها من نفس الكلمة ، وذلك نحو : "أفْكَل وأيْدع" .

والأمر كما وضّحه أبو الفتح : " هو أنْ يقع في الكلمة تكرير . قال ، قال سيبويه : "لو جاء في الكلام شئ نحو : "أكْلَل ، وأيقق" ، فسميت به رجلاً صرفته ، لأنه لو كانت الهمزة زائدة لم يكن الحرف الأول إلا ساكناً مدغماً ؛ فوجب أنْ يقال : "أكَلٌّ وأيَقٌّ" كما قالوا : "أصمُّ وأيلٌّ" . يقول : فيجب أن تكون الهمزة من الأصل ، ويكون وزن الكلمة "فَعْلَلاً ، أو فَيْعلاً" .

وأما إذا كان مع الهمزة ما يجوز أن يكون زائداً ، نحو : "الياء في أيْدع ، فلم يقض بزيادة الهمزة إلا بدليل ، وهو أنَّ زيادة الهمزة في أول الكلمة أكثر وأوسع من زيادة الياء ثانية ؛ ونحن نعلم أن باب "أحْمر وأصْفر" ، أكثر من باب "خَيْقق وصيرْف" ولأنَّ بعضهم حكى "يدَّعته تيديعاً" .[2]

قال أبو الفتح : "فهذه دلالة قاطعة على كون الياء فاء ــ قال أبو ذؤيب :

فحنا لها بمِذَ لَّقَيْنِ كأنَّما * بهما من الصِّبْغ المُخضَّبِ أيْدعُ

ولعلَّ أبا الفتح يقصد بقوله : " باب أحمر وأصفر" صيغة أفْعل قاطبةً ، سواءٌ كانت الكلمة وصفاً ؛ أو اسماً ، أو فعلاً . لأنه قال في بعض كتبه[3] : ". . . وأُتْرُجَّة" ولم يتعرض للفعل نحو : أكْرم ، وأحْسن ، وأنْعم ، وأبْرز . فهو ــ في نظري ــ داخل في هذه الصيغة .

---

[1] وقد مثّل أبو الفتح لذلك بكلمتي أجْرك وأجْبك" وهما ليستا من اللغة العربية مع أنها غنيّة بالكلمات ذات المعاني . فما أدري لماذا ؟ .

[2] أي صبغته بالزعفران .

[3] سر صناعة الإعراب ١٠٧/١ والأترجة : ثمرة من الفاكهة .

كما أنه لم يذكر علة زيادة الهمزة في "أَفْكَل" وهي أنه لمَّا لم يكن لأَفْكَل اشتقاق ولا تصريف ، وكثرت زيادة الهمزة أولاً في بنات الثلاثة وغلبت فيما عُلم اشتقاقه وظهر نحو : أحمر ، وأصفر فإنهما من الحمرة والصفرة قُضي بزيادتها في أَفْكَل لذلك.

موافقته له في كون الهمزة غير أول لا تجعل زائدة إلا بثبت

قال أبو عثمان : "إذا وجدت الهمزة غير أول فلا تجعلها زائدة إلا بثبت [وذلك لقلة زيادتها غير أول] .

قال أبو الفتح : "قد زيدت الهمزة غير أول في أسماء معلومة ، منها : شَمْأَلٌ وشَأْمَلٌ ، ووزنهما : فَعْأَلٌ ، وفَأْعَلٌ . قال امرؤ القيس[1] :

فتُوضِح فالمِقراةِ ، لم يعْفُ رسمُها * لما نَسجتْها ، من جنُوبٍ وشَمْأَلِ

فالهمزة في هذين المثالين زائدة بدليل قولهم : شملت الريحُ ، بلاهمز ، إذا هبَّت من الشمال ، إذ لو كانت الهمزة أصلية لقالوا : "شأملتْ" و"شَمْأَلَتْ" . وأيضاً لسقوطها في بعض لغاتها كالشمول . وفيها عشرُ لغات[2] : هي شمالٌ ، وشَمَلٌ ، وشَمْلٌ ، وشَيْمَلٌ، وشِمالٌ ، وشَمِيل ، وشَمْأَلٌ .

ومنها : جُرائِضٌ للجمل الضخم ، لقولهم في معناه : "جملٌ جِرْواضٌ" أي : شديد. فسقوط الهمزة من "جرواضٍ" ، وهو من لفظه ومعناه دليل على زيادتها في "جُرائِض" . ووزنه إذن "فُعائِل" ، ويجوز أن يكون من الجرض ، وهو الغصَصُ . ومنه المثل[3] : "حالَ الجَريضُ دون القريضِ" .

ومنها : النِّئْدُلان وهو الكابوس فوزنه "فِئْعْلان" ؛ لقولهم في معناه "النَّيْدُلانُ" غير مهموز ، قال الراجز :[4]

نفْرِجةُ القلبِ قليلُ النَّيلْ * يُلْقى عليه النَّيْدُلانُ باللَّيلْ

---

(1) ديوانه ص ٨ .

(2) حاشية الصبّان على شرح الأشموني ٢٦٠/٤ وشرح المعلقات السبع لأبي عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني/ دار الجيل بيروت لبنان ، بدون تأريخ ص ٨ .

(3) قاله عبيد بن الأبرص يوم قتله . وقيل : أول من قاله هو جوشن بن منقذ الكلابي .

أنظر مجمع الأمثال للميداني ١٩١/١ ، واللسان ، والتاج مادة (جرض) . والجريض : الغصّةُ ، والقريض : الشِّعْر .

(4) هو حريث بن زيد الخيل/ انظر شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٦٢٣ والنَّفْرجة هو الجبان .

بنات الثلاثة نظيرة الهمزة ، ولو كانت الهمزة موضع الميم لقضي بزيادتها . وإن كان هذا الجبل الذي اسمه مأسلٌ سبطاً مستطيلاً ، فاشتقاقه عندي من أسلَة الذراع ، ومن قولهم "خدٌّ أسيلٌ" .

موافقته له في أصالة الهمزة التي في أول الكلمة

أثبت أبو عثمان : أن الهمزة في اوْلَق ، وأيْصر ، وإمَّعة أصل لقولهم : أُلق فهو مألوق ، فالتزامهم الهمزة في "ألق الرجل" إذا أصابه الأوْلق دليل على أنها أصل ، ولو كانت الهمزة زائدة في "مألوق" لقالوا "مولوق" بالواو . وعلى هذا فالهمزة في "ألق" فاء الفعل ، فينبغي أن تكون في أولق كذلك .

قال أبو علي[1] : سأل مروانُ المهلبيُّ الكسائي في حلقة يونس عن أوْلَق؟ فقال الكسائي : أفْعَلٌ ؛ فقال له مروانُ : استحييت لك يا شيخ .

ومثله أرطى ، لأنهم يقولون : أديم مأروط : إذا دبغ بالأرطى ، وهو القرظ . فقولهم : مأرُوط بإثبات الهمز يدلُّ على أن همزته فاءٌ ؛ قال أبو الفتح : وهذا استدلال صحيح .

واستدل أبو عثمان على أنّ همزة أيْصر فاءٌ بقولهم في جمعه إصارٌ ؛ فهي فيه أيضاً فاءٌ قال الأعشى :[2]

فهذا يُعِدُّ لهُنَّ الخلا * ويجمع ذا بينهُنَّ الإصارا

كما استدل على أصالة همزة إمَّعة بأنها لو جُعلت زائدة لكان وزنها "إفْعَلَّة" وإفْعَلَّةٌ لا يكون صفة أبداً ، إنما يكون اسماً نحو : إشفى ، فدلَّ ذلك على أنَّ همزتها أصلية ، ويكون وزنها فعَّلة لأنَّ فعَّلة في الصفات موجودٌ نحو : "رجل دنبَّةٌ" أي قصير.

قال أبو الفتح : "وهذا استدلال سيبويه ، وهو صحيح ، وفيه قولٌ آخر ، وهو : أنه لو كانت الهمزة في إمَّعة زائدة لوجب أن تكون الميم الأولى فاء والأخرى عيناً ، فكانت الفاء والعين ــ تكونان على هذا التأويل ــ من موضع واحد ، وهذا لا يؤخذ به لقلته . وإنما جاءت منه أسماء محصورة نحو : "كوكب وددن[3] ، وستراها في مواضعها ، ولا ينبغي أن يقاس عليها .

---

(1) المنصف ص ١٢٨ .

(2) ديوانه ص ١٠١ .

(3) الددن : اللهو واللعب .

موافقته له في زيادة الياء التي في أول الكلمة وحشوها

قرر أبو عثمان[1] أن الياء إذا وقعت في أول الكلمة ، وبعدها ثلاثة أحرف أصول ، فهي زائدة كالهمزة ، نحو : يرمع ويعمل ، وتزاد ثانية[2] وثالثة ورابعة .[3]

قال أبو الفتح : "لأنك إنَّما قضيت بزيادتهما في أول الكلمة وإن لم تعرف الإشتقاق ؛ لأنك لا تشتق شيئاً على هذا المثال ــ أحمر ، أسود ، أبيض ــ وفي أوله همزة أو ياء إلا أصبتهما فيه زائدتين ؛ مثل أبيض فإنه من البياض، وأسود من السواد ، وأحمر من الحمرة وهكذا . فإنما يُحمل ما يجهل على ما يعرف ، ويقاس الغائب بالشاهد .

هذا ؛ وقد مثّل أبو الفتح لمواضع الزيادة فقال : "وتزاد ثانية "كخَيْقَب" وثالثة "كقرْيَج" ورابعة "كشَقَيْطَر"[4] وخامسة "كسلَحْفِية"[5] وسادسة "كعَنْيَكبيت وعناكبيت" في تصغير "عنكبوت وتكسيره" .[6]

موافقته له في أصالة ياء يستعور

ذكر أبو عثمان ــ فيما[7] مضى ــ عدم لحاق بنات الأربعة الزيادة من أولها في غير الأسماء الجارية على الأفعال و"يستعور" ليس بجارٍ على فعل ، فلذلك جعل الياء فيه أصلاً ومثّله "بِعضْرفُوط" وجعل ياءه كالعين فيه .

فقبل أبو الفتح هذا الراي وأيّده .

---

(1) المنصف ص ١١٧ .

(2) قال أبو الفتح : وليس لأحد أن يطعن فيه بقولهم : صيْصيه ويهْياه ونحوه مما الياء فيه أصل ، لأنه قد بين هذا القول واستثنى به في هذا الكتاب وستراه . [أي في صفحة ٤٢٦] ولا أرى تبيينا شافياً ، إنما التبيين ما جاء في شرح الملوكي لابن يعيش ص ١٢٢ حيث قال : والياء متى كانت مع ثلاثة أحرف أصول فهي زائدة ما لم تتكرر كما في صيْصية ــ وهي الشئ يحتمي به كالحصن وغيره ــ فإن الياء فيه أصل لأن الكلمة مركبة من (صي) مرتين فالياء الأولى أصل لئلا تبقى الكلمة على حرف واحد وهو الصاد ــ وإذا كانت الياء الأولى أصلا كانت الثانية أيضا أصلا لأنها هي الأولى كرّرت .

(3) المنصف ص ١٢٥ .

(4) الألفاظ الثلاثة التي مثل بها أبو الفتح لم تَرِدْ في اللغة العربية ، وإنما هي من وضعه وفلسفته فما أكثر الكلمات العربية ! مثل صيرف ، وسعيد ، وقنديل .

(5) حيوان معروف منه برّي وبرمائي .

(6) شرح المفصل ١٤٥/٩ .

(7) اي في أوزان الاسم الخماسي المجرد .

وأما لو جعلت الياء زائدة لأدَّى ذلك إلى شيئين :

أحدهما نقيض ما قاله أبو عثمان وهو لحاق بنات . . . الخ وذلك غير موجود في كلامهم .

والآخر : أن يكون وزن الكلمة يفْعلْول وذلك بناء غير موجود .

وقد سخر أبو الفتح ممن قال : "إن مثال "يستعور يفْتَعْولّ" بقوله : "إنه لا يدري من صنعة التصريف شيئاً ، وإنما هو فيه هاذ[1] ! !

فإذن جعلها أصلاً يؤدي إلى بناء موجود وهو "فعللول" .

موافقته له في زيادة الياء والألف في يَهْيَرَّي

قال أبو عثمان : "ويهْتَّري" الألف للتأنيث والياء التي في أوله زائدة ؛ لأنهم قالوا: "يهْيرّ" فخفَّفوا .

قال أبو الفتح : فَيهْيرّ : يفْعلّ بمعنى يهيرَّي ، فالياء في كليهما زائدة لاتفاقهما في اللفظ والمعنى . وقد قالوا : يهْيَرٌّ "بتشديد الراء" قال الراجز :

أشْبعْتُ راعــيَّ مــن اليهيرّ
فظلَّ يبــكي حبطــاً بشــرّ
خلفَ استِه مثْلَ نَقيقِ الهِرّ[2]

وقد أنشد أيضاً :

أشبعتُ راعيَّ من اليهْيرَّى

بالألف .

ولا يجوز أن يكون يهيرّ فَعْيلاً ، لأنه ليس في الكلام فَعْيلٌ ، ولا فَعْلَلٌ لأنَّ الياء لا تكون أصــلاً في ذوات الأربعة على هذه الصفة . لاختلاف الــراء والهاء ، قــال أبو الفتح : ولو كان يهْيهْ لكان ذلك كذلك لعمري ! فأما على هذا اللفظ فلا .

موافقته له في زيادة الواو

صرَّح أبو عثمان أن الواو تزاد ثانية نحو "كَوْثَر" وثالثة نحو "جَدْول"[3] ورابعة نحو "سنوَّر"[4] ولكنها لا تزاد أولاً البتة .

---

(1) المنصف ص ١٥٢ .

(2) اليهير : صمغ الطلح . والحبط : وجع ياخذ البعير في بطنه من كلأ يستبوله .

(3) الأمثلة في سر الصناعة ٥٧٣/٢ وزاد خامساً نحو : "عضْرفوط" .

(4) ما لم تتكرر في الأربعة وإلا لكانت أصلاً مثل وحْوحة .

استدراكه عليه في مواضع أصالة الألف

ذكر أبو عثمان أن الألف لا تكون أصلاً إلا في الحروف التي جاءت لمعنى .

قال ابو الفتح[1] : "والدليل على ذلك أنها غير مشتقة ، ولا متصرّفة ، لأنها مجهولة الأصول .

ومما يدلُّ على أن الحرف لا يدخله تصريف وجود "ما" و"لا" ونحوهما[2] حيث أنَّ الألف لا تكون فيهما منقلبة كالألف التي في "عصا" و"رحى" و"غزا" و"رمَى" لأنها لو كان أصلها واواً ، أو ياءً لظهرتا لسكونهما كما ظهرتا في نحو "كيْ" و"أيْ" و"لوْ" . فلو كان أصل ألف "ما" واواً لقلت "مَوْ" كـ "لوْ" وإن كان ياء لقلت "ميْ" كـ "كَيْ" لأنَّ حرف العلة إنما كان يقلب لو كان متحركاً وقبله مفتوح ، وهي في الحروف ساكنة . كما لا تكون الألف في الحروف زائدة ، إذ لا اشتقاق فيها ، وبالاشتقاق تُعْلَمُ الزيادة من الاصل .

ثمَّ استدرك عليه بأنها تكون أيضاً أصلاً في الأسماء المبنية ، والأصوات المحكية ، والأسماء الأعجمية[3] ، لأنها مثلها في عدم الإشتقاق إذ لا يعقل أن يقال إن الألف في "لكن" زائدة ، ولا أنه من اللّكنة ، كما أنَّ الألف في متى وإيّاك ليست بمنقلبة ولا زائدة ، ولكن حُكي عن بعضهم اشتقاق إيّاك .

قال أبو الفتح[4] : "هذا قول ساقط . . . وقد دلَّ أبو علي على أنَّ "إيَّاك" اسم مضمر ، قال : لأنه خصَّ بالنصب كما خصَّ "أنا ، وأنت" بالرفع ، ولو كان اسماً ظاهراً لما اقتصر به على النصب ولدخله الإعراب كلُّه ، وليس ظرفاً . . . فإذا كان الأمر كذلك بطل أن يكون "إيَّاك" مشتقاً أو متصرّفاً .

وكذلك الألف في "غاق"لصوت الغراب ، و"حاءِ" ، و"ماءِ" في صوت الشَّاء ، وهي فيهن غير منقلبة ؛ لأن هذه كلها بمنزلة الحروف .

فأما الأسماء الأعجمية ففي حكم الحروف في امتناعها من التصريف والإشتقاق لأنها ليست من اللغة العربية .

---

(1) المنصف ص ١٣٠ .

(2) كبلى وإلى وعلى .

(3) المنصف ص ١٣١ .

(4) المنصف ص ١٣٢ .

موافقته له في زيادة ألف "فيفاء"

قال أبو عثمان : وأما "الفيفاء" فالألف زائدة ؛ لأنهم يقولون : "الفيف" فيحذفون الألف .

قال أبو الفتح : "هذه دلالة قاطعة[1] قال ذو الرّمة[2] فحذف الألف :

والركب تعلو بهم صُهْبٌ يمانيةٌ * فيفاً عليه لذَيْلِ الريح نِمْنِيمْ

الفيف ، والفيفاء : الأرض القفر .

موافقته له في زيادة الألف والنون في آخر الكلمة

وافق أبو الفتح أبا عثمان في أنّ الكلمة إذا صُدّرت بثلاثة أحرف أصول ، وفي آخرها ألف ونون قُضِي عليهما بالزيادة وإن لم يُعْرف الإشتقاق ، لكثرة ما جاءتا زائدتين فيما عُرف اشتقاقه وذلك "كسِرْحان ، وسعْدان" أما النون في عِنان وسِنان فأصل لأن قبل الألف حرفان فقط .

وكذلك تكون النون أصلاً إذا وقع في الكلمة تكرير "كَجَنْجان وقَنْقَان" فحينئذ تكون من باب الرباعي المضعّف ، نحو : "صلْصلْتُ ، وقلْقلْتُ" وذلك باب واسع . فإن جُعلت النون زائدة لكان جنجان ثلاثياً من باب سلس وقلق مما فاؤه ولامه من جنس واحد كأنه في التقدير "جَنْجٌ" ثم زيدت الألف والنون وذلك قليل جداً .

فإن جاء شئٌ قبل ألفه مضاعفٌ كرُمّان ومُرّان لم يُقض بزيادة النون إلا بثبت لأنه يجوز أن تكون النون أصلاً ، وأن تكون زائدة بغير ثبت كما في الحديث : أنّ قوماً أتوا رسول الله (ص) فقال لهم : من أنتم ؟ فقالوا : نحن بنو غَيّان ، فقال لهم : بل أنتم بنو رشدان ، ألا تراه عليه السلام كيف تكرّه لهم هذا الاسم ، لأنه جعله من الغيّ ، ولم يأخذه من الغين ، وهو السحاب . لأن الرشد ضد الغيّ .

فقد دلّ هذا على أنه إذا جاء مضاعفٌ في آخره ألف ونون مثل : "رُمّان ، وعِدّان ، وإيّان" أنه ينبغي أن تحكم على نونه بالزيادة إلا أن يقوم دليل على أنها أصلٌ نحو "مُرّان" فإن الخليل ذهب إلى أن نونه أصلٌ لأنه مشتق من "المرانة" وهي اللين .

فأما ما قامت عليه دلالة : فدِهقانٌ" نونه لامٌ ؛ لأنهم قد قالوا : "تَدهقَن" و"شيطانٌ" لأنهم قالوا : "تشيطن" وليس في كلامهم "تَفَعْلَن" فالنون فيه لام .

---

[1] المنصف ٤٢٩ .

[2] ديوانه ص ٩٦ .

فأمّا دُكّانٌ : فله اشتقاقان :

الأول : قالوا : "دكَكْتُ الشيءَ أدُكُّه دكّاً" : إذا نَضدتَ بعضه فوق بعض ، ودكَّكْتُهُ تدكيناً" .

الثاني : مشتق من قولهم : "أكمةٌ دكّاءُ" إذا كانت منبسطة ، و"ناقةٌ دكاءُ" إذا افترش سنامها على ظهرها . فالنون في دكان على القول الأول أصلٌ ، وعلى الثاني زائدة . وهذا ما أُرجّحه لأنه الأكثر .

موافقته له في زيادة الميم أولاً وآخراً

وافق أبو الفتح أبا عثمان في أنَّ الميم إذا كانت أول الكلمة وبعدها ثلاثة أحرف أصول فهي زائدة نحو : مَضْرَب ، ومَدْخَل بدليل الاشتقاق من الضَّرب والدُّخول فإن جهل حُمل على ما عُلم كمَنْبِج[1] اسم بلدة ، الميم فيها زائدة كالهمزة إلا أن زيادة الميم أولاً أكثر من زيادة الهمزة أولاً ، ومن زيادة نفسها آخراً . وزيادتها آخراً أكثر من زيادتها حشواً .

فمثال زيادتها[2] آخراً زرقم لشديد الزرقة ، وستهم للعظيم الاست ، وفسحم للشئ المنفسح ، ووزن هذا كله "فُعْلُم" لأنها من الزرقة ، والسَّتَه ، والانفساح .

أنشد أبو العباس ثعلب :

ليست بكحلاء ولكن زُرْقُم * ولابرسْحاء ولكن سَتْهُم

وحِلْكِم للشديد السواد ، قال أبو الفتح : "وهو عندي من الحَلْكة . ودِلْقِمٌ للناقة التي تكسَّرت أسنانها ، ودِرْدِم من الأدْرد ، وهو الذي تكسَّرت أسنانه ، وضِرْزِم وهو من معنى الضَّرز وهو الشديد البخيل ، ودِقْعِم للتراب وهو من الدقعاء وهي الأرض ، يقال "دَقِعَ" بالكسر ، أي لصق بالتراب . ومنه الحديث[3] : "إذا جُعْتُنَّ دقِعْتُنَّ" أي : خَضَعْتُنَّ .

قال الأصمعي : "جلْهمة" اسم رجل ، تُرى أنه اشتق من جلهة الوادي ، وهو ما استقبلك منه .

---

[1] شرح الملوكي لابن يعيش ص ١٥٠ .

[2] الزيادة هنا للمبالغة في المعنى ، والتكثير في اللفظ .

[3] لسان العرب لابن منظور ٤٠١/٢ / تحقيق الأستاذ/ عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي / الناشر : دار المعارف ــ ١١١٩ ــ كورنيش النيل ــ القاهرة ج . م . ع .

موافقته له في أصالة الميم في
مَعَد ، ومِعْزى ، ومَهْدَدٍ ، ومَنْجَنُونٍ ، ومَنْجَنِيقٍ

قال أبو عثمان : "فأما "معد" فإن الميم فيه أصل ، وهي فاء لقول العرب : تَمَعْدد الرجل ، إذا تكلم بكلام معد : أي كبر وخطب .[1] ومنه قول عمر رضي الله عنه[2] : "اخْشَوْشِنوا وتَمعْدَدوا" قال الراجز :[3]

ربَّيْتُهُ ، حتى إذا تَمعْددا

كان جزائي بالعصا أن أجلدا

فتَمعْدد "تَفَعْلَل" .

قال أبو الفتح[4] : "فإذا كانت الميمُ في تمعدد فاء فهي في "معد" فاءٌ . وقد قالوا أيضاً "معد" في معنى اشتد ، فالميم فيه أصل ، لذلك قال :[5]

وخاربينِ ، خَرِبًا فَمعدَا * لا يحسبان الله إلا رقدا

قال أبو عثمان[6] : "وقد قالوا : "تَمدْرع" و"تَمسْكَن" وزنهما "تَمفْعل" فإن هذا غلط وليس بأصل ، والجيّدة العربية "تدرّع ، وتسكّن" وهو كلام أكثر العرب . وعلى قول أبي عثمان هذا فلا يمكننا أن نقارن "تمعدد" ونحمله على أنّه تمفعل ــ بمنزلة "تمدرع" ، ونجعل "معدًّا" مفْعلاً لأن "تمدرع" قليلة ، والجيدة كما ذكر .

قال أبو عثمان : والمعزى أصله أعجمي ولكن عرب وجعلت العرب ميمه أصلاً فقالوا : معزٌ . ولذلك قسّم أبو الفتح الأسماء الأعجمية إلى قسمين :

الأول : أسماء أعجمية نكرات ــ وهي الأول ــ أعربتها العرب واستعملتها استعمال أسمائها العربية ، ويدخلها التصريف لتمكنها عندهم بدخول "الْ" عليها لأنها أسماء الأجناس ولذلك لم تمنع من الصرف فلو سميت رجلاً بديباج لَنَوَّنْتَه فقلت مررت بديباجٍ ، كما تقول مررت بزيد ولا تعتدّ بالعجمة . وهي كثيرة منها : ديباج ، وفرندٍ ، وزنجبيل ، ولجام . . .

---

(1) هكذا شرح أبي علي لكلمة تمعدد .

(2) المنصف ١٢٩/١ واللسان والتاج "معد" وشرح المفصل ١٥١/٩ .

(3) العجاج ديوانه ص ٧٦ .

(4) المنصف ص ١٣٩ .

(5) المنصف ١٩/٣ .

(6) المنصف ١٣٨ .

قال أبو علي : "ويدلّ على أنهم قد أجروها مُجرى العربي ، أنهم قد اشتقوا منها كما يشتقون من العربي ، قال رؤبة :[1]

هل يُنَجّيني حلفٌ[2] سِخْتِيتُ

أو فضةٌ أو ذهبٌ كِبْرِيتُ

فقال : "سِخْتِيت" من "السُّخْت" وهو الشديد ، وهو أعجمي .

فشاهدنا مِعْزىً "فِعْلَىً " اسم نكرة أُجرى مُجرى العربي حتى قالوا في : "اشتقاقه معزٌ ، ومعْزٌ ، ومعِيز[3] وقد ألحق بهجْرع فدلّ على أنّ الميم أصل لحذفهم الألف دونها، فلو كانت زائدة لقالوا "عزْىً" .

والثاني : أسماء أعجمية شخصية استعملتها العرب فمنعتها من الصرف في المعرفة ، ولا يجوز دخول "الْ" عليها ، نحو : إبراهيم وإسماعيل تقول : مررت بإبراهيم " . . . لأنه اسم لا ينصرف ، المانع له من الصرف العلمية والعجمة[4] .

قال أبو عثمان : "ومهْدَدٌ" الميم فيه أصل ، يدل على أصالتها إظهار الدالين ، ولو كانتَ زائدة لأدغم المثلان فيقال مهدٌّ كما قالت العرب مردٌّ ومسدٌّ ، لأن مفْعلاً من المضاعف يجئ مدغماً . فدلّ ذلك على أن ميمها أصلٌ ، ووزنها فعْلَلٌ ، وأنّ لامها الثانية زائدة للإلحاق بجعفر نحو "قَرْدد"[5] ولذلك لم تدغم إذ لو أدغمت لبطل الإلحاق ، وانتقض الغرض .

وأمّا محبب[6] فمفعل وإنما لم يدغم لأنه علم ، والأعلام قد تأتى كثيراً مخالفة للأصول الأجناس ، وإنما جازت فيها هذه المخالفة لكثرة استعمالها وذلك نحو : ثُهْلُل ومزْيد وحيْوة .

قال أبو الفتح : محبب شاذ لا يقاس عليه ، وقياسه محبٌّ كمَردٌّ ومسدٌّ ، ولكن الأسماء الأعلام قد تغيَّر كثيراً عما عليه غيرها مما ليس علماً ؛ فلما كانت تغيَّر . . . وكان محببٌ علماً جاز فيه إظهار التضعيف .

---

[1] ديوانه ص ٢٦ .

[2] وكذب سختيت : خالص . أي لا يعصمني مما أنا فيه حلف شديد ولا مال من فضة أو ذهب .

[3] سر الصناعة ٢/٤١٠ .

[4] قطر الندى ، باب الاسم الممنوع من الصرف .

[5] المنصف ، ص ١٤٩ .

[6] اسم رجل .

ولم يكن مهدد مفعلاً لأنه ليس من الهدّ بل من المهد والمهاد ، ومهدت الشئ . فقد وجد في كلامهم "م هـ د" متصرفاً فحمل عليه دون أن يحمل على أنه من "هدد" ولم يوجد في كلامهم "م ح ب" متصرفاً ، إنما وجد فيه "ح ب ب" فعُدِل إليه ، وإنما قلنا في محبب إنه مفعل ؛ لأنه من الحبّ لا غير .

وكذلك وافق أبو الفتح أبا عثمان في أنَّ الميم في "منجنون" أصلٌ ؛ وقد كررت النون فيه لتلحق بِعضْرفُوط ، ووزنه "فَعْلَلُولٌ" ومثله في التكرير "خَنْدقوق" .

قال أبو الفتح[1] : ولا يجوز أن تكون الميم زائدة ؛ لأنَّا لا نعلم في الكلام مفْعلولا ، ولا تكون الميم والنون جميعا زائدتين لأنه لا يجتمع في أول اسم زائدان إلا الأفعال والأسماء الجارية عليها مثل "مُنْطَلِق" و"منجنونٌ" ليس من الأسماء الجارية على الأفعال ، مع أنه ليس في الكلام "منْفَعُولٌ" فنحمل هذا عليه . وكذلك لا تكون النون وحدها زائدة ؛ لأنها قد ثبتت في الجمع لقولهم : "مناجين" ولو كانت زائدة لقيل : "مجانين" .

وأيضاً ذكر أبو عثمان : أنَّ منجنيقاً فَنْعَلِيلٌ بدليل قولهم : "مجانِيقٌ" فتذهب النون في التكسير .

قال أبو الفتح[2] : والقول عندي : أن الميم أصلٌ كما ذهب إليه أبو عثمان وهو القياس .

وقال أيضاً[3] : فأما قولهم : "مجانيق" فيدلُّ على زيادة النون في منجنيق ، كما ذهب إليه لأن النون ثانية ؛ ولو كانت من الأصل لثبتت ، وقد ذكر الخلاف الدائر حول هذه اللفظة[4] .

مخالفته له في أصالة الميم في دلامص

ذهب أبو عثمان إلى أن الميم أصل في دلامص ، وهو من الأربعة معناه "دليص" وليس بمشتق منه ، فجعله من باب سبط وسبطر ، وقال : وزعم الخليل أن "دُلامصاً" الميم فيه زائدة ، وهو "فُعامِلٌ" ، والدليل على ذلك قولهم : "دِلاصٌ ، ودليصٌ" في معنى "دُلامِص" .

---

(1) المنصف ص ١٥٢ .

(2) المنصف ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

(3) المنصف ص ١٥٤ .

(4) انظر في ذلك المنصف ص ١٥٣ .

ومعنى هذا الكلام أنه إذا وجد لفظ ثلاثي بمعنى لفظ رباعي ، وليس بين لفظيهما إلا زيادة حرف ، فليس أحدهما من الآخر ، ولذلك قال أبو الفتح : مذهب الخليل في هذا أكْشَفُ وأوْجهُ من مذهب أبي عثمان وذلك أنه لما رأى "دُلامصاً" بمعنى دليصٍ ووجد الميم قد زيدت غير أوّل في زُرْقُم ، وسُتْهُم ، وبابهما ــ ذهب إلى زيادة الميم في دُلامص ، فهذا قول واضح كما تراه ، والذي ذهب إليه أبو عثمان أغمض من هذا .

وذلك أنه لمّا لم ير الميم قد كثُرت زيادتها غير أول ووجد في كلامهم ألفاظاً ثلاثية بمعنى ألفاظ رباعية ، وليس بين هذه وهذه إلا زيادة الحرف الذي كمّل أربعة حمل دُلامصاً عليه هرباً من القضاء بزيادة الميم غير أول ، ألا ترى أن "لألاً" ثلاثي ولُؤلُؤاً رباعي والمعنى واحد واللفظ قريب بعضه من بعض .

وكذلك "سبِطٌ وسِبطْر" ، وكلا القولين مذهب ، وقول الخليل أقيسُ وأجري على الأصول .

وعليه ليس "دلامص" مع "دليص" كبسط مع "سبطر" لأنَّ ادعائنا أنَّ "سبطاً وسبطراً" أصلان مختلفان أن الراء لا تحفظ زائدة في موضع .

أما الميم فقد جاءت زائدة ، أولاً ، وحشواً ، وآخراً كما مرَّ . فإذا دلَّ اشتقاق على زيادتها فينبغي أن تجعل زائدة ، إذ باب سبط وسبطر قليل جداً ، فلا ينبغي أن يرتكب إلا لضرورة .

موافقته له في كون النون والتاء[1] في أول الكلمة ، لا تعدان زائدتين إلا بثبت

قال أبو عثمان : فأما النون والتاء إذا كانتا في أول اسم على أوزان الرباعي والخماسي من الأسماء المجردة ؛ فلا تجعلهما زائدتين إلا بثبت ، نحو : "نَهْشَل[2] ، ونَهْصرٍ ، ونَهْسرٍ ، وتَوْعم" .

قال أبو الفتح : إنَّ النون والتاء لم تكثر زيادتهما ولذلك فإن وقعتا في اسم موقع حرف من الأصل ، قضيت بأصالتهما ، وإلا قضيت بزيادتهما ، ألا ترى أنَّ النون في نهشل والتاء في توعم أصلان لأنهما بإزاء الجيم في جعفر؟ والإشتقاق أيضاً يدل على

---

(1) قال بن يعيش في شرح الملوكي ص ١٦٦ إنما جمع بينهما لاستوائهما في حكم الزيادة ، واطرُد زيادتهما في الأسماء والأفعال .

(2) ذِئبٌ .

أصالتهما لقولهم : نهشلت المرأة" إذا أسنتْ ، وجمعهم تَوْعماً على تؤام . وعلى هذا فالنون في نهصر ونهسر أيضاً أصل لأنهما بوزن جعفر .

وأما التاء في تألب فزائدة لأنه من ألَب الحمارُ أتنه يألِبها ، إذا طَردها .

موافقته له في زيادة النون والتاء في أول الكلمة

وافق أبو الفتح أبا عثمان في أنَّ النون في نَرْجِس ، وكَنَهْبَل زائدة لأنه ليس في الكلام فَعْلِلٌ كجعْفِر ، بكسر الفاء . ولا فَعُلُّ مثل "سفَرْجل" بضم الجيم .

كما وافقه في أنَّ التاء في "تُرْتَب" زائدة لأنه ليس في الكلام "فُعْلَلٌ" كجُعْفَر ، وأنه مشتق من الشئ الراتب الثابت يُقال : رتَب يرْتُبُ" ، وقال طفيل :[1]

وقد كان حيَّانا عدوَّين في الذي * خلا فعلى ما كان في الدهر فارْتُبى

وكذلك "تَنْضُبٌ وتَتْفُلٌ" ؛ لأنه ليس في الكلام "فَعْلُلٌ" كجعْفَر . ومن قال "تُتْفُلٌ" بضم التاء فهي زائدة عنه أيضاً ، لثبوت زيادتها في لغة من فتح التاء .

ودليل آخر على زيادة التاء في "تَتْفُلٍ" هو أنه ليس في الكلام اسم على "فُفْعُل" ولا "فُنْعُل" .

وكذلك تُدْرأ ؛ لأنه من درأْتُ أي : دفعتُ ؛ ولأنه ليس في الكلام أيضاً مثل جُعْفَر ، ولكنني أوافق أبا الفتح على دليل الإشتقاق الأول لقوته ، أما الثاني فلا أوافقه لأنَّ الأخفش قد أثبت فُعْلَلاً وارتضاه العلماء ، وكذلك أرتضيه .

موافقته له في زيادة التاء آخراً

وافق أبو الفتح أبا عثمان في أن التاء تُزادُ في ملكوت لأنه من الملك ، وفي جبروت لأنه من التجبُّر ، وفي رغبوت لأنه من الرغبة ، وفي رحموت لانه من الرحمة .

وقد قالوا : رغَبُوتَى ، ورحمُوتَى" فالتاء فيهما أيضاً زائدة . وفي عنكبوت لقولهم في معناه : العنْكَب ، والعنكباء . وفي ترْنَمُوت لأنه بمعنى التَّرنُم .

قال الراجز :

تجاوبُ القوس بِتَرْنمُوتها

أي : بترنمها .

---

[1] ديوانه ١/٣٨٥ .

أما قول لبيد[1] :

بأحزَّة التَّلبوتِ يربُأُفوقها * قفر المراقبِ خوفُها آرامها

قال أبو الفتح : التاء فيه أصلٌ ؛ لأنها في موضع السين من قَربُوس ، ولكنه قال[2] : فإنْ قلت أحمله على باب "جبروت" وأخواته لكثرته ؟ فهو قول وليس بالقوى . وعليه فقد أثبت زيادتها وليس الأمر كذلك ، لأن الكلمات التي وردت فيها زيادة التاء قليلة جداً ، فينبغي أن تكون أصلاً لا غير .

موافقته له في زيادة النون حشواً

قال أبو عثمان : وكلّما وجدت النون في مثال لا يكون للأصول ، فاجعلها زائدة نحو : "كَنهْبَلٍ وقَرنْفُل" لأنه ليس في الكلام فَعلُّ مثل "سفَرْجَل" .

قال أبو الفتح : فأما قَرنْفُلٌ : فينضمُّ إلى أنه ليس على مثال الأصول أنّ نونه ثالثة ساكنة فقد وضح أمره في زيادةِ نونه من وجهين . فإن كانت النون ثالثة ساكنة والكلمة على خمسة أحرف قضى بزيادتها ، وإن كانت الكلمة على مثال الأصول ، نحو: "جحنْفَل" ولأن : "الجحنفل" الكثير ، و"الجحْفَلْ" : الجيش الكثير . فهما بمعنى واحد. والنون في "عنْتَريس" زائدة لأنها عند سيبويه من العترسة وهي الشدَّة .

وأضاف أبو عثمان قوله : والنون زائدة في "جُنْدب"[3] "وعُنْصر ، وقُنْبر" لأنه ليس في الكلام فُعَلٌ مثلُ "جُعْفَر" فهذا ما اشتقت منه ما تذهبُ فيه النون .

وعقَّب أبو الفتح قائلاً : فهذا مذهب سيبويه ؛ لأنه ليس عنده أنَّ في الأصول مثال "فُعَلَل" .

فأما أبو الحسن فقد حكى عنهم جُخْدباً" .

وقال أبو الفتح : وأما عُنْصَر : فيجوز عندي أن يكون من عصرتُ الشئ ؛ لأن العُنْصُر هو أصل الشئ ، وإذا عصر الشئ فكأنه يرجع إلى أصله وجوهره بما يلحقه من شدة العصر . أو لأن الإنسان من عصارة أبيه .

---

[1] معلقته ديوانه ص ٣٠٥ .

[2] المنصف ١٤٧ .

[3] لأنه من الجدب عند سيبويه لأنه مما يصحبه .

واما قُنبُرٌ : فيضاف فيه إلى القياس ، أنهم قد قالوا فيه : "قُبَّر" والمعنى واحد ، قال الراجز[1] :

يـــا لك مـــن قُبَّـــرة بمعْمَـــرِ
خلا لك الجوُّ فبيضي واصفري

قال أبو عثمان : وتزاد النون والواو في "حِنْطأْو ، وقِنْدأو ، وكِنْثأو" وقد ألحقن "بِجِرْدحَلٍ" .

قال أبو الفتح : أما الواو لأنها لا تكون أصلا في ذوات الخمسة ، ولا الأربعة على هذه السبيل ، فلما ثبتت زيادة الواو ، قضى بزيادة النون أيضاً ، لأنها لزمت هذا الموضع من هذا المثال كما لزمت "جُنْدباً ، وعُنْظَياً ، وعُنْصلاً" مع أنّ بنات الثلاثة أحق بالزيادة من بنات الأربعة ، لكثرة تصرف الثلاثة ، وقد جاء ما يدل على ما قلته من الإشتقاق ، فقد قالوا : كثَّأت لحيته ، إذا عظمت . قال الشاعر :[2]

وأنت امْرُؤٌ قد كثَّأت لك لِحْيَةٌ * كأنك منها قاعدٌ في جُوالِقِ

والكنثأو : الوافر ، فهو من معنى : كثَّأت لحيته .

موافقته له في زيادة النون في فِرْسِن

قال أبو عثمان : وزعم الخليل أن فِرْسناً ، النون فيه زائدة ؛ لأنها عنده من فرس يفرسُ .

وأضاف أبو الفتح قوله : لأنَّ الفرس أصله الدقُّ ، ومنه قيل للأسد "فرناسٌ" والفرسن تدقُّ الأرض ، فهي من الفرس ، ومثاله "فِعْلِنٌ" وهي ملحقة بصِمْرِدٍ .

مخالفته له في زيادة النون في ضَيْفَن

جعل أبو عثمان النون في "ضيْفَنٍ" زائدة لأنه من الضيف ، ووزنه على هذا "فَعْلَن" وقال أبو زيد : النون فيه أصل ، وحكى من كلامهم : "ضفَن الرجلُ يضفن" إذا جاء ضيفاً مع الضيف ، فيكون وزنه عنده "فَيْعلاً" .

---

(١) طرفة بن العبد ، ديوانه ٤٦ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ١٢٥/٦ .

وهذا ما رجَّحه أبو الفتح فقال[1] : "وقول أبي زيد في هذا كأنه أقوى ؛ لأنَّ المعنى يطابقه ، ألا ترى إلى قول الشاعر :

إذا جاء ضيفٌ جاء للضَّيْفِ ضيفَنٌ * فأوْدى بما تَقْرى الضيوفُ الضيَّافِنُ

فالضيفَنُ : هو الذي يجئ مع الضيف ، وقولهم : ضفَن يضفَنُ ، في هذا المعنى يشهد بأن ضيْفَنَا "فَيْعَلٌ" فهذا قولٌ . وفيه شئٌ آخر يقوي ما قال أبو زيد ، وهو أنَّ "فَيْعَلاً" أكثر في الكلام من "فَعْلَن" فهذه بيِّنة أخرى تشهد لكونه "فَيْعَلاً" . ولكنه قال بعد ذلك : "والقول الأول أيضاً وجه ؛ لأنه وإن كان ضيف ضيف ، فهو على كل حال ضيف فينبغي أن تكون نونه زائدة .

ولكنني أذهب إلى ما ذهب إليه أبو زيد ، وأرى أن النون لا تكون في مثل هذا إلا أصلية .

موافقته له في زيادة اللام

قال أبو عثمان : "وقد تزاد اللام في ذلك ، وأُولالِك ، وليس زيادتهما بمُتْلَبَّة ولا مستقيمة ولا كثيرة .

قال أبو الفتح : إنما كانت اللام زائدة في هذا ، لأنهم قد قالوا في معناه : "ذاك" ، و"أولاك" ، "وأولئك" ولا لام فيها ، وإنما زيدت اللامُ في ذلك تكثيراً واتساعاً في اللغة ، ولمَّا زادوها في الواحد ، زادوها في الجميع ، قال الأعشى[2] :

أُولالِكَ قومي لم يكونوا أُشابةً * وهل يعِظُ الضِّلِّيل إلا أُولالِكا

استدراكه عليه في زيادة اللام

ذكر أبو عثمان زيادة اللام في ذلك وأولالِك ، قال أبو الفتح : "وقد زيدت اللام في غير هذين . قالوا : "عبْدَلٌ" في معنى عبد الله ، فاللام زائدة . وقالوا : "هنالك" في معنى هناك . وقالوا : "زيدلٌ" في معنى زيد . و"فَيْشَلَةٌ" في معنى فَيْشَة .

وقال بعضهم : اللام في "حسْدَل" زائدة ، والحسْدَلُ : القرادُ .

---

[1] المنصف ص ١٦٦ .

[2] شرح المفصل ٦٦/١٠ .

أُمهات الزوائد

هنالك أحرف يكثر تصرُّفها في الكلام . وهي فاشية ، سمَّاها أبو عثمان أمهات الزوائد ، وليست كالسين واللام اللتين لا تكثر زيادتهما ، وفي كل منها وافق أبو الفتح أبا عثمان ، وهي الياء ، والواو ، والألف ، والهمزة ، والميم . وقد تقدَّم الفصل فيهنَّ .

(أ) ومنها : همزة التأنيث سماها أبو عثمان همزة وأيَّده أبو الفتح بقوله[1] : "وهو الصواب" لأنَّ هناك من يزعُم أنَّ علامة التأنيث المدة ــ وهي الألف التي قبل الهمزة .

قال أبو الفتح : "وعلامة التأنيث إنما تكون في آخر الكلمة نحو : حمْدَةَ وحُبْلَى" . ولا تكون الألف والهمزة جميعاً علامة تأنيث ، إنما هي حرف واحد فقط كالهاء في طلحة ، والألف في حبلى ، وفي قول سيبويه[2] فَعلْتَ بألفي التأنيث وصنعتَ بهما يقصد الألف والهمزة ــ تجوُّزٌ ــ لأنه لمَّا رأى الهمزة لا تنفكُّ عن كون هذه الألف قبلها قال ذلك .

وقال ويدل على أن الهمزة وحدها علم التأنيث ، أنك إذا جمعت مثل "صحراء ، وخنفساء" بالألف والتاء فإنما تُغيِّر الهمزة وحدها دون الألف نحو : "صحراوات ، وخنفساوات" فقلبك الهمزة في هذا الجمع نظير حذف التاء من طلحات ؛ لئلا يجتمع في الكلمة علامتا تأنيث .

فإذا علمت ذلك فاعلم أن الهمزة في صحراء إنما هي ألف التأنيث التي في نحو: "حبلى[3]" وقعت بعد ألف زائدة للمد ، فالتقى ألفان زائدتان هكذا "صحراا" فوجب تحريكها لئلا يلتقي ساكنان فقلبت همزة ، وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح . يدل على صحته أنهم أبدلوها في الجمع ولم يحققوها وذلك قولهم في جمع صحراء : صحارىّ ، فقولهم "صحارىّ" بلا همز ، دلالة على أنَّ الهمزة في صحراء منقلبة ، إذ لو لم تكن منقلبة لقالوا : "صحاريء" كما قالوا : كوكبٌ دُرِّئٌ ، وكواكبُ دراريُّ ، ورجلٌ قرَّاءٌ[4]، ورجال قراريُّ . فجاءوا بالهمزة في الجمع لما كانت أصلاً .

---

(1) المنصف ص ١٥٧ .

(2) المنصف ص ١٥٨ ، وشرح الملوكي لابن يعيش ص ٢٦٨ .

(3) ألف حبلى زائدة للتأنيث والذي يدل على زيادتها الإشتقاق لأن حبلى من الحبل .

(4) القراء "بضم القاف وتشديد الراء مفتوحة" الناسك المتعبد ، والقراء "بفتح القاف وتشديد الراء" الحسن القراءة أو الكثيرها ، والهمزة في كليهما أصلية .

وطريقة جمع "صحراء" أن تقلب الألف الأولى ياءً لانكسار الراء في صحارىّ قبلها هكذا ""صحارىْ أ ، فتقع الياء الساكنة قبل الألف الآخرة الراجعة عن الهمزة ، لزوال الألف من قبلها بقلبها ، فتنقلب الألف ياء ، لوقوع الياء ساكنة قبلها ، وتدغم الأولى المنقلبة عن الألف الزائدة في الياء الآخرة ، المنقلبة عن ألف التأنيث ، فتصير صحارىّ . أنشد أبو العباس للوليد بن يزيد[1] .

لقد أغْدُوا على أشْقَـ * ر يغْتالُ الصحاريًّا

(ب) ومنها الألف والنون الزائدتان في نحو : عثمان وسرحان ، وأصل هذه الألف والنون أن تلحق الصفات مما كان مؤنثه "فعلى" نحو : سكران سكرى لأن الصفات بالزيادة أولى من الأسماء من حيث شبهها بالأفعال ، والفعل أقبل للزيادة من الاسم ، وعثمان وسرحان ملحقة به ، ومحمولة عليه .

وهذه الألف والنون مضارعتان لألفي التانيث نحو : حمراء وصفراء من حيث أن الوزن والعدة والسكون والحركات واحدة ، وأن مؤنث كل واحد منهما من غير لفظه فمؤنث سكران سكرى ، كما أنَّ مؤنث أحمر حمراء ، ولا يقال سكرانة إلا على شذوذ وندرة ، كما لا يقال حمراءة وصفراءة لأن علامة التأنيث لا تدخل على مثلها . وكذلك قالوا في تكسير "ظَربان" "ظرابيٌّ" ، فقلبوا النون ياء ، كما قالوا : "صحاريٌّ" ، فقلبوا الهمزة ياء .

(ج) ومنها النون في صنْعاني[2] وبهْراني[3] : قال المبرد : النون بدل من الهمزة ، واستدل عليه برجوعها إلى الأصل في صنعاني وبهراني[4] قال أبو علي[5] : "وليس كذلك ، إنما قدَّره بديهيًّا : صنْعاويٌّ ، وبَهْراويّ ؛ ثم أبدل النون من الواو المبدلة من الهمزة ، قال : لأنَّا لم نر النون أبدلت من الهمزة في غير هذا الموضع ، قال : وقد رأيناهم أبدلوا الواو من النون في قولهم : "موّاقد" وهم يريدون : "من وّاقد" ، فلمّا

---

(1) ديوانه ص ٥٨ ، وسر الصناعة ٩٧/١ .

(2) نسبة إلى صنعاء : بلد في اليمن / انظر معجم البلدان ٤٢٦/٣ .

(3) قبيلة عربية كبيرة من قضاعة تنسب إلى بهْراءَ بن عمرو ، وهم يكسرون أحرف المضارعة كلها وتسمى تلتلة بهراء ، فالهمزة في بهراء وصنعاء زائدة للتأنيث .

أنظر جمهرة أنساب العرب ٤٤٠ ، ونهاية الأرب للقلقشندي ص ١٧٢ .

(4) شرح الشافية ٢١٨/٣ .

(5) المنصف ص ١٦٠ .

رأيناهم أبدلوا الواو من النون قلنا : إنَّ النون في بهرانيّ وصنعانيّ ، بدلٌ من الواو ، ولم نرهم أبدلوا الهمزة من النون ولا النون من الهمزة .

إلا أنه بعد ذلك بزمان قال[1] : لو أجازمجيزٌ أن تكون النون في صنعاني وبهراني بدلاً من الهمزة لكان وجهاً ؛ لأنّ الغرض أن يزول لفظ الهمزة من ياءى الإضافة ، فجائزٌ أن تبدل الهمزةُ نوناً لتقارب بعض هذه الحروف من بعض .

يريد بذلك أنهم قد أبدلوا الألف من النون في الوقف نحو : "رأيتُ زيدا ولَنَسْفَعا" يقول : والألف قريبة من الهمزة ، فكما جاز أن يُبدلوا الألف من النون ، جاز أيضاً أن يبدلوا النون من الهمزة والقول الأول هو الذي كان يعتمد عليه وهو الأقوى .

وأرجحُ قوله الأول ، إذ لا مقاربة بين الهمزة والنون ، لأنَّ النون من الفم ، والهمزة من أقصى الحلق فأين المقاربة ؟ إنما النون تقارب الواو فقط فينبغي أن تبدل منها .

(د) ومنها التاء في مثل "تمرة" زيدت للتأنيث وأبدلت في الوقف "هاءً" لانفتاح ما قبلها ، فالهاء في الوقف بدلٌ من التاء في الوصل .

(هـ) ومنها التاءُ التي يُجمع بها التأنيث تقول في المفرد مسلمة وفي جمعها مسلمات . حذفت تاء مسلمة وأتيت بألف وتاء مزيدتين للجمع .

موافقته له فيما تُعرفُ به حروف الزيادة

قال أبو عثمان : "إذا وجدت حرفاً من حروف الزيادة في شيءٍ يشتقُ من معناه ما يُذْهبُ فيه ، فاجعله زائداً ، نحو : "رعْشَن" لأنه من الرَّعْشَة . يدلك على ذلك قوله :

مِنْ كلِّ رعْشاء وناجٍ رعْشَنِ

فهذا ثبتٌ .

قال أبو الفتح : لأن الإشتقاق يقضي بالزيادة على الحرف وقوله : رَعْشَاءُ في معنى رعشن ، يدلُ على زيادة النون في "رعشن" ووزنه "فَعْلَنٌ" وهو ملحق بجعفرٍ .

موافقته له في زيادة العين في فعَّل واللام في مُحْمَرٍّ

قال أبو عثمان : وقد تزاد[2] العين في مثل "فَعَّل ، ومُفَعَّل" واللام في مثل "مُحمرٍّ، ومُطمئنّ ، ومُقشعرّ" .

---

[1] المنصف ص ١٦٠ .

[2] أي تتكرر ، وإن كان المكرر بلفظ الأصل ، ولا يريد أن الطاء المكررة في "قطّع" من حروف الزيادة .

قال أبو الفتح : ذكر تكرير العين واللام ، ولم يذكر تكرير الفاء في "مرمريس" لأنه شاذّ لا نظير له فأضرب عن ذكره لقلّته . وقد اختلف الناس في هذه المكررات ، فقال قوم : الأول هو الأصل ، والثاني هو الزائد .

وقال آخرون : الأول هو الزائد ، والثاني هو الأصل ، فمن قال : إنَّ الأول هو الأصل ، قال : الطاء الثانية من "قطّع" بإزاء الواو من "جهْور" فهي زائدة كالواو .

ومن قال : إن الأول هو الزائد ، قال : الطاء الأولى من "قطَّع" في موضع الواو والياء من "حوْقَلّ" و"بيْطَرَ" فهي زائدة مثلهما .

ومذهب الخليل أنَّ الزائد هو الأول ، قال سيبويه : وأمَّا غيرُه فيجعل الثاني هو الزائد ، قال : وكلا القولين صواب .

ومذهب أبي بكر : أنّ الثاني هو الزائد ؛ لأنه تكرر ، قال : فهو أحقُّ بالزيادة ، وهذا هو القياس ؛ لأنك إنما تبدأ فتستوفي ما هو من أصل الكلمة ، ثم تزيدُ بالتكرير حتى تبلغ العِدَّة ؛ والمثال الذي تريد . وأرى القول ما قاله أبو بكر .

موافقته له في كون الزوائد
لا تلحق أول بنات الأربعة إلا إذا كانت مشتقة

قال أبو عثمان : إن الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة إلا الأسماء الجارية على أفعالها كمدْحرج ، ومُدحرج .

قال أبو الفتح : يدلّ على ذلك امتناعهم من زيادة الواو أولاً ، ولقلة الزوائد في بنات الأربعة أصلاً ، لأنه ليس لها تصرّف ذوات الثلاثة وكثرتها .

ولمَّا كانت ذوات الثلاثة مع تصرفها لم يجئ فيها ما اجتمع في أوله زائدان إلا "انْقَحلّ" و"انزهْوَ" رُفضت الزيادة في أول الرباعي إلا ما كان جارياً على فعل . وإنما كان ذلك في الأفعال ، لأنها في الزيادة أسوغ .

المبحث الخامس

المعتل

ينقسم الفعل المعتل إلى : مثال ، وأجوف ، وناقص ، ولفيف .

أولاً المثال :

موافقته له في حذف فاء المثال الواوي عند مضارعه ومصدره

المثال : هو الفعل الماضي الذي فاؤه ياءٌ ، أو واو ، وقد سمي بذلك لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه .

فاليائي لا تحذف فاؤه في المضارع والمصدر ، لخفة الياء سواء كان الماضي على "فَعل يفْعِل" مثل : يعر الجدي يِيْعِرْ يُعاراً ، إذا صاح ، ويِيْع الغصن يِيْنَعْ يُنُوعاً ؛ أم كان على فَعِل يفْعَلُ مثل : يِبِس ، يِيْبَسْ ، ويِئِس ، يِيْأَسْ"[1] ويِيْئَسْ ، وياعِسْ بقلب الياء ألفاً وإن كانت ساكنة لانفتاح ما قبلها ، كما قلبوا الواو الساكنة ألفاً في يوْ تعدون بأن قالوا : يا تعدون .

أما الواوي ــ كما قال أبو عثمان ــ فتحذف فاؤه من المضارع لثقلها ، إذا كان على وزن "يِفْعِلُ" مبنياً للمعلوم نحو : وعد يعِدُ ، ووزن يزِنُ ، وذلك لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، وهما ضدان لها ، والواقع بين ضديه مستثقل .[2]

وقد أيَّد أبو الفتح هذا الرأي وقوّاه[3] ولكن الفرَّاء يرى أن الواو إنما حذفت من يعد لأنه متعدٍّ قال[4] : "ألا ترى أنهم أثبتوها في يوْجل لمَّا كان غير متعدٍّ مما جعل المبرد يتعجب من هذا القول ويستطرفه ، ويردُّ عليه بقوله : "إنَّ التعدي[5] وغيره لا وجه لذكره في هذا الموضع ، ألا ترى أنهم قالوا : "وقع يقع ، ووضع يضع ، و . . . فحذفوا الواو وإن لم يكن في هذه الأفعال فعل متعد" . وعليه فقد أحكم المبرد الحجَّة .

---

(١) قال أبو الفتح : "وحكى سيبويه على وجه الشذوذ يِئِس يِئِسْ بحذف الفاء مثل يعِدُ" .
أنظر المنصف ١٩٦/١ .

(٢) نجد كثيراً من الناس يُعبّر بقوله : "حذفت الواو لوقوعها بين عدْوَتيها" يعنى الفتحة والكسرة .

(٣) المنصف ١٩٥ .

(٤) انظر الخلاف في المنصف ١٨٨/١ بيه وبين المبرد إنْ شئت .

(٥) المنصف ١٨١

ثم بدا للعرب أن يحذفوا هذه الواو مع بقية حروف المضارعة تبعاً لما كان مبدوءاً بالياء ــ لئلا يختلف المضارع في البناء ــ ولذلك قالوا : "نَعِدُ ، وتَعِدُ ، وأعد ، فلو قالوا : "أنا أوْعِدُ ، وهو يعِدُ" لاختلف المضارع فتارة يكون بواو ، وتارة بغيرها ، وهذا من الشذوذ بمكان . وعليه فقد قال أبو الفتح : "فهذا مذهب مطرد في كلامهم ، ولغاتهم ، فاشٍ في مخاطبتهم أن يحملوا الشئ على حكم نظيره ، لقرب ما بينهما .[1]

فلو وقعت الواو بين ياء مضمومة وكسرة لم تحذف نحو : "يُوْعِدُ" مضارع أوْعد، قال أبو الفتح : "إنَّ أصل "يُوْعِدُ" يُؤوْعِدُ فلما حذفوا الهمزة لم يجمعوا على الفعل حذف الفاء أيضاً .

وكذلك لا تحذف من "يُوْعَدُ" للمجهول .

وكذلك لا تحذف إذا وقع بعدها ضم ، أو فتح مثل : "وضُؤَ يوْضُؤُ ، وشَرُفَ يشْرُفُ . وقدد علَّل أبو الفتح لذلك على لسان أبي علي فقال : "لأن باب "فَعُل" لا يأتي مضارعه إلا على "يفْعُلُ" نحو : ظَرُفَ يظْرُفُ . ولمَّا كان مضارع فَعِل" يختلف نحو : ضرب يضْرِبُ ، وقَتَل يقْتُلُ ، وسأل يسْأَل" ، جاز فيه حذف الواو نحو "يعِدُ" .

قال أبو الفتح[2] : "وقد لوَّح أبو عثمان إلى هذا إلا أنه لم يُحْسِنْ التعبير كأبي علي .

ووجِل يوْجَلُ ، ووجل يوْجَلُ . وهذه هي اللغة المطردة ــ أي الكثيرة ــ قال تعالى : "لا تَوْجَلْ إنا نبشرك بغلام عليم"[3] وقال الشاعر :

لعمرك ما أدري وإني لأوجل * على أيّنا تعدو المنيةُ أوّلُ

وقال قوم : "يِيْجَلُ ، ويِيْجَلُ . قلبوا الواو ياءً استثقالاً لها وهي ساكنة بعد ياء مفتوحة تشبيهاً لها بميت . وأرى أنَّ هذه اللغة في غاية الشذوذ لأن هذا لا يوجب القلب، إنما يجب القلب إذا سكن أول الحرفين "الياء أو الواو" نحو : "سيِّد ، وميِّت ، إذ أصلهما سيْود ، وميْوت وعندئذ يقال : اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمتا .

---

[1] المنصف ١٨٣ .

[2] المنصف ١٩٦ .

[3] الآية ٥٣ من سورة الحجر .

وقال آخرون : "يِيْجَلُ ، ويِيجَلُ ، فكسروا الياءَ ليكون انقلاب الواو الساكنة ياءً لوقوعها بعدَ كسر . لذا قال أبو عثمان : "وهذا أقيس ، إلا أنه قال[1] وفيه بُعْدٌ لكسرة الياء . وقال المبرد : "هذا قبيح لادخالهم الكسر في الياء[2] قال ابن سيده[3] : "هناك أقوام يقولون : "أنا إِيجل ، ونحن نِيجل ، وأنت تِيجلُ ، كلها بالكسر ، وهم لا يكسرون الياء في "يَعْلَمُ" لاستثقالهم الكسر على الياء ، وإنما يكسرون في "ييجلُ" لتَقَوِّي إحدى الياءين بالأخرى . قال متمم بن نويرة[4] :

قعيدَكِ لا تُسْمِعيني مَلامَةً * ولا تتكأي قرحَ الفؤادِ فيَيْجَعَا

وقال آخرون حجازيون : "ياجل" بقلب الواو الساكنة ألفاً لانفتاح ما قبلها ، كراهة اجتماعها مع ياء . وعلى هذه اللغة قرئ " قالوا لا تَاجَل"[5] . فهذه أربع لغات في مضارع وجل .

أمَّا "يَسَعُ ، ويَطَأُ" فقد قال أبو عثمان "الأصل فيهما "يَوْسِع ويَوْطِئُ" فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم فتحت العين فيهما – وهي السين في "يَسَع" والطاء في "يطأ" لأجل حرفيِّ الحلق[6] وهما العين والهمزة لأن حروف الحلق إذا كن لامات فتحت لهنَّ العين ، وإن كنَّ عينات فتحن أنفسهن ، وربما جاء الفعل وهنَّ فيه على الأصل "كهَنَأ يَهْنِئُ ، وزْأر يَزْئِرُ ، وسَعَلَ يَسْعُلُ ، ونَخَلَ ينخُلُ" .

قال أبو الفتح : "ويدل على أن حركة العين الكسرُ ، ظهورها في " وَلِي يلِي ، وورِم يَرِم" ، إذ لا حرف حلق فيهما "[7]

هَذا ما احتج به أبو عثمان بما ذكره عن الخليل في شأن "يَسَعُ ويَطأ" ومجيئهما على "فَعِلَ يفْعِلُ" .

---

(1) المنصف ١٩٢ .

(2) المقتضب للمبرد ٨١/١ .

(3) المخصص ٢١٦/١٤ ، ٢١٧ .

(4) ديوانه ص ١١٥ .

(5) البحر المحيط ٤٥٨/٥ .

(6) هناك من قال : "ليس لأن اللام فيهما حلقية ، بل لأن عين الماضي فيهما مكسورة ففتح عين المضارع حينئذ قياس ، والصواب – في نظري – ما ذكر أبو عثمان وأبو الفتح . أنظر المنصف ص ١٩٤م .

(7) المنصف ١٩٥ .

وقد جاء مما فاؤه واو على "فَعِلَ يفْعِلُ" قولهم : "وَرِثَ يَرِثُ ، ووَعِقَ يَعِقُ ، ووَفِقَ يَفِقُ، ووحِرَ صدره يَحِرُ ، ويُوحَرُ ، ووغِرَ يَغِرُ ويَوْغِر ، ووَغِمَ يَغِمُ ويَوغَمُ ، ووريت النار تَرِي" .

ومنها ما لا يتعدي مثل "وَثِقَ يَثِقُ ، ووَرِمْ يَرِمُ ، ووَلِهَ يَلِهُ" . وقد حذفت منها الواو لوقوعها بين ياء وكسرة .

قال أبو الفتح : "وهذه دلالة على صحة ما نذهب إليه ، لا كما قال الفراء من أنها تحذف من الفعل المتعدي وحده" .[1]

فمن خلال مامر اتضح لنا أن المثال الواوي يجئ من خمسة أبواب هي :

١- باب ضَرَبَ يَضْرِبُ .

٢- باب حَسِبَ يَحْسِبُ .

٣- باب نَفَعَ يَنْفَعُ .

٤- باب شَرُفَ يَشْرُفُ .

٥- باب عَلِمَ يَعْلَمُ .

أما باب "نَصَرَ" فلم يجئ منه إلا حرفاً واحداً على لغة عامرية وعليها قول جرير[2]:

لو شئتِ قد نقع الفؤادُ بشربةٍ * تدعُ الصبوادى لا يَجُدْنَ غليلا

حيث ضم الجيم بعد حذف الواو ، وهذا شاذ ، والقياس يَجِدْنَ . "بكسر الجيم"

قال سيبويه[3] : كأنهم حذفوها من "يَوْجُدُ" ، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام . فكان ينبغي ألا يحذفوا ، بل يقولوا : يَوْجُدُ كيَنْصُرُ لأن عين المضارع مضمومة لذا قال أبو الفتح[4] : "هذا شاذ ، والضمة عارضة ، ولذلك حذفت الفاء كما حذفت في يقع ، ويزع، لعروض الفتحة ، لأن الأصل فيهما كسر العين وإنما فتحت لأجل حرف الحلق" .

---

(١) المنصف ١٩٥ .

(٢) المنصف ١٨٠ .

(٣) أنظر كتابه ٥٣/٤ .

(٤) المنصف ١٨٠ .

وقال أيضاً في بعض مؤلفاته[1] : "أن ما ماضيه "فَعَلَ" وفاؤه واو فعين مستقبله مكسورة ، وفاؤه محذوفة ، وذلك نحو : "وَعَدَ" ، ووَزَنَ " تقول : "يَعِدُ ، ويَزِنُ" فهذا أصل مستمر ، فأما قول بعضهم : [2]

لو شئتِ قد نقع الفؤادُ بشربةٍ * تدعُ الصوادى لا يَجُدْنَ غليلا

يضم الجيم فلغة شاذة غير معتد بها ، لضعفها ، وعدم نظيرها ، ومخالفتها لما عليه الكافة مما هو بخلاف وضعها .

موافقته له في إبدال واو المثال همزة جوازاً

قال أبو عثمان : " إذا أردت أن تبنى فعلاً للمجهول ، وكان في أوله واو ، فإنها تنضم سواء كان على وزن "فَعَلَ" أم "فَعِلَ" أم "فَعُلَ" .

تقول في "وَعَدَ : وُعِدَ" ، وفي "وَزِنَ : وُزِنَ" إذا مثلته ، وإن كان "فَعُلَ" لا يتعدى،[3] وإن شئت همزت الواو فقلت : "أُعِدَ ، وأُزِنَ"[4] .

هذا ، وقد أطرد الهمز في الواو المضمومة ضماً لازماً غير عارض لأن الضمة قد تجرى مجرى الواو وهي واو صغيرة ، وهذه الواو تنشأ عن الضمة إذا مدت ، نحو: "عجوز" . وقد تحذف الواو للجزم كـ "لم يغز" كما تحذف الضمة كـ "لم يضرب"

فلما كانت الحركة مضارعة للحرف هذه المضارعة ، صارت الواو المضمومة بمنزلة الواوين ، وهناك شبه آخر هو أن الواوين لا يجتمعان أولاً إلا وإحداهما زائدة ، وضمة الواو زائدة ، ولكن لم تكن الواو المضمومة في ثقل الواوين لذا وجب ضم أولى الواوين ، وجاز همزها سواء كانت في أول الكلمة نحو قولك في "وُعِدَ" "أُعِدَ " وفي "وُزِنَ" "أُزِنَ" ومنه قوله تعالي : "وإذا الرسل أقتت"[5] وفي "وُجُوه" أُجُوه " جمع وجه .

---

[1] سر الصناعة ٥٩٦/٢ .

[2] هو جرير ، ديوانه ص ٤٥٣ ، بتحقيق الصاوي ، وفيه " يَجِدن " بكسر الجيم على القياس ، ولا شاهد فيه حينئذ . نقع : روي .

[3] أي إلى مفعول به " كزيد وعمرو " إلا إذا أقمت الظرف ، أو الجار والمجرور مقام المفعول به فحينئذ يجوز تقول : " ظُرِفَ في هذا المكان " .

[4] المنصف ١٩٨ .

[5] المرسلات ١١ .

أم في حشوها نحو : "أُدؤر" في "أدوُر" و"أُنؤر" في "أنوُر" جمعي دار ونار . قال عمر ابن أبي ربيعة[1] :

فلما فقدتُ الصوتَ منهم وأُطْفِئتْ * مصابيحُ شُبَّتْ بالعشي وأنؤرُ[2]

فإن كانت ضمة الواو غير لازمة لم تهمز نحو : "هذه دَلْوٌ" فمثل هذه الضمة يزيلها النصب إذا قلت : ملأتُ دلواً ، والجر إذا قلت : مررت بدلوٍ لأنها عارضة إذ هي ضمة إعراب لا غير . وكذا لا يجوز الهمز إذا كانت الضمة لالتقاء الساكنين مثل قوله تعالي : "اشتروُا الضلالة"[3] لأنها عارضة تزول إذا قلت : "هؤلاء الطلاب اشتروا قلماً واحداً" . إذ لم يقع بعدها ساكن .

قال أبو الفتح : [4] وكذلك قولك : "لوُ انْطُلق بزيد لكان كذا وكذا " فالضمة في الواو ليست لازمة لأنها لالتقاء الساكنين ، ولا تتوهمها حركة الهمزة إذ قلت : "اُنْطُلِقَ" لأن هذه الهمزة لا تثبت في الوصل" . وكذلك لو قلت : "قام أبوك لِ أُمُّك" ، فيمن حذف الهمزة من "أمٌّ" ؛ لأن الحركة عارضة ، إنما هي للهمزة ، ويزيلها التحقيق" .

فإن كانت الواو مكسورة مصدرة فأبو عثمان يري قياسَ همزها وفي ذلك يقول[5] : واعلم أنّ الواو إذا كانت أولاً وكانت مكسورة ، فمن العرب من يبدل مكانها الهمزة ويكون ذلك مطرداً فيها فيقولون في وسادة : إسادة ، وفي "وعاء : إعاء" وقرأ سعيد بن جبير[6] : "ثم استخرجها من إعاء أخيه"[7] . وهذا القول – في نظري – سديد وصائب لأن سيبويه يقول[8] : "ولكن ناساً من العرب يقولون :

إلا الإفادةَ فاستلوت ركائبنا * عند الجبابير بالبأساء والنِّعَم[9]"

---

(1) ديوانه ٩٦ .

(2) الشاهد " أنؤر " حيث قلب الواو المضمومة ضماً لازماً همزة

(3) البقرة ١٧٥ .

(4) المنصف ١٩٨ .

(5) المنصف ٢٠٩ .

(6) تابعي أخذ عن ابن عمر ، وابن عباس وغيرهما – رضي الله عنهم – قتله الحجاج عام ٩٥هـ . لخروجه عليه .

(7) من سورة يوسف الآية ٧٦ .

(8) الكتاب ٣٣١/٤ ، ٣٣٢ ، وسر الصناعة ٥٩٥ ، و ٦٦٣ .

(9) البيت لتميم بن أبي مقبل في : "ديوانه ٣٩٨" والكتاب ٣٣٢/٤ .

لأن الكسرة مستثقلة فيها كما أن الضمة فيها كذلك إلا أن الهمز لم يطّرد في المكسورة اطّراده في المضمومة .

فإن وقعت الواو المكسورة حشواً لم يجز همزها نحو : "طويل" ، و"عويل" . وأجاز أبو إسحاق في "مصائب" أن تكون الهمزة بدلاً من الواو المقدرة في مَصَاوِب ، وخالف جميع النحويين ، ولكن أبا على ردّ عليه بقوله[1] : "إذا كان همزها وهي أول غير مطرد فهمزها حشواً خطأ " .

قال أبو الفتح[2] : "والقول عندي كما ذهب إليه أبو علي" .

وأما الواو المفتوحة فلخفة الفتحة لا تهمز ولكن قالوا : "امرأة أناةٌ" وهي وَناةٌ من الوُنيِّ " وقالوا في : "أحد" وَحَد .

قال أبو عثمان[3] : "وهذا شاذٌ نادرٌ ليس مما يتخذ أصلاً" . وقال أبو الفتح : "ليس لك أن تقيس على "أحَد ، وأناة" لقلة ذلك[4] .

وكذلك لا تُهمَزُ الياء المضمومة إذا وقعت فاء لفعلٍ بني للمجهول نحو "يُسِرَ ، ويُمِنَ" . لأن الضمة فيها أخفّ منها في الواو .

قال أبو عثمان : "وإذا اجتمعت واوان في أول كلمة فلابد من همز الأولي منهما، لأن التضعيف في أول الكلمة لا يكاد يكون[5] فكرهوا ترك الواوين لذلك . وأضاف أبو الفتح قوله : "فلمّا قلّ التضعيف بالحروف الصحاح في أول الكلمة امتنع في الواو لثقلها ، فمن هنا وجب الهمز ، فلو بنيت مثل كوكب من "وَعَدَ ، ووَزَنَ" لقلت "وَوْعَدَ" ، وَوَوْزَنَ" ثم تهمز وجوباً فتقول : "أوْعَدَ ، وأوْزَنَ" . وكذلك لو جمعت "واقداً " لقلت : "أواقد " وأصله : "وواقد" فهمزت الأولى ، لاجتماع الواوين ، ومثله قول الشاعر[6] :

ضربتْ صدرها إليَّ وقالت * ياعديًّا لقد وقتك الأواقي

هي جمع واقية وأصلها "ووَاقِي " .

---

(1) المنصف ٢١١ .

(2) المنصف ٢١١ .

(3) المنصف ٢١١ .

(4) المنصف ٢١١ .

(5) إنما جاءت منه أحرف قليلة منها : " ددن ، وكوكب ، وديدبون ، وسوسن " .

(6) المهلهل بن ربيعة ، خزانة الأدب للبغدادي ، ١٦٥/٢ .

وكذلك لو جمعت : "واصلة" لقت "وَوَاصِل" اجتمعت واوان ، الثانية أصلية ، أي غير منقلبة من حرف آخر ، فتقلب الواو الأولى همزة وجوباً لتصير : "أواصل" و"أواقى" .

وكذلك "أُولَى" مؤنث أوّل وأصلها "وُوْلَى" اجتمعت واوان ، الثانية مدة من أصل الكلمة بل عينها غير منقلبة عن شئ ، فتقلب الواو الأولى همزة وجوباً لتصير "أُولَى" . قال أبو عثمان : "فإن كانت الواو الثانية مبدة فأنت بالخيار في الأولي بين الهمز وعدمه".

فاستدرك عليه أبو الفتح قوله "مَدَّة" فقال : يعني أن تكون ساكنة قبلها ضمة ، وتكون مع ذلك ــ منقلبة عن ألف كقولك في "واعَدَ : وُوعِد" . وفي "وَارَى : وُورِى" . فلم يجب همز الأولي ، لأن الثانية غير لازمة ، ألا تراها زالت من "وَارَى ووَاعَد" فلمّا لم تلزم لم يكن بها اعتداد ، فإن شئت همزت لانضمام الواو .

– أو بمنزلة المنقلبة عن ألف كأن تبنى من "وَعَدَ" مثل "حَوْقَل، وبَيْطَر : أوْعَدّ ووَيْعَدّ" همزت الأولي لا الثانية لاجتماع الواوين . فإن بنيت الفعل للمجهول قلت فيهما جميعاً : "وُوعِد"[1] فجريا مجرى "فُعِلَ من فَاعَلَ من "وَعَدْتُ" إذا قلت : "وُوْعِدَ" فلم يجب قلب الأولى لاجتمعهما ، ولكن يجوز لأن الثانية مدة .

فلولا استدراك أبي الفتح لما وفَّتْ عبارة أبي عثمان بالمراد ، فنلاحظ أن وقوفه عند "مَدَّة" فقط لايكفي إذ يتضمن كلمة "أوّلي" التي ذكرتها آنفاً فإن واوها الثانية أيضاً مدة ولكنها مدة من أصل الكلمة .

فلو بنيت مثل "يَعْسُوب" من "وَعَدَ" "ويئس" لقلت : "يَوْعُودٌ" ويَيْئُوسٌ" فلم تجتمع في أولهما واوان فتهمز الأولي منهما .

وأما لو بنيت منهما مثل عُصْفُور لقلت : "وُعْدُودٌ ، ويُؤْسُوسٌ" فجاز في "وُعْدُود: أُعْدُودٌ" ولايجوز أن تهمز الياء في "يُؤْسُوس" لأن الضمة في الياء أخفّ منها في الواو .

فإن توسطت[2] الواوان صحتا – وذلك قولك في النسب إلى "نَوَىً" نَوَوِيٌّ، وإلى "هوى" هووي .

---

(1) المنصف ٢٠٢ .

(2) التصريف الملوكي . ص ٨٣ .

وإذا صيغ من المثال على نحو "افتعل" وما تصرف منه ، وجب قلب "قائه" تاءً وأدغامها في تاء الافتعال ، تقول : "اتَّزَنَ ، يَتَّزِن ، فهو مُتَّزِنٌ" "واتَّأَس " فهو "مُتَّئِس" ويَتْئِس" هذه هي اللغة المشهورة الشائعة التي عليها أكثر العرب .

فلو تركوا الواو والياء على أصولهما تبعا ما قبلهما وكنت تقول : "ياتَئِس، ويَاتَزِنُ ، ومُوْتَزِنٌ ، ومُوْتَئِسٌ" .

وإذا أمرت تقول : "ايْتَئِسْ ، وايتَزِنْ" فكان ذلك يثقل عليهم لأن الواو والياء ليستا عندهم كسائر الحروف ، لما يعتريهما من التَّصرف العروضي[1] ، والحركات فيهما مستثقلة لأنهما يشبهان الألف والألف لا تتحرك أبداً ، فلما أشبهتا ما لا يتحرك أبداً ، وجازت فيهما الحركة جازت على مشقة[2] .

وربما أبدلوا التاء مكان الواو ، وليس بعدها تاء استخفافاً فقالوا : "أتْلَجَ ، يُتْلِجُ ، وأتْكَأَ ، يُتْكِئُ ، وهذا أتقي من هذا وأصله : "أوْلَج ، وأوْكَأَ" لأنهما من تَوَلَّجْتُ وتَوَكَّأْتُ وأتقى من وَقَيْتُ .

وأما قول الشاعر : [3]

متخذاً من عِضَواتٍ تَوْلَجا[4]

فقد استدل أبو عثمان برأي الخليل فقال: "إنما هو "فَوْعَلٌ" من "وَلَجْتُ" لكثرته ، وليس "بتَفْعَلُ" لقلته ، فلو جاء بالواو على أصلها لزم أن يبدلها همزة لئلا تجتمع واوان في أول كلمة فأبدل التاء لكثرة دخولها على الواو في باب "وَلَجَ" حين قالوا : "أتْلَجَ ، ومُتْلِجٌ، وهذا أتلج من هذا " .

ومثله قول العجاج :

فإن يكن أمسى البِلَى تَيْقُورِي

فَتَيْقُورٌ "فَيْعُولٌ" من الوقار أصله : "وَيْقُورٌ" فأبدل الواو وتاء[5].

---

[1] أنظر شرح كتاب القوافي لأبي الفتح عثمان بن جني .

[2] المنصف ٢٠٧ .

[3] الرجز لجرير يهجو البعيث المجاشعي .

[4] التولج : هو الكناس يستظل به الوحش في شدة الحر .

[5] المنصف ٢٠٨ .

وبعض الحجازين ممن يُوْثَقُ بعربيته لايبدل فاء "افتعل" وما تصرَّف منه تاء إذا كانت واواً ، أو ياءً ، بل يجعلهما تابعين لما قبلهما فيقول : "مُوْتَزِنٌ ، ومُوتَئِسٌ ، ويائتزن، ويائتئس ، وائتَزِنْ ، وائتزِرْ إذا أمرتَ .

قال أبو الفتح [1] : "هؤلاء لمَّا رأوا الواو والياء إذا كانتا فاءين في غير هذا الموقع قد تتبعان ما قبلهما نحو : "اِيْجَلْ ، واِيْحَلْ ، وهو يَاجَل ، وياحل أتبعوهما هنا" .

أما مصدر "وَعَدَ" فإن كان على "فَعْلٍ"[2] لم تحذف فاؤه نحو : "وَعْدٍ ، وَوَزْنٍ" ، وإن كان على "فِعْلَةٍ" حذفت فاؤه . قال أبو الفتح [3] فقالوا "عِدَةٌ ، وزِنَةٌ – والأصل "وِعْدَة ، ووِزْنَة" [4] فاستثقلت الكسرة على الواو – فنقلت إلى ما بعدها وحذفت الواو تخفيفاً – لأنها قد حذفت في فعل هذا المصدر أيضاً أعني أعد وأزنُ .

قالوا أبو عثمان[5] : "وعوَّضوا عنها هاءٌ لازمة" .

فلو لم يحذفوها وهي ساكنة لاحتاجوا إلى ألف وصل مكسورة لئلا يبتدأ بساكن فتقلب لأجلها الواو الساكنة ياءً فتصير الكلمة "اِيْعِداً" وهذا ما يستثقلون .

فإن قلت قد قيل "هم لِدَتِي" ؟ فإنما هذا مصدرُ وُصِف به فترك على حذفه ، لأنه كان قبل الوصف مصدراً ، ثم وصف به ، فبقي على حاله تقول : "فلان لِدَتِي" : أي مثلي في السن . قال الشاعر :

لم تلتفتْ للِداتِها * ومضتْ على غلوائها

فإن كانت "فِعْلَةٌ" اسماً لا مصدراً لم تحذف الواو تقول : "وِعْدَةٌ ، ووِلْدَةٌ" لأنه ليس بجارٍ على فعلٍ معتل كالمصدر .

وأما "وجهة" في قوله تعالي "ولكلٍ وجْهَةٌ هو موليها" فقد قال أبو عثمان:"إنها مقدرة ، وقد جاءت على الأصل فهي مصدرٌ شذَّ فخرج عن القياس كما خرج "حَيْوَة"[6]

---

[1] المنصف ٢٠٩ .

[2] وهو المصدر القياسي للثلاثي المتعدي .

[3] أنظر كتابه التصريف الملوكي – تحقيق مفتي حماة السابق محمد سعيد ابن مصطفي النعسان ط ٢ ، ١٣٩٠ – ١٩٧٠م ص ٥٣ وكذا قال أبو عثمان في المنصف ص ١٧٨ .

[4] إنما أصله "وِعْدٌ ، ووِزْنٌ " على وزن " فِعْل " بغير تاء . ولكن لما حذفت الواو من المصدر للإعلال عوّض منها التاء ، ولذلك لا يجتمعان ، وعليه فلا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه على الإطلاق .

[5] المنصف ١٨٨ .

[6] رجاء بن حَيْوة وزير عباسي .

ومنهم من ذهب إلى أنها اسم وعلى هذا لا شذوذ في تحرك واوها – وحذفوا همزة "أكرم" لئلا تجتمع همزتان في كلمة واحدة في قولهم : "أنا أُكرم ولو تركوها لقالوا : "أنا أُوكرِم" وحملوا "نكرم ، وتكرم ، ويكرم" عليه لئلا يختلف المضارع فيكون مرةً بهمزة ، وأخرى بغيرها ، ولو جاءوا بها في الكل[1] لما اجتمع همزتان ، وربما أتوْا بها على الأصل ضرورة ، والقياس حذفها قال الشاعر :

فإنه أهل لأن يُؤَكْرَما .

وقالت ليلى الأخيلية تصف قَطَاً :

تدلت على حُصٍّ ظماءٍ كأنها * كراتُ غلام في كساء مُؤَرْنَبِ

أي متخذ من جلود الأرانب فكان ينبغي لليلى أنْ تقول : "مُرْنَبِ" وللشاعر أن يقول : "لأن يُكرَمَا والبيتان في[2] .

ولو بنيت مثل "دحرج" من أخذ لقلت "أَخْذَذَ" ومضارعه "أُوَخذذ" فتبدل الهمزة من "أُوَخْذذ" واواً لانضمام ما قبلها ، ولا تقرَّها لئلا تلتقي همزتان في كلمة واحدة ، ولا يجوز أن تقول "يُخذذ" بحذف الهمزة ، كما تقول : "يكرمُ" لأن الفعل ملحق ، ولأنَّ الهمزة في "أخذذ" فاء الفعل وهي في "أكرم" زائدة .

ثانياً الأجوف

موافقته له في إعلال عين الأجوف

عرفنا فيما تقدم النوع الأول من أنواع المعتل ، وهو المثال . ونريد الآن أن نعرف النوع الثاني منه ، وهو الأجوف وهو : ما كانت عينه حرف علة ، وتكون ياءً أو واواً[3] .

فإن كانت عينه واواً يجئ من ثلاثة أبواب هي :

١- فَعَلَ يَفْعُلُ : نحو "قال يقول" ، وأصله : "قَوَلَ ، يَقْوُلُ" تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت قال . وأمّا في المضارع فاستثقلت الضمة على الواو

---

(١) كأن يقال تؤكرم وتؤكرم ويؤكرم ومؤكرِم ومؤكرَم .

(٢) المنصف ١٩٢/١ ، والكتاب ٣٨٠/٤ .

(٣) شرح المفصل ١ /٦٤ .

فنقلت إلي ما قبلها فصارت يقول[1] ومثله : صاغَ يصوغَ ، وزار يزور ، وعاد يعود ...

وقد خصَّت العرب هذا البناء (فَعَلَ) إذا كانت عينه أو لامه[2] واواً (بيفْعُلُ) لتظهر الواو ، وتكون الفاء تابعة للعين ، والعين تابعة للام ، ولم يجيزوا فيه (يَفْعِل) بالكسر لتسلم الواو من القلب إلي الياء ، فلا يكون هناك التباس بين ذوات الواو ، وذوات الياء .

فإن قيل : "إن أصل (يَقُولُ)" يَقْوُل فخرف العلة – الواو– قد أسكن ما قبله وإذا أسكن ما قبل حرف العلة صحَّ نحو "ظبْيٌ" و"غزْوٌ" وهذا في المعتل اللام ، فالأحرى أن يكون ذلك في المعتل العين ، لأن العين أقوى من اللام ، وأقرب إلى أن تصحَّ ؟

فالجواب[3] أنهم أعلوا المضارع حملاً على الماضي ، فلم يستطيعوا أن يعلوا بقلب حرف العلة ألفاً وما قبله ساكن ، فأعلوا بنقل حركة العين إلى الفاء فقالوا : "يقول". ومثله "قمْ" أصله "اُقْوُمْ" نقلت حركة العين إلى الفاء فسقطت همزة الوصل ، لأنها إنما جئ بها للتوصل إلى الساكن فزالت بزواله فالتقي ساكنان "الواو والميم" لأن فعل الأمر يبني آخره على السكون إذا كان للمخاطب ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار "قُمْ" .

ويحكى أن[4] أبا عُمَرَ الجرمي رحمه الله دخل بغداد فكان بعض كبار الكوفيين يغشاه ويكثر عليه المسائل وهو يجيبه ، فقال له بعض أصحابه : إنَّ هذا الرجل قد ألحَّ عليك بكثرة المسائل فلِمَ لا تسأله ؟

فلما جاء قال له : يا أبا فلان ، ما الأصل في "قُمْ" ؟ فقال له : "اُقْوُمْ" فقال له : فما الذي عملوا ؟ ، فقال له : أستثقلوا الضمة على الواو فأسكنوها ، فقال له : أخطأت لأن القاف قبلها ساكنة ، قال : فلم يعد إليه الرجل بعدها .

---

(1) قال أبو الفتح في المنصف ص ٢٢٣ إنما أعلوا المضارع إتباعاً للماضي لئلا يكون أحدهما صحيحاً والآخر معتلاً ، فنقلوا الضمة لذلك ، فأما من ذهب إلى أنّ يقول ، ويبيع ، ونحوهما ، إنما استثقلت الحركة فيهما في الواو والياء فنقلت إلى ما قبلهما فسكنتا ، فغير معبوء بقوله ، لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح فلم تستثقل فيهما الحركة .

(2) " كيغزو " لأجل شبه العين باللام – المنصف ١/٢٤٥– ٢٤٦ .

(3) المنصف ١/٢٤٧ .

(4) المنصف ٢٢٣ . والخصائص ٣/٢٩٩ .

وقد شذت من هذا الباب – كلمتان مخالفتان له ، إذ جاءتا على "فَعِل يفْعُلُ" . ونحن نعلم أن "يفعُل" بالضم لا يكون من "فَعِل" على ما تقدم – وهما "دام ومات " ، وفيهما ثلاث لغات أجودها :

أ- دام يدوم ، ومات يموت ، فعلي هذا تقول : " مُتُّ ، ودُمْت – بضم الأول فيهما " .

ب- والثانية : مَاتَ يَمَاتُ ، ودَام يدام على "فَعِل" بكسر العين في الماضي ، وفتحها في المضارع ، وعليها تقول : دِمْتَ تدام ، ومِتَّ تمات بمثابة خِفت تخاف .

ت- والأخيرة مركبة من اللغتين وهي : مِتَّ ودِمْتُ بكسر الميم والدال،أموت، وأدوم على اللغة الأولي .

ولذا قال أبو الفتح [1]: " قال أبو عثمان : " وأما (مِتَّ تموتُ) فإنما اعتلت من "فَعِل يفْعُل " ونظيرهما من الصحيح " فَضِل يَفْضُل " .

وأخبرني الأصمعي قال : " سمعت عيسى بن عمر ينشد لأبي الأسود :

ذكرت ابن عباس ببابِ ابن عامر * ومامرَّ من عيسى ذكرت وما فَضِلْ

ومثل " مت تموتُ : دِمْت تدومُ " وهذا شاذ ، ومثله في الشذوذ "كُدْتُ أكاد" .

قال أبو الفتح : "إنما كان "متَّ تموت ، ودِمْتَ تدومُ عنده على "فَعِل يَفْعُل" لكسرة الفاء في دِمْتَ تدومُ ، ومتَّ " وهما من الواو فجريا مجرى " خِفْتُ " وكان قياسه "تَدامُ وتَماتُ" وقد حكى بعضهم : "تدامُ وتماتُ" فأمَّا من قال : "تدومُ وتموتُ" فإنه جاء بهما على "فَعِل يفْعُلُ" ، ونظيرهما "فَضِلَ يفضُل ، ونَعِمَ ينْعُمُ" . فأما من قال : "مُتَّ تموتُ ، ودُمْتَ تدومُ" فهو على القياس ، لأنه مثل "قُلْتَ تقولُ" .

وقد يجوز أن تكون هذه لغات تداخلت ، فيكون بعضهم يقول : "مِتَّ تَماتُ وبعضهم يقول : مُتَّ تموتُ" ، ثم سمع من أهل لغة الماضي ، وسمع من أهل لغة أخرى المضارع فتركبت من ذلك لغة أخرى .

٢- وفَعِل يَفْعَلُ : نحو : "خاف يخاف" وأصله : خَوِفَ يَخْوَفُ ، فانقلبت الواو في الماضي ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت "خاف" وأما في المضارع فنقلت

---

[1] المنصف ١/٢٥٦ .

فتحة الواو إلى الخاء فصار "يَخَوْفُ" ثم قيل تحركت الواو بحسب الأصل ، وانفتح ما قبلها الآن فقلبت ألفاً فصار "يخاف" .

وقد عبّر أبو الفتح عن ذلك بقوله[1] : "فأما يخاف ويهاب فأصلهما "يَخْوَفُ ويَهْيَبُ" فأرادوا الإعلال فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء فصارا في التقدير "يَخَوْفُ ، ويَهَيْبُ" ، ثم قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن ، ولأنهما قد اعتلتا ضرورة في "خاف ، وهاب" ، هذا هو الذي عليه حُذَّاق أهل التصريف .

ولم يأت من هذا "يفعِل" بالكسر إلا حرفان هما "طاح يطيح ، وتاه يتيه" فقد يري بعضهم أنها من الأجوف الواوي ، بينما يري آخرون أنها من اليائي، قال أبو عثمان [2] "فزعم الخليل ، أنهما: "فَعِلَ يفْعِلُ" من الواو مثل "حَسِبَ يَحْسِبُ" من الصحيح، ويدلك على ذلك "طوَّحتُ و توَّهتُ ، وهو أتْوَهُ منه ، وأطوح منه" . فكأنها في الأصل عنده "طَوِحَ يَطْوِحُ" ، "وتَوِهَ يَتْوِهُ" ، فانقلبت الواو في الماضي ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فأما في المضارع فإنهم نقلوا كسرة العين إلى الفاء في "يَطْوِحُ" ، "يَتْوِهُ" فسكنت العين ، وانكسرت الفاء فصار: "يَطِوْحُ ويَتِوْهُ" فانقلبت الواو ياء لسكونها ؛ وانكسار ما قبلها فقالوا: "يطيح ويته" .

وقال أيضاً: "ومن العرب من يقول: "تَيَّه ، وطَيَّحَ" فهو عند هؤلاء مثل "باع يبيع" وأخبرني الأصمعي قال : حدثني عيسى بن عمر قال : سمعت رؤبة ينشد :

تُيِّهَ في تِيْهِ المُتَيَّهِينْ

فجعلها من الياء .

فمن هنا نستنتج أن أبا عثمان المازني بعد أن أورد رأي الأصمعي ، وعيسى بن عمر ، جعلهما كباع يبيع من الأجوف اليائي ، أي : " فَعَلَ يَفْعِل" لذا قال أبو الفتح[3]: "إنما ذهب أبو عثمان إلى أنَّ "تيَّه ، وطيَّح" من الياء ، لأنهما لو كانا من الواو لقالوا : "تَوّهَ ، وطَوَّحَ" كما حكىَ الخليل ، وأنهما على "فَعَّل" وليستا علىَ "فَيْعَلَ" من أربعة وجوه:

أحدها : أنَّ "فَعَّلَ" في الكلام أكثر من "فَيْعَلَ" فحمله على الأكثر أولي وأسوغ .

---

(1) المنصف ٢٢٣ .

(2) المنصف ٢٣٢ .

(3) المنصف ٢٣٣ .

وثانيها : أنَّ معني "تَيَّه" تكرَّر ذلك الفعل فكثر مثل "قَطَّعَ" وكَسَّر " فمن هنا حمل على "فَعَّل" .

وثالثها : يدلُّ على أنَّ "تَيَّهَ : فَعَّل ، دون فَيْعَل" ما أنشده عيسى بن عمر عن رؤبة من قوله :

تُيِّهَ في تِيْهِ المُتَيَّهين .

ببناء تُيِّه للمجهول ، ولو كان "تَيَّهَ : فَيْعَلَ" من الواو لوجب أن يقال فيه إذا بنى للمجهول "تُووِه" كما يقال "قُووِم" كقول جرير..

بان الخليط ولو طُووِعتُ مابانا

و "تُويه" إن كان من ذوات الياء .

ورابعها : إذا جعلت "تَيَّهَ ، وطَيَّحَ" من الواو وذهبت إلى أنَّ أصلهما "تَيْوَهَ وطَيْوَحَ" لزمك أن تقول : إنَّ "طاح يطيحُ وتاه يتيهُ" على "فَعِلَ يفْعِلُ" من الواو ، "وفَعِلَ يفْعِلُ" ليس مما ينبغي أن يقاس عليه ما وجد مندوحة عنه .

فلهذه الأدلة ذهب أبو عثمان إلى : أنَّ (تيَّه وطيَّح) من الياء فالأظهر أن يكون "طاح يطيح ، وتاه يتيه" من الياء ، ويجوز أن يكون من الواو كما ذهب إليه الخليل .

ونري سيبويه بعد أن ذكر قول الخليل قال[1] : "ومن قال طيَّحت وتَيَّهت فقد جاء بها علي "باع يبيع مستقيمة" ويقول : "ومن العرب من يقول ما أتيهه ، وتيَّهت وطيَّحت".

وذكر أبو عثمان[2] : "أنَّ أبا يزيد أخبره بأنه سمع العرب تقول : "وقع في التُوه، والتيه" فقولهم في التيه وتيَّه دليل على أنَّ "تاه" قد يكون من ذوات الياء .

فالقول – في نظري – ما قال أبو عثمان ، وذلك لكثرة الأدلة .

٣- فَعُلَ يَفْعُل : نحو طال يطول ضد قصُر ، وهو غير معتد ، قال أبو الفتح[3] : "فأمَّا "فَعُلْتُ" فلا يأتي إلا من الواو دون الياء نحو : "طُلْتُ فأنا طويل"[4] وأصله

---

(١) الكتاب ٤/٣٤٤، ٣٤٥ .

(٢) المنصف ١/٥٦ .

(٣) المنصف ٢١٣ .

(٤) كلمة طويل صفة مشبهة باسم الفاعل تصاغ من الأفعال اللازمة ، للدلالة على معنى ثابت في الموصوف، وليست باسم جار على الفعل كاسم الفاعل ، وقد أشبهته في أشياء ، وفارقته في أخرى تجدها في كتاب شذا العرف ص ٨١ ، وشرح ابن عقيل ٣/١٤٠ ، والذي يهمنا أن " فَعُل " لم يسمع فيه فاعل إلا شذوذاً نحو "حَمُضَ " فهو حامض ، وقرُبَ فهو فاره .

طَوُلَ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار " طال "وأصل مضارعه "يَطْوُل" استثقلت الضمة على الواو ، فنقلت إلى ما قبلها فصار "يَطُول" .

أما طال من قولهم "طاولني فطلته" أي زدت عليه في الطول فيرى أبو الفتح أن طلته المعتدي ليس من "فَعُل" ولا "فَعِل" لأن "فَعُل" لا يتعدي ، ويقال في فاعله : "طائل" ولا يقال فيه "طويل" ولو كان "فَعِل" لقيل "طلته أطاله" .

إذن "طَوُل" محوّلٌ من "طَوَلَ" كما قال أبو عثمان وإلا لما عداه الشاعر[1] حين ردَّ على جرير فقال :

لا تطلبنَّ خئـــوولة في ثغلب * فالزُنـــج أكـــــرمُ منهم أخـــــوالا

إنَّ الفرزدق صخـــرة عَادِيَّة * طالت – فليس تنالها – الأوعالا[2]

وأما ما كانت عينه ياءً فياتي من بابين هما :

١- فَعَلَ يَفْعِل : "نحو "باع يبيع" واصله "بَيَعَ يَبْيِعُ" تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها في الماضي فقلبت ألفاً ، وأما في المضارع فنقلت كسرة الياء إلى الباء لثقل الكسرة عليها ، فصارت "يبيع" وخصوا ما كانت عينه ، أو لامه ياء من "فَعِل بيفْعِلُ" حتى ينكسر ما قبل العين واللام في : "يبيع ويرمي" لتظهر الياء .

٢- فَعِلَ يَفْعَلُ : نحو "هاب يهاب" وكاد – التي للمقاربة – يكاد وأصله "هَيِبَ يَهْيَبُ"، والألف أصلها ياء لقولك : تَهَيَّبْتُ ، والهيبة تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفاً فصار "هاب" وأما في المضارع فنقلت فتحة الياء إلى ما قبلها فصار "يَهيْبُ" فقيل تحركت الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن فقلبت الفاً فصار "يهابُ" ومثله يقال في "كاد" .

ولم يأت أجوف يائي من باب "فَعُلَ يَفْعُلُ" كما قال أبو عثمان [3] لأنك سوف تنتقل من الأخف إلى الأثقل ، ولزمك أن تقلب الياء واواً في المضارع فتقول من بِعْت : "بُعْتُ أبوع" .

قال أبو الفتح[4] : "فرفض ذلك" .

---

[1] أنظر نقائض جرير والأخطل ص ٨٨ والقائل هو رباح بن سنيح الزنجي .

[2] الشاهد فيه "طالت" حيث نصب بها الأوعالَ ، لأن أصلها "طَوَلَ"

[3] المنصف ٢٢٠ .

[4] المنصف ٢٢٠ . ولكن جاء حرف واحد يائي العين على هذا البناء هو "هَيُؤ ، يَهْيُؤ" فلعل أبا الفتح فات عليه هذا الفعل ، أو أنه لم يبنِ عليه قاعدة لمَّا وجده فعلاً واحداً فالقدماء كثيراً ما لا يخرقون قاعدة لأجل حرف أو حرفين لاسيما سيبويه .

ولم يعل المضارع لعدم إعلال ماضيه فلو أعلّ لنقلت ضمة الياء إلى الهاء وقلبت واواً فصار "هاء يهُوءُ" وهذا ما حذَّر منه أبو الفتح وسلفه إذ حدث الإنتقال من الأخف إلى الأثقل تماماً .

وقد شذت من هذا الباب كلمة واحدة هي "كُدْتُ أكاد" حيث تغيَّر ماضيها من "فَعِل" إلى "فَعُل" وأما مضارعها فعلي الأصل . والقياس أكود لآن مضارع "فَعُل" "يفْعُل".

وعليه فهي في غاية الشذوذ حتى قال أبو الفتح في بعض مؤلفاته[1] : "ألا تري أن "كُدْت أكادُ" لا نظير له ، وقد دلت الدلالة على كونه :"فَعُلَ يَفْعُل" .

وقال في أخرى[2] وهو يتحدث عن تداخل اللغات[3] في دام ومات : "وكذلك من قال "كُدْتُ أكادُ" إنما جاء بأكاد على كِدت مثل "هِبْتَ تهاب" فإما أن يكون من لغة من قال ذلك : "كُدْتُ ، وكِدْتُ" جميعاً فيكون "أكاد" على "كُدْتُ" وإما أن يكون يوافق في المضارع من يقول في الماضي : "كِدْتُ" .

وزعم الأصمعي أنه سمع من العرب من يقول : "لا أفعل ذاك ولا كَوْداً ولا همَّاً" فجعلها من الواو .

قال أبو الفتح[4] : "هذه الحكاية تصلح أن تكون على اللغتين جميعاً "كُدْتُ ، كِدْتُ" جميعاً ، فمن قال : "كُدْتُ" فأمره واضح ، لأنه من الواو بمنزلة "قُلْتُ قولاً" ، وأما من قال : "كدت أكاد" فقد يجوز أن يكون من الواو "فَعِلْتُ أفْعَل" بمنزلة "خِفْتُ أخاف" ، ويجوز أن يكون "كِدتُ أكادُ" من الياء بمنزلة "هِبْتُ أهابُ" لأنهم قد قالوا في المصدر : "كَيْداً" ، فالواو والياء فيه لغتان" .

فإذا أسند الماضي الأجوف إلى ضمير رفع متحرك[5] نحو : "قُلْتُ ،وبِعْتُ" قال أبو الفتح[6] : "فأصل "قُلْتُ : قَوَلْتُ" فنقلت إلى "قَوُلْتُ" لأن الضمة من الواو ، وأصل

---

[1] سر الصناعة ٧٥٣/٢ .

[2] المنصف ٢٢٩ .

[3] وهو أن تأخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى .

[4] المنصف ٢٢٩ .

[5] وهو التاء ، لا فرق بين أن تكون تاء الفاعل للمتكلم ، أو المخاطب ، أو المخاطبة ، أو غير ذلك .

[6] الخصائص ٣٤٣/٢ ، ٣٤٤ ، والمنصف ٢١٣ .

"بِعْتُ : بَيَعْتُ" فنقلت إلى "بَيِعْتُ"[1] لأن الكسرة من الياء ، ثم قلبت العين فيهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت العين لأنّ بعدها لام الفعل ساكنة لاتصالها بالضمير ، فنقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء فصارتا "قُلْتُ ، وبِعْتُ" .

والغرض من نقلهما إلى "فَعُلَ وفَعِلَ" أنه لو نقلنا الفتحة من العين إلى الفاء بدون تغيير إلى ضمة أو كسرة ، لم يُدْرَ : هل فتحة الفاء هي فتحتها الأصلية أم هي المنقولة إليها من العين ، ومن ثمَّ ننبِّه على الحرف المحذوف ، ولذلك غيرنا فتحة العين إلى ضمة في ذوات الواو ، والى كسرة في ذوات الياء لنُفرِّق بينهما ، ولأن الضمة تدل على الواو كما أن الكسرة تدل على الياء ، فلو أقررناهما على حالهما لاستوت ذوات الواو وذوات الياء . ولولا هذا التقدير لكانوا يقولون "قَلْتُ وبَعْتُ" .

ويدلك على أنّ أصل "قُلْتُ" "فَعَلْتُ" وليس "بِفَعُلْتُ ولا فَعِلْتُ" ثلاثة أشياء[2]:

(أ) تعديه إلى مفعول نحو : "قُلْتُهُ" وفَعُلْتُ لا يتعدى ، ولا يمكن أن تقول: "قِلْتُ" كما تقول "خِفْتُ" .

---

(1) هذا منهج قدماء النحاة – سيبويه في كتابه ٣٥٩/٢ ، وأبو الفتح في منصفه ٢٣٤/١ والمبرد في مقتضبه ٩٧/١ وابن يعيش في المفصل ٧١/١٠ ، وغيرهم ، وأنا على طريقتهم – إذ يرون أنّ الأجوف الثلاثي المفتوح العين فقط إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك فإنه يُحوّل من فَعَلْتُ إلى فَعُلْتُ أو فَعِلْت نحو قُلْتُ وبِعْتُ. ولابن مالك طريقة أخري نلخصها فيما يأتي :

أ- إذا كان الأجوف من باب علم نقلت حركة العين إلى الفاء كخِفْتُ ، وهِبْتُ ، فكسرة الفاء تدل على حركة العين إذ بها تتميز صيغ الأفعال الثلاثية .

ب- إذا كان الفعل من باب كَرُم وهو فعل واحد عند البصريين " طال " ضممت الفاء عند الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة وتدل هذه الضمة على حركة عين الفعل .

ت- إذا كان الفعل الأجوف من باب نَصَرَ ضممت الفاء عند الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة من غير تحويل ، لتدل هذه الضمة على أن العين المحذوفة واواً لمَّا تعذرت الدلالة حركة العين نحو قلت وقلن .

ث- إذا كان الأجوف من باب ضَرَبَ كسرت الفاء لتدل هذه الكسرة على أن العين المحذوفة ياءً نحو : بعت ، بعن ، بعنا .

وقد ارتضي الرضي هذه الطريقة وأفاض في نقد طريقة القدماء وقال : " أنّ الغرض يحصل بدون النقل من باب إلى باب ... وليست هنالك ضرورة ملجئة إليه لا لفظية ولا معنوية ولكي تتأكد من هذا فانظر شرح الشافية ٧٩/١ .

(2) المنصف ٢٣٦/١ ، ٢٣٧ .

(ب) قولهم في المضارع "يقولُ" و "يقول: يَفْعُلُ" ، و"يَفْعُلُ" إنما بابه "فَعُلَ أو فَعَلَ" دون "فَعِل" .

(ت) مجئ اسم الفاعل منه على "فاعل" نحو "قائل" واسم الفاعل لا يجئ من "فَعُلَ" إلا شاذاً نحو : "حَمُضَ فهو حامِض ، وخَثُر فهو خاثِر" .

وإنما يجئ من "فَعُل فَعِيل" نحو ظرف فهو ظريف . وهكذا يقال في كل معتد مثله نحو : صُعُبْتُ ، وزُرُتُ ، وعُجْتُ ... الخ .

فأما "قام" وما شابهه من اللازم فالذي يدل على أنه "فَعَلْت" مجئ اسم الفاعل منه على "فاعل" نحو : "قائم – جائع ... الخ" .

ويدلك على أن أصل "بِعْتُ : فَعَلْتُ وليس فَعِلْت" ومجيء مضارعه[1] على "يَفْعِلُ "نحو : يَبِيعُ" ولو كان أصل "بِعْتُ : فَعِلْتُ" لقالوا في مضارعه : "يَبَاع" كما قالوا "يَهَاب".

قال أبو الفتح : "[2] وسألت أبا علي : ما تنكر أن يكون "بِعْتُ أبيع : فَعِلْتُ ، أفعل" بمنزلة "حسِب يحسِب" في الصحيح ؟ فقال : "جميع ما جاء من "فَعِل ، يَفْعَلُ" قد جاء فيه الأمران "يَفْعِلُ ، ويَفْعَلُ" نحو "حسِب يحسِب ، ويحسَب ، ونَعِم يَنْعِمُ ويَنْعَمُ . قال: فاختصارهم بمضارع "بِعْتُ على أبيع" دلالة علي أن أصله "فَعَلَ" دون "فَعِلَ" يريد أنه لو كان "بِعْتُ : فَعِلْتُ" لجاز في مضارعه "يَبِيعُ ، ويَبَاع" جميعاً كما جاء ، يحسِب "ويحسَب" فمن هنا ثبت أنه "فَعَلَ" لا غير .

هذا ، وقد استدرك أبو الفتح على أبي على قوله : "إنَّ جميع باب "فَعِل" يأتي مضارعه على "يَفْعَلُ ، ويَفْعِل" جميعاً فقال : "قد جاء مضارع "فَعِل" على "يَفْعِلُ" فقط نحو : "وَمِقَ يَمِقُ ، ووَثِقَ يَثِقُ ، ونحو ذلك ... ولو قال جواباً عمَّا سألته عنه : إنَّ "فَعِلَ يَفْعِلُ" لا يقاس عليه ، لأنه ليس الباب ، لكان أسلم من الإعتراض .

وأما "خِفْتُ ، وهِبْتُ ، وطُلْتُ" وهما : "فَعِلَ ، وفَعُلَ" فلا يحتاجان إلى نقل في البنية ، لأنه إذا انضمت الفاء أو انكسرت ، بعد أن كانت مفتوحة ، علم أن الحركة التي فيها هي حركة العين لأن حركة العين مخالفة لحركة الفاء ؛ والأصل فيها : "خَوِفْتُ ، وهَيِبْتُ ، وطَوُلْتُ" . نقلت الضمة والكسرة الأصليتان من العين إلى الفاء .

---

[1] المنصف ٢٤٣/١ .

[2] المنصف ٢٤٣/١ .

وأصل الأولَيْن : "خَوِفْتُ ، وهَيِبْتُ" نقلت الكسرة فيهما من العين بعد حذفها إلى الفاء فصارتا : "خِفْتُ ، وهِبْتُ" لا فرق بين الواوي واليائي في باب فَعِل . وأصل الأخير : "طَوُلْتُ" نقلت الضمة من العين بعد حذفها إلى الفاء فصارت : "طُلْتُ" .

فلو سأل سائل فقال : "لِمَ نُقلتْ حركة العين إلى الفاء بعد حذفها ؟ قيل له : "إن العرب من دأبهم إذا حذفوا حرفاً تركوا ما يدل عليه في الغالب فلما أضطروا ههنا إلى حذف العين نقلوا حركتها إلى الفاء لذلك، وكذلك أرادوا[1] أن يفرقوا بين الفعل المتصرف فنقلوا حركة عينه وغير المتصرف فلم ينقلوها يقولون "لَسْتُ" في "ليس"، ولا تظننَّ أنَّ عين ليس ساكنة فلم يكن فيها ما ينقل لأن أبا الفتح[2] قال : "إنَّ أصلها "لَيِسَ" على وزن "فَعِلَ" فخففت لثقل الكسرة في الياء ، وأنها فِعْلٌ[3] لاتصال ضمائر الرفع بها نحو : لست ، ولسنا ، وليسوا ، ولسن . قال الراجز :

أحدثت أمراً لست عنه بالغبيّ *.درع أحَيْحَ بن الجُلاح اليثربي

فلا يجوز أن يكون أصلها "لَيْسَ" إذ لو كانت كذلك لأبدلت ألفاً ، ولأن مفتوح العين لا يُسَكَّنُ . ولا "لَيُسَ" لأنه ليس في الكلام "فَعُلَ" مما عينه أو لامه ياء إلا "هَيُؤَ" وقد تقدم ذكره في ص ١٢٤ .

فإن قال قائل : فلِمَ لا نقلت خِفْتُ إلى "فَعُلْتُ" لأنها من الواو فتنقلها من "فَعِل" إلى "فَعُل" ؟

قيل : إنما جاز[4] في "فَعَلَ" التحويل ، لاختلاف مضارعه ، لأن ما كان على "فَعَلَ" وقع مضارعه على "يَفْعِل و"يَفْعُل" و "يَفْعَل" إن كان فيه حرف من حروف الحلق، نحو : صنع يصنع ، وذهب يذهب .

وما كان من فَعِل " فَيَفْعَل" لازم له .

---

(١) المنصف ٢١٤ .

(٢) المنصف ٢٣٠ .

(٣) وزعم أبو علي في الحلبيات ، على أحد قوليه ، وابن السراج في الجني الداني في حروف المباني للحسن ابن قاسم المرادي / تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم ص ٤٩٤ ، وابن شقير ، وجماعة في مغني اللبيب لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ط ١ – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م ، ٥٦٤/١ إلى أنها حرف نفي ، والصواب – في نظري – ما قاله أبو الفتح بدليل لستُ ولستما ولستنه وليسا وليسوا وليستْ ولسن .

(٤) المقتضب ٩٧/١ .

ويدلك على أن أصل "خِفْتُ وهِبْتُ" "فَعِلْتُ"[1] مجئ مضارعهما على "يَفْعَلُ" بفتح العين ، نحو : "يخافُ ، ويهاب" .

ويدل على أنَّ "خِفتُ" أيضاً "فَعِلْتُ" كسرهم الخاء وليس من الياء فتجعله "كبِعْتُ" وهو من الواو لقولهم "الخَوْف" ، وقولهم "خائف ، وهائب" لا يدل على أنه "فَعَلْتُ" دون "فَعِلْتُ" لأنَّ "فاعلاً" قد يجئ من "فَعِلَ" كما يجي من "فَعَلَ" نحو : "شرِبَ فهو شارب" .

ولكن قولهم "خائف" ، وهائب "يدلُّ على أنَّ "خِفْتُ" ليس "بفعُلْتُ" لأنه لا يقال "فَعُلْت فأنا فاعل" إنما يجئ على "فعيل" وقد مرَّ ذكره .

ويدلك على أنَّ أصل "طُلْتُ" "فَعُلْتُ" مجئ[2] اسم الفاعل منه على "فَعِيل ، وفُعَال" نحو : "طَويل وطُوَال" .

ووجه آخر يقوى أنَّ "طُلْتُ : فَعُلْتُ" وذلك أنها نقيضة "قَصُرْتُ" فكما أنَّ "قَصُرْتُ: فَعُلْتُ" فكذلك "طُلْتُ" لأنهم مما يجرون الشئ مجرى نقيضه وذلك قولهم : "قلمَّا تقولَنَّ" فأدخلوا النون لمكان النفي ثم قالوا في نقيضة : "كثُرَ ما تقولَنَّ" ولا نفي في كثر فأُجْرِى مُجرى قلَّ الذي فيه معنى النفى .

فمن خلال ما مرَّ لاحظنا أنَّ عملية تحويل الصيغة ، ونقل الحركة تتم عند إسناد الفعل إلى ضمير الفاعل ، ولم يحولوا في غير الضمير ولكن أبا عثمان زعم أن العرب ينقلون[3] "باعَ ، وقام" إلى "بَيِعَ ، وقَوُمَ" كما ينقلون "بَيَعْتُ ، وقَوَمْتُ" إلى "بَيِعْتُ ، وقَوُمْتُ" إلا أنهم لا ينقلون حركة العين إلى الفاء فلو نقلوها لانضمت في "قام" فصار "قُوْمَ" وأنكسرت في باع فصار "بِيْعَ" فيلتبس بفعل ما لم يسم فاعله . ولكن بعض العرب لايبالي الإلتباس فيقول : "قد كِيدَ زيدٌ يفعلُ كذا وكذا ، ومازيل يفعل كذا وكذا "يريدون" كاد ، وزالَ" . قال أبو عثمان[4] : "وأخبرني الأصمعي أنه سمع من يَنْشُدُ :

وكِيد[5] ضباعُ القُفِّ يأكلْنَ جُثَّتي * وكِيد خِراشٌ يومَ ذلك بَيْتَمُ

وأما مثل : "اختار واعتاد ، وانقاد" فلا يعتل من محول إليه .

---

(1) المنصف ٢٣٨/١ .

(2) المنصف ٢٣٩/١ .

(3) المنصف ٢٢٥ .

(4) المنصف ٢٢٦ .

(5) شاهدنا في كِيدَ الأولي والثانية ، حيث نقل حركة العين إلى الفاء ، والفعل مبني للفاعل ، ومسند لاسم ظاهر .

قال أبو الفتح : والأصل "اختَيرَ ، واعْتَودَ ، وانْقَودَ" . فلم تُحوَّل "افْتَعَلَ ، وانْفَعَل" سواء كانت من الياء إلى "افْتَعِلَ ، وانْفَعِلَ" أم من الواو إلى "افْتَعُلَ ، وانْفَعُلَ" كما حُوِّلت "قُلْتُ ، وبِعْتُ" من "فَعَلْتُ" إلى "فَعُلْتُ ، وفَعِلْتُ" لأن في كلامهم "فَعِلْتُ ، وفَعُلْتُ" وليس في كلامهم "افْتَعُلَ وانْفَعُلَ" ولا "افْتَعِل ، وانْفَعِلَ" .

وقد كان القياس إذ غيَّروا "فَعَلْتُ" أن يغيِّروا "افْتَعَلْتُ ، وانْفَعَلْتُ" ولكن امتنعوا من ذلك كراهية أن يخرجوا إلى ما لا نظير له ، ولو فعلوا ذلك لكان قياسه أن يقولوا : "اخْتَرْتُ ، واعْتَدْتُ ، وانْقَدْتُ" ولكن هذا لا يقال .

وكذلك المضارع : "يختارون ، وينقادون" لم يُحَوَّل وأصلهما : "يَخْتَيِرون ، ويَنْقَوِدون" تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً ، فصارا "يختارون ، وينقادون" .

وأما قول أبي الفتح[1] : " فأسكنت الياء والواو ، ثم قلبتا لانفتاح ما قبلهما ، وتحركهما في الأصل كما فعل في الماضي فغير سديد لأنه ليس هنا ما يقتضي الإسكان.

بناء الفعل الماضي الأجوف للمجهول

فإذا بنيت من "قال ، وباع ، وخاف ، وهاب" الفعل للمجهول ، ضَمَمْتَ أوَّله وكسرت ما قبل آخره فَتُصَيِّرُهُ على وزن "فُعِلَ" هذه هي القاعدة العامة في بناء الماضي للمجهول ، لذا قال أبو الفتح[2] : "إعلم أنَّ أصل هذا كله "خُوِفَ ، وبُيِعَ ، وقُوِل" لأنه بوزن "ضُرِبَ" . فأرادوا أن يعلوا لأنَّ الكسرة تستثقل في الياء والواو ، وفي ذلك ثلاث لغات وهي :

١/ لغة إخلاص الكسر ، وتكون بنقل كسرة العين إلى الفاء ، وعندئذٍ تنقلب العين ياءً – لو كانت واواً – لسكونها وانكسار ما قبلها فتصير : "خِيف ، وقِيل ، وبِيع ، وهِيب" .

قال أبو عثمان[3] : "وهذه هي اللغة الجيِّدة[4] – قال أبو الفتح : "إنمَّا كان "قِيلَ ، وخِيف ، وبِيع" بإخلاص الكسرة أقيس عنده وأكثر في اللغة لأن سبيل المكسور إذا كان

---

(١) المنصف ٢٥٢ .

(٢) نفسه ٢٢٤ .

(٣) نفسه ٢٢٤ .

(٤) وأري أن التي تليها هي لغة الإشمام ، لمَّا يعتري لغة الضم من الثقل لاجتماع الضم والواو فيها .

قبله مضموم فأسكن أن تنقل كسرته إلى المضموم،وقال أبو حيان[1] : "هذه لغة قريش ومن جاورهم من بني كنانة . [وبها أفصح القراءات] مثل قوله تعالي : "وأشرقت الأرض بنور ربها ووضع الكتاب وجئ بالنبيين"[2] وقوله : "وإذا قيلَ لهم"[3] وغيرهما ، فقد قرأ كل القراء بإخلاص الكسر ماعدا الكسائي وهشام بن عمار السلمي .

٢/ وعلى عسكها لغة إخلاص الضم[4] وفيها تنقلب العين "واواً" مضموماً ما قبلها سواء أكان أصلها "الواو" أم "الياء" فتبقي ضمة القاف حرصاً على بناء الكلمة ، فعلى هذا تكون قد حذفت كسرة الواو حذفاً من غير نقل تقول "بُوع ، خُوف" وعليها قول الراجز :

وابْتُذِلتْ غضبِي وأمُّ الرحالْ * وقولَ لا أهل له ولا مالْ

وقال الآخر :

حُوكت علي نيريْن إذ تُحاكُ * تَخْتَبِطُ الشوكَ ولا تُشاكُ

يريد "قِيلَ ، وحِيكَ" .

٣/ لغة الإشمام وهو كما قال أبو الفتح[5] : "وأما من أشمَّ فإنه أراد بيان الأصل وقد كان في الفاء ضمة فأراد أن ينقل إليها كسرة العين فلم يمكنه أن يجمع في الفاء الكسرة والضمة ، فأشم الكسرة فصارت الحركة في الفاء بين الضمة والكسرة نحو "قُيل". ومن أخلص الضمة ولم يشمها الكسرة فإنه أحرص على البيان ممن أشم .

ويرى أبو عثمان أن هذه اللغات دواخل على اللغة الأولي .[6]

ويعامل المضعف معاملة المعتل ، لموافقته إياه في سكون العين ، قال تعالى : "هذه بضاعتنا رُدَّتْ إلينا"[7] و "رِدَّت إلينا" و "رُدّت إلينا" وينشدون بيت الفرزدق :

ما حُلَّ من جَهْلٍ حُسبى حُلمائنا * ولا قائل المعروف فينا يُعَنَّفُ

---

(١) البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان / تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ على محمد معوض ، ط١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، ١/١٩٠ .

(٢) الزمر ٦٩ .

(٣) البقرة ١١ .

(٤) وهي لغة بني فقعس ودُبَيْر وكلاهما من بني أسد ، أنظر حاشية الصبان شرح الأشموني ٢/٦٢ .

(٥) المنصف ١/٢٤٩ .

(٦) المنصف ١/٢٤٩ .

(٧) يوسف ٦٥

"حُلَّ ، وحِلَ ، وحِلَ" ، فمن قال "حُلَ" فضم الحاء فهو في الكثرة بمنزلة من قال: "قِيل" ، فكسر ، ومن كسرها فقال : "حِلَّ" فهو بمنزلة من أخلص الضمة فقال : "بُوعَ ، وقُولَ" ، ومن أشم فقال "حُلِ" فهو بمنزلة من أشم .

هذا ما لم يحدث لبسٌ ، فإن حدث مثل قولك : "كلت طعامي" فإنه يحتمل أن تكون أنت الفاعل للكيل ، ويحتمل أن يكون غيرك كاله لك . وفي ذلك قال أبو الفتح ، قال أبو عثمان : "فالجواب[1] عن هذا أنهم يقولون : "كِلْت طعامي" فيخلصون الكسرة في الكاف إذا كنتَ الفاعلَ ، ويقولون : "كِلتُ طعامي" فيشمون الكاف الضم إذا كنتَ المفعولَ ، فرقاً بين الفاعل والمفعول .

وكذلك اللبس في قولك "بِعْتُ الطعام" فإن التاء يجوز أن تكون فاعلة ، ويجوز أن تكون مفعولة ، ففي هذه الحالة ، فإن الذي يشم فيقول : "بُيع" يشم أيضاً فيقول : "بُعت الطعام" والذي يخلص الكسر فيقول : "بِيع" يشم فيقول : "بُعت الطعام" ليفرِّق بين فعل الفاعل ، وفعل المفعول ، وحينئذٍ يكون قد وافق من يشم على كل حال ، ويقول أيضاً "خُفنا ، وبُعنا" .

ومن العرب من يخلص الكسر ، ولا يبالي الإلتباس معتمداً في التفرقة على القرائن ، وما تدل عليه الحال مما يصحب الكلام مما يتقدم قبله ، أو يتأخر .

وخلاصة الأمر نصل إلى أن الكسر إذا أوقع في لبس وجب العدول عنه إلى الضم ، أو الإشمام ، والعكس هذه هي القاعدة العامة .

موافقته له في المواضع التي تصح فيها عين الماضي الأجوف

تصح عينه في ثمانية مواضع هي :

١/ ما كان على مثال فَعِل – بكسر العين – والوصف منه على أفْعَل نحو : "عَوِر ، حَوِل ، وصَيِد" فإنما صحَّت العين فيها لأنها في معني ما يلزم فيه التصحيح .

قال أبو الفتح : [2] "عَوِر" في معنى "اعْوَرَّ" فلما كان "اعْورَّ" لابد له من الصحة لسكون ما قبل الواو صحت العين في "عَوِرَ ،وحَوِلَ" ونحوهما ، لأنها قد صحت فيما هو

---

(١) المنصف ٢٢٧ .

(٢) المنصف ٢٣١ .

بمعنى واحد فجعلت صحة العين في "فَعِلَ" أمارة على أنه في معني "افْعَلّ" . قال أبو علي[1]: "فصار تصحيحهم إياها كتصحيح ازدوجوا لمَّا كان في معني تزاوجوا .

فلو لم يكن معني " عَوِرَ : اعْوَرَّ " ومعني " حَوِلَ : احْوَلّ " لوجب إعلالهما كما أُعلَّ "خاف ، وهاب" لمَّا لم يقل في معناهما "افْعَلّ" نحو "اخْوَفَ ، واهْيَبّ" وأصلهما : "هَيِبَ ، وخَوِفَ" ، فقلبت عين كل منهما ألفاً لأن الوصف من كل منهما على وزن "فاعل" وهو هائب وخائف .

وبهذا نستخلص أن الأصل في الألوان والعيوب الظاهرة صيغة "افْعَلَّ" نحو : "اعْوَرَّ ، واحْوَلَّ ، واسْوَدَّ" وقد تكون هذه الصيغة في الحلي كاغْيَدَّ[2] فلما سلمت العين في الأصل سلمت في الفرع . فأجرى الثلاثي مجري المزيد في تصحيح العين تنبيهاً على أصالته في الألوان والعيوب والحلي .

ولكن رغم هذا فقد حكي أبو زيد : "أوِدَ البعيرُ يأوَدُ أوَداً" .

قال أبو الفتح : "إنما صحَّ هذا عندي ، لأنه رسيل "عَوِجَ يَعْوَجُ عَوَجاً" فأجرى مجرى نظيره ولم أسمعهم استعملوا من "أوِدَ : افْعَلَّ" ولو جاء لكان قياسه "إيوَدّ"[3] .

فإن قال قائل : هلاّ صحت في "أقامَ ، وأمالَ" وأصلهما "أقْوَمَ ، وأمْيَلَ" لسكون ما قبلهما كما صحت في "اعْوَرّ ، احوَلّ" لسكون ما قبلهما ؟

قيل له : إنَّ[4] "أقامَ ، وأمالَ" إنما اعتلا وإن كان قبل العين منهما ساكن لاعتلال "فَعَلَ" منهما قبل النقل .

ألا تري أنَّ الأصل "قامَ ، ومالَ" ، ثُمَّ نَقَلْتَ الفعل بهمزة النقل فقُلْتَ : "أقامَ ، وأمالَ ، واعْوَرّ" لم ينقل من "عار" فيجب إعلاله لاعتلال "فَعَلَ" منه بغير زيادة ، وقد قالوا : " عارتْ عينه تعارُ " وهو قليل لا تقول مثله : " حالَتْ فهي تحالُ " وقال الشاعر :

نُسائلُ بابن أحمر من رآهُ * أعارت عينه أم لم تعارا[5]

---

(1) التكملة لأبي علي الفارسي ص ٢٥٣ .

(2) اغيَدَّ الغلام : أي صار ناعماً .

(3) وهذا قياس لطيف مقبول .

(4) المنصف ٢٣١ .

(5) البيت لعمر بن أحمر الباهلي ، والشاهد فيه " أعارت " حيث قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . والقياس المطرد هو التصحيح .

فهذا الفصل بينهما .

وتُصَحَّحُ عين اسم الفاعل من هذه الأفعال فيقال فيه : "عاوِر ، وحاوِل ، وصايِد" وذلك لصحتها في الفعل عَوِر ، وصَيِد ، وحَوِل لأنّ اسم الفاعل جارٍ على فعله في الصحة والاعتلال .

٢/٣/٤/٥/ ما كان على صيغة "قَاْعَلْتُ ، وتَفَاعَلْنا ، وفعَّلت وتفعَّلنا" نحو : "قاولتُ ، وبايعتُ ، وتقاولنا ، وتبايعنا ، وزيَّنت ، وشوَّقْتُ ، وتزيَّنت ، وتشوّقت" .

قال أبو الفتح[1] : "إنما صحت هذه الأفعال كلها لسكون ما قبل الواو والياء المتحركتين ، فلو قلبت الواو والياء في "قاولت ، وبايعت" وقبلهما ألف ساكنة ، لوجب حذف إحداهما ولزال البناء .

وكذلك لو قلبتَ الياء والواو الأخيرتين في "زيَّنتُ ، وشوَّقْتُ" ألفين لتحرك ما قبلهما وزال بناء "فعَّلْتُ" فتجنبوا ذلك لما يدخل الكلام من كثرة التغيير .

وكذلك "تَفَعَّلتُ ، وتفاعَلْنا" لأن التاء إنما دخلت علي "فعَّلتُ ، وفاعلتُ" بعد ما وجب فيهما التصحيح .

فلما صحت هذه الأفعال صحت مصادرها : نحو القوَال ، والقِوام ، والتَّقاوُل ، والتَّبايع ، قال تعالى : "قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لِوَاذاً[2]" مصدر لاوذتُ .

والذي أراه في صيغتى "فاعلت ، وتفاعلت" هنا إنما صحت العين فيهما لأنه لا يمكن نقل الحركة إلى حرف المد "الألف" الذي من صفاته ألا يقبل الحركة على الإطلاق ولذلك ظلت العين صحيحة فيهما فقيل "قاوَلت ، وتقاولت" .

أما قول أبي الفتح : لو قلبت الواو والياء في قاولت وبايعت لحصل كذا وكذا فليس هناك مسوغ للقلب بخلاف قوله في "زيَّنت ، وشوقت" فإنه يمكن أن تنقل الحركة وحينئذ يلتقي ساكنان فيحذف إحداهما وذلك بعد قلب الياء والواو الثانية الفاً فيصير بناء فعَّلت فعلت ، وتلحق بهما تفعَّلت لأنها فعلت بيد أن التاء دخلت عليها فيحدث لبس بزوال البناء كما قال ، وقوله في هذا حسن ونضيف إليه أن إدغام المتماثلين واجب في هذه الصيغة وهذه علة أخري توجب التصحيح .

---

(١) المنصف ٢٥٨ .

(٢) الآية ٦٣ من سورة النور .

٧/٦/ ماكان على صيغة "افْعَلَلْتُ وافْعَالَلْتُ" نحو : "ابْيَضَضْتُ واسْوَدَدْتُ وابْيَاضَضْتُ واسواددتُ" .

قال أبو عثمان[١] : "وإنما جاء هذا على أصله من قبل أنهم لو أسكنوا المعتل هنا ذهب المعنى وصِرْت إلى حذفٍ بعد الإسكان لأنَّ التقدير بعد الإسكان سوف يكون ابْيْضَضْتُ واسْوْدَدْتُ وحينئذ يجب حذف[٢] الياء والواو كما قال أبو الفتح ويكون التقدير بعدئذٍ ابْضَضْتُ واسْدَدْتُ فيزول البناء .

٨/ أن يكون على مثال افْتَعَل بشرطين :

أن تكون العين واواً ، أن تدل الصيغة على المشاركة مثل : "اجتوروا ، وازدوجوا ، بمعنى تجاوروا وتزاوجوا .

وصحَّحت الواو هنا ، لأنَّ هذه الصيغ بمعني تفاعل الذي صحَّحت فيه الواو ، فحملت عليها في الصحة .

فإن كانت العين واواً في افتعل ، ولم يدل الفعل على المشاركة ، أُعلت العين بقلبها ألفاً ، نحو : اقتادوا واعتادوا .

وكذلك لو بَنَيْتَ "افْتَعلوا" من لفظ "ج و ر" وأنت لا تريد به معني "تفاعلوا" لوجب إعلاله فكنت تقول : "اجتاروا" .

وإن كانت العين ياءً أُعلت مطلقاً ، دلَّ الفعل على المشاركة ، نحو : "ابتاعوا" بمعني تبايعوا ، واستافوا بمعني تسايفوا . أو لم يدل على المشاركة نحو : اكتالوا وارتابوا . ولم يذكر أبو الفتح هذا التفصيل في الياء .

إعلال ما زاد عن الثلاثة من الفعل الأجوف

قال أبو عثمان :. "إذا وقع حرف معتل متحرك بعد صحيح[٣] ساكن ، حرك الصحيح وسكن المعتل وأعل ، وذلك نحو : "أقَالَ ، وأبَانَ ، وأخَافَ ، واستعاذ . أصلها:

---

(١) المنصف ٢٥٩ .

(٢) حذف اعتباطي .

(٣) احترازاً من الألف كقاولت ، وبايعت ، ومن الواو كعوَّدت ، ومن الياء كخيَّرت لأنها غير صحيحة ، فلم تنقل الحركة .

"أقْوَلَ ، وأبْيَنَ ، وأخْوَفَ ، واسْتَعْوَذَ"[1] نقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما ، قلبتا ألفاً لتحركهما في الأصل ، وانفتاح ما قبلهما الآن .

فأعلوا هذه الأمثلة ، وما شابهها لاعتلالها في الثلاثي المجرد ، ولولا ذلك لما وجب إعلالهما[2] ، لأنَّ الواو الياء إذا سكن ما قبلهما جريا مجرى الصحيح .

وما جري في الماضي من حيث نقل حركة العين إلى الفاء ، يجري في المضارع إلا أنَّ المنقول فيه كسرة ، مثل : "يُخِيفُ ، ويَسْتَرِيثُ" . إذ أصلهما : يُخْوِف ، و"يَسْتْرِيثُ" نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها فقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها .

أما يستريث فلما نقلوا كسرة الياء إلى ما قبلها فسكنت وقبلها كسرة تمكنَّت لأنها لا تبدلُ للكسرة قبلها .

قال أبو الفتح[3] : "فأما ما اعتلت فاؤه فانك لا تنقل إليها حركة العين ، وذلك قولك في "أَفْعَلْتُ" من "آم ، وآل : آيَمْتُ ، وآوَلْتُ" لأنه لمَّا اعتلت الفاء وهي همزة فقلبت ألفاً صحت العين . ومن ذلك قول الشاعر :

يُنْبِي تَجَالِيدِي وأقْتَادَها * ناوٍ كرأسِ الفَدَنِ المُؤْيَدِ

فهذا "مُفْعَلٌ" من الأيْدِ وهو القوة ولم يقل المُؤاد .

وقال طَرَفَةُ :

يقولُ وقد ترَّ الوظيفُ وساقُها * ألستَ ترى أن قد أتيتَ بِمُؤْيِدِ

وهي الداهية ، وهي من الأيد أيضاً ، ولم يقل المُئِيد .

موافقته له في إعلال الاسم الثلاثي الأجوف وتصحيحه

يُعلُّ الاسم إذا كان على مثال الفعل ، وما ليس على مثاله ففيه التصحيح .

ويتمثل الأول في :

---

(1) قال أبو الفتح في المنصف ، ص ٢٣٦ " يدل على ذلك ما ظهر على أصله من المعتلات ، ليكون تنبيهاً على باقي المعتل ومحافظة على إبانة الأصول المغيرة " ، وذلك نحو قوله تعالي " استَحْوَذَ عليهم الشيطان " ، وقول الشاعر :

صدَدْتِ فأطولتِ الصدودَ

وقولهم : إستنوق الجمل .

(2) يعني أنه لولا اعتلال قال وبان المجرَدَيْنِ من الزيادة ما لزم إعلال أقالَ وأبانَ ، وكذا الباقي .

(3) المنصف ٢٣٧ .

(أ) فَعَلَ نحو : باب ودار وأصلهما : بَوَبٌ ، ودَوَرٌ كما أن أصل : قال ، وقام : قَوَلَ وقَوَمَ فكل واحد منهما كصاحبه في أن قلبت عينه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وشذ من ذلك : القَوَد والحَوَكة ، والخَوَنة . لأن العلة التي أوجبت القلب في "باب ، ودار" فيه وكان القياس قلبه .

(ب) فَعِل نحو : خافٌ ، ومالٌ وأصلهما : خَوِفٌ ، ومَوِلٌ لقولهم : "خِفْتَ تخاف" و "مِلْتَ يارجل تمال" تحركت الواو انفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فيهما .

وشذَّ "رَوِع ، وحَوِل" .

قال أبو الفتح : "إلا أن هذا أبعد من ذاك قليلاً لأن الحركة في عين "روِع ، وحوِل" كسرة وفي القود ، والحوكة فتحة ، والكسرة ثقيلة والفتحة خفيفة :

(ث) فَعُل : قال أبو عثمان : وأما "فَعُل" فلم يجيئوا بشئ منه على الأصل كراهة الضمة في الواو .

وقال أبو الفتح : "هذا المثال لا أعلمه جاء اسماً فيما عينه معتلة، لا صحيحاً ولا معتلاً ولكنك لو بنيت من قام مثل " عَضُد" قلت : قامٌ وأصله "قَوُمٌ" فقلبت الواو ألفاً لتحركها وإنفتاح ما قبلها كما قالوا : "طال" وأصله "طَوُلَ" لقولهم : "طويل" .

وقال : "إذا ورد اسم على ثلاثة أحرف أوسطه ألف منقلبة عن غير همزة ، فأقض بأنها من الواو دون الياء لكثرة الواو في هذا الموضع – هكذا قال سيبويه وهو الصواب – إلا أن تقوم دلالة على أنها من الياء ، وإذا تأملت أكثر اللغة أصبته كذلك .

ويتمثل الثاني في :

(أ) فُعَل نحو : رجلٌ نُوَمٌ ، ورجل سُوَلَة[1] ولُوَمة ، وعُيَبَة .

(ب) فِعَل نحو : صِيَر ، وبِيَع ، ودِيَم ، وكذلك لو أردت مثل " إبِل" قلت: "قِوِلٌ، وبِيِعٌ" .

(ج) فَعَلان نحو : "الجَوَلان ، والحَيَدَان" . وفَعَلي نحو : "صَوَرَى ، وحَيَدَى" ، فصححا لامتيازهما من الفعل بما زيد في آخرهما من الألف والنون وألف التأنيث .

وشذ الإعلال في ماهان وداران ، والأصل : "مَوَهان ، ودَوَران" وذلك لخروجهما بهذه الزيادة من شَبَهِ الفِعْلِ ، وقد جعلوا الألف والنون فيهما بمنزلة هاء التانيث في :

---

[1] ليس " سُوَلَة " من الهمز إنما هو من " سلْتَ تَسَال مثل : خفْتَ تَخَاف من الواو لغة أخري واوية في سأل.

"دارة ، وقارة ، ولابة" ، فكما أُعلت هذه الأسماء ونحوها ، ولم يمنع من القلب هاء التأنيث ، كذلك قلبت في : "داران" ونحوه .

هذا ، وقد أشبهت الألف والنون هاء التأنيث من وجوه ذكرها أبو الفتح منها[1] :

١/ انك لو رخمت ما في أخره ألف ونون زائدتان ، لحذفتهما جميعاً ، كما تحذف هاء التأنيث . تقول في عثمان : "ياعُثْمُ أقْبِلْ" ، كما تقول في طلحة : "يا طلحُ أقْبِلْ" .

٢/ أنك تصغر الصدر فقط من "زعفران" ثم تاتي بالألف والنون بَعْدُ ، كما تفعل ذلك بالهاء في سلسلة فتقول "سُلَيْسِلَة" .

ويدل على أن ماهان وداران "فَعَلان" كثرتها ، ولم يحملا على "قاعالٍ كاساباطٍ" لقلتها .

(د) فُعَلاء نحو : القُوبَاء ، والخُيَلاء .

قال أبو الفتح : "هذا المثال أجدر بالصحة لأنه قد صُحّح نحو : "سُوَلَة ، وعُيَبَة" وإن لم يكن فيه ألفا[2] التأنيث ، فإذا جاءت فيه ألفا التأنيث كان أجدر بالصحة لتباعده بهما من شبه الفعل ، وإذا كانوا يُعلُّون : فَعَلاً ، نحو : "دارٍ ، وساقٍ" ، ثم يصححون إذا جاءت في أخره الألف والنون ، نحو : "الجولان" فهم بأن يصححوا ما لو لم يجئ في آخره ألفا التأنيث لكان بناؤه يوجب له التصحيح لبعده عن شبه الفعل ، أعني : القُوبَاء ، والخُيَلاء " أجدر .

وأما "فُعُلٌ" من الواو فتسكن عينه لإجتماع الضمتين والواو فيقال : نُور ، وعُون في جمع "نَوَار ، وعَوَان" ، والأصل : "نُوُر ، وعُوُن" . فجعلوا الإسكان فيها نظير الهمزة في "أدْؤُر ، وقَؤُول" .

قال أبو الفتح : "ولما كانوا يقولون في الرُّسل ، والكُتب : رُسْلٌ ، وكُتْبٌ" فيسكنون غير الواو كراهية الضمة ويجيزون التكسين والتحريك كانت الواو حقيقة بإلزام السكون ؛ لأنه قد إنضم إلى أن الحركة مستثقلة ، أن الحرف نفسه واو ، والواو ثقيلة ، فلذلك اقتصروا فيها على التسكين وحده .

---

(١) المنصف ٢٩٤ .

(٢) وفي قول أبي الفتح : وإن لم يكن فيه ألفا التأنيث ، فإذا جاءت فيه ألفا ... تناقض عجيب ، فهو القائل : ويدل على أن الهمزة وحدها علم التأنيث أنك إذا جمعت مثل صحراء بالألف والتاء فإنما تُغيّر الهمزة وحدها ... لئلا يجتمع في الكلمة علامتا تأنيث . أنظر المنصف ص ١٥٨ .

يريد أنهم حملوا تخفيفهم نوراً وعوناً على تخفيفهم في الصحيح ، ولذلك آثروا الإسكان فيها على الهمزة حيث كان مثالها يسكن للاستثقال ، ولم يكن لأدؤر وقؤول مثال من الصحيح يسكن فيشبه به لذا قال أبو الفتح : " ألا ترى أنك لا تجد مثل : "ضَرُوب ، وأكْلُب" قد أسكنت عينه فتسكن عين "قَوُول وأدْؤُر" . قياساً عليه ، كما رأيتهم قالوا : "كُتْبٌ ورُسْلٌ" فأسكنوا وإنما لم يجز لهم إسكان عين "فَعُولٍ ، و افْعُلٍ" لسكون الواو في "فَعُولٍ" والفاء في "أفْعُل" وأرادوا تصحيح "أفْعُلٍ" لأن الزيادة في أوله من زوائد الأفعال .

ويجوز للشاعر أن يحرك عين نحو "سُوُر ، وسُوُك" للضرورة وإن كان ذلك يُحْدِثُ ثقلاً قال عدى بن زيد[1] :

وفي الأكفِّ اللامعات سُوُرْ

فقد حرّك الواو من سُوُر بالضم على الأصل تشبيهاً للمعتل بالصحيح عند الضرورة ، فالمستعمل في هذا تسكين الثاني تخفيفاً . ومثله قول عبد الرحمن بن حسان ابن ثابت :

أغَرُّ الثنايا أحُّم اللِّثا * ت تمنحه سُوُكُ الإسحِلِ [2]

ويجوز فك الإدغام في ضرورة الشعر نحو قول قَعْنَب بن ضمرة الغطفاني[3] :

مهلاً أعاذلَ قد جرَّبْتِ من خُلُقِي * أنِّي أجود لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا

فقد اضطر الشاعر لفك الإدغام في "ضَنُّوا" فأصبحت "ضننوا" ولا يجوز ذلك إلا في الضرورة ، والأصل : "ضَنُّوا" لأن المضاعف إذا أسند إلى واو الجماعة أو ألف الإثنين ، أو لحقته تاء التأنيث ، يجب فيه الإدغام نحو : "مدَّت ، مدَّا ، مدُّوا" ومثله قول الآخر :

الحمد لله العلي الأجْلَلِ * أنت مليك الناس رباً فاقبل

يريد : "الأجَلِّ"

وحكي أبو زيد "رجلٌ جَوَادٌ ، وقومٌ جُوْدٌ ، وجُوُدٌ" ، قال : وقالوا : "رجل قَوُولٌ، وقوم قُوُلٌ" ، وقولهم : "سُوُرٌ" جمع "سِوَارٍ" و "سُوُك" جمع "سواك" . قال أبو الفتح : "لم أسمع شيئاً من هذا مهموزاً ، وهمزه جائز في القياس ، لأنَّ

---

(1) المنصف ٤٦٠/١ .

(2) لسان مادة " سوك " ٣٣١/١٢ .

(3) المقتضب للمبرد ١٤٢/١ . والمنصف ٢٨١ .

الضمة في الواو لازمة ، فإن كانوا قد أجمعوا على ترك همزه ، فإنما فعلوا ذلك لئلا يكثر تثقيل هذا الضرب في كلامهم فيحتاجوا إلى همزه هرباً من الضمة في الواو فحسموا المادة أصلاً ، بأن ألزموه التخفيف في الأمر العام لا غير .

وأما "فُعُل" من الياء فبمنزلة غير المعتل لم تستثقل الضمة في الياء كما استثقلت في الواو ، لأنها أخف من الواو ، وذلك نحو : "بُيُض وصُيُد – بضمتين فيهما – قال أبو عثمان المازني : وأخبرني أبو زيد أنه سأل غير واحد من العرب ممن يوثق به في عربيته فقالوا : " دجاجة بَيُوضٌ ، ودجاج بُيُضٌ" .

وقال أبو الفتح : "قرأت" على أبي بكر محمد بن الحسن ، عن أبي العباس أحمد ابن يحيى :

إذا كحَلْن عيوناً غير موُرقة * ريَّشْن نَبْلاً لأصحاب الصَّبَا صُيُدا

"فصُيُدٌ" جمع "صَيُود" .

ومن قال : "رُسْلٌ" فأسكن قال : "بِيْضٌ" لأنه لما أسكن العين صار في التقدير "بُيْضٌ" فجرى مجرى جمع "أبيض" ، ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء كما في فعل في جمع "أبْيَض" فصار "بِيضٌ" .

موافقته له فيما صح لسكون ما قبله ، أو لسكون ما بعده ، أو لسكون من ما قبله وما بعده من السماء

تنقسم هذه الأمثلة إلى ثلاثة أضرب :

(أ) منها ما صح لسكون ما قبله "فُعَّل" نحو : "حُوَّل ، وأفْعِلاء" نحو : "أهْوِنَاء ، وأغْيِلاءَ، وأبْيِنَاء" .

(ب) ومنها ما صح لسكون ما بعده "فَعُول" نحو : "قَوُول ، وكَيُول ، وبَيُوع" ، وفُعُولٌ نحو : "شُيُوخ ، وحُوُول ، وسُوُوق" ، وفَعَالٌ نحو : "نَوَار ، وجَوَاب ، وهَيَام" ، وفَعِيلٌ نحو : "طويل" ، وفُعَالٌ نحو : "طُوَال ، وهُيَام" ، وفِعَالٌ نحو : "خِوَان ، وعِيَان ، وخِيَار".

(ج) ومنها ماصح لسكون ما قبله وما بعده وهو أبلغ في معناه "فَعَّالٌ" نحو : "صَوَّام وقَوَّام" وأفْعَالٌ نحو : "أقْوَال ، وأمْيَال ، وأعْيَان ، وأفْوَاج" ، وإفْعَالٌ نحو : "إرْوَاء" ، وفاعُولٌ نحو : "طاوُوْس وناوُوس ، وسايُور" وفُعَّالٌ نحو : "حُوَّال" ، ومِفْعَالٌ نحو : "مِشْوَار ، ومِقْوَال" والتِّفْعَال نحو : "التِّجْوَال ، والتِّقْوَال ، والتِّزْيَار" .

موافقته له في تصحيح فعل التعجب بصيغتيه[1]

لمَّا لم يتصرَّف فعل التعجب أشبه الأسماء فلذلك صُحِّح فقيل : "ما أقْوَمَه ، وما أقْوَل عَمْراً"[2] ولأجل شبهه بالأسماء دخله التصغير فقالوا : "ما أُمَيْلحه ، وما أُحَيْسنه.

قال أبو الفتح[3] : "وإنما صحَّ "أفعل به" نحو : "أسْيِرْ به ، وأقْوِمْ به" لأنك مُخْبِرٌ لا آمر ، ومعناه "ما أفْعَلَه" نحو قوله تعالي : "أسْمِعْ بهم وأبْصِرْ"[4] إنما معناه : ما أسْمَعَهم ، وما أبْصَرَهم ، وهو لفظ الأمر في معني الخبر .

ويدل على أنه ليس أمراً : كونه للواحد ، والواحدة ، والاثنين ، والاثنتين ، والجماعة ، بلفظ واحدٍ .

وذلك قولك : "يازيدُ أكرِم بعمرو ، وياهندُ أكرِمْ بعَمْرٍو ، ويارجلان أكرم بزيد ، ويا امرأتان أكرِمْ به ، ويارجال أكرِمْ بزيدٍ ، ويا نساءُ أكرِمْ بزيدٍ " ، ولا نقول : "يا امرأةُ أكْرِمي بزيدٍ" ولا : "يارجلانِ أكرِما بزيدٍ" ولا : "يارجالُ أكرموا بزيدٍ" ولا : "يا نساءُ أكرِمْن بزيدٍ" .

إعلال ما زاد عن الثلاثة من الإسم الأجوف

ومن ذلك أسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والظروف ، والمصادر كلها جارية على الأفعال ، فيجب إعلالها لاعتلال أفعالها تقول في اسم الفاعل من : أخاف مُخِيف ، ومن أبان : مُبِينٌ ، ومن أقام : مُقِيمٌ ، ومن أراد : مُرِيدٌ ، ومن استقام : مُسْتَقِيمٌ لأنها جرت مجرى " يُخِيف ، ويُقِيُل ، وأصلها : " مُخْوِفٌ ، ومُبْيِنٌ ، ومُقْوِمٌ ، ومُسْتَقْوِمٌ" .

نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما ، فقلبت الواو ياء لسكونها وانسكار ما قبلها . وأما الياء في " مُبِين " فلم تقلب ، بل تمكنت . وعلى هذا الأساس فعلنا ما فعلنا بمضارعها من حيث النقل وغيره ، لأنها على وزنه ، وزيادتها في موضع زيادته ، وإن لم تكن زيادتها من زوائد الأفعال .

---

(1) هما " ما أفْعَلَه " "وافْعِلْ به " .

(2) أنظر كتاب البيان في شرح اللمع لابن جنى / إملاء الشريف عمر إبراهيم الكوفي / دراسة وتحقيق الدكتور / علاء الدين حموية ط ١ . ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ص ٤٥٧ .

(3) المنصف ٢٦٧ .

(4) الآية ٣٨ من سورة مريم .

وتقول في الظروف : "هذا مُقامٌ شَأْزٌ [1] وذلك إذا أخذته من "أقامَ" فجرى "مُقامٌ" مجرى "يُقام" أما إذا أخذته من "قام" قلت : "هذا مَقام شأْز" بفتح الميم وأصله "مَقْوَمٌ" فجرى مجرى "يخاف" لأن أصله "يَخْوَفُ" كما أن اصل "مُقام : مُقْوَم" . فجرى مجرى قولك : "هذا رجل مُقام عن موضعه" .

وكذلك المصادر قال أبو الفتح [2] : "لأنه إذا كان هذا الإعتلال سائغاً في الظرف فالمصدر أحق به وذلك قولك : "عجبتُ من مقامِك على زيدٍ ، وقمتُ مقاماً" كما تقول : "قمتُ قياماً" .

وكذلك في اسم المفعول فإنه يعتل أيضاً باعتلال فعله المبنى للمجهول ، مثل : مُخاف ومُقامٌ للناس ، ومُقالٌ في بيعه [3] . هذه مثل الأفعال : يُخاف ، ويُقال ، ويُقام التي أصلها : يُخْوَف ، ويُقْوَم ، ويُقْيَل فأعلت . وأصل مُخاف وما عُطف عليه : "مُخْوَف ، ومُقيل ، ومقوم " نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما فقلبتا ألفاً لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن ، ففُعِل بها ما فُعِل بأفعالها ، فمثلاً مُخَاف جرى مجرى يخاف في الإعلال وكذا الباقي ولم تخف التباساً لمجيء الميم في أول الأسماء لأنها من خواصها في الزيادة ، وحروف المضارعة نظيرة الميم المقصورة على الأسماء فقط ، وإنما بابها الأفعال ، ولكنها جاءت في أوائل الأسماء لقوتها ، وتمكنها وغلبتها للأفعال ، فشاركت الأسماءُ الأفعالَ لقوتها ، ولم تشارك الأفعالُ الأسماءَ " في ميمها " لضعفها .

ويدلك على أن أصل زيادة حروف المضارعة أن تكون في أوائل الأفعال أن الأسماء التي جاءت على أفعل " أكثرها صفات " وذلك نحو : "أحْمَر ، وأصفَر ، وأخْضَر ... الخ" والأسماء التي في أوائلها الهمزة على هذا البناء من غير الصفات قليلة جداً كأفكل ، وأيدع ، وأزمل . ولا شك أن باب أحْمَر أكثر من باب "أفكل" فلما أرادوا أن يكثر هذا المثال الذي في أوله الهمزة جعلوه صفات لقرب ما بين الصفة والفعل لأن كلا منهما ثانٍ للاسم فالصفة تحتاج لموصوف ، كما أن الفعل يحتاج لفاعل .

فـــــإذا كانت زوائد الأفعال في أول الاسم ، وكان الاسم على زنة الفعل بالزوائد فإن الاسم يُصحَّح ، وذلك أنك لو بنيت من "قال ، وباع" ، اسماً على : "يَفْعَـــلُ ، أو يَفْعُل، أو يَفْعِل" لكنت قائلاً : "يَقْوَلٌ ، ويَقْوِل ، ويَقْوُلٌ ، ويَبْيَع ، ويَبْيُع ، ويَبْيِع" ، من غيـــــــــــر

---

[1] أي غليظ مرتفع .

[2] المنصف ١/٢٧٠ .

[3] مُقال : اسم مفعول من اقاله البيع : إذا فسخه وهو يائيّ .

إعلال،وذلك من قبل أنّ الزوائد زوائد الأفعال ، والبناء بناء الأفعال . وكذلك لو بنيت اسماً من خاف مثل : "يُفْعِلُ" لكنت تقول "يُخْوِفُ" .

قال أبو الفتح [1]: "سألت أبا علي عن هذا الموضع فقلت له : هلا أعللت هذه الأسماء التي في أوائلها زوائد الأفعال فأجريتها مجرى الأفعال كما أعللت الأسماء الثلاثية "كباب" ، ودار فأجريتها مجرى الأفعال الثلاثية ، "كقام وباع" ؟

فقال [2]: إنما أُعلّ "باب ، ودار" ولم يُصَحّ فيُفْرق بينه وبين الفعل ، لأنه ثلاثي فهو أصل ، ولأن التنوين يدخله فيفرق بينه وبين الفعل .

وأما غيره من ذوات الأربعة فقد يشبه الفعل إذا سمي به بالزوائد التي في أوله فيفارقه التنوين فيشبه الفعل فصُحّح للفرق .

لقد أجابه بإيجاز مُخِلّ لولا أنّ أبا الفتح قال شارحاً ذلك : [3] "وباب ما في أوله زيادة الفعل وهو بها على أربعة أحرف ، إنما هو للفعل دون الاسم ، والاسم داخل عليه فأعل الفعل وجوباً ، ثم دخل عليه الاسم فأزيد الفرق بينهما فصُحّح الاسم ، ولأنك لو بنيت من "قام" اسماً على "يَفْعُلِ" فأعللته فقلت : "يَقُوْمٌ" لالتبس بالفعل .

فإن قلت : إن التنوين يفصل بينهما ، فالتنوين ليس بلازم ألا ترى أنك لو بنيت من "قام" اسماً على "يَفْعُلٍ" فأعللته فقلت : "يَقُوْمٌ" ثم سميت به رجلاً أو امرأة ، فجعلته علماً لازال التنوين والجر ، فأشبه الفعل بالإعلال وسقوط التنوين والجر "وبابٌ ، ودارٌ" إذا جعلته علماً فالتنوين لازم له ، فجرت إبانة التنوين : أن الكلمة اسم لا فعلٌ ، مجرى إبانة الميم المزيدة في أول الاسم الجاري على الفعل : أن الكلمة اسم لا فعل . فمن هنا وجب تصحيح "يَفْعُلٍ" اسماً من "قام" ونحوه ، ووجب إعلال "بابٍ ، ودارٍ" .

فإن أشبه الإسمُ الفعلَ في زيادته ووزنه ، وكان منقولاً من "فِعْل" أُعل وذلك إذا سميت رجلاً بالفعل " يزيد " بعد إعلاله بقيَ على إعلاله ، لأنه إنما أعتل من قبل أنه كان فعلاً لزمه الإعتلال ، ثم نقل من الفعل فسمي به ، فكذلك لو نقلت "يبيع" لتركه أيضاً مُعَلاً "كيزيد" .

فأما لو ارتجلت اسماً على "يَفْعِل" من "باع ، وزاد" لصححتهما وقلت : "يَبْيِعُ ، ويَزْيِدُ" . ونظير "يزيد "في النقل" يشكر ، وتغلب ، وتزيد بالتاء ، قال أبو ذؤيب :

---

(1) المنصف ٢٤٠ .

(2) نفسه

(3) نفسه

يَعْثُرْنَ في حَدِّ الظباتِ كأنما * كُسِيَتْ بُرُودَ بنى "تَزِيدَ" الأذْرُعُ

فإن أشبه الاسمُ الفعلَ في زيادته فقط أُعل ، وذلك كأن تبني من البيع مثل "تِحْلِئ" فإنك تقول "تِبِيع" والأصل "تِبْيِع" فنقلت حركة الياء إلى الباء ، وكذلك هو من "القول" تقول فيه : "تِقِيل" نقلت الكسرة وقلبت الواو ياء ، وكذلك "تُفْعُلٌ" تقول فيه : "تُقُولٌ" بنقل الضمة إلى ما قبلها .

قال أبو الفتح [1] : "إنما وجب إعلالُ هذه الأبنية وإن كان في أولها التاء وهي من زوائد المضارع ، لأنه قد أمن الشبه بينهما ، ألا ترى أنه ليس في المضارع "تِفْعِلٌ" ولا "تُفْعُلٌ" فقد وقع الفصل بالضم والكسر ولكنك لو بنيت مثل "تِفْعَلٍ" لصحّحت ، لأنهم يقولون : "أنت تِرْكَبُ ، وتِذْهَبُ" ، وكنت تقول فيها من "بِعْتُ : تِبْيَعٌ" ، ومن قلت : تِقْوَل "فتصحح لئلا يلتبسا بالفعل نحو قولهم : "تِخالُ ، وتِخافُ" في مضارع "خِلْتُ ، وخِفْتُ" ، قال أبو ذؤيب :

فَعَبَرْتُ بعدهم بعَيْشٍ ناصِبٍ * وإخال أني لاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ

وأنشدني عُقَيْلِيٌّ فصيح لنفسه :

فقومي هم تميمٌ يا مُمَارِي * وجُوثَةُ ما إخافُ لهم كِثارَا

بكسر الهمزة من "أخاف" .

فأما قولهم : الأسْوَدُ بن يُعْفُرٍ " فإنما ضموا الياء لضمة الفاء إتباعاً كما قالوا : "يُسْرُوعٌ" فضموا الياء لضمة الراء .

"والتِحلِئُ" إنما صار "تِفْعِلاً" لأنه من "حَلأْتَ" الأديم إذا قشرته ، وما سقط منه فاسمه : "التِحْلِئُ" .

وصححوا أفْعِلَة نحو : "أسْوِرَةٍ ، وأخْوِنَةٍ ، وأحْوِرَةٍ ، وأغْبِيَةٍ ، لأن الزيادة في أوله همزة ، وهي من زوائد الأفعال ، فأردوا الفرق بين القبيلين .

وصححوا أيضاً "تَتْوِبَةٍ ، وتَدْوِرَةٍ" قال الشاعر [2]:

بِتْنَا بِتَدْوِرَةٍ يضئ وجوهَنا * دَسمُ السليط على فتيل ذُبال

لأن في أول الكلمة التاء وهي من زوائد المضارع ، فلو قال : "تَدِيرَةٌ ، وتَتِيبة" فأعلوا لالتبس "بِتَبِيعُ ، وتَعِيشُ" فصححوا الواو للفصل بين الاسم والفعل . ولا تظنن أنّ

---

[1] المنصف ٢٧٠ ، ٢٧١ .

[2] وهو ابن مقبل " ديوانه " ص ٢٥٧ .

الهاء – لكونها من زوائد الأسماء خاصة – تفصل بينهما إنما هي في تقدير الإنفصال فلا تأثير لها في وزن الكلمة ، فكأنك قلت : "تَدْورٌ ، وتَتْوبٌ" .

فإن خالف الاسمُ الفعلَ في وزنه وزيادته وجب تصحيحه فقد صححوا "مِخْيَطاً" لأنه منقوص من مِخْيَاطٍ ، وأنه بمعناه ، وإنما وجب تصحيح "مخياط" لسكون ما بعد الياء [1] . فإذن بناء "مِفْعَال" هو المقصود هنا كما قال الخليل .

ولم يعتل الخليل في تصحيح "مِخْيَط" بسكون ما قبل الياء كما صح نحو : "حُوَلٍ" لسكون ما قبله ، لأن مِفْعَلاً بوزن "تِفْعَلٍ" و " حُوَلٌ " ليس على وزن الفعل فكان يجب إعلال "مِفْعَلٍ" كما أعلوا "مَفْعَلاً" لولا ما ذكره الخليل .

فإن أشبه الاسمُ الفعلَ في وزنه فقط أُعل كـ"مَقَام" والأصل : مَقْوَمٌ ، فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها فقلبت ألفاً لتحركها في الأصل ، وانفتاح ما قبلها الآن .

وكذلك لو بنيت من "قال ، وباع" مثل : "مَفْعِل ، ومَفْعُل" لأعللتهما لمجيئهما على وزن الفعل ، ولأن الميم في أولهما تختص بالاسماء فتقول : مَقِيل وأصله : "مَقْوِل" – بكسر الواو – فنقلت كسرة الواو إلى القاف ثم قلبت الواو ياء .

ومَقُولٌ وأصله : مَقْوُل نقلت ضمة الواو إلى ما قبلها . ومثل ذلك المَشُورة وأصلها مَشْوُرة نقلت الضمة من العين إلى الفاء ، ومثلها المَثُوبة والمَعُونة .

مما سبق علمنا أن العرب أعلوا الأسماء التي في أوائلها الميم نحو : "مَقام ، ومباع، ومفاد" لأن الميم ليست من زوائد الأفعال . ولكن هلا قالوا في "مَزْيَدٍ : مَزَاد" لأن في أوله الميم كما قالوا : "مَقَامٌ ، ومَبَاعٌ" وأصلهما : "مَقْوَمٌ ، ومَبْيَعٌ" ؟ .

فالجواب [2] : "أنّ هذا اسم شذ عن القياس ، كما شذ "مَحْبَبٌ" وكان قياسهما عند أبي عثمان "مَزَادٌ ، ومَحَبٌّ" .

فأما "بناتُ أَلْبَبِهِ" فذكر أبو عثمان عن أبي العباس : أن الهاء عائدة فيه على الحيِّ، أيْ : بناتُ أَلْبَبِ الحيِّ ، وإذا كان كذلك فليس "أَلْبَبٌ" عَلَماً ، ولو كان علماً لكان أقرب قليلاً.

قال أبو الفتح " أخبرني أبو علي : أنَّ الكوفيين يروُونه "بناتُ أَلْبَبِه" يريدون جمع لَبٍّ " ، معناه بناتُ أَلَبِّ الحيِّ ، كما يقال : بناتُ أعلمه . [3]

---

[1] لأنه لو نقلت حركة الحرف المعتل فيه إلى الساكن الصحيح قبله لم يجز قلب الياء ألفا فيه ، لوجود ألف بعدها .

[2] المنصف ٢٤١ .

[3] نفسه ٢٤١ .

وذهب أبو العباس إلى نحو : "مَقامٍ ، ومَباعٍ" إنما اعتلَّ ، لأنه مصدر للفعل ، أو مكان ، دون أن يكون فعل ذلك به ، لأنه على وزن الفعل [١].

يعني أن أبا العباس لا يجعل مَزْيَداً" وغيره شاذاً ويقول [٢] : "إنَّ مفعلاً إنما يعتل إذا أريد به الزمان ، والمكان ، أو المصدر . وأما إذا أريد به الاسم فإنه يصح ، فعلى هذا تقول "مَقْوَل" إذا أريد به الإسم .

وأنكر ذلك أبو علي وقال : ألا ترى إلى إعلالهم نحو : "باب ، ودار" ولا نسبة بينه وبين الفعل أكثر من الوزن ، فأما إعتلاله "بِمَزْيَدٍ ، ومَرْيَمٍ" فاسمان علمان ، والأعلام تغيَّر كثيراً عن القياس .

وأما إعتلاله بمَقْوَدَةٍ[٣] فعليه لا له ، لأنها مصدر ، وإنما هي شاذة ، وحكي أبو زيد : "وقع الصيد في مَصْيَدَتِنَا" بفتح الميم ، فهذا شاذ مثل "مَقْوَدَةٍ" .

وحكي : "هذا شئ مَطْيَبَةٌ للنفس" و "هذا شرابٌ مَبْوَلَةٌ" . ومَكْوَزَة ، وقد قرأ بعض القراء [٤]: " لمَثْوَبَةٌ من عند الله خيرٌ"[٥] وهذا كله شاذ فلا تقس عليه فتقول مثلاً: "مَقْوَلَةٌ ، ولا مَبْيَعَةٌ ... الخ" ولكن قل "مَقَالةٌ ، ومَبَاعةٌ ، ومَقَادةٌ ، ومَكَازةٌ ، ومَزَاد ، ومَثَابَةٌ" قال تعالى : "وإذ جعلنا البيت مَثَابةً للناس وأمناً"[٦] وذلك لأنها أسماء جارية على أفعال معتلة وهذا قياسها .

ونظير "مَزْيَدٍ ، ومَحْبَبٍ" في الشذوذ أفعال خرجت عن القياس منها : استحوذ وأغيلت[٧] المرأة . وقياسهما : "استحاذ ، وأغالت" .

---

(١) نفسه ٢٤١ .

(٢) المقتضب للمبرد ١٠٨/١ والمفصل ٦٨/١٠ .

(٣) من أمثال العرب : " إن الفكاهة مَقْوَدَة إلى الأذى " أنظر التكملة ٢٥٦/٢ .

(٤) هم قتادة وابن بُرَيْدَة وأبو السَّمَّال . وقد ورد شذوذ صحة الكلمة في : المحتسب ١٠٣/١ .

(٥) الآية ١٠٣ من سورة البقرة .

(٦) الآية ١٢٥ من سورة البقرة .

(٧) أي أرضعت طفلها وهي حامل ، قال أبو الفتح : وحكي ابن السِّكِّيت : " أغالَتْ المرأة ، وأغْيَلَتْ " ولا يعرف أصحابنا الاعتلال .

قال أبو عثمان[1] : "فإنا لم تسمعهما معتلين في اللغة "فاحفظ ولا تقسه" ، أي : لا تقل في "استقام : استقْوَمَ" ولا في "استعان : استَعْوَنَ" ، فإن هذا خارج عن القياس والإستعمال جميعاً .

وذكر أبو الفتح في كتابه المنصف [2] أن القياس يوجب إعلالهما لأنهما بمنزلة "استقام ، وأبانت" . ولكن السماع أبطل فيهما القياس . وقال : أخبرني ابن مِقْسم عن ثعلب قال : يقال "استصْوَبتُ الشيء" ، ولم يقل : "اسْتَصَبْتُ" ، واسْتَنْوَقَ الجملُ ، واستتيست الشاة" ولم يقولوا : "استناق" ، ولا "استناست" .

وقال في كتابه الخصائص ٩٨/١ "باب القول في الاطراد والشذوذ" الثالث : المطرد في الإستعمال ، الشاذ في القياس ، نحو قولهم : أخْوَصَ الرِّمْثُ[3] ، واسْتَصْوَبت الرأي ، واستحْوَذ ، وأغيَلت . . . واعلم أنَّ الشيء إذا اطرد في الإستعمال، وشذ عن القياس، فلا بُدَّ من اتباع السمع الوارد فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره .

وقال في "باب تعارض السماع والقياس" من نفس المصدر ١١٧/١ "إن السماع القياس إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقسه على غيره ، ومثل بذلك بقوله تعالي : "استحوذ عليهم الشيطان"[4] ثم قال : "هذا ليس بقياس ، لكن لابد من قبوله ، لانك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتذي في جميع ذلك أمثالهم ، ثم أنك من بعدُ لا تقيس عليه غيره ، ألا تراك لا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استباع استبيع ؟ .

ثالثاً الناقص

موافقته له في الناقص

الفعل الناقص هو : ما كانت لامه حرف علة كرَضِيَ ، وسَرُوَ ، وغَزَا ، ورَمَى ، وأصل الأخيرين : "غَزَوَ ، ورَمَيَ" تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً .

---

[1] المنصف ٢٤٢ .

[2] المنصف ٢٤٣ .

[3] الرِّمْثُ : شجر ترعاه الإبل ، وإخواصه أن يبدو فيه ورق ناعم كأنه خوصة .

[4] الآية ١٩ من سورة المجادلة .

قال أبو الفتح[1] : أنَّ أصل الإعتلال إنما هو للام ، ثم العين ، ثم الفاء فالآخر أبداً أدخل في الاعتلال من الأول .

ويجئ الناقص من خمسة أبواب هي :

١/ فَعَلَ يَفْعِلُ : كرَمَي يرْمِي وهو ما كانت ألفه واواً ، فلو جاء "رمي يرمو" لالتبس بذوات الواو وكذلك العكس في "غزا" إذن لابد من "يفعِل" بكسر العين في اليائي و "يفعُل" بضمها في الواوي ، ولم يجئ ناقص يائي على " فعُل " بضم العين في الماضي لأن مضارع " فعُل " بضم العين في الماضي لأن مضارع "فعُل" هو "يفعُل" بالضم لا غير ولو جئت "بفعُل" لاحتجت إلى قلب الياء واواً في المضارع فكنت تقول: "يرمو" فهو انتقال من الأخف إلى الأثقل ، وقد جاء حرف واحد من الناقص اليائي على " فعُل" بضم عين الماضي وهو "بَهُوَ" الرجل "يَبْهُو" بمعني "بهي يَبْهَي" أي صار بهياً ، وقد يجئ على قلة في باب التعجب "فعُل" من الناقص اليائي ولا يتصرف إذ لا يكون له مضارع "كقضُو الرجل"[2] .

وقد زاد بعضهم فعلاً آخر وهو "نَهُوَ يَنْهُو" أي صار ذا "نَهيَّة" وهي العقل .[3]

٢/ فَعِلَ يفْعَلُ : كرَضِيَ يَرْضَي .

٣/ فَعُلَ يفْعُلُ : كَسُرَو يَسْرُو .

٤/ فَعَلَ يَفْعَلُ : كنَأي يَنْأي وهو ما كانت حرفاً حلقياً .

قال ابن قتيبة[4] : "ولم يأت "فعَل يفعَل" بالفتح في الماضي والمستقبل إذا لم يكن فيه أحد حروف الحلق لاماً ولا عيناً إلا حرف واحد جاء نادراً وهو : أبَي يأبَي .

أما أبو الفتح فقد قال[5] : ومما جاء على "فعَل يفعَل" وليست لامه ولا عينه حرفاً حلقياً مثل : "قَلَى يَقْلَى ، وسَلَى يَسْلَى ، وجَبَى يَجْبَى ، وركَنَ يَرْكَن ، وقَنَطَ يَقْنَط ... وقد علل لذلك بتعليل لطيف حيث قال : "واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت وتركبت . . ." .

---

(١) المنصف ٣٧٢ .

(٢) "قضُو الرجل" بمعني ما أقضاه .

(٣) أنظر شافية ابن الحاجب للرضي الاستر ابادي ٧٦/١ .

(٤) أدب الكاتب لابن قتيبة ص ١٧١ .

(٥) الخصائص ٣٧٤/١ .

٥/ فَعَلَ يَفْعُل : كدَعَا يَدْعُو . ولا يجئ بالإستقراء من باب حسِب يحسِب بكسر العين فيهما .

بناء الناقص للمجهول

إذا بنى الناقص للمجهول ضُمَّ أوله وكسر ثانيه ، فإن كان يائياً لم يُعَلَّ نحو قولهم : "عُنِي بخالد ورُمِي بسهم" ، وإن كان واوياً قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها نحو : "شُقِيَ به" ، "وغُزِي العدو" فإن خُفِّفَت العين بقيت الياء على حالها ولم ترجع إلى الواو نحو : "غُزِي" قال الراجز :

تهزأ مني أخت آل طَيْسلهْ * قالت أراه دانفاً قد دُنْيَ لهْ

يريد : "دُنِيَ" وهو من دنوت فأسكن النون وأقر الياء [١] ومضارعه يكون على "يُفْعَل" بضم الأول وفتح العين نحو : "يُرْضَي ، ويُغْزَى ، ويُرْمَى" وفي كل يقلب حرف العلة ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله[٢] .

إسناد الناقض إلى الضمائر

إذا أسند الناقص الذي آخره ألف إلى ضمير الغائب بقى على حاله تقول : "غَزَا، ورَمَى" ، أما إذا أسند إلى ضمير الغائبَيْنِ تُرَدُّ الألف إلى أصلها فتقول : "غَزَوَا ورَمَيا" ، وإذا أسند إلى واو الجماعة تقول : "غَزَوْا ورَمَوْا" فتحذف الألف لالتقاء الساكنين وعدم اللبس ويفتح ما قبل واو الجماعة ، وإن أسند إلى نون الإناث تقول : "غَزَوْن ، ورَمَيْن" برد الألف إلى أصلها وإن أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب رُدَّت الألف إلى أصلها فتقول : "رَمَيْتُ و ورَمَيْتَ ، وغَزَوْتُ وغَزَوْتَ ، ورميتُما وغزوتُما ، ورميتُم وغزوتُم .

أما ما كان آخره واواً أو ياءً وأسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب بقى على حاله تقول : "رضيتُ وسَرُوتُ ورضيتما وسرُوتما ، ورضينَ وسَرُونَ" ، وإذا أسند إلى ضمير جماعة الذكور تحذف الواو والياء ويضم ما قبل واو الجماعة تقول: "رَضُوا وسَرُوا" .[٣]

أما إذا أسند المضارع إلى ضمير المثنى أو ضمير الجماعة فإسناده كإسناد الماضي تقول : " يَرْمِيان ويَغْزُوَان ويَخْشَيان " فترد الألف إلى أصلها ، إلا أن تكون

---

[١] أنظر الممتع في التصريف لابن عصفور ٥٢٤/٢ والمنصف ٣٨٤ .

[٢] أنظر الممتع في التصريف لابن عصفور ٥٣٠/٢ .

[٣] الممتع ٥٢٧/٢ .

الواو قلبت ياءً في الماضي فإن المضارع يجري على قياس الماضي فترد الألف إلى الياء فتقول في "يَرْضَى" "يَرْضَيَان" ، وفي "يَشْقَى" "يَشْقَيان" كما قالوا في : "رَضِيَ ، وشَقِيَ" ، فَعُلَّ المضارع كما عُلَّ الماضي ، وقد شذت لفظة واحدة قلبت فيها الألف "ياءً" وأصلها : "الواو" وهي "شَأَى يَشْأَى" من "الشَأْو" فإنهم قالوا : "يَشْأَيَان" والقياس "يَشْأَوَان".

رابعاً : اللفيف

موافقته له في اللفيف

القسم الرابع من أقسام الفعل المعتل هو اللفيف :

اللفيف : هو ما اعتلت فاؤه ولامه أو عينه ولامه ، وينقسم إلى قسمين هما :

١- اللفيف المفروق

٢- اللفيف المقرون

النوع الأول : اللفيف المفروق :

وهو ما كانت فاؤه ولامه من أحرف العلة .

فمثال ما فاؤه ولامه ياء : يَدَيْتُ إليه يداً وهو قليل ، وإنما إستجازوا مجئ الياء في "يَدَيْتُ" فاءً ولاماً لأن الفاء إذا كانت ياءً جرت مجرى الصحيح . وذلك أنها تثبت حيث تحذف الواو نحو : " يَسَر يَيْسِر ، ويَنَع يَيْنِع" ؟ فلخفة الياء جاز فيها هذا ، ولثقل الواو امتنع هذا فيها .

قال أبو عثمان : "واعلم أن الفعل لا يكون موضع الفاء منه واواً ، واللام واو، ليس في الكلام مثل : "وَعَوْتُ" [1] إلا اسماً واحداً ذكره أبو الفتح فاؤه واو ، ولامه واو وهو قولهم واو .

---

[1] المنصف ٤٥٧ . وقد ذكر أبو الفتح علة ذلك في كتاب سر صناعة الإعراب ٥٩٦/٢ خلاصتها : أن الفعل الماضي إذا كان مفتوح العين وفاؤه واو كسرت عين مضارعه كوَعَد يَعِدُ . وكذلك إن كان كان مفتوح العين ولامه واو وجب ضم عين مضارعه كدَعَا يَدْعُو ، فلمَّا كان اجتماعهما يودي إلى هذا التناقض رفضه العرب .

وقد اختلف في أصل ألفه ، فقال أبو الحسن [1]: "إنها من الواو" . وقال أبو علي[2] : "هي من الياء" معتمداً في ذلك على أنه لا ينبغى أن يكون من الواو ، لئلا تجعل حروف الكلمة كلها من موضع واحد .

قال : وأما قولهم "بَبَّه" فإنها تجرى مجرى حكاية الأصوات .

وتكون الفاء "واواً" واللام "ياءً" نحو : وعى ، وأى .

يعامل اللفيف المفروق معاملة المثال من جهة فائه ، ومعاملة الناقص من جهة لامه ، فتحذف فاءه في المضارع باعتبار الأول ، ولامه باعتبار الثاني تقول : "يَئِي ، ويعي ، ولم يَأِ ، ولم يَعِ" فإذا أمرت قلت : "إئْ" "عِهْ" وإذا وصلت قلت : "إ يافتي" "ع يافتي" ، وللمرأة : "إئِيْ" "عِيْ" وللجماعة "أُوْا" "عُوْا" ، وللنساء : "ائِنَّ" "عِنَّ" .

قال أبو الفتح شارحاً هذه العبارات الثلاث الأخيرة[3] : قولك للمرأة : "إئِيْ" هذه الياء هي للضمير والتأنيث ، وأصله : "ائِيَ" بوزن "عِدى" فاستثقلت الكسرة على الأولى التي هي لام الفعل ، فاسكنوها وحذفوها ، لسكونها وسكون التي هي علامة التأنيث والضمير بعدها .

وقولك للجماعة : "أُوا" أصله : "ائُو" مثل "عِدُوا" فاستثقلت الضمة علي الياء ، فنقلت إلى الهمزة ، وحذفت الياء التي هي لام الفعل ، لسكونها وسكون واو الجماعة بعدها .

فأما الياء في قولك لجماعة النساء : "ائِنَّ" فهي لام الفعل ، بمنزلة دال : "عِدْنَ" والنون بعدها علامة الإضمار والجمع والتأنيث بمنزلة نون : "إضربْن" .

ثانياً : اللفيف المقرون :

وهو ما كانت عينه ولامه من أحرف العلة ، فقد تكون العين واللام واوين وحينئذ يبنى الفعل الماضي على "فَعِلَ" لتنقلب الثانية من الواوين ياءً فلا يجتمع مثلان تقيلان في كلمة ، ولا يلزم إدغام . تقول : "قَوِيتُ ، وحوِيتُ" . وأصلهما : "قَوِوْتُ ، وحَوِوْتُ" فانقلبت اللام التي هي واو ياءً ، لانكسار ما قبلها . وفي ذلك قال أبو عثمان : اعلم أنك إذا قلت : "فَعَلت" من هذا [4] عدلته إلى "فَعِلت" لينقلب اللام ياءً استثقالاً لبنات الواوين في الفعل" [5] وإنما صحت العين في "حويت وقويت" لاعتلال اللام فلا يجتمع إعلالان متجاوران .

---

[1] في سر صناعة الإعراب ٥٩٨ .

[2] المنصف ٤٥٧ .

[3] المنصف ٤٧٨ .

[4] أراد بقوله هذا [ما كانت عينه ولامه واواً] .

[5] المنصف ٤٥٤ ، والمقتضب للمبرد ٢٨٧/١ .

وتقلب اللام ياءً لانكسار ما قبلها في الفعل [1] "قَوِى ، وحَوِى" إذا كان أصل العين التحريك ، فإن كان أصلها السكون ثبتت في نحو : "القُوَّة ، والحُوَّة ، الصُوَّة ، وبَوٌ ، وقَوٌ" ، وإنما صحت الواوان في هذه الموضع كلها ، لأنها أسماء ، والأسماء يُؤْمَن معها ثِقَلُ التصرُّف ، ولأنَّ اللسان أيضاً ينبو عن المرتَّم نبوة واحدة .

وقد تكون العين واواً واللام ياءً نحو : طويت ، وشويت .وهو أكثر الأنواع الثلاثة . ولا تكون العين ياءً واللام واواً لأنه ليس في كلام العرب مثل : "حَيَوْتُ".

وقد تكون العين واللام ياءين نحو : عَيِىَ ، وحَيِىَ فتدغم العين في اللام لأن حركة اللام لازمة .

قال أبو الفتح : "فمن أدغم أجراه مجرى الصحيح حين تحرك بالفتح ، والإظهار جائز ، وإنما حسن الإظهار لأن اللام لا تلزمها الحركة .

ألا تراها [تعتل في المضارع [2] بقلبها ألفاً] فتسكن في الرفع نحو : "هو يَحْيَا" وتحذف في الجزم نحو : "لم يُحْيِ" ، فلما لم تلزمها الحركة ، ولم تلزم هي أيضاً الكلمة لم يستثقل الإظهار . فقد قرأ نافع ، والبزى ، وأبو بكر ، ويعقوب ، والمفضل [3] "من حَيِيَ عن بيِّنة" [4] بالإظهار . وقرأ بعضهم[5] "من حيَّ عن بيِّنة" بالإدغام .

ونلاحظ أنَّ الفك والإدغام يستويان عند أبى الفتح وأبي عثمان ، وليس كذلك لأنَّ سبويه قد قال : "... وذلك قولك في حيَّ في هذا المكان ، وقد عَىَّ بأمره ، وإن شئت قلت : قد حَيِيَ في هذا المكان ، وقد عَيِيَ بأمره والإدغام أكثر ، والأخرى عربية كثيرة[6] ".

وقد علَّل ابن الحاجب لذلك فقال : "لأنه يثقل اجتماع الياءين المتحركين.وتقول في الجمع على مذهب من أظهر الياء : "عَيُوا ، وحَيُوا" وتقول : "عَمُوا" وأصلهما : حَيِيُوا ، وعَيِيُوا أستثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان : الياء وهي لام

---

[1] فأما الاسم فقد تكون العين فيه مفتوحة ، فلا يلزم قلب اللام ياء نحو "التوَى" مصدر " تَوِىَ يَتْوَى " وهو الهلاك ، وهو من مضعّف الواو .

[2] ما بين القوسين المركنين زيادة يستبين بها النض .

[3] أنظر السبعة ص ٣٠٦ .

[4] الأنفال ٤٢ .

[5] ابن كثير ، وأبو عمرو ، ابن عامر ، وحمزة ، والكسائي . أنظر الحجة لابن زنجلة ، والسبعة ، ص ٣٠٦ .

[6] الكتاب ٣٨٧/٢ .

الكلمة ،وواو الجماعة فحذفت الياء فصار : "حَيِوْا ، وعَيِوْا" فقلبت الكسرة ضمة لتثبت الواو فصار : حَيُوا ،وعَيُوا قال الشاعر :

وكنَّا حَسِبْنَاهم فوارسَ كَهْمَسٍ * حَيُوا بعد ما ماتوا من الدَّهر أعْصُرَا [1]

أي حسنت حالهم بعد سوء .

ومن أدغم فقال : "حَيَّ ، وعَيَّ" قال في الجمع :"حَيُّوا ، وعَيُّوا" لأنَّ الياء إذا سكن ما قبلها في مثل هذا جرت على الأصل . وعليه أنشد الاصمعي لعبيد :

عَيُّوا بأمرهمو كما * عَيَّتْ ببضتها النعامةْ [2]

وفي ذلك قال أبو الفتح : "اعلم أن العين من "حَيِي" لما جرت مجرى الميم من "عَمِيَ" احتملت الضمة في "حَيُوا" كما تُضمُّ الميم في "عَمُوا" ومن أدغم فقال : "عيُّوا وعيَّت" أجراه مجرى : "ضنُّوا وضنَّت" [3]

فإذا بنيت "حَيِيَ" للمجهول قلت : "قد حُيِيَ في هذا المكان ، وأُحْيِيَ زيدٌ ، والإدغام جائز نحو : "حُيَّ في هذا المكان ، وقد أُحِيَّ زيدٌ" تلقى حركة الياء المدغمة على الحاء ، وتجريه مجرى غير المعتل .

ولك في حاء "حُيِيَ" المضمومة إذا أدغمت العين في اللام الضمُّ ، والكسر وهو الأكثر في اللغة ، لأنه أخفُّ ، ومن كلام العرب : "قَرْنٌ ألوى ، وقرون لُيٍّ ولِيٍّ" بالضم والكسر . وإنما كان كسر "لِيٍّ" أخف عليهم لأنَّ الحرف المشدد قد يتنزل في بعض المواضع منزلة الحرف نحو : "دابَّة وشابَّة" لأنَّ اللسان ينبو عنه نبوة واحدة ، وضمُّ لُيٍّ قليل ، وليس يمتنع .

---

(1) البيت لأبي حزابة الوليد بن حنيفة في لسان العرب ٢١٨/١٤ "حيا " والشاهد فيه قوله : " حَيُو " وبناؤه على خَشُوا لأن حَيِيَ إذا ضعفت الياء ولم تدغم بمنزلة خَشِيَ ، وإذا اتصلت بواو الجمع لحقها من الاعتلال والحذف ما لحق خَشِيَ إذا كانت للجمع ، ومن أدغم فقال : " حَيَّ " ، قال في الجمع حيُّوا ، فسلمت الياء من الحذف لأنهما في الكلمة بمنزلة غيرهما من الحروف غير المعتلة نحو : ودُّوا ، وقَرُّوا ، كما قالوا : عيٌّ بأمره وعيُّو بأمورهم في الجمع .

(2) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٢٦ ، وهو يبكي قومه بني أسد حين قتلهم حُجْر الكندي والد امرئ القيس . والشاهد فيه : عيُّوا إذ سكن الياء الأولى وأدغمها في الثانية جوازاً ، وأجراها مجري المضاعف الصحيح فسلمت من الاعتلال والحذف لمَّا لحقها الإدغام . أنظر الحيوان للجاحظ ١٥٣/٣ .

(3) المنصف ٤٣٨ .

وأما اسْتَحْيَيْتُ فقد اختلف في سبب حذف عينها ، فذهب الخليل إلى أنها حذفت لالتقاء الساكنين ، وذلك بعد نقل حركتها إلى الحاء وقلبها ألفاً هكذا "اسْتَحَايْتُ" فلما سكنت الياء الثانية لاتصالها بضمير الرفع المتحرك وقبلها ألف حذفت فصار استحيت .

وذهب أبو عثمان ، وتبعه أبو الفتح إلى أنَّ العين حذفت لكثرة الإستعمال ونقلت حركتها إلى الحاء ، كما قالوا في : "أَحَسْتُ ، وظِلْتُ ، ومَسْتُ" والأصل: أحْسَسْتُ ، ومَسِسْتُ ، وظَلِلْتُ . نقلت حركة السين واللام في الجميع إلى الفاء ثم حذفتا لسكونهما وسكون ما بعدهما . قال الشاعر :

خلا أن العتاق من المطايا * أَحَسْنَ به فهنَّ إليه شُوسُ [1]

قال أبو عثمان[2] : فيلزم من قال أنها حذفت لالتقاء الساكنين أن يردها في المضارع فيقول : "هو يستحيُّ" لما تحركت اللام بالضمة وزال سكونها ، لكنه لم يفعل ذلك فلو ردّ لرفع ما لا يرفع مثله في كلامهم ، وذلك أنّ الأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتلاً لم يدخلها الرفع .

ويقول أبو عثمان أيضاً من جهة الماضي [3] "ويقوى أنه ليس لالتقاء الساكنين : قولهم في الاثنين : "استحيا" لأن اللام لا ضمة فيها فلو كانت حذفت لالتقاء الساكنين لقالوا : "استحايا" لأن الثانية قبل الألف ، ولابدّ من حركتها ، والفتحة لا تستثقل فيها . فأن قالوا : "استحيا" ولم يقولوا : "استحايا" دلالة على أنَّ العين إنما حذفت لكثرة الاستعمال،ولم يستعملوا الفعل إلا بالزيادة لئلا يلزم أن يقال : "حايَ يحيُّ" وهذا مكروه. فأما قول الشاعر :

وكأنها بين النساء سَبِيكةٌ * تمشي بسُدَّةِ بيتها فَتُعِيُّ

فبيت شاذٌّ كما قال أبو الفتح وقد طُعن في قائله ، والقياس بنفيه ويسقطه [4]

ويجوز الإدغام في أحيية جمع حياء لتحرك المثلين ، فقد ذكر سيبويه أنَّ من العرب من يدغمه فيقول : "أحيَّة" . ويجوز أيضاً الإظهار لأن الجمع فرع على الواحد ،

---

(1) أبو زيد الطائي .

(2) الشاهد : في أحَسْنَ إذ حذف عين الفعل المضعف الصحيح شذوذاً لأن الفعل رباعي ، والحذف القياسي في الثلاثي . وحكي ابن الأعرابي في ظننت ظَنْتُ . وهذا كله لا يقاس عليه ، لا تقول في شَمِمْتُ : شِمْتُ ولا في اقتضضت : أقَضْت . أنظر الخصائص ٣٠٢/٢ والمنصف ٨٣/٣ وأمالي ابن الشجري ٩٧/١ .

(3) المنصف ٤٥٠ .

(4) المنصف ٤٥١ .

واللام في الواحد غير ثابتة ، بل هي مبدلة ، فحمل الجمع على الواحد ، فلم يلتفت إلى إظهاره ، لأن الواحد لا تظهر فيه اللام [1].

وقال سيبويه : "ظهرت الياء في أحيية لظهورها في حَيِيَ ، والإدغام أحسن لأن الحركة لازمة ، فإن أظهرت فأحسنُ ذلك أن تخفي كراهية تلاقي المثلين ، وهي مع ذلك بزنتها متحركةً .

أما أبو عثمان وأبو الفتح فإنَّ أظهار "إحيية" وإدغامها عندهما سواء [2] .

وأما "أعيية وأعييا" فالإدغام فيهما أقوى منه في "أحيية" لأنَّ اللام لا تثبت في "حياء" واحد أحيية بل تبدل همزة ، فلم يلزم اللام التحريك وإنما لزم الهمزة التي هي بدل منها .

وأنت إذا رددت "أعيياءً وأعيية" إلى الواحد كانت اللام فيه ثابتة متحركة في "عَيِيٌّ" فلما تحركت اللام في الواحد والجمع جميعاً قويت فيها الحركة فقوى الإدغام .

قال أبو عثمان : "وسمعنا من العرب من يقول : "أعيياءً وأعيية" فيبيِّن ويدغم، وأكثر العرب يخفي ولا يدغم .

وإنما كثر الإخفاء لأنه وسيطة بين الإظهار والإدغام فعدلوا إليه لاعتداله .

قال أبو الفتح : "وهو عندي أبين من الإشمام وأظهر إلى الحسّ" .

ألا ترى أن سيبويه قد حكى الإشمام في قول الراجز :

متى أنامُ لا يُؤَرِّقْنِي الكرى * ليلاً ولا أسمع أجراس المَطِي

يريد : "الإشمام" في القاف من "يُؤَرِّقْنِي" ولو كان الإشمام كالإخفاء لكانت القاف في زنة متحرك ، كما قال أبو عثمان ، ولو كانت كذلك لانكسر الشعر ، لأنك كنت تجعل الجزء الذي هي فيه "مُتفاعِلُن" ، فتخرج من الرّجز إلى الكامل ، وهذا مُحال .

فلولا أن الإشمام في تقدير السكون لما جاز الإشمام في القاف ، ولكن الإخفاء بمنزلة تخفيف الهمزة ، لأنه متحرك ، والهمزة إذا جعلت بين بين كانت في وزن المتحرك ، ألا تري إلى قول الشاعر[3] :

أأنْ زُمَّ أجمالٌ وفارق جيرَةٌ *وصاح غرابُ البَيْنِ أنت جَزِينُ

---

[1] المنصف ٤٥١ .

[2] اللسان ٢١٧/١٤ .

[3] البيت لكُثَيِّر عزة في : " ديوانه ١٧٠ "

أفلا تراه قد قابل بالهمزة المخففة من "أأنّ" عين "فعولن" وهي متحركة كما ترى، لأنها ثانية الوتد المجموع ، فهذا ثبت [1].

وقال في بعض مؤلفاته [2] : ومعلوم أن هذا الإشمام ، إنما هو للعين لا للأذن ، وليس هناك حركة البتة ، ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن ، ألا ترى أن الوزن من الرجز ، ولو اعتدت القاف متحركة لصار من الكامل . فإذا قنعوا من الحركة بأن يومئوا إليها بالآلة التي من عادتها أن تستعمل في النطق بها ، من غير أن يخرجوا إلى حسّ السمع شيئاً من الحركة مشبعة ولامختلسة ، أعني : إعمالهم الشفتين للإشمام في المرفوع ، بغير صوت يسمع هناك ، لم يبق وراء ذلك شيء يستدل به على عنايتهم بهذا الأمر ، ألا ترى إلى مصارفتهم [3] أنفسهم في الحركة على قلتها ولفها ، حتى يخرجوها تارة مختلسة غير مشبعة ، وأخري مُشَمَّةٌ للعين لا للأذن .

ولايجوز الإدغام في نحو : "لن يُحييَ، ورأيت محييأ" لأن الحركة ليست بلازمة.

ويجب الإدغام في "تحيَّة" وذلك لأن مصدر "فعَّلتُ" في غير المعتل "تفعيلٌ" نحو: "كسرته تكسيراً" ، فالهاء في المعتل لازمة ، بل هي عوض من ياء تفعيل ولذلك وجب الإدغام تقول : "حييته تحيَّة" .

وكان أصل هذا المصدر أن يقال فيه : " حيَّيْته تَحْيِيًا " ولكنه كره فيه الياءات والكسرة فعُدِل إلى "تفعلة" .

وقد جاء تفعيل فيما اعتلت لامه على الأصل وهو قليل قال الراجز :

فهي تُنَزِّي دلوها تنزِيًا * كما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا [4]

وقياسه : " تَنْزِيَةً" .

مخالفته له في إظهار تحية

قال أبو عثمان : "والإظهار عندي جائز ، والإدغام أكثر ، وجاز والإظهار كما جاز في جمع "حياء" حين قلت : "أحيية" ، لأن الهاء "لأفْعِلَة" إذا كانت جمعاً – لازمة ، لاتفارق ، فكذلك كانت "كتحية" حيث كانت الهاء فيها لا تفارق [5] .

---

[1] المنصف ٤٣٩ .

[2] الخصائص ٧٧/١

[3] أي : انصرافهم عن استيفاء الحركة .

[4] الشاهد في قوله "تنزياً " فإن القياس فيه تنزية بالياء المخففة بعدها تاء التأنيث كما تقول : سمى تسمية ، وزكي تزكية ، ولكنه أتى كمصدر فعّل الصحيح اللام نحو سلَّم تسليماً وكلَّم تكليماً .

[5] المنصف ٤٤٢ .

وقال أبو الفتح : "وهذا الذي ذهب إليه ضعيف وأنا أذكر الفصل بين "تحية وأحيية" وذلك أن أحيية جمع ، والجمع فرع علي الواحد، فأنت إذا جئت بالواحد فقلت : "حياءٌ" زال ما كرهته من اجتماع الياءين ، وليس كذلك "تحية" لأنها مصدر ، والمصدر أصل لا فرع ، وليس يمكنك فيها ما يمكنك في الجمع الذي هو فرع على الواحد .

ألا ترى أن "تحية" ليس ثانياً عن أول ، كما أنّ الجمع ثانٍ عن الواحد ؟ فالإدغام فيها لا يجوز غيره ، فهذا فرق ما بينهما .

وحكى بعض أصحابنا ، عن أبي على – ولم أسمعه منه – أنه قال : "إنما لم يجز إظهار "تحية" كما جاز إظهار "أحيية" لأن "تحية" موضع قد هربوا فيه من كثرة الياءات والكسرة ، لأن أصله : "تَحْيِيًا" فلو أظهرت فقلت : "تَحْيِيَةٌ" لكنت قد رجعت إلى ما هربت منه من إظهار الياءات ، فكرهوا العودة إلى ما هربوا منه ، فأدغموا ليس غيرُ ، وهذا قولٌ سديد كما تراه ! .

وأيضاً فليست الهاء في "أحيية" بدلاً من شيء في حشو الكلمة ، وإنما هي زائدة للتأنيث ، والهاء في "تحية" بدلٌ من ياء "تفعيل" فهي ألزم ، فقويت الحركة فوجب الإدغام في "تَحيَّة"[1].

مخالفته له في "أفعل" من "أممت" وترجيح قول أبي الحسن

إذا بنيت "أفْعَلَ" من " أمَمْتُ" وأصله : "أأْمَمَ" فنقلت فتحة الميم إلى الهمزة ، فصارت في التقدير : "أأَمَّ" ثم أبدلت الهمزة ، فيرى أبو الحسن أنها أبدلت واواً ، بينما يري أبو عثمان أنها أبدلت ياءً . فقد قال أبو عثمان[2]: "وسألت أبا الحسن عن : "هذا أفْعَلُ من هذا من أمَمْتُ : أي قصدت" ؟

فقال : "أقول : "هذا أوَمُّ من هذا" ، فجعلها واواً حين تحركت بالفتحة كما فعلوا ذلك في "أُوَيْدِم" .

فقلت له : "كيف تصنع ب "أيمَّة" ألا تراها "أفْعِلة" والفاء منها همزة ؟

فقال : لمَّا حركوها بالكسرة جعلوها ياءً .

---

(1) المنصف ٤٤٣ .

(2) المنصف ٥٣٤ .

وقال : لو بنيتُ مثل "أُبْلُم" من "أَمَمْتُ" لقلت : "أُوُمٌ" أجعلها واواً ، فسألته : كيف تصغر "أيمَّة" ؟.

فقال : "أُوَيَّمة" لأنها قد تحركت بالفتح .

قال أبو عثمان [1] : "وليس القول عندي كما قال ، لأنها حين أبدلت في "آدم" وأخواته ألفاً ثبتت في الفعل ألفاً كالألف التي لا أصل لها في الياء ولا في الواو ، فحين أحتاجوا إلى حركتها فعلوا بها ما فعلوا بالألف .

وقال[2] : "والقياس عندي أن أقول في : "هذا أفعل من .هذا ، من "أممت" وأخواتها : "هذا أيمٌ من هذا" وأصغر "أيمَّة : أُيَيِّمة" ولا أبدل الهمزة واواً .

قال أبو الفتح [3] : "والقول في هذا لأبي الحسن ، وليس ما جاء به أبو عثمان بلازم له ، لأن هذه الألف التي تبدل من فاء "أَفْعَلَ" ليست ألفاً زائدة على الحقيقة ، وإنما هي بدل من همزة هي فاء "أَفْعَل" فلولا أنَّ الهمزة قبلها لظهرت . والقياس أن تقول [4] : "هذا أوَمٌ من هذا" لأن الفاء قد انفتحت ، وإذا انفتحت جعلت واواً كما قالوا : "أوَادِمُ ، وأُوَيْدِمٌ" ولو لم يقلبوا لقالوا : "أأادِم، وأُأَيْدِمٌ" ، وهذا لا يجوز ، فلم يكن من القلب بدٌ لذلك.

وكذلك قال ابن عصفور [5] : "وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، وذلك بعد أن ناقش قول المازني في أكثر من صفحة .

ومما يؤيد مذهب الأخفش أيضاً في قلب الهمزة واواً في قوله : "أوم" من أممت مثل أفعل أنه قياس على ما سُمع في جمع آدم حين قالوا : "أوادم" .

---

(1) نفسه ٥٣٥ .

(2) نفسه ٥٣٦ .

(3) نفسه ٥٣٥ .

(4) نفسه ٥٣٩ .

(5) الممتع لابن عصفور ٣٦٦/١ .

المبحث السادس

المصادر والمشتقات

موافقته له في المصدر من " احوويت واحواويت " من " الحوة "

قال أبو عثمان ووافقه أبو الفتح : "إذا أردت المصدر من "احْوَوَيْتُ" ، قلت : "احْوِوَاءٌ" كما تقول : " اقْتِتَالاً" ومن أدغم فقَالَ : "قِتَّالاً" قال : "حِوَّاء" ، وذلك أنه كره إظهار حرفين متحركين من جنس واحد وهما التاءان ، فنقل حركة التاء الأولي إلى القاف ، فتحركت بالكسرة ، فلما تحركت استُغْنِى عن همزة الوصل ، لأنها إنما جاءت لسكون ما بعدها ، ثم أدغمت التاء الأولي في الآخرة ، فقيل : "قِتَّالاً" ، فكذلك عُمِل في "احْوِوَاءٍ" لأنه كره اجتماع الواوين متحركتين ، فنقلت حركة الأولي إلى الحاء وحذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها ، وأدغمت الواو الأولي في الثانية فقيل : "حِوَّاءٌ" ، ومن أخفي فقال : "اقْتِتَالاً" قال هنا : "احْوِوَاءٌ" ، والمخفي بزنته مُعْلَناً ، فمن هنا وجب تسكين الحاء في "احْوِوَاء" لأن الواو لم تسكن فتنقل حركتها إلى الحاء مع الإخفاء .

أما مصدر احواويت فاحْوِوْوَاءٌ قلبت الواو الوسطي ياءً لانكسار الأولي ، فصار: "احْوِيْوَاءٌ" ثم قلبت الواو الأخيرة ، لوقوع الياء المبدلة من الوسطي قبلها ، فصار : "احْوِيَّاءٌ" .

قال أبو الفتح : "وقد قال بعضهم : "احْوِيْوَاءٌ" ، ولم يقلب الواو – وإن كان قبلها ياء ساكنة – لأن هذه الياء لا تلزم ، لأنها غير موجودة في الفعل .

ويقوى هذا القول عندي قليلاً ، وأنَّ لمن صحَّح ، وجهاً يتعلق به ، أنَّ من قال : "احْوِيَّاءٌ" ، فأدغم ، فقد أعلّ الكلمة من موضعين :

أحدهما : قلب اللام الأولي ياءً

والآخر : قلب اللام الآخرة همزة .

ومن أبدل اللام الأولي ياءً – وهو الأكثر – فإنما ذلك عنده ، لأن المصدر اسم ، والاسم لا يتصرف كتصرف الفعل ، فلما حصلت الياء فيه قبل الواو كانت لازمة موجبة للقلب ، لأن المصدر يجري مجرى اسم المفعول في هذا [1] .

---

[1] المنصف ٤٦٤ .

ومن قال : "قَتَّل" فإنما كره التاءين في "اقتتل" فسكن الأولي ونقل حركتها إلى القاف ، فحذف همزة الوصل لتحرك ما بعدها ، ثم أدغم التاء الأولي في الثانية فقال : "قَتَّل" ، وقياس هذا "حَوَّى" لأنه يكره ظهور الواوين متحركتين في "احْوَوَى" فينقل الحركة ويحذف همزة الوصل ويدغم الأولي في الثانية .

ومن قال : " قِتَّلَ" ، فإنه كسر القاف لالتقاء الساكنين ولم ينقل إليها فتحة التاء ، وقياسه في "احْوَوَى : حِوَّى القومُ" .

موافقته له في مجيء اسم الفاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام .

إذا كان الفعل الأجوف ثلاثياً مهموز الأخر نحو : "ساء ، وجاء ، وشاء . وأصلها : "سَوَأَ ، وجَيَأَ ، وشَيِئَ" بكسر الياء على "فَعِل" ، لقولهم في المضارع : "يَشَاءُ" " يَفْعَل" فأعلت بقلب أعينها ألفاً .

قال أبو الفتح : "فإن جئت باسم الفاعل وجب همزُ موضع عينه ، كما همز في "قائم ، وخائف" فتلتقي حينئذ همزتان ، فيجب إبدال الثانية لاجتماعهما[1] في كلمة ، فتقول : "جاءٍ ، وشاءٍ" ، وأصله[2] : "جَائِئٌ ، وشَائِئٌ" فلابدَّ من قلب الثانية ، وإخراجها من باب الهمز أصلاً ، ولذلك مثلَّها أبو عثمان بـــ " قاضٍ[3] ، وغازٍ" . فوزنه على هذا فاعل . وعند الخليل : "فالع" ، بتقديم اللام على العين .

وقال [4] : "ومن العرب من يجمع الهمزتين فيقول : "جائيءٌ" ، وهذا قليل ، لا يؤخذ به" .

مخالفته له في ترجيح قول النحويين دون الخليل في عدم قلب اسم الفاعل إذا جاء من فعل أجوف مهموز الآخر .

يري الخليل أن اسم الفاعل من "جاء" ونحوه قد قدمت لامه على عينه ، فوزنه عنده "فالع" بخلاف غيره من النحويين فإنه عندهم "فاعل" بلا قلب .

---

(١) وكذلك لانكسار من قبلها ، ولاستثقالهم الهمزتين في كلمة واحدة كما قال أبو عثمان . أنظر المنصف ٣٢٤ .

(٢) ترك أبو الفتح خطوة قبل هذه الخطوة وهي : أصله : جايئٌ وقعت الياء بعد ألف زائدة فقلبت همزة فصارت : جائِئٌ ، فاجتمعت همزتان في آخره فأبدلت الثانية ياء، كما قال ، فالتقي ساكنان ، الياء المبدلة من الهمزة الثانية والتنوين ، فحذفت الياء للالتقاء الساكنين فصار : جاءٍ .

(٣) سبق أن شرحت ما آل إليه "قاضٍ " في ص ....

(٤) أي أبو الفتح في ص ٣٢٤ من كتابه المنصف .

قال أبو عثمان : "وكان الخليل يقول : هو مقلوب[1] . واطرد القلب عند الخليل في هذا[2] لئلا تلتقي همزتان .

وقال غيره : ليس هذا مقلوباً ، ولكن اللام ألزمت البدل لئلا تلتقي همزتان وكلا القولين حسن جميل [3] .

أما أبو الفتح فقد قال : "وروينا عن قطرب : لفيئه ولفائئ ، وأنشدوا[4] :

فإنك لا تدري متي الموت جائئٌ * إليك ولا ما يحدث الله في غدِ

وفيما جاء من هذه الأحرف دليل على صحة ما يقوله النحويون دون الخليل من أن هذه الكلم غير مقلوبة ، وأنه قد كانت التقت فيها الهمزتان ، على ما ذهبوا إليه ، لا ما رآه هو [5] .

وأما كلّ وكِلا فإنما جمع بينهما ثم فصل ، لأن " كُلّ " لتأكيد الجمع و "كِلا" لتأكيد الاثنين ، ولما كانت التثنية ضرباً من الجمع ومقاربة له ، وتقارب لفظ "كلٍّ ، وكِلا" أوقع الفصل بينهما ، لئلا يُظنّ أن هذا من أصل هذا .

إعلال اسم الفاعل من " قام ، وباع " ونحوهما .

يعل اسم الفاعل وجوباً إذا كان على وزن فاعل ، لأنّ العين كانت قد اعتلت فانقلبت في "قام ، وباع" ألفاً – ولولا اعتلال فعله لما اعتل – فلما جئت إلى اسم الفاعل، وهو على فاعل ، صارت قبل عينه ألف فاعل ، والعين قد كانت انقلبت ألفاً في الماضي، فالتقي اسم الفاعل ألفان هكذا "قاأمٌ" وذلك مما لا يمكن النطق به ، فلم يجز حذف إحداهما ، لئلا يعود إلى لفظ " قام" فحركت الثانية التي هي عينٌ ، فانقلبت همزةٌ لأن الألف إذا حركت صارت همزة ، فصار "قائم ، وبائع" .

ويدل على أنّ الألف إذا تحركت انقلبت همرةً ، قراءة أيوب السِّخْتِياني[6] :

---

(1) أي قلباً مكانياً .

(2) اسم الإشارة في هذا : يعود على جاء وأمثاله .

(3) المنصف ٣٢٥ .

(4) أنظر الكلام على البيت في الخصائص ٤/٢ تحقيق عبد الحكيم بن محمد ، بدون تاريخ .

(5) الخصائص ١٠١/٣ . تحقيق عبد الحكيم بن محمد ، بدون تاريخ .

(6) فقيه أهل البصرة ، وكان علم الحفاظ ، اسمه أيوب بن أبي تميمة ، تابعي أدرك أنس بن مالك .

"ولا الضَّألِّين"[1] ، فلما حرك الألف لسكونها وسكون اللام الأولي بعدها انقلبت همزة ، وذلك أنه كره اجتماع الساكنين .

قال أبو الفتح [2]: "ذكر بعض أصحابنا : أن أيوب سئل عن هذه الهمزة ، فقال : هي بدل من المدة لالتقاء الساكنين . واعلم أن أصل هذه ونحوه : الضاللين ، وهو "الفاعلون" من ضلَّ يضل ، فكره اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد على غير الصور المحتملة في ذلك ، فأسكنت اللام الأولي وأدغمت في الآخرة ، فالتقي ساكنان : الألف واللام الأولي المدغمة فزيد في مدة الألف ، واعتمدت وطأة المد ، فكان ذلك نحواً من تحريك الألف ، وذلك أن الحرف يزيد صوتاً بحركاته ، كما يزيد صوت الألف بإشباع مدته .

وحكى أبو العباس المبرد عن أبي عثمان المازني عن أبي زيد ، قال : سمعت عمرو بن عبيد [3] يقرأ : "فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأنٌّ [4] .

قال أبو زيد : فظننته قد لحن إلى أن سمعت العرب تقول : "شأبَّة ، ودأبَّة" ؟

قال أبو العباس : فقلت لأبي عثمان : أتقيس هذا ؟ قال: لا ، ولا أقبله . وعليه قول كثير يمدح عبد العزيز بن مروان : [5]

إذا ما العوالي بالعبيط احْمارَّت

يريد "احمارَّت"

وقال الراجز :

خاطِمُها زأمَّها أنْ تَذْهَبا

يريد "زامَّها" [6]

قال أبو الفتح في كتابه الخصائص "في باب مطل الحروف ١٢٤/٣" وهذا الهمز الذي تراه أمر يخصُّ الألف دون أختيها . وعلته في اختصاصه بها دونهما ، أن همزها في بعض الأحوال إنما هو لكثرة ورودها ساكنة بعدها الحرف المدغم ، فتحاملوا

---

[1] الآية ٧ من سورة الفاتحة .

[2] ينظر المحتسب ٤٦/١ .

[3] روى الحروف عن الحسن البصري وسمع منه . أنظر طبقات القراء لابن الجزري ٦٠٢/١ .

[4] الآية ٧٤ من سورة الرحمن .

[5] ديوانه ٦٧/٢ ، والخصائص ١٢٦/٢ .

[6] فقلبها همزة مفتوحة ، إذ لا يستقيم هنا وزن الشعر باجتماع الساكنين .

وحملوا أنفسهم على قلبها همزة ، تطرّقاً إلى الحركة وتطاولاً إليها ، إذ لم يجدوا إلى تحريكها هي سبيلاً ، لا في هذا الموضع ولا في غيره ، وليست كذلك أختاها ، لأنهما وإن سكنتا في نحو : هذا قضيبٌ بكر ، وتمودّ الثوب فإنهما قد تحركان كثيراً في غير هذا الموضع . فصار تحركهما في غير هذا الموضع عوضاً من سكونهما فيه . فاعرف ذلك فرقاً .

فهذه الهَمَزَات في هذه المواضع ، إنما وجبت عن تحريك الألف لسكونها وسكون ما بعدها .

فكذلك قلبت الألف المنقلبة عن عين الفعل في اسم الفاعل من "قام" همزةً ، نحو "قائم ، وخائف ، ونائم" .

إعلال اسم المفعول من نحو " قيل ، وبيع "

قال أبو عثمان[1] : "مفعول من هذا معتل كما اعتل "فاعل" إلا أنَّ اعتلاله يكون بحذف حرف منه ، فإن كان "مفعول" من "فُعِل"[2] وكان من الواو ظهرت فيه الواو نحو: "مَقُول" وإن كان من "فُعِل" وكان من الياء ظهرت فيه الياء نحو : مَبِيع .

وقال : وبنو تميم يتمون "مفعولاً" من الياء لخفتها ، فيقولون : "مَبْيُوعٌ ، ومَعْيُوبٌ، ومَسْيُورٌ به" قال الشاعر[3] :

وكأنها تفاحةٌ مَطْيُوبةٌ[4]

وقال علقمة :

يومُ رَذَاذٍ[5] عليه الدَّجْنُ مَغْيُومٌ .

قال أبو الفتح [6] : "وقد قالوا طعامٌ مَزِيتٌ ، ومَزْيُوتٌ ، ورجل مَدِينٌ ومَدْيُونٌ ". ولا يتمونه من الواو لثقلها فلا يقولون في "مَقُولٍ : مَقْوُولٌ" ولا في "مَصُوغ : مَصْوُوغٌ"،

---

(1) المنصف ٢٨٢/١ ، ٢٨٣ .

(2) لأنه قد يكون من " أفْعِل واستفعل ، وغير ذلك " ، وإنما قصد هنا " مفعولاً " لأنه يجئ من " فُعِل " نحو : " ضُرِبَ فهو مضروب ، وقُتِلَ فهو مقتول " .

(3) ابن الأعرابي .

(4) أي : مُطَيَّبَة جاءت على الأصل كمخيوط وهذا مطّرد .

(5) رذاذ : هو أول المطر وصغاره .

(6) المنصف ٢٤٨ .

بل إذا انضمت الواو همزت باطراد ، فقيل : "أدْؤُر ، وأثْؤُب" . قال الراجز[1] :

لكل دهرٍ قد لبستُ أثْؤُبا [2] .

فأما إذا كانت كذلك وبعدها واو كان ذلك أثقل لها ، فلذلك حذفوها في "مفعول"، والياء إذا انضمت لم تهمز ولم تغيَّر فهذا دليل على أنَّ الياء أخفُّ .

ووجه حذف من حذف الياء فقال : "مَعِيبٌ" ، أنها لمَّا اعتلت في "عيب" أراد أن يعلها في اسم المفعول .

ومن أتمَّ فقال : "معْيُوبٌ" شجعه على ذلك سكون ما قبل الياء ، فجرت لذلك مجرى الصحيح .

هذا ، وقد صححوا اسم المفعول وإن الفعل معتلاً ، فقالوا : "غُزِي" فقلبوا اللام ، وقالوا : "مَغْزُوٌّ" فصحَّحوها .

وإنما جاز التصحيح في اسم المفعول ، لأنه وإن كان جارياً على الفعل فإنه ليس على وزن المضارع ، ألا ترى أنَّ قائماً لمَّا كان على وزن المضارع في الأصل بالحركة والسكون والعدة لم يكن إلا معتلاً ، وقد تحجَّر أنه لا يتم مفعول من ذوات الواو ، وهذا هو الأشهر .

قال أبو الفتح [3]: "وقد حكى غيره أنهم يقولون : "ثوب مصوْون" والأكثر "مَصُون" قال الراجز :

والمسك في عنبره المدوْف

والأشهر "مدُوف" وقالوا : "رجل مَعْوُودٌ ، وفرس مقْوُودٌ ، وقول مقْوُولٌ" .

وأجاز أبو العباس إتمام "مفعول" من الواو خلافاً لأصحابنا كلهم ، وقال : "ليس بأثقل من" سُرْتُ سُوْوراً ، وغُرْتُ غُوْوراً" ، لأنَّ في "سُوْور ، وغُوْور" واوين وضمتين وليس في "مصوْون" مع الواوين إلا ضمة واحدة .

قال أبو علي [4] : "وهذا خطأ ، لأنه يجيز شيئاً ينفيه القياس وهو غير مسموع ، فقياسه قياس من قال : "ضربت زيدٌ" فأما "سُرْتُ سُوْوراً" فلو لم يسمع لما قيل .

وأيضاً : لو أعلوا في "سُوْورٍ" لأسكنوا الواو الأولي وبعدها واو ساكنة فيجب حذف إحداهما ، فيصير على وزن "فُعْل" ، فكرهوا التباس مثـــــــال : فعول بفُعْل ، واسم المفعول من فُعِل وزنه "مفعول" أبداً نحو : "ضُرِبَ فهو مضْرُوبٌ" فأمن الالتبـــــــاس في

---

[1] معروف بن عبد الرحمن .

[2] الشاهد فيه جمع ثوب على أثْوُب تشبيهاً بالصحيح ، والأكثر تكسيره على أثواب استثقالاً لضمة الواو في أفْعُل ، ولذلك همزه في أثْؤب . والمعني : إني قد تصرفت في ضروب العيش وذقت حلوه ومره .

[3] المنصف ٢٤٧ .

[4] المنصف ٢٤٧ .

"مَصُوغ ، ومَقُول" فجرى على ما يجب فيه من الاعلال ، ، فإنما لم يتم "مفعول" من الواو إلا في الحروف الشاذة التي ذكرنا ، لأنه اجتمع فيه مع اعتلال فعله أنه من الواو، وأنه تجب ضمة واوه وبعدها واوُ "مفعول" فتجتمع واوان وضمة .

و"معيوب" إنما اجتمع فيه ياء وواو وضمة ، وإذا كان القياس في "مَعْيُوب" الاعلال مع أن الياء دون الواو في الثقل ، فمفعول من الواو لثقله أحرى ألا يجوز فيه التصحيح .

وردُّ أبي عليٍّ هذا علْمِيٌّ ، ومنطقي فأنا اختاره .

فإن قيل : ولم وجب إسكان عين الكلمة من "مبيوع ، ومقوول" عندهم جميعاً ؟

قال أبو الفتح : لأن "قيل ، وبيع" عندهم معتلان فأرادوا إعلال اسم المفعول منهما .

ولأن الضمة [1] مستثقلة في الياء والواو ، كما ذكر أبو عثمان .

هذا ، وقد اختلف في المحذوف من "مَبِيع ، ومقول" فمذهب الخليل : حذف واو مفعول . ومذهب أبي الحسن [2] حذف عين الكلمة ، وكذلك اختلفا في المحذوف من مصدري "أفعال ، واستفعال" مما اعتلت عينه كـ "إقامة" و"استقامة" أصلها : أقوام واستقوام ، نقلت حركة العين إلى الفاء فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . فالتقى ألفان: ألف المصدر ، والألف المنقلبة ، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين ، ثم عوض عنها التاء .

فالخليل يحذف ألف المصدر ، وأبو الحسن يحذف العين[3] أيضاً ورجحَّه أبو عثمان في مفعول وفي أفعال ، إذ يقول في كتابه التصريف [4]: وزعم الخليل ، وسيبويه : أنك إذا قلت : مبيع ، ومقول ؛ فالذاهب لالتقاء الساكنين واو "مفعول" .

وقال الخليل : إذا قلت : "مَبْيُوعٌ" فألقيْتَ حركةَ الياء على الباء سكنت الياء التي هي عين الفعل وبعدها واو "مفعول" فاجتمع ساكنان ، فحذفت واو "مفعول" وكانت أولى بالحذف ؛ لأنها زائدة ، لم تحذف الياء ؛ لأنها عين الفعل .

---

(1) المنصف ٢٤٦ .

(2) المنصف ٢٤٨ .

(3) المنصف ٢٥١ .

(4) وهو المنصف شرح أبي الفتح لكتاب التصريف ص ٢٤٨ .

وكذلك "مَقُولٌ" الواو الباقية عين الفعل ، والواو المحذوفة واو "مفعول" . وكان أبو الحسن يزعم أنَّ المحذوفة عينُ الفعل ، والباقية واو "مفعول" فسألته عن "مَبيع" .

فقلتُ : ألا ترى أنَّ الباقي في "مبيع" الياءُ ، ولو كانت واو "مفعول" لكانت "مَبُوْعٌ" ؟ . فقال : إنهم لما أسكنوا ياء "مبيوع" وألقوا حركتها على الباء انضمت الباءُ ، وصارت بعدها ياء ساكنة ، فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها ، ثم حذفت الياء بعد أنْ أُلزمت الباءُ كسرةً للياء التي حذفتها ، فوافقت واوُ "مفعولٍ" الباءَ مكسورة ، فانقلبتْ ياءً للكسرة التي قبلها ، كما انقلبت واوُ "ميزان ، وميعاد" ياءً للكسرة التي قبلها ؛ وكلا الوجهين حَسَنٌ جميلٌ ، وقولُ الأخفشِ أقيسُ .

فإذا قلت من "أفعلت" مصدراً نحو : "أقامَ إقامة ، وأخاف إخافةً" فقد حذفتَ من "إقامةٍ ، وإخافةٍ" ألفاً ، لالتقاء الساكنين .

فالخليل وسيبويه يزعمان : أنَّ المحذوفة هي الألف التي تلي آخر الحرف ، وهي نظيرةُ واو "مفعول" في "مَقُولٍ ، ومَخوفٍ" .

وأبو الحسن يرى أن موضع العين هو المحذوفُ ؛ وقياسه على ما ذكرتُ لك .

قال أبو الفتح[1] : "ويقوى مذهب الخليل في أن المحذوف واو "مفعول" ما ذكره أبو علي من قول الشاعر[2] :

سيكفيك صَرْبَ القوم لحمٌ مُعَرَّضٌ * وماء قدورٍ في القصاع مَشِيب

فقال : قوله "مشيب" أصله "مَشُوبٌ" فالواو فيه عين الكلمة قلبها ياءً لأن واو "مفعول" لا يجوز قلبها إلا أن تكون لام الكلمة معتلة كقولهم : "رُمِيَ فهو مَرْمِيٌّ" .

وقلبها آخر فقال :

أزمانَ عيناءُ سِرْورُ المسرورْ

عيناءُ حوراءُ من العين "الحِيْر"

وأصله "الحُوُر" لأنه جمع حَوْرَاء فكان ينبغي أن يقول : من العِين الحُور ، ولكنه أتبع الحِير العِين ، وهذا عند حذاق أهل العربية يجري على الغلط[3] . وعيناء اسم امرأة. وقال الراجز:

دارٌ لأسماء يُعَفِّيها المُورْ * والدَّجْنُ يوماً والسَّحابُ المهْمُورْ

---

(1) المنصف ٢٤٩ .

(2) السُكيك بن السُلكة السعدي .

(3) المنصف ١/٤٥٠.

قد دَرَسَتْ غيرَ رمادٍ مكفورْ * مكْتئِبِ اللَّوْنِ مَريحٍ مَمْطور

يريد "بمريح : مَرُوحاً" لأنه من الرّوْح .

وقالت العرب : "أرض مميت عليها" يريدون : مَمُوتٌ عليها ، وغار مَنِيلٌ" وهو من الواو وأصله "منول" أي ينال ما فيه .

ويقويه أيضاً : أنَّ الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة حُرِّك الآخر منهما ، فكذا يُحذف الآخر منهما .

ويقويه أيضاً : أنَّ الميم في أوّله يدلُّ على أنه اسم المفعول ، فَتُحْذَفُ الواوُ ؛ لأنها زائدة .

ويقوي مذهب أبي الحسن في أنَّ المحذوف عين الفعل : "أنَّ واو "مفعول" زيدت لمعنى المد ، فتركها أولى ، والعين لم تأت لمعنى فحذفت كما تقول : "مررتُ بقاضٍ" فتحذف الياء لأنها لم تأت لمعنى ، وتبقى التنوين الذي جاء لمعنى الصرف .

وأيضاً أن هذه العين قد اعتلت في "قالَ ، وباعَ ، وقيلَ ، وبيعَ" وفي أصل "مَبِيع، ومَقُولٍ" ، فكما أعلت بالإسكان والقلب ، كذلك أعلت أيضاً بالحذف .

ألا ترى إلى قولهم : "اتَّقى" وأصله "اوْتَقَى" فلما أُعلَّتِ الفاء بقلبها تاءً أُعلت بالحذف فيما أنشدناه أبو علي ، وقرأته عليه في النوادر عن أبي زيد :

تَقُوهُ أيها الفتيانُ إنِّي رأيتُ الله قد غَلَب الجُدُودا

وأنشدنا أيضاً عنه :

قصَرَتْ له القبيلة إذ تَجِهنَا * وما ضاقتْ بشدّته ذراعي

وأصل هذين : "اتَّقُوه ، واتّجهَنا" .

قال أبو علي : ولكنه لما أعلّ الفاء بالقلب ، أعلّها بالحذف ، فكذلك لما أُعلت عينُ "مفعول" بالإسكان والقلب ، أُعلت أيضاً بالحذف .

وأيضاً : فإن العين في "مَقُول ، ومَبِيع" قد حذفت في قولهم : "قُلْ ، وبِعْ" ونحو ذلك ، فلما حذفت في غير هذا الموضع ، كذلك حذفت هنا .

ويقويه أيضاً : أن الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة ، حذف الأول نحو "خَفْ ، وقلْ ، وبِعْ" لاسيما إذا كان الثاني منهما جاء لمعني ، نحو التنوين في "غاز" ونحوه ، وكما أُعلت العين بالقلب مع ألف "فاعل" نحو "قائم" ، كذلك أُعلت بالحذف مع واو "مفعول" .

ويقويه كذلك : "أنَّ مبيعاً" يُشبه "مقيلاً ، ومسيراً" وهما مصدران .

فلما رأي أبو عثمان هذه العلل متكافئة قال : "وكلا الوجهين ... الخ" إلا أنه رجع من ترجيحه كما سيأتي .

قال أبو الفتح : "وأما ما ذهب إليه أبو الحسن وزيادة أبي عثمان عليه ، وانفصاله من الزيادة فعجبٌ من العجب ، وقوله في هذا يكاد يرجح عندي على مذهب الخليل وسيبويه ، وقال في موطن آخر من كتابه : "وقوله في هذا عجيب ، وإن كان قد ناقض فيه فيما يجيءُ ، وستراه بُعَيْدُ إن شاء الله .

فأما : "معيشة" فعند الخليل [1] يجوز أن تكون "مَفْعُلَةٌ" أصلها : "مَعْيُشَةٌ" فنقل ضمة الياء إلى العين ، فسكنت الياء وقبلها ضمة ، فقلبت الضمة كسرة ، لتسلم الياء ، فصارت "مَعِيشَةً" .

ويجوز أن تكون "مَفْعِلة" أصلها "مَعْيِشَةٌ" فنقل كسرة الياء إلى ما قبلها فثبتت ، لأنها ساكنة ، وقبلها كسرة ، فاستوى لفظهما لذلك .

وكذلك "عِيشٌ" يجوز أن يكون "فِعْلاً ، وفُعْلاً" الأخير أصله : "عُيْشٌ" . فقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فصار "عِيْشاً" كما قالوا : "بِيْضٌ" وأصله "بُيْضٌ" كـ"حُمْر" فقلبوا الضمة كسرة ، إذ لا يفْصِلُ الخليل بين الواحد والجمع .

وكذلك كان يجيز في "دِيك ، وفِيل" أن يكونا "فِعْلاً ، وفُعْلاً" لأنهما من الياء لقولهم : "فُيُولٌ ، ودُيُوك" وكان أبو الحسن يخالفه في ذلك فيقول [2]: "إنما هي "مَفْعِلة" فقط إذ لو كانت "مَفْعُلة" لقيل "مَعُوشة" أصلها : مَعْيُشَة نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها وانقلبت واواً لسكونها وانضمام ما قبلها .

ويقول في "فُعْل"[3] من البيع : بُوعٌ . ويقول في جمع أبيض : بِيض – فيقول: "إنما أفرّق بين الواحد والجمع بقلب الضمة كسرة في الجمع لأنه أثقل من الواحد وقد تقدم أنه خالف هذا الأصل في "مبيع" وهو مفرد حيث قال : "إنَّ مبيعاً أصله "مبيوع"، ثم نقل الضمة من الياء إلى الباء ، ثم أبدل الضمة كسرة لتسلم الياء بعدها . وحينئذ قال أبو عثمان [4]: "وقوله في "مَعِيشة : مَعُوشة" تركٌ لقوله في "مَبِيعٍ ، ومَكِيلٍ" وقياسه على " مَبِيعٍ ، ومَكِيلٍ : مَعِيشةٌ ، لأنه يزعم أنه حين ألقي حركة عين "مفعول " على الفاء

---

(1) المنصف ٢٥٤ .

(2) المنصف ٢٥٥ .

(3) التبصرة والتذكرة للصيمري ٨٩١/٢ . والمقتضب للمبرد ١٠٠/١ .

(4) المنصف ٢٥٥ .

انضمت الفاء ، ثم أبدل مكان الضمة كسرة لأنّ بعدها ياءً ساكنة ، وكذلك يلزمه في "معيشة" هذا ، وإلا رجع إلى قول الخليل في "مَبيع" .

أي ينبغي أن تكون معيشة عنده : "مفعِلة ، ومفعُلة" كما هي عند الخليل ، وكان من المفروض عليه أن يرجع إلى مذهب الخليل في مبيغ ، لأنه كان يجب على حسب قياسه في "بُوع ، ومعُوشة" أن يقول في مفعول : مَبُوعٌ" وهذا لم يقله أحد من العرب على الإطلاق . فلو كانت الياء في "مبيع" هي الزائدة كما يقول أبو الحسن ، لوجب أن يقول : "مَبُوعٌ" كما يقول : "مَعُوشة" .

ويقوى مذهب أبي الحسن في كون الجمع أثقل من الواحد هروب العرب من الواو في الجمع وإقرارها في الواحد وذلك قولهم : "بِيضٌ" ، ولم يقولوا : "بُوض" وكانوا يقولون في الواحد : عتا ، عُتُوًّا ، وعُتِيًّا و عسا العُود ، عُسُوًّا ، وعُسِيًّا . وأما في الجمع فكلهم يقلب فيقول : عُصِيٌّ ، ودُلِيٌّ " فلا يجيزون التصحيح كما أجازوه في الواحد ، فلولا قول العرب : "مُبيَع" لكان قياسه في "بُوع" ، ومعيشة حسناً جداً ، ولكن قولهم هذا أفسد عليه مذهبه . فأما قول الشاعر : [1]

وكنت إذا جاري دعا لمَضُوفَةٍ * أُشَمِّرُ حتى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِي

ففيه تقويه لمذهب أبي الحسن لأنه جارٍ على قياسه ، ومضوفة هنا من "ضفت الرجل" إذا نزلت عليه والمراد هنا ما ينزل به حوادث الدهر . وأصلها : مَضْيُفَةٍ ثم نقلت الضمة إلى الضاد ، وانقلبت الياء واواً ، لسكونها وإنضمام ما قبلها .

قال أبو الفتح [2]: "وهذا بيت شاذ لا نعلم له نظيراً ، فينبغي أن ألا يقاس عليه ، وقول الخليل في "معيشة ، ومبيع" أقوى لقولهم كلهم! "مَبيعٌ " ، ولم يقولوا : "مَبُوعٌ" كما قالوا: "مَضُوفة" ، ومن "مَبِيعٍ" يشبه أن يكون الخليل أخذ قوله في "معيشة" لأن عين "مفعول" مضمومة .

---

[1] البيت لأبي جندب الهذلي ، أنظر القاموس مادة " ضوف " .

[2] المنصف ٢٥٧ .

المبحث السابع

الإعلال والإبدال

موافقته له في قلب الواو والياء همزة

تقلب الواو والياء همزة وجوباً في أربعة مواضع :

١/ أن تتطرفا بعد ألف زائدة ثالثة فصاعدا نحو : كساء ورداء وأصلهما : كساوٌ ورداي ، لأنهما من الكِسْوَةِ والرِّدية .

يقول أبو عثمان : "إذا كنت تقلب الواو والياء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ــ مع أن الفتحة بعض الألف ــ فمن باب أولى قلبهما بعد الألف التي هي أكثر من الفتحة وأشبع .[1]

فقلبتا ألفين فصارا في التقدير : "كسااا ، ورداا" فالتقى ألفان فلو حذف أحدهما لصار الممدود مقصوراً ، فحرِّكت الألف الثانية فانقلبت همزة فظهر المّد الذي أرادوه .

فإن كانت الألف ثانية وبعدها الياء مثل : ثاية ، وظاية ، وراية لم تهمز الياء فلو همزوها فقالوا : "ثاءة وراءة" لاجتمع في الكلمة إعلالان هما : إعلال العين ، وإعلال اللام وذلك قليل ، وسيأتي منه إن شاء الله مثل : شاءٌ وماءٌ وحروف الهجاء فيمن مدّ فقال : باء ، تاء ، ثاء ، . . . الخ .

وأما الشقاوة ، والإداوة ، والنقاوة ، والنهاية ، والبكاية فبنيت على الهاء ، ولولا الهاء لوجب قلب الواو والياء همزة كما انقلبتا في "رداء وكساء" وذلك لأن الإعراب صار جارياً عليها وقد قويت حيث لم تكن طرفاً حرف إعراب .

ومثل ذلك قول العرب : "عقلته بثنايين" ، إذ لا تُهمزُ الياءُ فيقال : "عقلته بثنائين لأنه بني على التثنية ، وكذلك "مِذْوَرَان" لأنه لا يفرد له واحد ولو أُفرد لقيل فيه "مِذْرَيان" لأنك تقدّره قبل التثنية : "مِذْريٌ" مثل "مِعْزىً" ، ثم تثني فتقول : "مذريان" كما تقول مِعْزَيان .

فإن وقعت بعدهما تاء التأنيث اللازمة ، فمنهم من يصحح الواو والياء ، وذلك لأن تاء التأنيث قد صارت عنده حرف الإعراب ، لأنه بنى الكلمة على التأنيث وصارت التاء لازمة للكلمة لا تنفك عنها فحينئذ يقول : "عَبَايَة وصَلايَةٌ" .

---

[1] المنصف ٣٩٤ .

ومنهم من يتصوَّر أن الهاء ليست من الكلمة ، وكأن الاسم عنده مذكر مثل : عَبَايٌ وصَلايٌ فسرعان ما يقلب من الياء والواو همزة فيقول : "عَبَاءٌ ، وصَلاءٌ ثم يأتي بتاء التأنيث بعدما استقر القلب ، ويؤنث الاسم بعدما كا مذكراً فيقول : "عَبَاءَةٌ ، وصَلاءَةٌ ، وعَظَاءةٌ . . . الخ " .

ذكر أبو عثمان أن سيبويه سأل الخليل عن العظاءة ونحوها فقال له جاءت على "العظاء" .[1]

فبنى الخليل الواحد على الجمع بدليل قول الشاعر :

سِوَى عَضْرَفُوطٍ حَطَّ بي فأقَمْتُهُ * يُبَادِرُ سِرْباً من عَظاءٍ قَوَارِبِ

قال أبو الفتح[2] : "إن الخليل وإن بنى الواحد على الجمع ، فإن هذا الواحد فيه هَاء التأنيث ، وهذا الجمع ــ أعني "عظاء" ــ لا هاء فيه ، وإنما بني المؤنث على المذكر ، وهذا هو القياس ، أعني أن يبنى المؤنث على المذكر .

وأما شاءٌ فشاذ لا يقاس عليه ، وذلك أنه جمع "شاة" فالهاء في "شاة" للتأنيث ، والألف قبلها منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل ، واللام محذوفة ، وهي هاء فلما أردت جمع "شاة" على حد قولك "بقرة وبقر" وجب حذف هاء التأنيث ؛ فلزم أن يبقى الاسم على شين وألف ، وهما الفاء والعين فلم يجز تركه على ذلك كراهية أنْ يُذهب التنوين ــ لسكونه ــ الألف ، كما يذهبها من قولك : "هذه عصاً" فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد ؛ وهذا محال ؛ فوجب أن يُضمَّ إلى الكلمة ما يؤمَنُ معه حذف الألف، فكان ردّ الهاء الأصلية التي هي لام الفعل أولى ؛ لأنها أحقُّ من الأجنبيِّ الغريب ، فرُدّت ؛ فصار التقدير "شاة" في وزن "جاه" فكان سبيله أن يقر على ذلك ! إلا أن العرب أبدلت الهاء همزة ، كما أبدلت الهمزة هاءً في قراءة من قرأ : [3] "هِيَّاك نعبد"[4] . وكما قال الشاعر :

فهِيَّاك والأمر الذي إن توسَّعَتْ * مَوَارِدُهُ ضاقت عليك مصادره .[5]

---

[1] المنصف ٣٨٧.

[2] المنصف ٣٨٧.

[3] القارئ هو أبو السَّوار الغنوي . أنظر تفسير القرطبي ١٠٢/١ .

[4] الآية ٥ من سورة الفاتحة .

[5] البيت لطفيل الغنوي في ديوانه ص ١٠٢ وفي المحتسب ٤٠/١ وفي سر الصناعة ٥٥١ والشاهد فيه : فهيَّاك إذ أبدل الهمزة هاء شذوذاً .

وبعضهم يقول : "هِنْ تَفْعَلْ أفْعَلْ" يريدون "إنْ" .

وكما قالوا : "هرقت الماء" في "أرقت" .

فكما أبدلت الهمزة في هذه المواضع كلها هاءً ؛ لأنهما من مخرج واحد ، كذلك أبدلت الهاء في "شاة" همزة ، فصارت "شاءً" كما ترى ؛ فجمعوا على الكلمة : قلب العين ألفاً ، وقلب اللام همزة ؛ وهذا مكروه ، وعليه أكثر الأقاويل ؟ .

وقال أبو علي : "شاء جمع شاة من غير لفظها" لئلا يجتمع فيها قلبُ الواو ألفاً وقلب الهاء همزة ، وتكون الهمزة على هذا أصلاً ؟ .

وقال سيبويه : إجماعهم على "شاويّ" في النسب إلى "الشاء" دلالة على أن اللام ليست بهمزة ، كأن سيبويه لما رآهم يقولون : "شاويّ وشويّ" حمل الكلمة على أن لامها ياء ، ولم يحملها على أنها واو ؛ لأن باب "طويت ، وشويت" أكثر من باب "جوّ وقوّ" . قال الراجز :

لا ينفع الشاويَّ فيها شاتُهُ * ولا حِمَارَاه ولا عَلاتُهُ[1]

ومثل "شاءٍ" في إعلال عينه ولامه "ماءٌ" وأصله : "مَوَهٌ" فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار التقدير : "مَاهٌ" ثم قلبت الهاء همزة ، ويدل على أن أصله "مَوَهٌ" قولهم في تصغيره "مُوَيه" وفي تكسيره : "أمواه" ، وأنشد سيبويه :

سقى الله أمْوَاهاً عَرَفْتُ مكانها * جُرْاباً وملْكُوماً وبَذَّرَ والغَمْرَا[2]

وقالوا : "ماهت الرَّكيَّة ، تمُوه ، وتَمُاه ، وأماهها الله" .

فأما ما حكاه أبو زيد من قولهم : "ماهت الركية تَميه" بالياء ، فلا يدل على أنه من الياء ؛ لأن سبيله أن يحمل على "فَعِل يَفْعَل" كمذهب الخليل في "طاح يطيح" .

قال أبو الفتح على لسان أبي عثمان : "لا تتوهم أن : "باءً ، وتاءً" مثلُ "شاءٍ" ؛ لأنا نعلم أن الألف في "شاءٍ" من واو وفي "باءٍ ، وتاءٍ" لا أصل لها في "ياء" ولا "واو" ، ولو كان لها أصل في "ياءٍ أو واوٍ" لظهرتا ؛ لأنه كان ينبغي أن تكونا ساكنتين ، وكان يجب أن يقال : "بَيْ ، تَيْ" أو : "بَوْ ، تَوْ" فلما أخرجوا "بَا ، تا ، ثا" من التهجي ، وعطفوها ؛ أشبهت الأسماء بالعطف ؛ لأنَّ العطف نظيرُ التثنية فدخلها الإعرابُ فلم

---

(1) الشاوي : صاحب الشاء والرجز لمبشر بن هذيل في لسان العرب ١٤/٤٤٨ "شوا" .

(2) البيت لكثير عزة في ديوانه ٥٠٣ .

يمكن أن تكون على حريفين ـ الآخر منهما حرف لين ـ لئلا يذهبه التنوين فوجب أن يزاد على الحرف مثله ؛ كما قال أبو زبيد الطائي :(*)

ليتَ شعري وأينَ مِنيِّ ليتُ * إنَّ لَيْتاً وإنَّ لوَّاً عناءُ

فكما زادوا على "لَو" واواً أُخرى حين جعل اسماً ؛ لأنه لا أصل له في الثلاثة ، فَتُرَدُّ اللام بعينها ، كذلك زادوا على "با ، تا ، ثا" ألفاً أخرى ، فالتقى ساكنان فلم يجز حذف أحدهما ؛ لئلا يعودوا إلى ما منه هربوا وهو القصر ، فحركوا الثانية فانقلبت همزة .(١)

وقال أبو علي : إلا أنك الآنَ بعد الهمز والمدِّ تُدخلُ هذه الحروف في أحكام الأسماء ، وتقضي لها بحكم ما انقلبت عينه ـ وإن كنا نعلم أنها غير منقلبة ـ ولكنه قد صار إلى لفظ المنقلبة عينه .(٢)

وتشارك الواو والياء في ذلك الألف فإنها إذا تطرفت بعد ألف زائدة قلبت همزة كحمراء ، إذ أصلها حمرى ، زيدت ألف قبل الآخر للمد ، فقلبت الأخيرة همزة .

٢/ أن تقعا عيناً لاسم فاعل فعل أعلتا فيه نحو " قائم وبائع" أصلهما : قاوم وبايع، وقد تقدم مثل هذا .(٣)

فإن كانت الواو أو الياء غير معتلة في الفعل ، فإنها تَبْقى أيضاً في اسم الفاعل دون قلبها همزة مثل : عور فهو عاور ، وعين فهو عاين .

٣/ أن تقعا بعد ألف مفاعل وشبهه ، فإذا أردت أن تجمع كلمة على "فعائل" وكانت ألفها ، أو واوها ، أو ياؤها مدة زائدة ثالثة ساكنة لهمزت في الجمع . وذلك مثل: رسالة زدت ألف الجمع قبل ألفها ، فالتقى ألفان لم يجز الجمع بينهما ، ولا إسقاطهما ، ولا اسقاط أحدهما ، ولا تحريك الأولى لأنها ألف الجمع ، فوجب أن تتحرك الثانية ، وإذا تحركت الألف صارت همزة ، وكسرتها لوقوعها بعد ألف الجمع فقلت رسائل .

وتقول في "عجوز" "عجائز" وفي "صحيفة" "صحائف" فتقلب كلاً من الواو والياء همزة تشبيهاً لهما بألف رسالة لأن الواو والياء لما كانتا زائدتين ساكنتين ، وما قبلهما(٤) جزء منهما شبهتا(٥) بألف رسالة فجرتا من هذا مجرى الألف .

---

(١) المنصف ٤٠٧ . ديوانه ٢٤ ، (*) وشرح المفصل ٣٠/٦ .

(٢) المنصف ٤٠٧ .

(٣) في إعلال اسم الفاعل ص إلا أن المقام يطلبه .

(٤) أي حركة الحرف الذي قبلهما منهما ضمة قبل الواو وكسرة قبل الياء .

(٥) أي لم يجز بقاؤهما محركتين فقلبتا همزة حملاً على ما تستحسل حركته وهو ألف رسالة وكذلك ليكون فرقاً بين حرف المد الأصلي في المفرد وحرف المد الزائد إذ حرف المد الأصلي تبقى فيه الواو والياء في

قال أبو الفتح : "وأصل الباب في هذا الهمز إنما هو للألف ؛ لأنها أقعد في المد منهما.[١]

وقالوا في صيرف[٢] : صيارف ، وفي جوهر : جواهر ، وفي جدول جداول[٣]، وقالوا في حذيم : حذايم[٤] .

وكذلك إن كانت الياء والواو عيناً في الكلمة وجب أن تصحح إن كانت متحركة، أو ساكنة . قالوا في المتحركة أسْوَد وأساوِد ، وأطيب وأطايب وأجود وأجاود .

وقالوا في الساكنة : "معيشة ومعايش" لأنَّ الياء في معيشة ، وإن كانت ساكنة فأصلها الحركة[٥] وإنما همزوا ياء صحيفة ، وواو عجوز ، وألف رسالة لأنهن متن بالسكون في اللفظ والأصل فوجب لهنَّ الهمز .

والياء في معيشة أصلها الحركة لأنها عين الكلمة .

قال أبو عثمان : "فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة "معائش" بالهمز فهي خطأ ، فلا يلتفت إليها ؛ وإنما أُخذت عن نافع بن نُعيَمْ ولم يكن يدري ما العربية[٦] وتقول في مباع : مَبَايع لأنه الأصل : مَبْيَع ،

وتقول في مقال : مقاوِل لأن الأصل : مَقوَل . وفي مقام : مقاوِم كل ذلك بالتصحيح قال الشاعر :

وإني لقوَّامُ مَقَاوِم لم يكن * جرير ولا مولى جرير يقومها[٧]

الجمع دونما قلب نحو : معيشة جمعها معايش ومثوبة جمعها مثاوب ومنارة جمعها مناور بتصحيح حرف العلة فيهما لأنه حرف مد أصلي .

[١] المنصف ٢٧٣ .

[٢] لأن حرف العلة فيه ثان وكذلك الحال في جوهر .

[٣] لأن الواو في المفرد متحركة وكذلك الحال في حذيم الياء متحركة .

[٤] حذيم بفتح الحاء وكسرها وسكون الذال وفتح الياء علم على رجل .

[٥] لأن أصل معيشة "مَعْيِشَةٌ" على وزن "مَفْعِلَةٌ" كمعرفة فحصل للكلمة إعلال بالتسكين وذلك بنقل حركة الياء إلى العين .

[٦] المنصف ٢٦١ .

[٧] هو الأخطل يهجو جريراً في ديوانه ص ٣٢٠ والشاهد : مَقَاوِم إذ صحح الواو بعد ألف الجمع الأقصى لأنها عين الكلمة .

فأما قول العرب : "مصائب" فغلط كما قال أبو الفتح ؛ لأن الياء في "مصيبة" عين الفعل وهي منقلبة عن واو وأصلها "مُصْوِبة" وأصلها الحركة ، وقياسها "مصاوب".[٢]

قال أبو عثمان : "وأما "مدائن" فقد اختلفت العرب[٣] فيها والعلماء ، فجعلها بعضهم "فعائل"[٤] فهمز محتجاً "بُمدْنٍ" ، فقالوا : "مُدنٌ" يدل على أن الميم من الأصل وليست بزائدة ، وهم الأكثر .

وقال بعضهم : "هى مَفاعِلُ[٥]" والميم زائدة ؛ لأنه من "دَانَ يدينُ" فلم يهمزوا .

قال أبو الفتح : "فأما من قال : "مُدْنٌ" فاشتقاقه واضح و"مدينة" عندهم كسفينة ، و"مدائن" "كسفائن" .

وأما من أخذها من "دان يدين" فمعناه : أنها أطاعت صاحبها وتذللت له والدّينُ: الطاعة . وأما اختلاف العلماء فيها ، فكأنّ بعضهم سمعها مهموزة ، وبعضهم سمعها غير مهموزة ، وبعضهم سمعها مهموزة وغير مهموزة .

فالذين سمعوها مهموزة خالفوا تأوُّل من سمعها غير مهموزة

والذين سمعوها مهموزة وغير مهموزة ــ وأبو عثمان واحد منهم ــ قد أخذوا فيها بالقولين .

ولو كان كلُّهم سمعوها مهموزة وغير مهموزة ، كما سمعها أبو عثمان المازني بالوجهين لزال الخلاف ولم يقع أصلاً .

واختلاف العلماء إنما كان من أجل اختلاف العرب فيها .[٦]

٤/ أن تقعا ثانيتي لينين بينهما ألف مفاعل :

فمثال الواوين تقول في جمع "أوّل" : "أواول" . ومثال الياءين "عيّل" و"عيايل" . ومثال الياء والواو : "سيِّد" و"سياود" .

---

(٢) المنصف ٢٦٢.

(٣) أي أن العرب منهم من يهمز ، ومنهم من لا يهمز .

(٤) أي قال "مدائن" .

(٥) أي قال "مدائن" .

(٦) المنصف ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

ومثال الواو والياء كأن تجمع "فَوْعَلاً"[1] من "بعت" تقول : "بوايع" . وإن جعلته : "فَيْعَلاً"[2] قلت : "بيايع" .

فالخليل وسيبويه يريان قلب الحرف الذي بعد الألف همزة فيقولان في الجميع : "أوائل ، وعيائل ، وسيائد ، وبوائع ، وبيائع" وذلك أنه لما وقعت الألف بين حرفي علة، وهي شبيهة بهما ، والثاني من حرفي العلة يلي الطرف ، وذلك مما يُضعِّفه ، هرباً من ذلك إلى الهمزة . وتبعهما في ذلك أبو عثمان وأبو الفتح .

وأبو الحسن[3] لا يرى الهمز إلا في الواوين لثقلهما ، مدعياً أن هذا هو الذي سمع عن العرب ، ولا يهمز في الياءين ، ولا مع الواو والياء ، بل كان يقول في جمع "فَيْعَلٍ" من "قلت : قياول" .

واحتج بقول العرب في جمع ضَيْوَن على ضياون بدون همز ، وكان قياسه أن اجتماع الياءين ، أو الواو والياء في أول الكلمة لا يوجب همزها .[4]

قال أبو عثمان : "سألت الأصمعي[5] عن "عَيَّل" كيف تكسره العرب ؟ فقال : "عيائل" يهمزون كما يهمزون في الواوين .[6]

قال أبو الفتح : "ويدل على صحة مذهب الخليل : ما ذكره أبو عثمان عن الأصمعي[7] وفي نظري هو المعتمد .

وأما ضياون جمع ضيون فقد صحَّ ولم يهمز وذلك لصحته في الواحد . قال أبو الفتح : "وكان القياس[8] همزه .

فإن بَعُدَ حرف العلة من الطرف بأن فصل بينه وبينه ياء أوغيرها صُحِّحَ ولم يجز أن يهمز تقول في جمع "طاوُوس وناووس[9]" : طواويس ونواويس وأما قول الشاعر :

---

(1) أي تكون الواو زائدة للإلحاق "كجَوْهَر" .

(2) أي ثانيه ياء زائدة للإلحاق "كصَيْرف" .

(3) أنظر رأيه في المنصف ص ٣١٩ .

(4) شرح المفصل ٩٣/١٠ .

(5) أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الله بن أصمع الباهلي ولد سنة ١١٥هـ ت ٢٢٥ وهو من علماء اللغة الكبار ثقة يحكي عن العرب .

انظر ترجمته في مراتب النحويين ص ٨٠ .

(6) المنصف ٣١٩ .

(7) المنصف ٣١٩ .

(8) المنصف ٣٢٠ .

(9) الناووسُ : مقبرة النصارى . أنظر لسان العرب ٢٤٥/٦ .

وكَحَلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ[1]

وقول الآخر :

فيها عيائيلُ أُسود ونُمُرْ[2]

فقد قال أبو الفتح : " اعلم أنه قد كان القياس أن يهمز "العواور" في كل قول ؛ لأن الألف قد اكتنفها واوان ، ولكنه لما أراد "العواوير" ، واضطر إلى قصر الممدود ، ترك الواو بحالها لتكون صحتها دلالة على إرادة ذلك المعنى وأمارة للمد ، وصارت نية الياء تمنع القلب ؛ لأنها في تقدير الملفوظ به .

ولو اضطر شاعر إلى مد مثل "أوائل" لقال : "أوائيل" فترك الهمزة بحالها ، وإن كانت الياء المزيدة قد حجزت بين العين واللام ؛ لأنه إنما أراد "أوائل" ومدّ مضطراً فترك الهمزة بحالها ؛ لأن الأصل القصر .

٥/ أن تجتمع واوان في أول الكلمة ، بشرط أن تكون الثانية غير منقلبة عن حرف آخر نحو : "وواصل"[3] جمع "واصلة" فإنك تقول فيها "أواصل" .

*عند النسب إلى"غاية" أو "راية" تصير الكلمة : غايِيٌّ ورايِيٌّ ؛ فتجتمع ثلاث ياءات ؛ الياء الأولى وياء النسب المشددة ؛ فتقلب الياء الأولى همزة ــ جوازاً ــ لتصير : غائيّ ورائيّ .

قلب الهمزة ياء

فيما سبق تحدثت عما إذا اكتنف الألف واوان ، أو ياءان ، أو واو وياء ، فقلت أن تهمز الآخرة منهما ، فلما كانت اللام صحيحة ثبتت الهمزة كما رأيت في نحو : "أوائل وسيائد وعيائل" وسأتحدث الآن عما إذا كانت اللام همزة ، أو واواً ، أو ياءً فأقول : "يلزم الهمزة التغيير لما يأتي :

---

(١) البيت في المنصف ٣٢٢ وهو منسوب للعجاج في الخصائص ٣٢٦/٣ والشاهد فيه تصحيح واو العواور الثانية ، لأنه ينوي الياء المحذوفة في العواوير ، والواو إذا وقعت في مثل هذا الموضع لم تهمز لبعدها من الطرف ، والعواوير : جمع عوّار ، وهو وجع العين .

(٢) الآخر : هو حكيم بن مُعَيّة الرَّبعي . وفي رواية عيابيل ، والعيِّل هو الفقير ، أو واحد الأولاد ، أو السبع الملتمس للرزق ، وجمعه عيابيل على غير قياس .

أنظر لسان العرب ١٦٧/١١ وتهذيب اللغة ١٩٨/٣ .

(٣) وواصل : بواوين : الأولى فاء الكلمة ، والثانية بدل من ألف فاعلة.

ينظر ابن عقيل ٢١٤/٤ .

فمثال ما لامه همزة : "خطيئة ، ورزيئة" ووزنهما فعيلة ، والياء زائدة ، فإذا أردنا أن نجمعهما جمع تكسير على وزن "فعائل" فإن إعلالاً يحدث حسب خطوات رسمها أبو عثمان وهي :

١. تجمع خطيئة ورزيئة على خطايئ ورزايئ ، بياء مكسورة ، هي ياء المفرد، وهمزة بعدها هي لامه .

٢. وقعت الياء وهي مدة زائدة في المفرد بعد ألف التكسير فتقلب همزة فتصير: "خطائئ ورزائئ بهمزتين" .

ففي هذه الخطوة يرى الخليل أنَّ "خطايا" ونحوه قد قلبت لامه التي هي همزة إلى موضع ياء "فعيلة" فكأنها في التقدير : "خطايئُ" ، ثم قلب الهمزة فصارت موضع الياء فصارت "خطائى" ، فأبدلت الكسرة فتحة وعمل بها كما عمل بها في قول عامة النحويين . وقد علَّق أبو الفتح[١] على هذا بما يطول ذكره سائلاً في ذلك أبا علي وفي آخر تعليقه قال : "ومذهب من لم يقل بالقلب في خطايا" عندي أقوى من قول الخليل ، وذلك أنه قد حُكي عنهم : "غفر الله له خطائتَهُ" .

وحكى أبو زيد : "دَرِيئَةٌ ، ودرائِىءُ ، وخطيئة ، وخطائئُ" ، وذلك في كتاب الهمز المقيس أفلا تراهم قد نطقوا بالهمزتين كما ذهب إليه غير الخليل ، ثم قلبوا الثانية ياء لانكسار ما قبلها ، فصارت "خطائى" ثم اتفق الخليل وسائر النحويين في التغيير من هنا الى آخر ما جرى على الكلمة .

٣. اجتمع في آخر الكلمتين همزتان : الهمزة العارضة في الجمع والهمزة الأصلية التي هي لام الكلمة ، وقد كانوا يُغيِّرون هذا الجمع للهمزة العارضة فيه وحدها، فإذا اجتمع فيه همزتان كان ألزم للتغيير فقلبوا الهمزة الأخيرة ياءً لانكسار ما قبلها[٢] ، فصار "خطائِيُ" و "رزائِيُ" .

٤. ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة للتخفيف فصارت "خطائَي" و "رزائَي" .

٥. ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت "خطاءَا" و "رَزاءَا" .

---

[١] المنصف ٣٢٨ .

[٢] وكذلك لاجتماع همزتين في الطرف .

٦. قال أبو عثمان : والهمزة قريبة المخرج من الألف ، فكأنك جمعت بين ثلاث ألفات ، وهم يكرهون ذلك فالتمسوا التخفيف فأبدلوا من الهمزة ياء فصارت "خطايا" .

وأما "مطايا ، وروايا" فقد تحدث فيهما أبو الفتح بإيجاز فقال : "فأمَّا "مطايا" فأصلها : "مطاءٍ" ، والهمزة عارضة في الجمع ، واللام من بنات الواو ؛ لأنها من "مطوت" فجرت مجرى "خطاءٍ" بعد بدل الهمزة الثانية فغُيِّرت كما غُيِّرت "خطايا" .

فأما "روايا" فأصلها : "رواوٍ" ، فلما اكتنف الألف واوان همزت الأخيرة فصارت "رواءٍ" ؛ فلما عرضت الهمزة في الجمع واللام معتلة من بنات الياء ؛ لأنها من "رويت" عمل فيها كما عمل في "مطايا" .[1]

ولكنني أقول : فمثال ما لامه واو قلبت ياء في المفرد : مَطيَّة أصلها "مطَيْوَة ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء .

١. فمطيَّة تجمع على : مَطَايُو .

٢. تقلب الواو ياء ، لتطرفها بعد كسرة فتصير : مطايِيُ .

٣. وقعت الياء الأولى بعد ألف مفاعل ، وكانت مدة زائدة في المفرد فقلبت همزة فصارت "مطائيُ" .

٤. تقلب كسرة الهمزة فتحة للتخفيف فتصير : مطائَيُ .

٥. ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت : مطاءَا .

٦. ثم قلبت الهمزة ياء لاجتماع ثلاث ألفات[2] فصارت : مطايا .

قال أبو الفتح : وقد قالوا : "مطية ومطاوى" ، والسبب في ذلك أنهم شبَّهوا "مطيّة بإداوة فأظهروا الواو في جمعها كما ظهرت في جمع "إداوة" وليست كذلك ، وكأنَّ الذي حسَّن هذا ــ على شذوذه ــ أنَّ اللام من "مطية" واو في الأصل ، وكانت : "مَطيْوَة" ثم انقلبت الواو .

فكأنّ هذه الياء الأخيرة لما كانت أصلها الواو صارت بمنزلة ما نطقوا فيه بواو ظاهرة ، فراعوا الأصل المتروك واعتدوا به ، كما أنهم قالوا : "قُلْتُ" فضموا الفاء" .

---

(١) المنصف ٣٣٣ .

(٢) جعل أبو عثمان الهمزة ألفاً لأنها تشبهها فتنطق الهمزة "أ" فيما يبدو لي ، وهم يكرهون اجتماع ثلاثة أحرف متشابهة ، وفي بعض النسخ "اجتماع شبه ثلاث ألفات ، ولذلك قلبوها ياء" .

لأنهم راعوا أصل حركة العين قبل الحذف والإسكان وهي الضمة المجتلبة لها بدل الفتحة .

وأيضاً فإنهم كرهوا الياء بين ألفين لقرب مخرج الياء من الألف فجعل مكان الياء واواً ؛ لأنها بعيدة من الألف . وليس بعلة قاطعة .

والأجود في جمع "مطية : مطايا" .[1]

فمثال ما لامه ياء راوية :[2]

١. فراوية تجمع على : رواويُ .

٢. تقلبُ الواو همزة لاكتناف ألف مفاعل على حرفان لينان فتصير : روائِيُ .

٣. تقلب الكسرة فتحة للخفة فتصير : روائَيُ .

٤. تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت : رواءَا .

٥. قلبت الهمزة ياءً فراراً من اجتماع ثلاث ألفات فصارت : رَوَايَا .

وإن جمعت "إداوة" زدت ألف التكسير بعد الدال وقلبت من الألف التي بعدها همزة[3] وكسرت[4] فانقلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسر فقلت : "أدَائِيُ" ثم "أدَاءَيُ" ثم "أدَاءَا" ثم "أدَاوَى"[5] .

موافقته له في إبدال الهمزة ألفاً

تبدل الهمزة ألفاً إذا وقعت فاء لفعل وقد سبقتها أخرى نحو : "آخذ ، وآكل" إذ أصلهما : أأْخذ ، وأأْكل ، وإنما تبدل على حركة ما قبلها ، فلما سكنت وانفتح ما قبلها أبدلت ألفاً .

وكذلك الحال في الاسم نحو : آدم ، وآخر ، أصلهما : أأْدَم ، وأأْخَر ، ولو جمعت أو صغرت لقلبتها واواً نحو : أوَادِم ، وأوَيْدِم ، وأوَاخِر ، وأُوَيْخِر .

---

(١) المنصف ٣٣٥ .

(٢) الراوية : المزادة التي فيها الماء (أو القربة) ولها معان أخر . أنظر لسان العرب ٣٤٦/١٤ .

(٣) لوقوعها بعد الف مفاعل وكانت مدة زائدة في المفرد .

(٤) إنما كسرت لأن الحرف الأول بعد ألف الجمع في مفاعل يجب كسره .

(٥) الفرق بين واو المفرد ، وواو الجمع أن الواو في المفرد لام الكلمة ، وفي الجمع زائدة منقلبة عن الألف التي قبل الواو في المفرد .

موافقته له فيما تقلب فيه الواو ياءً

تقلب الواو ياءً فيما يلي :

١. إذا وقعت عيناً لمصدر فعل أعلت فيه ، وكان قبلها كسرة (وبعدها ألف) نحو : حالت حيالاً[١] . فإن لم تعتل في الفعل صحت في المصدر نحو : قاومته قواماً، وذلك لأن المصدر يسرى إليه الإعلال من فعله لأنهما كالشئ الواحد . وتصح كذلك في سِوار لأنه اسم ، وليس مصدراً[٢] .

٢. أن تقع عيناً لجمع صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهي في مفرده إما معتلَّة كديمة وديم ، ودار وديار ، وإما شبيهة بالمعلة وهي الساكنة ، بشرط أن يقع بعدها في الجمع ألف كسوْطٍ وسياط ، وثوب وثياب ، وروضة ورياض ، فإن فُقِدَتْ الألف صحت الواو نحو : زِوَجة وشذَّ ثِيَرة جمع ثور .

قال أبو الفتح : "وقياسه "ثِوَرَة" لأنَّ "ثَوْراً كزَوْج" وهو عندهم من الشاذ في القياس ، المطرد في الإستعمال وقد عدَّد أبو الفتح في منصفه[٣] آراءَ العلماء المختلفة فيه ، وأرى الصواب ما ذهب إليه أبو العباس المبرد القائل : بنوه على "فِعْلَة" ثم حركوه، فصار "ثِيَرَة" يريد أن أصله ثِيْرة ، فانقلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها ، ثم حركت الياء ، فأقرت بحالها لأن أصلها هنا السكون . وإنما قالوا : "ثِيَرةٌ" ليفرقوا بين الثور من البقر ، وبين الثور من الأقط . أنشد أبو علي :

* صدر النهار يراعي ثِيَرَة رُتُعَا

وتصح الواو إن تحركت في المفرد لقوتها بحركتها فقد قالوا : "طويل وطوال ، وشذ الإعلال في قول أُنَيْف بن زِبَّان :

تبيَّن لي أنَّ القماءةَ ذِلَّةٌ * وأنَّ أعزّاء الرِّجال طِيالُهَا[٤]

حيث قلب الواو ياء للكسرة قبلها وهيَ في الفرد ليست بمعلة .

قال أبو الفتح : "إنما شبهه "بثياب" وليس مثله لما ذكرنا .

---

(١) مثّل أبو الفتح لمصدر الفعل الثلاثي دون غيره ، فقد أعلت العرب عين مصدر غير الثلاثي فقالوا : انقاد انقياداً والأصل انقواد .

(٢) وهذا لم يذكره أبو الفتح فهو كثيراً ما يذكر بعض المحترزات ويترك البعض ..

(٣) المنصف ٢٨٦ .

(٤) انظر القاموس "طول" والمفصل ٨٩/١٠ والمنصف ٢٨٤ .

وتصحُّ أيضاً إن اعتلت لام المفرد نحو : "رِوَاء وطِوَاء جمعي ريَّان وطيَّان" وأصلهما : "رَوْيان ، وطَوْيان" وذلك لئلا يتوالى في الجمع إعلالان : قلب العين ياءً ، وقلب اللام همزة .

ولما كان الجمع أثقل من الواحد ، وما يعرض فيه أثقل ، والواو مع الكسرة تثقل، ومع هذا أن حروف المد قد منعن كثيراً مما يكون في غيرهن ، يقولون في جمع تمرة تمرات بتحريك الثاني ، وفي جَوْزة وبَيْضة جَوْزات وبيضات بتسكينه كراهة للحركة فيهما لئلا يصيروا إلى لفظ يجب معه القلب ، وهو قولهم : "بَيَضات ، وجَوَزات" ولوقلبوا فقالوا : "باضات ، وجازات" لالتبس لفظه بلفظ ما واحده مقلوب ، نحو : "دارات ، وقارات" جمع "دارة ، وقارة" وقد جاء في الشعر تحريك مثل هذا ، قال الشاعر :

أبو بَيَضات رائحٌ مُتأوّبٌ * رَفيقٌ بمسح المَنْكَبَيْنِ سبوحُ

وإنما قلت الحركات في حروف اللين لمضارعتها لها ، فكرهوا اجتماع المتشابهات ، ولذلك قلبوا في نحو : باب ودار .

قال أبو الفتح : "وهذا شاذٌّ لا يعقد عليه باب .[1]

٣/ أن تقع عيناً لجمع على فُعَّل (صحيح اللام) نحو : صُيَّم ، ونُيَّم والعلة في جواز القلب في هذا الجمع أنَّ واحده قد اعتلت عينه نحو صائم ونائم وقد جاورت الواو الطرف[2] ولذلك قلبت قال الشاعر[3] :

ومُعَرَّضٍ تَغْلى المراجلُ تحته * عَجَّلْتُ طَبْخَتَهُ لرِهْطٍ جُيَّع

يريد : جُوَّعاً .

ولكن تصحيحها أجود وهو الأصل نحو : صُوَّم وقُوَّم .

ويجوز أيضاً : "صِيَّم" بكسر الصاد[4] لأنه لمَّا شُبِّهَ بِعِتِيٍّ في القلب ، كذلك شبِّه به في كسر أوله .

فأما قول النابغة الجعدي :

---

(١) سر صناعة الإعراب ٧٧٩/٢ .

(٢) ضرب أبو الفتح في كتابه المنصف ٢٨٨ ، ٢٨٩ أمثلة كثيرة رائعة تدل على أنَّ الشئ إذا جاور الشئ دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة فارجع إليها إن شئت .

(٣) الحويدرة واسمه قطبة بن محصن شاعر جاهلي مقل .

(٤) وهذا خاص بالمعتل لأنه لا يجوز في عاذلٍ : عِذَّلٌ ، ولا في غاسلٍ : غِسَّلٌ ، ولا بدَّ من ضم العين .

وبِرَدْوَنَةٍ بلَّ البَرَاذِينُ ثَفْرَها * وقَدْ شربتْ مِن آخِرِ الصَّيفِ أيِّلا[1]

قال أبو الفتح[2] فأخبرني أبو علي : أنَّ ابن حبيب قال : أُراد : لبن أيِّلٍ وهو يُغْلِمُ ، وقال : ويروى أُيَّلاً ، يراد : جمعُ لبن آيلٍ . اي خاثر مثل : "حائلٍ وحُوَّلٍ ، قال: وهو خطأ ، وليس هذا خطأ ؛ لأن فاعلاً من المعتل العين بالواو إذا جمع على فُعَّل كان القلب فيه مطرداً ، وإن كان التصحيح فيه أجود ، فجائز أن يكون : أُيَّلٌ يراد به : أُوَّلٌ، ثم يقلب ، كما يقال في "صُوَّمٍ : صُيَّمٌ" ، وفي "جُوَّعٍ : جُيَّعٌ" ، وقال الأعشى :

فبات عَذْوباً للسماء كأنه * يُوائِمُ رَهْطاً للعَزُوبةِ صُيَّما

فإن كان الجمع على فُعَّال صحت الواو لتباعدها من الطرف بحجز ألف فُعَّال بين عينها ولامها وشذ قولهم : "فلانٌ في صُيَّابة قومه" يريدون : في صُوَّابة : أي في صميمهم وخالصهم وهو من صاب يصوب : إذا نزل ، وقياسه التصحيح .

ولكن هذا ممَّا هُرِبَ فيه من الواو إلى الياء لثقل الواو ، وليس ذلك بعلة قاطعة .

وشذ قول ذي الرمة :[3]

ألا طرقتنا ميَّة ابنة مُنْذِرٍ * فما أرَّق النُّيَّامَ إلا سلامها

حيث أعل بقلب الواو ياء وكان قياسه النُّوام بالتصحيح ، وهو الأكثر استعمالاً في كلام العرب .

قال أبو الفتح[4] : "وإنك لو جمعت مثل :"شاوٍ وجاوٍ على فُعَّل" لصححت ولم تعلل ، وذلك قولك :"جُوّىً وشُوَّى" ومن قال في "جُوَّع ، وقُوَّم : جُيِّع وقُيَّم" لم يقل إلا "جُوَّى وشُوَّى" بالتصحيح .

وإنما لم يجز إعلال مثل هذا لأنك قد أعللت اللام بأن قلبتها ألفاً ، فلم يجز إعلال العين ؛ لئلا يجتمع على الكلمة إعلال العين واللام جميعاً ، وهذا مرفوض في كلامهم ، لم يجئ منه إلا أحرفٌ شاذَّةٌ ، منها "شاءٌ وماءٌ" .

٤/ أن تجتمع هي والياء في كلمة ، والسابق منهما أصلياً ، أي غير منقلب عن حرف آخر ، وكذلك ساكناً سكوناً أصلياً فحينئذٍ تقلب الواو ياء ، وتدغم في الياء نحو :

---

(١) تاج العروس "و ل" وخزانة الأدب ٦/٢٣٩ والمنصف ٢٩٠ .

(٢) المنصف ٢٩٠ .

(٣) ديوانه ١٠٠٣ .

(٤) المنصف ٢٩١ .

سيِّد ، وميِّت والأصل : سيْود لأنه من ساد يسود ، ومَيْوِت لأنه من الموت ، وطيّ وليّ: مصدري طويت ولويت .

وقد اختلف العلماء في وزن "ميِّت" ونحوه .

فقال أبو الفتح : "ذهب أصحابنا إلى أنه "فَيْعِلٌ" مكسور العين ، كأنه كان "مَيْوِتٌ"، ثم قلبت الواو ياءً لسكون الياء قبلها .

وذهب البغداديون إلى أنه "فَيْعَل" بفتح العين نقل إلى "فَيْعِل" ، بكسرها قالوا : لأنا لم نر في الصحيح بناء "فَيْعِلٍ" إنما هو بفتح العين ، نحو : ضَيْغم ، وصَيْرف" .

قال أبو الفتح : "وهذا لا يلزم لأن المعتل قد يأتي فيه من الأبنية ما لا يأتي في الصحيح ؛ لأنه نوع على حياله . ففَيْعِل في المعتل عاقب "فَيْعَلاً" في الصحيح ، كما عاقبت "فُعَلَةٌ" في المعتل في جمع فاعل "فَعَلَة" في الصحيح في جمعه ، نحو : "قاضٍ وقُضَاة ، وكاتِبٍ وكَتَبَة" .

ويدل على أنهم لو أرادوا بميِّتٍ "فَيْعَلٍ" لقالوا : "مَيَّتٌ" بالفتح ، قال ابن أحمر :

مُسْتَبْشِرُ الوجهِ بالأضيافِ مُقْتَبِلٌ * لاهَيَّبانُ ولا في رأيه زللُ

وأنشد سيبويه لرؤبة[1] :

ما بال عيني كالشَّعِيبِ العيَّنِ

فمجيئُ هذا على "فَيْعَل وفَيْعَلان" بفتح العين يدل على أنهم لو أرادوا بميت " فَيْعَل" لقالوا : "مَيَّتٌ" ،

فالقياس ما عرفتك ، وعليه العمل .

ويدل على أنَّ من يقول : "مَيْتٌ" هو الذي يقول : "مَيِّتٌ" قول الشاعر :

ليس من مات فاستراح بمَيْتٍ * إنما المَيْتُ مَيِّتُ الأحياء

وقالوا في جمع "مَيِّتٍ : أمْواتٌ" ، فجمعوا "فَيْعِلاً" على "أفْعال" .

وذهب الفراء إلى أنَّ أصله فَعِيل نحو مَوِيت ، لأن له نظيراً في كلام العرب ، بخلاف فَيْعِل ؛ فإنه ليس له نظيرٌ في كلامهم ، فلما كان هذا هو الأصل أرادوا أن يعلوا عين الفعل كما أعلت في مات يموت ، فقدمت الياء الساكنة على العين فصار : "فيعل" فانقلبت الواو ياء فجعلوها ياء مشددة .

---

[1] ديوانه ١٦٠ .

ولم يذكر أبو الفتح رأي الفراء إلا في أقل من سطر من كتابه[1] وهو يتحدث عن ميزان أشياء كما أنه لم يذكر له احتجاجاً ولا تفصيلاً .[2]

ولم يأت مصدر على "فَيْعَلُولة" إلا فيما كان معتل العين نحو : "كَيْنُونَة ، وقيدودة، وأصلهما : كَيْوَنُونة ، وقَيْوَدودة فاجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبوا الواو ياءً ، وأدغموا فيها الياء الأولى ، فصارت في التقدير : "كيَّنونة ، وقيَّدودة"، فحذفوا الياء الثانية المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل وجوباً لطول الاسم فصارت "قَيْدُودَة ، وكَيْنُونَة" ، وجُيِّزُوا بين الحذف والإثبات في "مَيِّت ، وهَيِّن" لأنه رباعي قصير. وهذه المصادر التي ذكرتها لك على وزن يختصُّ به المعتل الأجوف دون الصحيح .

ومنها : "رَيْحَان ، وريحٌ رَيْدَانَةٌ" وأصلهما : " رَيْوِحان ، ورَيْوِدانة" ، فقلبوا الواو ياء لوقوع الياء الساكة قبلها ، فصار في التقدير : "رَيِّحان ، ورَيِّدانة" ، فحذفوا العين أيضاً لطول الكلمة قال الشاعر :[3]

سلام الإله ورَيْحانُهُ * ورحمتُه وسماءٌ درَر[4]

وقال ابن ميادة :

أهاجك المنزل والمحضرُ * أودت به رَيْدانَةٌ صَرْصَرَ[5]

وذهب الفراء إلى أن هذه المصادر إنما جاءت بالياء ؛ لأنها جاءت على أمثلة مصادر بنات الياء في أكثر الأمر ، نحو : صار صَيْرُورَة ، وسار سَيْرُورة فأجْرِيت "كَيْنُونة ، وقَيْدودة" ، مجرى "سيرورة" فقيلت بالياء حملاً على بنات الياء .

قال : كما قالوا : "شكَوْته شِكاية" ، فقلبوا الواو ياء لأنه جاء على مثال مصادر بنات الياء ، نحو : "الرِّماية ، والسِّعاية" .

قال : وأصلُ "فَعلولة" هنا : "فُعلولة" بضم الفاء . قال : ولكنَّهم كرهوا أنْ تنقلب الياءُ في "صيرورة ، وطيرورة" ونحوهما واواً ؛ لانضمام ما قبلها ، ففتحوا الفاء وأجروا بنات الواو هنا مجرى بنات الياء ؛ لأنها داخلة عليها .

---

(1) المنصف ص ٣٦٠ .

(2) انظر التفصيل في الإنصاف ٤٦٩/٢ والمفصل ٩٧/١٠ .

(3) النمر بن تولب "صحابي جليل" .

(4) ديوانه ٣٤٥ .

(5) أراد المَحْضَر ، والصَّرْصَر ، فشدد للوقف ثم احتاج ، فأجراه في الوصل مجراه في الوقف .

قال أبو الفتح : وهذا عند أصحابنا مذهب واهٍ جداً ؛ لأنه لا ضرورة تدعوا إلى فتح الفاء لتصحّ العين . ألا ترى إلى قول الشاعر :

مُظاهرةً نِيّاً عتيقاً وعُوطَطا * فقد أحْكَما خَلْقاً لها مُتَبايِنا

فقال : "عُوططا" ، فقلب الياء واواً لانضمام ما قبلها ، وكانت في الأصل : "عُيْطَطاً" ، فقلبت الياء واواً ؛ لانضمام ما قبلها وسكونها ، ولم نرهم قالوا : "عَيْطَطاً" ، ففتحوا العين لتصحّ الياء .

وأيضاً : فلوا كان أصل : "طَيرورة : فُعلولة" بضم الفاء ثم إنهم كرهوا انقلاب الياء واواً لوجب أن يكسروا الفاء ، كما أنهم لما كرهوا أن تنقلب الياء واواً في جمع أبْيض لانضمام ما قبلها كسروا الفاء لتصحّ العين ، فقالوا : "بِيْض" ولم نرهم فتحوها ، فقالوا : "بَيْض" .

وادّعى الفراء أيضاً أن في المصادر بناء "فُعلولة" .

قال أبو الفتح : "وهذا مثال لا أعلمه جاء في المصادر وإن كان قد جاء منه شئ، فما لا يُعبأ به ولا يلتفت إليه لقلته ونزارته . فهذا أيضاً مما يدفع قوله ويوهنه ، فمن هنا كان مذهبه في هذا متعسِّفاً غير موافق للصواب .

أنشد أبو العباس لنهشل بن حري :[1]

قد فارقتْ قرينها القرينه * وشَحَطَتْ عن دارها الظَّعينه

يا ليت أنَّا ضمَّنا سفينــه * حتى يعود الوصــلُ كيّنونه

فهذه دلالة قاطعة على أنها فَيْعلولة" .

ومما قلبوا فيه الواو ياء : "دَيَّار ، وقيَّام" وأصلهما : دَيْوَار[2] وقَيْوام قرأ عمر رضي الله عنه "الله لا إله إلا هو الحي القَيَّامُ" وبعض العرب قلب الواو ياء لاجتماعهما وسبق أولاهما بالسكون في قَيُّوم ودَيُّور وأصلهما : قَيْوُوم ودَيْوُور فبنوه على فَيْعُولٍ وفَيْعَالٍ .

ولا تُقلبُ الواوُ ياءً وتدغم فيما بعدها الياء في "بُويعَ" لشيئين :

(أ) لأنَّ أصل الواو ألف فَاعَلَ فهي إذن عارضةٌ غير لازمة ، ومثل "بُويِعَ" "تُبُوِيعَ" لأنَّ التاء إنما دخلت على "فُوعِل" بعد أن لزمه ما لزمه .

---

[1] المنصف ٢٩٨ واللسان ٣٦٨/١٣ الشاهد فيه : كيّنونة إذ جاء المصدر على الأصل بياء مشددة .

[2] قالوا : "ما بالدار ديار" أي أحد .

(ب) لئلا يلتبس فُوعِل بفُعِّل .

ومثل ذلك قولهم "رُؤْية ونُؤْى" إذا خففت الهمزة قلبتها واواً لسكونها وانضمام ما قبلها فتقول : "رُوْية ونُوْى" بواو خالصة ولا تدغمها في الياء التي بعدها لأنها همزة في النية . فكأنها في تقدير الملفوظ به .

قال أبو الفتح[1] : "وفي بويع معنى آخر يمنع من الإدغام ليس في "رُوْيا" وذلك أنه لما كان الأصل فيه : "بايَعَ" ، وكانت في "بايَعَ" مدة ، أرادوا أن تكون في "بُويِعَ" أيضاً مدة محافظة على الأصل ، وليس في "رُوْيا" مدة مُراعاة .

وبعض العرب قال : "رُيَّة" فأدغم الواو المنقلبة عن الهمزة بعد قلبها كما فعل "بليَّة" فنزلها منزلة ما هو أصل .

قال أبو الفتح[2] : وليس لك أن تقول في "سُوِيرَ وبُوِيعَ : سُيِّر وبُيِّع" ، كما قلت : "رُيَّا" لمراعاتك المد في "سايَرَ" فهو في الإظهار أقعدُ ؛ والأشهر في تخفيف "رُؤْيا" أن تقول : "رُوْيا" بلا همز ولا إدغام ، وهو أكثر .

ومن أدغم فإنه أجرى غير اللازم مجرى اللازم ، وهو على التخفيف القياسي ، هذا هو المشهور عن أصحابنا ، إلا أبا الحسن ، فإنه كان يقول : إنّ من قال : "رُيَّا" فأدغم لم يجئ به على التخفيف القياسي ، بل قلب الهمزة قلباً على حدّ "أخْطَيْتُ وتَوَضَّيْتُ" .

واستدل على أنه قلب الهمزة قلباً على غير التخفيف القياسي بقول بعضهم : "رِيًّا وريَّةٌ" . قال : فكسر الأول كما يكسره في قولهم : "قرنٌ ألْوَى ، وقرون لِيّ" . ولو أراد التخفيف القياسيّ لترك الراء مضمومة ، ولكنه قلبه قلباً على غير حدّ التخفيف القياسيّ .

قال أبو على : وقد يمكن أن يكون من كسر الرَّاء فقال : "رِيًّا وريَّة" على مذهب التخفيف القياسي ، ولكنه لما قلب الواو ياء لإجرائه إياها مجرى اللازمة ، شبَّهَهُ بما لا أصل له في الهمز ، فكسر الراء كما كسر اللام في : "لِيّ" جمع ألْوى .

قال : وقول أبي الحسن : أقرب إلى "رِيًّا" ، يقولُ : ليس يحتاج من قال : إنه قلب الهمزة قلباً إلى هذا التمحُّل البعيد .

---

(1) المنصف ٣٠٧ .

(2) المنصف ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

وصحت الواو في : "ديوان" ولم تقلب وإن كان قبلها ياء ساكنة ؛ لأن الياء غير لازمة إنما هي بدل من واو "دوَّان" ، وهكذا أصله .

ونظير : "ديوان" في أن الياء منقلبة فيه من الحرف المدغم : "دينار ، وقيراط ، ودِيباج" ، ألا ترى أن الكسرة إذا زالت رجع الحرف المبدل منه ، وذلك قولهم في الجمع: "دنانير ، وقراريط ، ودبابيج" فجرى ذلك مجرى "ديوان ، ودواوين" ، وقد قالوا: "دَياوِين" ، وليس بالكثير . قال الشاعر :

عَدانِي أن أزُورَكِ أمَّ عَمْرٍو * دَياوِينٌ تُشَقَّقُ بالمِدَادِ

فهذا أيضاً ممَّا أجرى فيه غَيرُ اللازم مجرى اللازم ؛ فهذا إنما فعله في الجمع لا في الواحد ؛ لأنه لما هَمَّ بالجمع تخيَّل الياء كأنها لازمةٌ بخلاف ما كان يعتقد فيها قبل إرادته الجمع .

ويجوز أن يكون تخيَّل الياء في "ديوان" لازمة ثم لم تقلب فجرى مجرى "ضَيْوَن[1]" على شذوذه ، والقول الأول ، وإن كان أغمض فليس فيه حمل على الشذوذ؛ لأنه لو كان هذا مذهبه في الواحد للزمة أن يقول : "دِيَّان" فيقلب الواو ياء للياء الساكنة قبلها ؛ لأنه كان يجريها مجرى اللازم .

وقد قال بعضهم : "دبابيج" فأجرى البدل مجرى اللازم .

وقالوا : "شيراز وشراريز ، وقال بعضهم : "شياريز" ، فهذا كله بمنزلة : "دياوين" .

قال أبو الفتح[2] : أخبرني ابن مقسم عن ثعلب أن بعضهم قال : "عَوَى الكلب عَوَّةً" ، وأصلها : "عَوْيَةً" ، وكان قياسه : "عَيَّة" ولكنه شاذ . فيكون "العواء" . فيمن مد العَوَّى وجعله "فَعلاء" . مثله في الشذوذ .

ومثله في الشذوذ قولهم في العلم : "رجاء بن حَيْوَة[3]" ، وأصله : "حَيِّة" ، وإن اختلفت العينان . وقالوا أيضاً : "عوى الكلب عَوْية[4]" وهو شاذ .

---

(1) الضَّيْوَن : الهر فشذ التصحيح فيه مع استيفاء الشروط .

(2) المنصف ٤١٣ .

(3) هو وزير عمر بن عبد العزيز .

(4) أُطلق للكلب مجازاً لأن العواء للذئب .

٥/ أن تكون الواو لاماً لفُعْلَى اسماً[١] نحو : العُلْيَا ، والدُّنيا ، والقُصيا[٢] ، وذلك لأن الأسماء لخفتها أحمل لهذا التغيير من الصفات ؛ فأما "القصوى" فشاذ ، ونظيره في الشذوذ قولهم : خذ الحُلْوى ، واَعطه المُرّى .

قال أبو الفتح[٣] : "فأما قولهم في الاسم : "حُزْوى" فنظير : "مَكْوَزة" لأن الأعلام كثيراً ما تخرج عن الأصل . قال ذو الرمة :

خليلي عوجا من صدور الرواحل * بجمهور حُزْوى فابكيا في المنازل

لعل انحدار الدمع يعقب راحـــة * إلى القلب أو يشفى نجي البـــلابل

٦/ أن تكون الواو لام مفعول فالأجود فيها التصحيح نحو : مَعْدُوٌّ من "عَدَا" وعُتُوٌّ مصدر عتا يعتو ، والقلب جائز نحو : "مَعْدِيّ ، وعُتِي" . قال الشاعر :

قد علمت عرسي مليكة أنني * أنا الليث معدياً عليه وعادياً[٤]

٧/ أن تكون الواو لام فعول جمعاً كعصا وعُصِيّ ، وعات وعُتِيّ بضم الفاء وكسرها ، وإنما كسروا فاء "عُصِي" إتباعاً لكسرة العين ، وإنما لزم باب "عُصِيّ" القلب؛ لأن الجمع أثقل من الواحد ، ولأنهم لم يعتبروا الواو الأولى لسكونها حاجزاً فصارت الواو الأخيرة كأنها قد وليت الضمة فقلبت ياء "تخفيفاً" فصارت عُصُوٌ : عُصُوي ــ فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ثم قلبت ضمة العين كسرة لتناسب الياء ، فصارت "عُصِيّ" .

---

(١) هذا رأي سيبويه في الحقيقة إذ يقول في كتابه : "وأما فُعلى من بنات الواو فإن كانت اسماً فإن الياء مبدلة مكان الواو . . . وذلك الدنيا والعليا والقصيا . . . فإن قلت فَعْلى من ذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفة، ووافقه أبو عثمان وأبو الفتح . أنظر المنصف ، ص ٤١٤ .

ولكن ابن مالك أحد المتأخرين يرى أن القلب يكون في الصفات لا في الأسماء قال في الخلاصة :

من لام فَعْلى اسماً أتى الواو بدلْ * ياء كتقوى غالباً جا ذا البدل

بالعكس جـــاء لام فُعْلى وصفـــاً * وكون قُصْوى نادراً لا يخفى

وتبعه كثيرون منهم الشيخ الحملاوي في شذا العرف ص ١٥٩ أما أنا فعلى رأيه .

(٢) التميميون يعلون لام القصوى على القياس ، والحجازيون يصححونها . أنظر شذا العرف ١٥٩ .

(٣) المنصف ٤١٤ وسر صناعة الإعراب ٧٣٤/٢ .

(٤) الشاهد فيه قلب معدوّ ، إلى : مَعْدِيّ استثقالاً للضمة والواو ، فإنه أصله : مَعْدُوٌّ ، على وزن مفعول ، قلبت الواو الأخيرة ياء استثقالاً ، فصار مَعْدُويّ ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء ، فصار : معدُيًّا ، بضم الدال ، ثم أبدلت ضمة الدال كسرة للتناسب فصار : مَعْدِيًّا بكسر الدال ، ويروى : مَعْدُوّاً على الأصل . والبيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في خزانة الأدب ١٠١/٢ وسر الصناعة ٦٩١/٢ .

وشذ قول بعض العرب : "إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ[1] كثيرة" يريد : جمع "نَحْوٍ" .

قال أبو الفتح[2] : وكأنهم إنما أخرجوا "نُحُوّاً" على أصله ليُعْلَم بذاك أن اصل "عِصِيٍّ : عُصُوٌّ" فجاء "نُحُوٌّ" كالتنبيه على أصل هذا الباب كلِّه ، وقد حكى أبو الفتح أسماءً أخرى في بعض مؤلفاته[3] جَاءَتْ مصححة الواو على هذا المنوال منها : "نُجُوٌّ" جمع "نَجْوٍ" وهو السحاب الذي هراق ماءه ثم مضى مَثَّل له بقول جميل بثينة[4] :

أليس من البلاء وجيبُ قلبـــي * وإيضاعي الهمومَ مع النُّجُوِّ

فأحزنُ أن تكون على صديق * وأفــرح أن تكون على عدُوِّ

ومنها : أُخُوٌّ : جمع أخ ، وبُنُوٌّ : جمع ابن ، وأُبُوٌّ : جمع اب ، قال القناني[5] يمدح الكسائي[6] :

أبىَ الذَمَّ أخلاقُ الكسائي وانتمي * إلى المجد أخلاقُ الأبو السوابق[7]

٨/ أن تقع ساكنة مفردة إثر كسر ، نحو : ميزان ، وميقات ــ من الوزن والوقت ــ فالأصل : مِوْزان ومِوْقات .

فلو تحركت الواو مثل : عِوَض وحِوَل . أو زالت الكسرة من قبلها مثل : مَوَازين ، ومُوِيزين ، ومُوَاقيت ، ومُوَيْقَيت . أو كانت مشددة مثل : إجْلِوَّاذ مصدر : اجْلَوَّذ فلا قلب[8] لقول أبي الفتح :

فإذا جمعت أو حقَّرت زالت الكسرة فرجعت الواو .[9]

---

(١) أي جهات .

(٢) المنصف ٣٨٣ .

(٣) التصريف الملوكي ٨١ .

(٤) ديوانه ٢١٩ وهو من شواهد أبي الفتح في التصريف الملوكي ٨٠ .

(٥) هو أستاذ الفراء . انظر معجم البلدان "قنان" . ع .

(٦) هو على بن حمزة بن عبد الله الأسدي إمام اللغة والنحو والقراءة من أهل الكوفة سكن بغداد توفى بالري عن سبعين عاماً .

(٧) التصريف الملوكي ٨٢ إلا أن أبا الفتح قد اضطرب في نسبته في كتابه "المحتسب" ١٧٥/١ حيث نسبه للعتابي ونسبه فيه أخرى للقناني ٣١٧/١ .

(٨) سر صناعة الإعراب ٧٣٢/٢ .

(٩) المنصف ٥٣٨ .

ولم يمثل أبو الفتح للواو الزائدة في نحو : بُهلُول[1] ، وصندوق تقول فيها : بهاليل وصناديق ، بهيليل وصُنَيْديق . فإذا عرفت ذلك فمثل : "ميزان وميقات" .

- حيلة وديمة[2] : أصلهما : حِوْلة ودِوْمة .
- وإيراد[3] : أصله : إوْراد .
- وإستيلاء[4] : أصله : استولاء .

وقد تبدل هذه الواو ياء وإن تحركت إذا وقع قبلها ياء التصغير قالوا في تصغير "عجوز" عُجَيِّز ، والأصل : "عُجَيْوِز" .

٩/ إذا وقعت لاماً مكسوراً ما قبلها نحو : غازِية ، ومحنية وأصلهما : غازِوة ومَحْنِوَة .

قال أبو الفتح[5] : "فإذا كانوا قد قلبوا الواو في مثل "ثيرة" مع أنها عين ، والعين أقوى من اللام كان قلب اللام التي هي أضعف للكسرة قبلها من باب أولى .

بل يقلبونها[6] وإن تراخت عنها بحرف ساكن ؛ لأن الساكن لضعفه ليس حاجزاً حصيناً فلم يُعْتَدَّ فاصلاً ، فصارت الكسرة كأنها قد باشرت الواو ، ولا يقاس ذلك ، وذلك قولهم : "صِبْيَة وصبيان" والأصل : صِبْوة وصِبْوان لأنه من صَبَوْتُ صَبْوَاً ، وقالوا : الغازي والأصل : الغازِو . ذكر أبو الفتح[7] أن آخر الكلمة هو موضع يلزمه التغيير . وأن الإعراب يَحُلُّ فيه ، وحركات البناء ، وينقلب في الإعراب من حال إلى حال . فلما كان التغيير لازماً للطرف كفى في القلب علة واحدة ، وهي كون الكسرة قبلها .

وأما "حِنْذِوَة" فانما صحت فيها الواو وإن كانت آخراً من قبل أنهم لو قلبوها فقالوا حِنْذِية لم يعلم أأصلها "فِعْلِوة" أم "فِعْلية" .

وقلبت الواو في "غُزِي وشَقِيَ" ياء لانكسار ما قبلهما .

---

(١) البُهْلول : صفة للرجل الجامع كل خير . انظر لسان العرب ٧٣/١١ .

(٢) على وزن فِعلة من الأجوف .

(٣) مصدر "أفْعل" الواوي الفاء .

(٤) مصدر "استفعل" الواوي الفاء .

(٥) المنصف ٣٩٣ .

(٦) سر صناعة الاعراب ٧٣٣/٢ والمنصف ٢٨٨ .

(٧) المنصف ٢١٠ .

١٠/ أن تتطرف الواو في جمع قلة غلى وزن "أفْعُل" وقبلها ضمة نحو : حَقْوٍ وأحْقٍ ، ودَلْوٍ وأدْلٍ . وأصلهما : أحْقُوٌ وأدْلُوٌ فكرهت الواو[١] فأبدلت ياءً ، وأبدل من الضمة التي كانت قبلها كسرة لتصحَّ الياء فصارت : "أحْقِيٌ وأدْلِيٌ" ، ثم جرى عليها ما جرى على "غازٍ[٢]" .

وكذلك لو جمعت نحو : "عرقوة وقلنسوة" بإسقاط التاء لوقعت الواو حرف إعراب فجرى عليها ما جرى على واو "أدْلٍ" وذلك نحو : قَلَنْسٍ وعَرْقٍ والأصل : "قَلَنْسُوٌ" قال الشاعر :

لا مَهْلَ حتى تَلْحَقي بعَنْسِ * أهل الرياط البيض والقَلَنْسي[٣]

وقال الآخر :

* حتى تُفَضِّي عَرْقِيَ الدُّلِيِّ[٤]

١١/ إذا وقعت لاماً رابعة فصاعدا بعد فتحة في الفعل نحو : أغزيت واستغزيت قلبت الواو في الماضي ياء لانقلابها في المضارع .

قال أبو الفتح[٥] : "كرهوا أن يقولوا : "أغزوت" فلا يقلبوا الواو إلى الياء ، وهم يقولون : "يُغزِي" فيقلبونها ياءً للكسرة قبلها ، فأرادوا المماثلة ، وأن يكون اللفظ واحداً ؛ فأعلوا الماضي لاعلال المضارع .

ومن هنا وجبت تثنية ما وقعت واوه رابعة فصاعداً بالياء نحو : "مغزيان ، وملهيان" لأنك لو بنيت فعلاً في أوله الميم على وزن "مَفْعَل" لقلت : "مَغْزيتُ ، ومَلْهَيتُ"

---

[١] قال أبو الفتح لأن الأسماء يلحقها الجر وياء النسب فلو قالوا "مررت بأدْلُوٍ" لاجتمع في آخر الكلمة : ضمة وواو وكسرة ، وبعض هذا مكروه ، ولو قالوا في النسب : هذا أدْلُوِيٌ" لاجتمعت : ضمة وواو وكسرة وياءان فلما كان إقرار الواو يدعو إلى هذا كله قلبت ياء . انظر المنصف ٣٧٨ .

[٢] وأصل : غازٍ غازِيٌ أُستثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين . انظر الكتاب ٣١٠/٣ .

[٣] الشاهد في البيت : القلنسي ، وأصله القلنسُو فقلب الضمة التي على السين كسرة لأنه لا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة ثم قلب الواو ياء لتطرفها إثر كسر .

انظر المنصف ٣٨٠ والكتاب ٣١٧/٣ .

[٤] الشاهد فيه قلب الواو ياء في عَرْقِي جمع عَرْقُوة ، والواو لا تكون آخراً في الأسماء ، وقبلها حركة ، فلما صارت الواو في هذه الحال كُسِرَ ما قبلها ، فانقلبت ياء . والدُّلي : جمع دلو . انظر البيت في الخصائص ٢٣٥/١ والمنصف ٣٨٠ .

[٥] المنصف ٤١٦ .

فقلبت الواو كما قلت : "أغزيت" ، فحمل الاسم في هذا الموضع على الفعل ، كما حمل المصدر على الفعل .[1]

هذا ؛ وقد سأل سيبويه الخليل فقال[2] : " إذا كان الماضي إنما قُلب لأن الكسرة تقع قبل اللام في المضارع فتقلبها ياءً ، فهلا قالوا : "تغازَوْنا ، وترجَّوْنا" فصححوا الواو ؛ لأن اللام لا ينكسر ما قبلها في المضارع إذا قلت : "نتغازَى ، ونترجَّى" ؟ فهلا جرت "تغازينا" مجرى "غزونـــا" في صحة لامه ؛ لأنه لا كسرة قبل اللام في المضارع؟

فقال : "الألف في نتغازى ، ونَتَرجَّى" بدل من الياء التي في "نُرَجَّى ونُغازى ، ورجَّيْنا وغازَيْنا" ، وإنما التاء في "تغازينا وترجَّينا" داخلة بعد أن لم تكن ، فلما كانت الكلمة قبل دخول التاء واجباً القلب فيها ، ثم دخلت التاء بعد ذلك بقي القلب بحاله ؛ لأنه في المرتبة قبل دخول التاء .

وعلى العكس حملوا المضارع تَرْضَى وتشقى على الماضي رَضِيْتُ وشَقِيْتَ لأنهما من الشقاوة والرضوان ، وأصلهما : رَضِوَ ، وشَقِوَ فانقلبت الواو فيهما ياء لانكسار ما قبلها .

قال أبو الفتح[3] : "فلما وجب قلب اللام في "شَقِيْتُ" لانكسار ما قبلها قلبوها أيضاً في المضارع ــ وإن كان لا كسرة قبلها ــ لئلا يختلف الباب ؛ فهذا نظير : "أغزَيتَ تُغزي" إلا أن "أغزيت تُغزي" قُلب ما ضيه لمضارعه ، و"شَقِيَ يَشْقَى" قُلبَ مضارعه لماضيه .

ثم تقول : "هما يَرْضَيَانِ ويشقيانِ فهذه الياء انقلبت عن ألف : يَرْضَى وألف يرضى انقلبت عن ياء رَضِيَ وياء رَضِيَ انقلبت عن واو رَضِوَ .

فأما شأوْتما تشأيان فشاذ عند أبي عثمان وأبي الفتح لأنه كان ينبغي أن يقال : "تشأوان" بتصحيح الواو ؛ لأنه لا كسرة قبلها في المضارع ، ولم ينقلب في الماضي ، فجرى في المضارع على ذلك كما فُعل في "شَقِيَ يَشْقَى" .

---

(1) ولك أن تحمل اسم المفعول "مُعْطَيَان" على اسم الفاعل "مُعْطِي" انظر التصريف الملوكي ٣٣ وشرح ابن عقيل٤/٢٢٢ وذلك لأن كلاً من المضارع واسم الفاعل قبل آخره كسرة..

(2) الكتاب ٢/٣٨٦ .

(3) المنصف ٤١٧ .

قال أبو عثمان : فسألت أبا الحسن الأخفش عن ذلك فقال : "لما قالوا : "تشأى" فجاءوا به على "يَفْعَلُ" أشبه ما ماضيه "فَعِل" نحو : "شَقِي يشْقَىَ ، ورَضِي يَرْضَى" ؛ لأن حكم "يَفْعَل" أن يأتي من "فَعِل" فكما قالوا : "يشقيان" كذلك قالوا : "يَشْأيان" .

قال أبوعثمان : وهذا ليس على القياس ؛ وهو عندي غلط لأن الألف في "تشأى" بدل من الواو ؛ كأنه كان في القياس "تَشْؤُو" بمنزلة "تَغْزُو" ثم انفتحت العين للهمزة فانقلبت الواو ألفاَ ؛ فصارت "تَشْأَى" ، فليس ينبغي أن تجري مجرى "يَشْقَى ، لأن الألف في "يشقى" بدل من الياء التي انقلبت عن الواو في شقيت" .

وقال أبو الفتح : " . . . والقول في كسر أول "تِذهب" عندي كالقول في قلبهم : "يَشْأيان" ، وهو غلط منهم ، والعلة في قبح "تِذْهَبُ" هي العلة في قبح "يشأيان" ! .[1]

ومن ذلك قولهم : قوقيت وضوضيت الياء الثانية أصل لأنها الأولى كررت وأصلها : قَوْقَوْتُ وضَوْضَوْتُ . وإنما قلبت الثانية ياء لوقوعها رابغة على حد أغزيت وأدعيت .[2]

وقال أبو الفتح في بعض مؤلفاته[3] : "وضَوْضَيت ونحوه : "فَعْلَلْتُ" دون : فَوْعَلْتُ، وفَعْلَيْتُ" . وإنما انقلبت لامه ياء كما انقلبت لام "أغزيت" .

موافقته له فيما تقلب فيه الياء واواً

تقلب الياءُ واواً فيما يأتي :

١/ إن كانت الياء ساكنة ، غير مدغمة[4] ، مضموماً ما قبلها ، في غير جمع ، وذلك نحو : موسر ، وموقن ــ أصلها : مُيْسر ومُيقن ــ لأنهما من اليسر واليقين ، ومثله : يوقن ويوسر ، فلما سكنت الياء ولم تكن مدغمة غلبت عليها الضمة فقلبتها واواً؛ يدلك على ذلك أنها إذا تحركت سلمت من القلب : تقول : مُيَيْقِن ، ومُيَيْسِر في التصغير ، ومياقِن ومياسِر في التكسير فتصح الياء لأنها قويت بحركتها .

فأما قولهم "حُيَّض جمع حائض ، وبُيَّاع جمع بائع فإن الياء لم تنقلب واواً وإن كانت ساكنة وقبلها ضمة لأنها تحصَّنت بالإدغام ، وكذا الحال لو لم تسكن كهُيام ، أو

---

(١) انظر المنصف ٤١٨ ، ٤١٩ تجد تفصيلاً أكثر .

(٢) التصريف الملوكي ١٢٦ شرح ابن يعيش .

(٣) المنصف ٤٢٠ .

(٤) ذكر أبو الفتح هذا الشرط في كتابه التصريف الملوكي ص ٣٦ أما "غير جمع" فلم يذكره لا هنا ولا في غيره فيما اطلعت عليه مع إهماله المحترزات .

انفتح أو انكسر ما قبلها ، فإذا كانت عيناً لجمع ــ على فُعْل ــ بضم الفــاء وسكون العين ــ وجب تصحيحها وقلب الضمة كسرة لتسلم الياء نحو : بِيض جمع أبيض لأن القياس فُعل ــ بالضم ــ كحُمْر جمع أحمر وحمراء .

٢/ أن تقع الياء لاماً لفعل ثلاثي على زنة "فَعُلَ" وحينئذٍ ينضم ما قبلها فتقلب "كقَضُوَ ، ورَمُوَ" للدلالة على التعجب من قضائه ورميه .

وكذلك إن وقعت الياء لام اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها . كأن تبنى من الرمى مثل : مقدرة فتقول : مَرْمُوة . والأصل : مرمية .

قال أبو الفتح[١] : فهذا غير مستنكر ؛ لأنه لا يتصرّف ومثله قَضُو .

٣/ أن تقع الياء لاماً "لِفَعْلَى" بفتح الفاء اسماً "كتقوى ، وشروى" وغير ذلك ، وهما من شَرَيْتُ وَوَقَيْتُ .

وأما الصفة فلا تقلب مثل : "خَزْيَا ، وصَدْيَا ، وريَّا ، وريَّا من رَوَيْتُ أصلها : رَوْيَا اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، ولو كانت رَيَّا اسماً لقلبوا الياء واواً كما قلبوها في "شَرْوَى" وادغموا الواو الاولى فيها فقالوا : "رَوَّى" .

وأما "العوَّى" فهي اسم لنجم واصلها : "عَوْيَا" ولذلك قلبوا الياء واواً ، وأدغموا فيها الواو الأولى فصارت "عَوَّى" .

قال أبو علي[٢] : "واشتقاقها من "عويت يده" إذا لويتها .

مخالفته له في أصل حيوان وحيوة

يرى أبو الفتح أن الواو في حيوان منقلبة عن ياء ، بينما يرى أبو عثمان أصالتها وذلك إذ يقول : "وأمَّا قولهم : "حيوان" فإنه جاء على ما لا يستعمل ، ليس في الكلام فعل مستعملٌ موضع عينه ياء ولامه واو ؛ فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً ، وعلى ذلك جاء "حيوة" اسم رجل .

وكان الخليل يقول : "حيــوان" قلبوا فيه اليــاء واواً لئــلا يجتمع يــاءان استثقالاً للحرفين من جنس واحد يلتقيــان ، ولا أرى هذا شيئاً ؛ ولكن هــذا كقــولهم

---

[١] المنصف ٣٧٣ .

[٢] المنصف ٤١٢ .

انفتح أو انكسر ما قبلها ، فإذا كانت عيناً لجمع ــ على فُعْل ــ بضم الفــاء وسكون العين ــ وجب تصحيحها وقلب الضمة كسرة لتسلم الياء نحو : بِيض جمع أبيض لأن القياس فُعل ــ بالضم ــ كحُمْر جمع أحمر وحمراء .

٢/ أن تقع الياء لاماً لفعل ثلاثي على زنة "فَعُلَ" وحينئذٍ ينضم ما قبلها فتقلب "كقَضُوَ ، ورَمُوَ" للدلالة على التعجب من قضائه ورميه .

وكذلك إن وقعت الياء لام اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها . كأن تبنى من الرمى مثل : مقدرة فتقول : مَرْمُوة . والأصل : مرمية .

قال أبو الفتح[١] : فهذا غير مستنكر ؛ لأنه لا يتصرّف ومثله قَضُو .

٣/ أن تقع الياء لاماً "لِفَعْلَى" بفتح الفاء اسماً "كتقوى ، وشروى" وغير ذلك ، وهما من شَرَيْتُ وَوَقَيْتُ .

وأما الصفة فلا تقلب مثل : "خَزْيَا ، وصَدْيَا ، وريَّا ، وريَّا من رَوَيْتُ أصلها : رَوْيَا اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، ولو كانت ريَّا اسماً لقلبوا الياء واواً كما قلبوها في "شَرْوَى" وادغموا الواو الاولى فيها فقالوا : "رَوَّى" .

وأما "العوَّى" فهي اسم لنجم واصلها : "عَوْيَا" ولذلك قلبوا الياء واواً ، وأدغموا فيها الواو الأولى فصارت "عَوَّى" .

قال أبو علي[٢] : "واشتقاقها من "عويت يده" إذا لويتها .

مخالفته له في أصل حيوان وحيوة

يرى أبو الفتح أن الواو في حيوان منقلبة عن ياء ، بينما يرى أبو عثمان أصالتها وذلك إذ يقول : "وأمَّا قولهم : "حيوان" فإنه جاء على ما لا يستعمل ، ليس في الكلام فعل مستعملٌ موضع عينه ياء ولامه واو ؛ فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً ، وعلى ذلك جاء "حيوة" اسم رجل .

وكان الخليل يقول : "حيــوان" قلبوا فيه اليــاء واواً لئــلا يجتمع يــاءان استثقالاً للحرفين من جنس واحد يلتقيــان ، ولا أرى هذا شيئاً ؛ ولكن هــذا كقـــولهم

---

[١] المنصف ٣٧٣ .

[٢] المنصف ٤١٢ .

فلهذا ــ عندي ــ ذهب الخليل إلى أنَّ "الحيوان" من مضاعف الياء لمَّا وجد معناه كمعنى "الحَيَا ــ للغيث" فلما لم يجد في الكلام ما عينه ياءٌ ، ولامه واوٌ نحو : "حيوت" ورأى معنى "الحيوان" من معنى "الحيا ــ للمطر" حمله عليه لهذين السَّببين .

وبقي أبو عثمان بلا دلالة تدلُّ على قوله ، فمذهب الخليل في هذا الوجه الذي لا مَحِيدَ عنه ، ولا مصرف إلى غيره .

فأما قولهم في العلم : "حَيْوة" فالواو فيه بدل من الياء ، وأصله : "حَيَّة" وجاز ذلك فيه لما كنت عَرّفتك ، من أنه قد يجئ في الأعلام ما لا يجئ في غيرها ، وذلك نحو : ومَوْرَقٍ ، وثَهْلَلٍ ، ومَعْدِيكَرِب" .[1]

وقال في بعض مؤلفاته[2] : "وحيوة أصله حية فأبدلت اللام واواً فصارت حيوة وهذا ضد ما يوجبه القياس ، وذلك أن عرف هذا النحو وعادته أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسكنت الأولى منهما قلبت الواو ياءً نحو لويت لية ، وطويت طيًّا ، ونحو سيِّد وهين . فأما أن تجتمع الياءان فتقلب الياء واواً فهذا ضد القياس في هذا الباب ، وإنما احتمل ذلك وارتجل لمكان العلمية .

موافقته له في إبدال تاء الإفتعال وما تصرَّف منها

إذا كانت فاء افتعلَ صاداً ، أو ضاداً ، أو طاءً ، أو ظاء ، وجب إبدال تائه طاء في جميع التصاريف ، فتقول في "افتعل" من الصبر : اصطبر ، وأصله : "اصْتبر" ، فكرهوا استعلاء الصاد وبعدها حرف غير مستعل وهو التاء إلا أنه من حيِّز حرف مستعل وهو الطاء ، فأبدلوا من التاء ما هو مستعل من حيزها ، وهو الطاء ، فقالوا : "مصْطبر" فاتفقت الصاد والطاء في الإستعلاء ؛ ثمَّ صرّفوه على ذلك فقالوا : "يصْطَبِرُ ومصطبر" لأنَّ العلة قائمة .

ومن الضرب : اضطرب ، وأصله : "اضْترب" فقربوا التاء من الضاد ، بأن قلبوها طاء لتوافقها في الاستعلاء ، فقالوا : "اضطرب" وصرفوه على ذلك ، فقالوا : "يضطرب ومضطرب" .

ومن الطلوع : اطَّلع ، وأصله : "اطْتَلَعَ فقلبوا التاء طاءً ، وفي هذه الحالة يجب الإدغام لاجتماع المثلين ، وسكون أولهما ، وصرفوه على ذلك .

---

[1] المنصف ٥١٢ .

[2] المبهج لأبي الفتح ، ص ١٠ ، ١١ .

ومن الصهر : اصْطَهَر ، وأصله : "اصتهر" فقلبت التاء طاءً ، لتوافق الصاد في الاستعلاء والجهر فصار : "اصطهر" وصُرِّف على ذلك . قال أبو الفتح هذا هو الكثير المشهور عنهم .

وقال[1] : "والعلة في أن لم ينطق بتاء "افتعل" على الأصل إذا كانت الفاء أحد الحروف التي ذكرها (أبو عثمان – وهي حروف الإطباق[2] – : أنهم أرادوا تجنيس الصوت ، وأن يكون العمل من وجه واحد ، بتقريب حرف من حرف) .

قال أبو عثمان : "ومن العرب من يبدل التاء على ما قبلها فيقول : "اصَّبَر ومُصَّبر" . وقرأ بعض القراء : "أن يصّلحا" يريد : "يفتعِلا" من الصُلح . وكذلك : "اضَّرب ، واظَّهر بحاجتي" والأول أجود وأكثر .[3]

وقال أبو الفتح : أصل هذه كلها : "اصتبر ، واصتلح ، واصترب ، واظتهر" فكرهوا ظهور التاء ، وهي مهموسة[4] غير مستعلية مع الضاد والظاء ، وهما مجهورتان مستعليتان ؛ فأرادوا الإدغام ؛ فأبدلوا الزائد ،.وهو تاء "افتعل" للأصلي الذي قبله .

وأما "اصتَبر" فإنها وإن كانت الصاد مهموسة كالتاء فإنَّ فيها استعلاء ليس في التاء ؛ فأرادوا أن يكون عملهم من وجه واحد . فأبدلوا الزائد للأصلي فقالوا : "اصّبر" ، ولا يجوز في "اصْطَبَر : اطَّبر" على أن تدغم الصاد في الطاء ؛ لأن في الصاد صفيراً[5] وتمام صوت ، فلو أدغمتها لسلبتها ذلك ؛ ومتى كان الإدغام ينقص الأول شيئاً لم يجز .

---

(1) أي أبو الفتح في ص ٥٤١ من منصفه .

(2) وحروف الإطباق أربعة كما قال أبو عثمان. وقال ابن الجزري في كتابه "التمهيد في علم التجويد ص ٩٠ وسميت بهذا الاسم لانطباق طائفة من اللسان مع الريح إلى الحنك الاعلى عند النطق بها ، وبعضها أقوى من بعض فالطاء المهملة أقواها في الإطباق ، وأضعفها الظاء ، والصاد ، والضاد متوسطتان في الإطباق .

(3) المنصف ٥٤٣ .

(4) والحرف المهموس كما عرَّفه أبو الفتح في كتابه سر صناعة الإعراب ص ٦٠ هو حرف أضعف الإعتماد في موضعه حتى جرى معه النَّفَسُ حال النطق به ساكناً ، وحروف الهمس عشرة مجموعة في قولهم: "سَكَتَ فحثَّهُ شَخْصٌ" .

(5) وحروف الصفير ثلاثة هي : "الزاي والسين والصاد". ؛ وسميت بذلك لأن الصوت يخرج معها بما يشبه الصفير .

انظر التمهيد في علم التجويد ص ٩١ .

وإنما قال أبو عثمان : "والأول أجود" ؛ لأنه إذا أراد الإدغام فحكمه أن يبدل الأول للثاني أبداً ، هذا هو المطرد ، فما كان في "اصّبر ، واظّهر" قد أبدل الثاني للأول ضعف عنده ، وكان أن يقرّب الثاني من الأول ؛ لأنه زائد فيقول : "اصطبر ، واضْطَرَب" أحسن .

ولا يجوز في "اضطرب : اطَّرب" لأنَّ الضاد لا تدغم في الطاء ؛ لأنك لو فعلت ذلك لسلبت الضاد تفشّيها بإدغامك إياها في الطاء . وإنما المذهب أن تدغم الأضعف في الأقوى ؛ فلذلك أدغم الساكن في المتحرك لضعفه وقوة المتحرك ؛ أو الشئ في نظيره .

فأما ما حكى عنهم من قولهم : "اطَّجع" في "اضطجع " فشاذّ . وقال الراجز :[1]

لما رأى ألاَّ دعه ولا شبعْ * مال إلى أرطاة حِقْف فالْطَجَعْ

فأبدل الضاد لاماً ، وهذا شاذٌ ؛ وذلك أنه كره التقاء المطبقين فأبدل مكان الضاد أقرب الحروف إليها .

ونظير هذا في الشذوذ قولهم "اسْتَخَذَ فلان أرضاً" يريدون : "اتَّخَذَ" فأبدلوا مكان التاء سيناً .

وأما قول زهير :[2]

هو الجواد الذي يعطيك نائله * عفواً ويُظْلَمُ أحياناً فيظَّلِمُ

فيروى على أربعة أوجه : "فيظَّلم ، وفيظْطَلم ، وفيطَّلم ، وفينظلم" وأصله : "يظتلم" فمن قال : "يظَّلم" أبدل الزائد للأصلي ، كما قال تعالى : "أن يصّلِحا" [النساء ١٢٨] . ومن قال : " فيظطلم" ــ وهو الوجه ــ أبدل التاء طاءً ؛ لأجل الظاء قبلها ، كما قالوا : "اظْطَهَرَ بحاجته" .

ومن قال : "فيطَّلم" أبدل الظاء طاءً ، وأدغمها في الطاء لقربها منها ، وموافقتها إياها في الاستعلاء والإطباق .

ويجوز في "اضطرب : اضَّرب" تبدل الزائد للأصلي ، كما فعلت في "اصَّبَر" . ولا يجوز في "اصطلح : اتَّلح" ولا في "اضطرب : اتَّرب" ، لأن الصاد والضاد لا

---

[1] منظور بن حبة الأسدي في الخصائص ٦٣/١ والمحتسب ١٠٧/١ والمنصف ٥٤٤ وشرح المفصل ٨٢/٩ .

[2] هو زهيرُ بنُ أبي سُلْمى ــ واسم أبي سُلْمى ربيعة ــ بن رباح المُزَنِيّ شاعر جاهليٌ اشتهر شعره بالحكمة ، توفي قبل الإسلام ، ولزهير ولدان صحابيان بُجَيْرٌ وكعب . ترجمته في طبقات ابن سلام ٥١/١ والشعر والشعراء ١٣٧/١ والأغاني ٢٩٨/١٠ .

يدغمان في التاء .[1] فإن كان قبل هذه التاء زايٌ أبدلت التاء دالاً ، نحو : "ازْدجر ، ومزدجر" والأصل : "ازْتَجَر" والزاي مجهورة ، والتاء مهموسة ؛ فقلبوا التاء دالاً ، لتوافق الزاي في الجهر . ومن أتبع التاء الحرف الذي قبلها أبدل منها الزاي فقال : "ازّجَرَ ، وهو مُزّجِرٌ" أبدل الزائد للأصلي ، مثل : "اصّبر" .

ولا يجوز : "ادّجَر ، ولا اتّجر" في "ازْدجر" ؛ لأن الزاي لا تُدغم في التاء ، ولا في الدال ؛ لئلا يذهب منها الصفير وطول الصوت ، بما فيها من الإنسلال .

فإذا بنيت افتعل من الذكر قلت : "ادّكر يدّكر" وأصله : "اذْتكر" الذال مجهورة ، والتاء مهموسة ، فأبدلت التاء دالاً ، لتوافق الذال في الجهر ، ثم أدغمت الذال فيها . ومن أتبعها الحرف الأول قال : "اذّكر ، ومُذّكر" .

قال أبو عثمان : "والأول أجود" يريد أنّ "ادّكر" هو الوجهُ ، تبدل الأول للثاني.[2] وأجاز أبو عمر الجرميّ "اذْدكر" لأن تاء "افتعل" لا يلزم أن يجيء قبلها ذالٌ أبداً ، فأشبهت اقتتلوا في البيان .

يقول : كما أظهروا "اقتتلوا" مع تحرك التاءين ــ لأنه لا يلزم أن يكون بعد تاء "افتعل" تاء أبداً نحو : "احتلم واغتلم" ــ كذلك قالوا : "اذْدَكر" فقلبوا التاء دالاً للتقريب ، ولم يدغموا ؛ لأنه لا يلزم أن يكون قبل التاء ذالٌ نحو قولهم : "استلم ، وابتسم" .

فإن كانت التاء منفصلة لم يفعل بها ذلك نحو : "قبِّض تلك" فلا يجوز : "قبِّض طلك" ، لأن للمنفصل نحواً ليس للمتصل .

ومن العرب من يشبه تاء الفاعل بتاء "افتعل" فيقول : "فحصط برجلي" ، قال أبو الفتح : "وذلك لأن الفاعل قد اتصل بالفعل ، وتنزّل منزلة الجزء منه فشبهت التاء في "فحصتُ" بتاء "افتعل" فقالوا : "فحصط برجلي" ، كما قالوا : "اصطلحوا ، ولكن الجيد إظهارها ؛ لأنها زائدة وهي اسم الفاعل ، والفاعل منفصل من الفعل . أنشد بعض العرب :

وفي كلّ حيٍّ قد خبطّ بنعمة * فحقّ لشاسٍ من نداك ذَنُوبُ[3]

---

[1] المنصف ٥٤٥ .

[2] أي تبدل الذال التي هي فاء الفعل دالاً أيضاً وتدغم الدال في الدال فتصبح "ادّكر" .

[3] البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص ٤٨ وشرح المفضل ٤٨/٥ والمنصف ٥٤٧ .

الشاهد فيه : إبدال التاء من "خبطت" طاءً لمجاورتها الطاء ، ومناسبتها لها في الجهر والإطباق . وهذا البدل يطرد في تاء "افتعل" إذا وقعت بعد الطاء .

وتبدل الجيم من الياء بدلاً غير مطرد ، قال الراجز :

خالي عُوَيْف وأبو علجّ * المطعمان اللحم بالعشجّ

وبالغداة فِلَق البرتــجّ * يُقلع بالودّ وبالصيصجّ[1]

يريد عليّ وبالعشيّ والبَرْنيّ والصّيصِي .

قال أبو الفتح : لمَّا اضطُرَّ قلب إلى جيم مشدَّدة عدل به إلى لفظ النسب وإن لم يكن منسوباً في المعنى ، كما تقول أحمر وأحمَرِيّ .

---

[1] الراجز بدوي ذكره أبو الفتح في سر صناعة الإعراب ١/١٧٥ .

الشاهد فيه : إبدال الجيم من الياء في عليّ ، والعشيّ ، والبرنيّ ، فإن بعض بني سعد يبدلون الياء شديدة كانت أو خفيفة جيماً في الوقف ، فالجيم في أواخر الابيات الثلاثة الأولى بدل من ياء مشددة ، وفي الأخير بدل من ياء خفيفة ، وإنما حركها الشاعر هنا ، لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف . والبرني : نوع من أجود التمر ، والصيصية : قرن البقر .

المبحث الثامن

الإدغام وعدمه

موافقته له في الإدغام وعدمه

كل اسم ثلاثي مضعَّف : أي عينه ولامه من جنس واحد ، جاء على مثال من أمثلة الأفعال الثلاثية الثلاثة وهي : ضَرَبَ ، وسَمِعَ ، وشَرُفَ ، بأن كانت فاؤه مفتوحة، وعينه مفتوحة أو مكسورة ، أو مضمومة ، سبيله الإدغام ، لأنه جاء على مثال الفعل ، فثقل لمجيئه عليه لثقله في نفسه نحو : "رجلٍ صبَبٌ، ويوم قرٌّ ، ورجلٍ ضَفٌّ الحال" ، فكلها على "فَعِلٍ" وعلى هذا كان القياس في "قَصَصٍ ، ومَشَشٍ وأمثالهما الإدغام . غير أنه لم يدغم لخفة الفتحة وشذ قولهم : "قومٌ ضَفِفُو الحال ، وحكى أبو زيد : "طعامٌ قَضِضٌ" .

قال أبو الفتح : "وقد جاء عن العرب أحرفٌ في الفعل على "فَعِلَ" من المضاعف مُظْهَرَةً . قالوا : "لَحِتْ عينه ، وصَكِكَتْ الدابة ، وضَبِبَ البلد ، وأَلِلَ السِّقَاءُ ، ومَشِشَت الدابة ، وقَطِطَ شعره ، هذا وقد قال قعنب الغطَفاني :

مهلاً أعاذلُ قد جرَّبتِ من خُلُقي *أنِّي أجودُ لأقْوَامٍ وإنْ ضَنِنُوا[1]

وإذا جاء هذا في الفِعْل على ثِقَلِه فمجيئُه في الاسم أسوغُ قليلاً لخفته ، وهو في كلا الوجهين شاذٌّ ، لا يقاس عليه .

وقال أيضاً : "وأما "فَعُلٌ" فلا يجيء إلاّ مدغماً لأنه أثقل من "فَعِلٍ" للضمة فيه فلو بنيت مثل "عَضُدٍ" من شَدَدْتُ لقلت : "شَدٌّ" ؛ ولذلك لم يجيءْ في الكلام "فَعُلْت" من المضعَّف ، نحو "رَدُدْتُ ، وشَدُدْتُ" بل حُكي عن يونس "لَبُبْتَ يا رجلُ ، فأنت تَلُبُّ" .

وأخبرني أبو علي عن أبي إسحاق أنَّه سأل ثعلباً عنه فلم يعرفه ، وحكى قُطْرُبٌ: "شَرُرْتَ" في الشَّرّ ، وهذان نادران . ومن أجل هذا قالوا : "سَرِيرٌ وسُرَرٌ ، وجَدِيدٌ وجُدَدٌ ففتحوا عين الفعل ، وحقُّها الضمُّ ، طلباً للخفة .[2]

---

[1] فهذا شاذ قياساً واستعمالاً ، أما شذوذه قياساً فظاهر . وأما شذوذه استعمالاً فلأن "ضننوا" ليس أحد الألفاظ التي ذكرنا أنهم استعملوها في غير ضرورة مفكوكة .

انظر شرح ابن عقيل ٤/٤٥٠ .

[2] المنصف ٥٢٤ .

فإن كان المضاعفُ "فُعَلاً ، أو فِعَلاً ، أو فُعُلاً" مما لا يكون مثاله "فِعْلاً" : أي يكون الاسم مخالفاً بناؤه لبناء الفعل فليس في أوزان الأفعال أمثال "فُعَل" ، وفَعِل" ، وفُعُل" كخُزَزٍ ، وبِزَزٍ ، وسُرُرٍ" فإذا كان الاسم على وزن من هذه الأوزان ، وهو مضعَّف ، فإنه لا يُدْغم .

وإنما ظهرت هذه الأمثلة لخفتها بمفارقة بناء الفعل فجرت في الخفة لذلك مجرى "صَدَدٍ ، ومَدَدٍ ، وطَلَلٍ ، ومَلَلٍ" .

قال أبو الفتح : "وجملة هذا الباب أنه كُلُّ ما اجتمع فيه حرفان مثلان متحركان وجب إسكان الأول وإدغامه في الثاني ، إلا ما اسْتَثْنيه لك من ذلك ، فإنه يظهر ولا يدغم . وذلك :

١- أن تكون الكلمة ملحقة نحو : "مَهْدَدٍ ، وقَرْدَدٍ ، وجَلْبَبَ ، وشَمْلَلَ" فإن هذا ونحوه لا يلحقه إدغام ، لئلا يزول المثال المحتذى والغرض المطلوب .

ألا ترى أنك لو قلت في "مَهْدَدٍ: مَهَدّ" لزال بناء "جَعْفَرٍ" الذي قصدته ، وصِرْتَ إلى مثال "جَعْفٍ" وأنت لم ترد هذا ؟

٢- أو يكون الاسم على "فَعَلٍ" مفتوح العين فيظهر لخفة الفتحة نحو : "طَلَلٍ ، وفَنَنٍ" فإن كان هذا المثال "فِعْلاً" لم يظهر إلا في الشذوذ ، وذلك نحو : شَدّ ، ومَدّ" وأصلهما "فَعَلَ" لقولك : "شَدَدْتُ ، ومَدَدْتُ" . ولم يقولوا : "شَدَدَ ، ومَدَدَ" كما قالوا: "طَلَلٌ ، وفَنَنٌ" لأن الأسماء أخفُّ من الأفعال ؛ فالاسماء أحمل من الأفعال.

٣- أو يكون الاسم مخالفاً بناؤه لبناء الفعل نحو ما تقدم من "حُضَضٍ ، وحُضُضٍ ، وبِزَزٍ" .

٤- أو تكون حركة الحرف الآخر غير لازمة ، نحو : "امْدُدِ الحبل ، واسْدُدِ الباب"، فاحتمل ذلك ؛ لأن حركة الدَّال الآخرة لالتقاء الساكنين ، فإذا زال الساكن الثاني زالت معه ، وذلك قولك : "اسْدُدْ بابك ، وامْدُدْ حَبْلك" فلم يُعتدّ بها لذلك .

٥- أو يلحق الكلمة من الزيادة ما تخرج به عن أمثلة الأفعال ، وذلك نحو قولك في مثل "فَعِلان ، وفَعُلان من رَدَدْتُ : رَدِدان ، ورَدُدَان" فتظهر التضعيف ؛ لأن الألف والنون ليستا من زوائد الأفعال ؛ فصارت الكلمة في مباينتها بناء الفعل بهما بمنزلة "حُضَضٍ ، وسُرَرٍ" في مباينتهما بناء الأفعال .

٦- أو يكون الحرفُ الثاني غيرلازمٍ نحو : "اقتتلوا" لأنه لا يلزم أن يكون بعد تاء "افتَعَل" تاءٌ على كل حال .

فكل ما لم يكن فيه أحدُ هذه الأسباب التي استثنيتها لك فأدْغمه ؛ فقد ضبطت لك بهذا ما يُدغم مما يُظْهرَ ؟ .[1]

فإذا لحقت هذه الأشياء الألف والنون فأبو عثمان يدغم في فَعُلان وفَعِلان تبعاً لمذهب الخليل وسيبويه فيقول : "رَدَّانٌ" فيهما ، ويقول : "إن الألف والنون يجيئان كالشئ المنفصل ، وأبو الحسن يظهر فيقول : "رَدُدَانٌ ، ورَدِدَانٌ" ، ويقول : هو ملحق بالألف والنون ، فلذلك يظهر ليسلم البناء . وكلا القولين مذهب .

---

[1] المنصف ٥٢٥ .

المبحث التاسع

الضرورات الشعرية

موافقته له في الضرورات الشعرية

الضرورة الشعرية هي التي وقعت في الشعر مما لا يجوز وقوعه في النثر ، وقد ذهب الكثيرون إلى أن الضرورة هي التي جاءت في الشعر سواء أكان الشاعر مضطراً إليها أم لم يكن مضطراً ، وقد حصروا الضرورة في ثلاثة أقسام : التغيير ، والزيادة ، والحذف .

(أ) **فالضرورة بالتغيير** : مثل قول الشاعر[١] :

له ما رأت عينُ البصير وفوقه * سماء الإله فوق سبع سمائيا

قال أبو الفتح : فقد خرج فيه عما عليه الإستعمالُ ، من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه جمع "سماء" على "فعائل" ، والجمع المعروف فيها "سُمِيّ" على "فُعُول"[٢] .

والثاني : أنه أقرَّ الهمزة العارضة في الجمع [ولم يغيِّرها إلى الفتح والقلب ، فيقول سمايا حتى تكون كخطايا] مع أنَّ اللام معتلة .

والثالث : أنه أجرى الياء في "سماءٍ" مجرى الباء في "ضواربَ" ففتحها في موضع الجر .

وقال في بعض مؤلفاته[٣] : "فإن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسراً ، لا يزاحفه زحافاً[٤] ، فإنه لابدَّ من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته ، وأورد البيت الذي ذكرته آنفاً ثم قال : "فهذا لابد من التزام ضرورته ؛ لأنه لو قال : سمايا لصار من الضرب الثاني إلى الثالث ، وإنما مبنى هذا الشعر على الضرب الثاني[٥] لا الثالث" .

---

(١) أمية بن أبي الصلت كما في اللسان في "سمو" والخزانة ١١٩/١ .

(٢) هكذا قال ، ولكنني أرى أن المستعمل فيها سماوات .

(٣) الخصائص ٣٣٣/١ .

(٤) الزحاف مصطلح عروضي ، وهو تغيير مختص بثواني الأسباب ، ويكون بإسكان متحرك ، أو حذفه أو حذف ساكن .

(٥) الشعر من الطويل . والضرب الثاني فيه ما كان عروضه وضربه مقبوضين "مفاعلن" والضرب الثالث ما كان الضرب فيه محذوفاً "مفاعي" وتحول إلى "فعولن" .

وليس كذلك قول الشاعر[1] :

أبيت على معاريَ فاخراتٍ * بهنَّ مُلوَّب كدم العباطِ[2]

لأنه لو قال معارٍ لما كسر الوزن ، ولكن الذين أنشدوه مفتوحاً استنكروا قبح الزحاف ، ونفرت عنه طبائعهم مسكناً ، وأما الجفاة الفصحاء فلا يبالون كسر البيت لاستنكارهم زيغ الإعراب ، وإذا تأملت وزن هذا البحر من الشعر علمت أن إنشاد "معارٍ" زحاف لحق البيت لا كسر ؛ ألا ترى أنه من الوافر . وتقطيعه :

أبِيْ تُعَلاَ مَعَارِنْفَا خِرَاتِنْ * بِهِنْ نمُلَوْ وَبُنْ كدَمِلْ عِباطِي

مُفَاعَلَتنْ مَفاعِيْلُنْ فَعولُنْ * مُفَاعَلَتُنْ مُفاعَلَتُــنْ فَعُوْلُــنْ

فجعلت "مَفاعِيْلُنْ" "مُفاعَلَتُنْ" وهذا جائز ، وهو العصب[3] . ولو قال "مَعَارِيَ فَا" لكان "مُفاعَلَتُنْ" . وأما قوله :

خريعٌ دَوَادِيَ فِي ملعب[4]

فليس "كمَعارِيَ" في أنه يجوز أن تقول : "دوادٍ في ملعب" كما تقول : "معارٍ" لأنك لو قلت :

خريعٌ دوادٍ في ملعب

لانكسر البيت ؛ لأنك كنت تجعل موضع "فَعُولُنْ" في المتقارب في حشو البيت "فَعلن" ، وهذا لا يجوز .

(ب) والضرورة بالزيادة : فكل ساكن حركته فقد زدت فيه حركة لم تكن في أصله نحو : "مَعْز ، ومَعَز" و "شَمْع ، وشَمَع"[5] أما الشعر فقد قال الشاعر :

---

(١) المتنخِّل مالك بن عُوَيْمر . انظر المنصف ٣٣٧ والكتاب ٢/٥٨ .

(٢) الشاهد في إجراءه معاري في حال الجر مجرى السالم ، وكان الوجه معارٍ كجوارٍ ونحوها من الجمع المنقوص ، فاضطر إلى الإتمام والإجراء على الأصل كراهة الزحاف .

(٣) العصب مصطلح عروضي وهو إسكان الحرف الخامس المتحرك .

(٤) الشاهد فيه إجراؤه داودي على الأصل ، فهذا لابدّ من التزام ضرورته ، وتصحيح معتله مخافة كسر وزنه لأنه لو أعل اللام وحذفها فقال دواد ، لكسر البيت .

(٥) يرى العلماء أن الأسماء الثلاثية المفتوحة الفاء إذا جاءت عينها مفتوحة تارة وساكنة أخرى فهما لغتان كل واحدة منهما أصل برأسها وذلك نحو نَهْر ونَهَر ، وشَمْع وشَمَع .

قال أبو عثمان في المنصف ص ٥٢٦ : "وأما قولهم : قصصٌ ، وقصٌّ" وهم يعنون المصدر ، فإنما هما اسمان أحدهما محركُ العين ، والآخر مسكّنُ العين ، فجاءوا بهما على أصولهما . ومثله من غير=

* هاجك من أرْوَى كمنهاض الفَكَكْ

فإنما احتاج إلى تحريكه فبناه على "فَعَلٍ" ضرورة كما قال :

* ولم يُضِعْها بين فِرْكٍ وعَشَقْ

وإنما هو "عِشْقٌ" فاحتاج فبناه على "فَعَلٍ" . وقال :

وقاتم الأعماق خاوي المخترقْ * مُشْتَبِهِ الأعلام لمّاع الخَفَقْ

فحَّرك الفاء في "الخَفَق" ضرورة للقافية وهو يريد : الخَفْق[1]

وقال زهير في زكٍّ" حين احتاج إلى تحريكه فبناه على "فَعَلٍ" بفكِّ إدغامه ضرورة :

ثم استمروا وقالوا إنّ موعدكمْ * ماءٌ بشرقيِّ سلمى فَيْدُ أو رَكَكُ[2]

وكذلك إنْ اضطر الشاعر إلى أن يصرف ما لا ينصرف ، صنع به ما يصنع بغيره من غير المعتل ، قال الشاعر : عبيد الله بن قيس الرقيات :

لا بارك الله في الغَوَانِي هلْ * يُصْبِحْنَ إلا لَهُنَّ مَطْلَبُ

فجرّ ياء "الغواني" ؛ حين احتاج إلى ذلك ، فحركها وأجراها على الأصل ضرورة كراهة الزحاف :

كما قال الآخر :

لم تتلفَّع بفَضْلِ مئْذرها دعـ * ـدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ في العلب[3]

=المضاعف : "مَعْزٌ ، ومَعَزٌ ، وشَعْرٌ ، وشَعَرٌ" وهذا كثير وليس لأنَّ "قصّاً" مُسَكَّنٌ من "قَصَصٍ" ولكن كل واحد منهما أصل .

واختلف الكوفيون والبصريون في إجازة القياس على ما سمع ، فمنعه البصريون وقصروا ما جاء منه على السماع . أما الكوفيون فأجازوا ما كانت عينه حرفاً حلقياً وأنشدوا :

له نَعل لا يُطبي الكلبَ ريحها * وإن وُضعت بين المجالس شُمَّت

فحرَّك وهو يريد نَعْلاً ، وقال أبو النجم :

إن لبكرٍ عدداً لا يحتقر * وجبلاً طال معداً فاشمخر

أشم لا يسطيعه الناس الدَّهَر .

يريد : الدَّهْر ، فحرَّك الهاء . انظر المنصف ص ٥٢٦ .

(١) الأبيات الثلاثة لرؤبة في ديوانه ص ١١٧ ، ١٠٤ ، والمنصف ٥٢٨ .

(٢) البيت لزهير في ديوانه ص ١٦٧ . قال أبو عثمان في المنصف ص ٥٣٠ وزعم الأصمعي قال : قلت لأعرابي ــ ونحن بالموضع الذي ذكره زهير : هل تعرفُ "رككاً" ؟ فقال : قد كان هنا ماءٌ يُسمى "رَكًّا" .

(٣) البيت لجرير في "ملحق ديوانه" ١٠٢ ، ولسان العرب ١٦٦/٣ "دعد" ، ٣٢١/٩ "لفع" .

فصرف "دَعْداً" الأولى، فصار وزن الجزء الذي هي فيه "مستفعِلُنْ" ولو لم يصرف فقال : "دَعْدُ ولَمْ" لصار وزنه : "مُفْتَعِلُنْ" .

و"مُفْتَعِلُنْ" هاهنا جائز ؛ ولكنَّه استنكره ؛ لأنَّ فيه زحافاً ، فصرف ، وجعل إرادته "مُسْتَفْعِلُنْ" ضرورة يجب لها صرف ما لا ينصرف .

(ج) وجاء الحذف في ضرورة الشعر : قال الشاعر :[1]

لَمْ يَكُ الحَقُّ على أنْ هَاجَهُ * رَسْمُ دارٍ قــد تَعَفَّى بالسُّرَرْ

غَيَّرَ الجِدَّةَ مِــنْ عِرْفَانِــهِ * خُرُقُ الرِّيحِ وطُوفَانُ المَطَرْ

فحذف النون والواو من "لم يك" وهذا إجحاف مكروه لأنه حذف العين واللام جميعاً .

قال أبو الفتح : "فلما حذفوا الواو للجزم[2] في : "لم يكن" ، ووقعت النون آخراً ساكنة ، وهي مضارعة لحروف المد واللين بالغنة التي فيها ؛ وأنها ساكنة ، حذفوا النون أيضاً .

ونظير "لم يك الحق" لكن في قول النجاشي :

فلستُ بآتيهِ ولا أستَطِيعُهُ * ولاكِ اسقِنِي إن كان مَاؤك ذا فَضلِ

يريد : "ولكن اسقني" ، فحذف النون لالتقاء الساكنين .

وهذه "لكنْ" إنما هي مخففة من : "لكنّ" ، فقد حذفت منها نون واحدة ، ثم حذفت الأخرى ، فهذا إجحاف بالكلمة .

وكذلك حذفوا الياء من "لم أبل" و"لا أدر" وكان القياس أن يقال : "لم أبُالِ" لأنه مضارع باليت ، ولا أدري لأنه في موضع رفع .

قال أبو الفتح : "ولما كثر استعمال هذه الحروف خففت بتسكين اللام من "لمْ أُبالِ" ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصارت : لم أُبل .

ونظير "لا أدرِ" قوله تعالى : "ذلك ماكنَّا نبغ"[3] وقول زهير :

ولأنْتَ تَفْرِي ما خَلَقْتَ وبَعْـ * ـضُ القَوْمِ يَخْلُقَ ثُمَّ لا يَفْرِ

---

[1] حسيل بن عرفاطة في : نوادر أبي زيد ٧٧ .

[2] وهذا خطأ لأن أصل "يك ، يكون" فدخل الجازم على الفعل فصار "يَكُنْ" بحذف الواو لالتقاء الساكنين : الواو والنون .

[3] الكهف ٦٤ .

ونظير "لم أُبَلْ" قول الشاعر[1] :

* قالت سُلَيْمَى اشتَرْ لَنا سَوِيقا

فحذف الياء والكسرة جميعاً ضرورة . وقول الآخر :

ومن يتَّقْ فَإنَّ اللَّهَ مَعْهُ * ورِزْقُ اللهِ مُؤْتابٌ وغادى

يريد : ومن يتَّقِ .

فهذا نظير "لم أَبَلْ" ، إلا انَه لم يلزم في هذه المواضع حذف شئ لتسكين المتحرك ، كما لزم في : "لم أبَلْ" .

ومما أُلزم حذف الهمزة للتخفيف وذلك لكثرة استعماله : "ملك" ، وإنما هو : "ملأَك" ، فلما جمعوه ردُّوه إلى اصله ، فقالوا : "ملائكة وملائك" وقال الشاعر[2] ، فردّ الواحد إلىَ أصله حين احتاج إليه في الشعر :

فلستَ لإنْسِيٍّ ولكنْ لملأكٍ * تنزَّل من جوِّ السماء يُصوِّبُ[3]

فردَّ "ملكاً" إلى الهمز .

---

[1] العذافر الكندي في نوادر أبي زيد ١٧٠ والمنصف ٤٧٦ .

[2] علقمة الفحل ، ديوانه ١١٨ .

[3] الشاهد فيه همز ملأك ، وهو أحد الملائكة ، والإستدلال به على أن ملكاً مخفف الهمزة محذوفها من ملأك ، والملك مشتق من الألوكة والمألكة ، وهي الرسالة .

انظر المنصف ١٠٢/٢ .

خاتمة البحث وأهم النتائج

إنَّ هذا البحث كما يتضح من عنوانه ــ جهود ابن جني في الدراسة الصرفية من خلال كتابه المنصف ــ يهدف إلى الكشف عن جهود ابن جني في علم الصرف ، ومدى أثرها في مسير الدراسات الصرفية .

وقد تمثَّلت هذه الجهود في المسائل التي وافق فيها المازني أو خالفه فيها وما استدرك به عليه ، وفي آرائه الإجتهادية الكثيرة ، وفي ترجيحه لبعض آراء السابقين دون تَحَيُّزٍ لأحدهما ولو كان شيخه أبا علي . وهذه الجهود كان لها أثرها الواضح في الدراسات الصرفية لمن جاء بعده . هذا ؛ وقد قسَّمتُ البحث إلى مقدمة ، وأربعة فصول، وخاتمة .

تناولت المقدمة : موضوع البحث ، ودوافعه ، واهدافه ، ومنهج البحث وخطة الدراسة ، ومصادره .

أما الفصل الأول فكان عن حياة المازني منذ الميلاد حتى الوفاة وفيما بينهما عرَّف البحث باسمه ونسبه ونسبته . ونشأته وشيوخه ، وتلاميذه ، ومكانته العلمية ، وثناء العلماء عليه ، ووفاته ، ومؤلفاته .

وكان من نتائج ذلك :

١- أنْ رجَّح البحث أن اسم المازني هو : بكر بن محمد بن بقية وأنَّ تغيير بعض المؤرخين لاسم جده بقية ــ مرجوحٌ .

٢- أنَّ تاريخ ميلاده مجهول .

٣- أنَّ البيئة التي عاش فيها في غاية الإزدهار العلمي .

وتناول الفصل الثاني عصر ابن جني من ناحية سياسية واجتماعية وعلمية فكشف أن هذا العصر مليئٌ بالاضطرابات السياسية والاجتماعية وتتخلله الفتن ولكنه كان يستشرق نهضة علمية واسعة .

أما عن حياته فقد تابعها البحث من الميلاد إلى الوفاة فنتج من ذلك ما يأتي :

١- أثبتت الدراسة أنه لا يُعرفُ من نسبة غير عثمان بن جني وكان يشعر بضعة بين الناس حتى قال في ذلك أبياتاً منها :

فإن أصبح بلا نسبٍ * فعلمي في الورى نسبي

٢- أن مولده بالموصل سنة ٣٢٠هـ على الراجح .

٣- صار إمام عصره بسبب مسالة صرفية قصَّر في إجابتها لدى أبي علي الفارسي الذي تتلمذ عنده أربعين سنة .

٤- أثبتت الدراسة أنه ألف ستين مصنفاً في شتى العلوم والفنون .

أما الفصل الثالث فقد كان عن الصرف . وتوصَّل البحث فيه إلى النتائج التالية :

١- لم تتَّضح نشأة علم الصرف من حيث الزمن إلا أنه نشأ جنباً إلى جنب مع النحو، وأن معاذ بن مسلم الهراء ، هو أول من تكلَّم فيه ، وأن المازني أول من جمع شتاته من مصدره الأول كتاب سيبويه في كتابه التصريف الذي شرحه ابن جني في كتاب سماه "المنصف" وقد أثبت البحث أنه لم يجمع كل أبواب التصريف .

٢- عرَّف ابن جني الصرف في كتابه المنصف كما عرَّفه سيبويه "بمسائل التمرين" فقال : "والتصريف أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرِّفها على وجوه شتى ، مثال ذلك أن تأتي إلى "ضَرَبَ" فتبنى منه مثل "جعفر" فتقول : "ضَرْبَبٌ" . . . ولكنه عاد وعرَّفه تارة أخرى في كتابه "التصريف الملوكي" كما عرّفه المتأخرون بالمعنى العلمي : "وهو تحويل الأصل الواحد اسماً كان أو فعلاً إلى أمثلة مختلفة . . . ورغم ذلك أثبت البحث أن القدماء لم يوضِّحوا معنى الصرف كما وضَّحه المحدثون .

٣- أحصى البحث في الفصل الرابع ثلاثاً وخمسين مسألة وافق فيها أبـــو الفتح أبا عثمان وخالفه في سبع ، واستدرك عليه بتسع مسائل .

٤- كان يهتم بمسائل التمرين اهتماماً مفرطاً .

٥- توصّلت الدراسة إلى أنّ هناك ما يسمى بالضرورات الشعرية وهي التي تقع في الشعر مما لا يجوز وقوعه في النثر وهي ثلاثة أقسام :

١/ ضرورة بالتغيير كقول الشاعر :

له ما رأت عين البصير وفوقه * سماء الإله فوق سبع سمائيا

٢/ وضرورة بالزيادة كقول الشاعر :

وقاتم الأعماق خاوي المخترق * مشتبه الأعـــلام لمَّاع الخَفَقْ

فحرك الفاء في "الخفق" ضرورة للقافية وهو يريد : الخفْقَ .

٣/ وضرورة بالنقص كقول الشاعر :

لم يك الحق على أن هاجــه * رسم دار قــد تعفى بالســرر

فحذف الواو والنون من "لم يك" .

اقتراحات

١- إنَّ الباحثين قد أكثروا من الدراسات النحويَّة ولكنّ الدراسات الصرفية من أهم علوم اللغة العربية ولأهميتها تحتاج إلى مزيد من البحوث العلمية المتخصصة فأوصي الباحثين من بعدي ـ إذا تطرَّقوا لذلك ـ أن يستخدموا الأساليب والأمثلة التي تواكب العصر الحديث .

٢- كتب القدماء هي الأساس الصرفي المُعَوَّل عليها فيا حبذا لو تناول الباحثون جهود السابقين أمثال المبرد أو الفرّاء أو غيرهما .

٣- أرجو من الباحثين أن يحقِّقوا كتب التراث الصرفي ويطبعوها في طبعات حديثة مستخدمين في ذلك خَطَّ العصر الحديث وذلك ليسهل الإنتفاع بها .

وختاماً أحمد الله على توفيقه فله الحمد في الأولى والآخرة.

فهرس المصادر والمراجع :

١. ابن عصفور والتصريف للدكتور فخر الدين قباوة/ دار الآفاق الجديدة ــ بيروت : ١٤٠١هـ .

٢. أخبار النحويين البصريين : لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي/ المطبعة الكاثولوكية ــ بيروت ١٩٣٦م .

٣. أدب الكاتب لعبد الله بن مسلم بن قتيبة/ مطبعة الوطن البهية بمصر ١٣٠٠هـ .

٤. إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب : لياقوت الحموي أو معجم الأدباء له .

٥. أسرار العربية : لأبي البركات بن الأنباري/ تحقيق محمد بهجت البيطار/ مجمع اللغة بدمشق : ١٣٧٧هـ .

٦. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين/ لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني/ تحقيق الدكتور/ عبد المجيد دياب ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م مركز الملك فيصل .

٧. الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي/ تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم / مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــالطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٥م .

٨. الأعلام ، لخير الدين الزركلي/ دار العلم للملايين ــ بيروت ــ لبنان الطبعة العاشرة ١٩٩٢م .

٩. الأغاني ، لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني ، تحقيق/ عبد الستار فراج/ الدار التونسية للنشر ــ تونس : ١٩٨٣م .

١٠. الإقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي . تحقيق/ أحمد محمد قاسم ، الطبعة الأولى ، القاهرة : ١٣٩٦م .

١١. الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، لعبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي/ المطبعة الأدبية ــ بيروت: ١٩٠١م .

١٢. الأمالي ، لأبي السعادات هبة الله بن علي بن محمد المعروف بابن الشجري/ تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .

١٣. إنباه الرواة على أنباء النحاة ، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم / مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م .

١٤. الأنساب ، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني / تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي/ دار الجنان ـ بيروت ،الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

١٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي ـ القاهرة ـ الطبعة الثانية ١٩٥٣م .

١٦. أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت . الطبعة الثالثة ، (بدون تاريخ) .

١٧. إيضاح شواهد الإيضاح : للقيسي/ تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني/ دار الغرب بيروت : ١٤٠٨هـ .

١٨. البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي/ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .

١٩. البداية والنهاية لأبي الفداء ابن كثير/ مكتبة المعارف بيروت/ الطبعة الأولى ١٩٦٦م .

٢٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى بمطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م .

٢١. البيان في شرح اللمع لابن جني/ إملاء الشريف عمر إبراهيم الكوفي/ دراسة وتحقيق الدكتور/ علاء الدين حمويَّة ، الطبعة الأولى/ دار عمار للنشر والتوزيع ــ عمان ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م .
٢٢. تاج العروس من جواهر القاموس ، للإمام السيد محمد مرتضى الزبيدي/ دار صادر بيروت (بدون تاريخ) .
٢٣. تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان/ دار مكتبة الحياة بيروت (بدون تاريخ) .
٢٤. تاريخ الأدب العربي ، لكارول بروكلمان ، ترجمة الدكتور/ عبد الحليم النجار ، دائرة المعارف الإسلامية ١٩٣٣م .
٢٥. تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده محمد رشيد باشا ، القاهرة : دار المنار ١٩٤٨م .
٢٦. تاريخ الإسلام ، للدكتور حسن إبراهيم حسن / الطبعة السابعة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٥م .
٢٧. تاريخ بغداد ، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، طبع للمرة الأولى بمكتبة الخانجي بالقاهرة والمكتبة العربية ببغداد ومطبعة السعادة بجوار محافظة مصر ١٣٤٩هـ .
٢٨. تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق من عهد نفوذ الأتراك إلى منتصف القرن الخامس الهجري ، لمحمد جمال الدين سرور/ الطبعة الثانية القاهرة/ دار الفكر العربي ١٩٦٧م .
٢٩. تاريخ الدولة الإسلامية تاريخها وحضارتها / لعبد الحميد العبادي وزميليه/ القاهرة : مكتبة الآداب : ١٩٤٨م .
٣٠. تاريخ الموصل ، للقس سليمان صائغ (بدون طبعة وبدون تاريخ) .
٣١. التبصرة والتذكرة : للصيمري ، تحقيق/ فتحي أحمد على الدين/ جامعة أم القرى ١٤٠٢هـ .
٣٢. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك/ دار الكتاب العربي القاهرة تحقيق/ محمد كامل بركات ١٣٨٧هـ ــ ١٩٦٧م .

٣٣. التصريح على التوضيع على ألفية ابن مالك ، للشيخ خالد الأزهري ، مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة (بدون تاريخ) .
٣٤. تصريف الأفعال ومقدمة الصرف للشيخ/ عبد الحميد عنتر/ الطبعة الثانية/ المدينة المنورة الجامعة الإسلامية ١٩٨٩م .
٣٥. التصريف الملوكي لابن جني/ تحقيق مفتى حماة السابق محمد سعيد بن مصطفى النعسان/ الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م .
٣٦. التطبيق الصرفي ، للدكتور عبده الراجحي / دار النهضة العربية ـ بيروت ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
٣٧. التمهيد في علم التجويد : لابن الجزري/ تحقيق الدكتور/ علي حسين البواب/ مكتبة المعارف بالرياض : ١٤٠٥هـ .
٣٨. تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد ، تحقيق الدكتور/ عبد الحليم النجار/ الدار المصرية للتأليف والترجمة (بدون تاريخ) .
٣٩. التوضيحات الجلية في شرح الآجرومية لمحمد الهاشمي/ مطبوعات مكتبة ومطبعة الحاج عبد السلام بن محمد بن شقرون/ دار الزهراء للطباعة والنشر بالقاهرة (بدون تاريخ) .
٤٠. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي/ الطبعة الثانية القاهرة/ مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٥م .
٤١. جمهرة أنساب العرب ، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم تحقيق/ عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ـ دار المعارف بمصر : ١٣٩١هـ .
٤٢. جمهرة اللغة لابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن/ مكتبة الثقافة الدينية (بدون تاريخ) .
٤٣. الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري : للدكتور / عفيف عبد الرحمن / وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨١م .
٤٤. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لمحمد بن علي الصبان/ دار الفكر بيروت (بدون تاريخ) .

٤٥. الحاوي (في الطب) لأبي بكر محمد الرازي . طبع في البندقية ١٥٠٩ و ١٥٤٢م .

٤٦. حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة / تحقيق سعيد الأفغاني/ مؤسسة الرسالة : ١٤٠٢هـ .

٤٧. الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ، لآدم مَتز ، نقله إلى العربية محمد عبد الهادي أبو ريدة/ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٩هـ ـ ١٩٤٠م .

٤٨. الحيوان ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩م .

٤٩. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : لعبد القادر بن عمر البغدادي/ تحقيق عبد السلام محمد هارون/ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م .

٥٠. الخصائص ، لابن جني ، تحقيق/ محمد علي النجار ـ الطبعة الثالثة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٥١. خلاصة الخلاصة في النحو والصرف ، لمحمد محمود شاهين ، الطبعة الأولى مطبعة النيل للطبع والنشر ١٩٦٩م .

٥٢. دُرَّةُ الغواص في أوهام الخواص ، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار نهضة مصر للطبع والنشر (بدون تاريخ) .

٥٣. الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن أمين الشنقيطي ، دار المعارف بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٢٨هـ .

٥٤. ديوان ابن ميادة الرماح بن أبرد المزني ـ جمع وتحقيق/ محمد نايف الديلمي (مطبعة الجمهورية ـ الموصل) .

٥٥. ديوان أبي الأسود الدؤلي/ تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين/ مطبعة المعارف ـ بغداد ، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .

٥٦. ديوان الأخطل ، صنعة أبي سعيد السكري ، رواية محمد بن حبيب/ تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة / دار الآفاق الجديدة : ١٣٩١هـ .

٥٧. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس/ شرح وتعليق الدكتور/ محمد محمد حسين/ دار النهضة العربية بيروت ــ لبنان : ١٩٧٢م .
٥٨. ديوان امرئ القيس / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار المعارف ١٩٦٤م .
٥٩. ديوان أمية بن أبي الصلت ــ جمع وتحقيق ودراسة الدكتور/ عبد الحفيظ السلطي (الطبعة الثانية ــ المطبعة التعاونية ــ دمشق ١٩٧٧م) .
٦٠. ديوان تميم بن أُبي بن مقبل/ شرح مجيد / دار الجيل ــ بيروت / الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م .
٦١. ديوان حسان بن ثابت/ رواية الأثرم . ومحمد بن حبيب / تحقيق الدكتور/ سيد حنفي حسنين/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م .
٦٢. ديوان حميد بن ثور الهلالي للأستاذ / عبد العزيز الميمني / دار الكتب بالقاهرة ١٣٧١هـ ــ ١٩٥١م .
٦٣. ديوان ذي الرمة : طبع المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ــ دمشق ، بيروت ، الطبعة الثانية : ١٣٨٤هـ .
٦٤. ديوان رؤبة بن العجاج : جمع وليم بن الورد/ دار الآفاق الجديدة ١٤٠٠هـ.
٦٥. ديوان طرفة بن العبد ، جمع كرم البستاني . (دار بيروت للطباعة والنشر ــ ١٣٩٩هـ) .
٦٦. ديوان طفيل الغنوي : تحقيق/ محمد عبد القادر/ دار الكتاب الجديد بيروت : ١٩٦٨م .
٦٧. ديوان عبيد بن الأبرص ، تحقيق/ الدكتور/ حسين نصار/ مصطفى الحلبي : ١٣٧٧هـ .
٦٨. ديوان العجاج برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه/ تحقيق الدكتور عزة حسن . (مكتبة دار الشروق ــ بيروت ١٩٧١م) .
٦٩. ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري/ تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب/ دار الكتاب العربي بحلب ١٣٨٩هـ .

٧٠. عمر بن أبي ربيعة شرح الدكتور يوسف شكري فرحات/ دار الجيل بيروت.
٧١. ديوان كعب بن مالك الأنصاري/ تحقيق سامي مكي العاني/ مطبعة المعارف ، بغداد ، الطبعة الأولى : ١٩٦٦م ــ ١٣٨٦هـ .
٧٢. ديوان الكميت بن زيد الأسدي ــ جمع وتقديم الدكتور داود سلوم . (مطبعة النعمان ــ النجف ١٩٦٩م) .
٧٣. ديوان لبيد بن ربيعة العامري . (دار صادر ــ بيروت ١٣٨٦هـ) .
٧٤. ديوان لقيط بن يعمر ، تحقيق/ عيد المعيد خان ــ بيروت ١٩٧١م .
٧٥. ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق/ كرم البستاني/ دار صادر للطباعة والنشر ــ بيروت: ١٣٧٩هـ ــ ١٩٦٠م .
٧٦. ديوان نُصيب بن رباح جمع الدكتور داود سلوم . (مطبعة الإرشاد ــ بغداد : ١٩٦٨م) .
٧٧. ديوان الوليد بن يزيد ، تحقيق الدكتور حسين عطوان/ دار الجيل ــ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م .
٧٨. الزاهر في معرفة كلام الناس : لأبي بكر بن الأنباري/ تحقيق حاتم الضامن/ مؤسسة الرسالة ــ بيروت : ١٤١٢هـ .
٧٩. السبعة في القراءات ، لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد/ تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، الطبعة الثانية/ دار المعارف ١٩٨٠م .
٨٠. سر صناعة الإعراب ، لابن جني/ تحقيق الدكتور حسن هنداوي الطبعة الأولى / دار القلم بدمشق سنة ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م .
٨١. سنن أبي داود مع حاشية عون المعبود ، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، دار الكتاب العربي ــ بيروت ــ لبنان .
٨٢. شذى العرف في فن الصرف ، لأحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي / الطبعة السادسة عشرة : ١٣٨٤هـ ــ ١٩٦٥م / مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .

٨٣. شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي / مكتبة القدسي بجوار الأزهر سنة ١٣٥٠هـ .

٨٤. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر : ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٨٥. شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته "مصورتي لوحة الجانب الأيمن" .

٨٦. شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري على ألفية ابن مالك لأبي محمد بن هشام الأنصاري / دار الفكر ـ بيروت (بدون تاريخ) .

٨٧. شرح التصريف ، لعمر ثابت الثمانيني / تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البيعمي / مكتبة الرشد الرياض (بدون تاريخ) .

٨٨. شرح ديوان الحماسة ، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي / تحقيق أحمد أمين ، وعبد السلام محمد هارون / لجنة التأليف والنشر : ١٣٨٧هـ .

٨٩. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، لابن زيد الشيباني ثعلب أبي العباس أحمد بن يحي / نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة : ١٣٦٣هـ .

٩٠. شرح ديوان المتنبي ، لأبي البقاء العكبري / ضبطه وصححه مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي / دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان .

٩١. شرح ديوان المتنبي ، لعبد الرحمن البرقوقي / الطبعة الثانية/ مطبعة الإستقامة بالقاهرة ١٣٥٧هـ ـ ١٩٣٨م .

٩٢. شرح شافية ابن الحاجب ، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، تحقيق / محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين / دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .

٩٣. شرح شواهد الإيضاح ، لعبد الله بن بري / تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش /الهيئة المصرية لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٥هـ .

٩٤. شرح شواهد الشافية ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق/ محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين / طبعة دار الكتب العلمية ــ بيروت : ١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥م .

٩٥. شرح القاموس المسمى تاج العروس للزبيدي ، دار صادر بيروت : ١٩٦٦م .

٩٦. شرح الكافية الشافية ، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي . مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة : ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م .

٩٧. شرح المعلقات السبع ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني / دار الجيل بيروت ــ لبنان ، (بدون تاريخ) .

٩٨. شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش / عنيت بطبعه ونشره / إدارة الطباعة المنيرية بمصر .

٩٩. شرح الملوكي ، ليعيش بن علي بن يعيش / تحقيق الدكتور . فخر الدين قباوة /المكتبة العربية بحلب : ١٣٩٣هـ .

١٠٠. الشعر والشعراء ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة / تحقيق أحمد محمد شاكر / دار المعارف بمصر : ١٩٦٦م .

١٠١. صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي ٨٢١هـ ــ ١٤١٨م نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية مصر .

١٠٢. الصحاح في اللغة والعلوم لتريم مرعشلي / دار الحضارة العربية ــ بيروت ، الطبعة الأولى : ١٩٧٤م .

١٠٣. ضرائر الشعر : لابن عصفور الإشبيلي / تحقيق السيد إبراهيم محمد / الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م / دار الأندلس .

١٠٤. طبقات الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي / تحقيق محمود شاكر / مطبعة المدني : ١٩٧٤م .

١٠٥. طبقات النحاة واللغويين ، لتقي الدين ابن قاضي شهبة الأسدي / تحقيق الدكتور محسن غياض / مطبعة النعمان – النّجف ١٩٧٤م .

١٠٦. طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن عبد الله الزبيدي / القاهرة : محمد سامي الخانجي ١٩٥٤م .
١٠٧. العين ، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق الدكتور / مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي (بدون طبعة وبدون تاريخ) .
١٠٨. عيون التواريخ : لمحمد بن شاكر الكبثي / تحقيق الدكتور فيصل السامر ونبيل عبد المنعم داود ، وزارة الإعلام ، الجمهورية العراقية ، سلسلة كتاب التراث.
١٠٩. غاية النهاية في طبقات القراء ، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري / الطبعة الأولي مكتبة الخانجي بمصر سنة ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م .
١١٠. فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني / دار المعرفة - بيروت .
١١١. الفلاكة والمفلوكون : لشهاب الدين أحمد بن علي الدلجي / مكتبة الندلس ، بغداد : ١٣٨٥هـ .
١١٢. الفهرست ، لابن النديم أبي الفرج محمد بن أبي يعقوب / تحقيق رضا تجدد ابن على بن زين العابدين / دار المسيرة / الطبعة الثانية ١٩٨٨م .
١١٣. في تصريف الأسماء للدكتور عبد الرحمن محمد شاهين - طبعة / مختار ١٩٧٧م .
١١٤. القانون " في الطب " لابن سيناء - طبع في روما ١٥٩٣م وترجم إلى اللاتينية ثم طبع في البندقية ١٥٩٥م .
١١٥. قطوف لغوية ، لفتحي الخولي ، مكتبة الإرشاد جدة ، الطبعة الأولي ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
١١٦. كتاب مختصر في ذكر الألفات ، لأبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود / دار التراث . بالقاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١١٧. الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م -

١١٨. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة ، عني بتصحيحه وطبعه / محمد شرف الدين ورفعت بيلكة الكليسي ، أعادت طبعه (منشورات مكتبة المثنى – بغداد (بدون تاريخ)) .

١١٩. الكامل في التاريخ ، لأبي الحسن على بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير / دار الفكر – بيروت ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م .

١٢٠. لسان العرب ، لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، تحقيق / عبد الله على الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي ، الناشر / دار المعارف القاهرة ١١١٩هـ .

١٢١. لسان الميزان ، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني / مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – لبنان / الطبعة الثانية ١٩٧١م – ١٣٩٠هـ .

١٢٢. اللمع في العربية ، لابن جني ، تحقيق الدكتور سميح أبو مُغلي – عمان : دار مجدلاوي للنشر ١٩٨٨م .

١٢٣. ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود ، لعثمان بن جني / المطبعة العربية بمصر لصاحبها / خير الدين الزركلي (بدون تاريخ) .

١٢٤. المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة ، لعثمان بن جني / مطبعة الترقي دمشق عام ١٣٤٨هـ .

١٢٥. مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الميداني ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم / عيسي البابي الحلبي ١٩٧٧م .

١٢٦. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني /تحقيق على النجدي ناصف ، والدكتور / عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة : ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م .

١٢٧. المختصر في أخبار البشر ، لعماد الدين إسماعيل أبي الفداء ، الطبعة الأولي بالمطبعة الحسينية المصرية (بدون تاريخ) .

١٢٨. المخصص ، لأبي الحسن على بن إسماعيل المعروف بابن سيده ، الطبعة الأولي بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣١٧هـ .

١٢٩. المذكر والمؤنث ، لابن جني ، تحقيق الدكتور طارق نجم / دار البيان جدة : ١٤٠٥هـ .

١٣٠. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، لعبد الله بن أسعد اليافعي / مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت / لبنان الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

١٣١. مراتب النحويين ، لأبي الطيب عبد الواحد على اللغوي / تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم / مكتبة نهضة مصر ومطبعتها ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .

١٣٢. مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ، لصفي الدين عبد المؤمن البغدادي ، تحقيق / علي محمد البجاوي ، الطبعة الأولي - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

١٣٣. المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، شرحه وضبطه وصححه / محمد أحمد جاد المولي ، على محمد البجاوي ، محمد أبي الفضل إبراهيم / دار إحياء الكتب العربية / على البابي الحلبي ، الطبعة الثانية (بدون تاريخ) .

١٣٤. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، لأحمد بن يحيي بن فضل الله العمري / تحقيق الدكتور محمد سالم بن شديِّد العَوْفي / مطبعة المدني ، الطبعة الأولي ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

١٣٥. مصادر اللغة ، لعبد الحميد الشلقاني / طبعة طرابلس ١٩٧٧م .

١٣٦. معجم الأدباء ، لياقوت بن عبد الله الحموي ، دار المأمون ، بيروت ، (بدون تاريخ) .

١٣٧. معجم البلدان ، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي / دار الكتاب العربي - بيروت (بدون تاريخ) .

١٣٨. معجم المصطلحات النحوية والصرفية : للدكتور محمد سمير اللبدي / مؤسسة الرسالة : ١٤٠٥هـ .

١٣٩. معجم المطبوعات العربية والمعربة ، ليوسف سركيس / مكتبة الثقافة الدينية.

١٤٠. المغني في علم الصرف ، للدكتور / عبد الحميد مصطفى السيد ، الطبعة الأولي ، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان – الأردن ، ١٩٩٨م ١٤١٨هـ .

١٤١. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده / تحقيق كامل بكري ، وعبد الوهاب أبو النور – دار الكتب الحديثة (بدون تاريخ).

١٤٢. المقتضب ، لابن جني / تحقيق الدكتور مازن المبارك / دار بن كثير – دمشق : ١٤٠٨هـ .

١٤٣. المقتضب ، لأبي العباس المبرد / تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة / وزارة الأوقاف المصرية : ١٣٩٩هـ .

١٤٤. الممتع في التصريف ، لابن عصفور الإشبيلي / تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة – الطبعة الثالثة – دار الأفاق الجديدة – بيروت ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م .

١٤٥. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزي ، الطبعة الأولي بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة حيدر أباد الدكن : ١٣٥٧هـ .

١٤٦. المنصف شرح تصريف المازني ، لعثمان بن جني – تحقيق / محمد عبد القادر أحمد عطا / الطبعة الأولي – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٤١٩هـ ١٩٩٩م .

١٤٧. الموجز الحديث في علم الصرف ، لمحمود أحمد ، وعبد المجيد شبانه ، الطبعة الأولي سنة ١٩٧٠م .

١٤٨. الموشح ، لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني – تحقيق / على محمد البجاوي / دار النهضة – مصر ١٩٦٥م .

١٤٩. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لجمال الدين يوسف بن تغري / الطبعة الأولي – مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة : ١٣٤٩هـ – ١٩٣٠م .

١٥٠. نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر الفجالة القاهرة / الطبعة الأولي ١٣٨٦هـ – ١٩٦٧م .

١٥١. نزهة الطرف في علم الصرف ، لأحمد بن محمد الميداني / تحقيق لجنة إحياء التراث العربي / دار الأفاق الجديدة – بيروت ، الطبعة الأولي ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .

١٥٢. نقائض جرير والأخطل : لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي / تعليق أنطوان صالحاني / دار المشرق .

١٥٣. نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ، لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي / تحقيق إبراهيم الإبياري / الطبعة الأولي – الشركة العربية للطباعة والنشر – القاهرة ١٩٥٩م .

١٥٤. النوادر في اللغة ، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري / دار الكتاب العربي – بيروت لبنان – بدون تاريخ .

١٥٥. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادي / طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول سنة ١٩٥١م .

١٥٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال عبد الرحمن السيوطي ، شرح وتحقيق / دكتور عبد العال سالم مكرم / دار البحوث العلمية الكويت ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م .

١٥٧. الوافي بالوفيات ، للصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك / استانبول : مطبعة وزارة المعارف ١٩٤٩م .

١٥٨. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن أبي بكر بن خلكان / دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – الطبعة الأولي ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

١٥٩. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النسابوري / تحقيق الدكتور . مفيد محمد قميحة / دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الأولي ، ١٣٦٦هـ – ١٩٤٧م .

فهرس الموضوعات :

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
شكر وتقدير	ب
مقدمة	ج- و
✓ الفصل الأول : أبو عثمان المازني	
ـ المبحث الأول : حياته وأثاره	١-٧
اسمه وكنيته	١
مولده	١
نشأته	١
شيوخه	٢
تلاميذه	٣
مكانته العلمية	٤
ثناء العلماء عليه	٥
مصنفاته	٦
وفاته	٧
ـ المبحث الثاني : كتابه التصريف	٨-٩
رواة كتاب المازني	٩
✓ الفصل الثاني : أبو الفتح عثمان بن جني	
ـ المبحث الأول : عصر أبي الفتح	١٠-١٥
أ/ الناحية السياسية	١٠
ب/ الناحية الإجتماعية	١٢
ج/ الناحية العلمية	١٣
ـ المبحث الثاني : حياته ونسبه	١٦-٢٠

اسمه ونسبه	١٦
كنيته	١٦
مولده	١٧
نشأته	١٧
شيوخه من العلماء والأعراب	١٩
تلاميذه	٢٢
ثناء العلماء عليه	٢٤
وفاته	٢٦
المبحث الثالث : آثاره	٢٧- ٣٥
المبحث الرابع : كتابه المنصف	٣٦- ٣٨
الفصل الثالث : الصرف	
مدخل	٣٩
تعريف الصرف عند المتقدمين	٤٠
تعريف الصرف عند المتأخرين	٤٢
نشأة الصرف	٤٣
أسباب وضعه	٤٥
أهميته	٤٧
مباحثه	٤٨
الفصل الرابع	
مدخل : أقسام الكلام	٤٩
الأصلي والزائد	٥٠
أنواع الزيادة	٥١
موافقته له في ميزان أشياء	٥٣
موافقته له في القلب المكاني	٥٤
المبحث الأول : المجرد والمزيد من الأسماء والأفعال	٥٦- ٧٠

استدركات ابن جني على المازني	٥٩
مخالفته له في عدد أوزان الاسم الرباعي المجرد	٦٢
استدراكه عليه بالأسماء في أوزان الاسم المجرد الخماسي	٦٥
موافقته له في أوزان الفعل المجرد الثلاثي والرباعي	٦٦
موافقته له في بعض مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي	٦٨
موافقته له في الفرق في المضارع بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول فيما زاد ماضيه عن ثلاثة أحرف	٦٩
المبحث الثاني : الإلحاق	٧١– ٧٨
موافقته له في إلحاق الثلاثي بالرباعي من الأسماء	٧١
موافقته له في إلحاق الثلاثي بالخماسي من الأسماء	٧٢
استدراكه عليه في إلحاق الثلاثي بالخماسي من الأسماء	٧٣
موافقته له في الإلحاق المطرد وغير المطرد في الأسماء والأفعال .	٧٣
موافقته له في الإلحاق المطرد وغير المطرد في الأسماء الأفعال للتدريب	٧٣
موافقته له في إلحاق الرباعي بالخماسي من الأسماء	٧٥
موافقته في إلحاق الثلاثي بالرباعي من الأفعال بالواو والياء	٧٥
موافقته في إلحاق الثلاثي بالرباعي من الأفعال بتكرير اللام	٧٧
موافقته في إلحاق الثلاثي من الأفعال بالرباعي المزيد	٧٧
المبحث الثالث: همزة الوصل	٧٩– ٩٥
تعريفها، معرفتها ، حركتها ، أحكامها	٧٩
العلة التي لها سكنت أوائل الأفعال والأسماء حتى احتيج إلي همزة الوصل	٨١
استدراكه عليه بدخول همزة الوصل على فعل الأمر	٨١
استدراكه عليه بالأسماء العشرة المبدوءة بهمزة الوصل	٨٢
استدراكه عليه بدخول همزة الوصل على مصادر الأفعال التي في	

أوائلها همزة الوصل	٨٧
استدراكه عليه بدخول همزة الوصل على الحروف	٨٧
موافقته له في دخول همزة الوصل علي الفعل الماضي	٨٩
مخالفته له في تشبيه افعلّ وافعالّ بافتعل واستفعل	٩٤
المبحث الرابع : حروف الزيادة	٩٦- ١١٧
موافقته له في زيادة الهمزة التي في أول الكلمة	٩٦
موافقته له في كون الهمزة غير أول لا تجعل زائدة إلا بثبت	٩٧
موافقته له في أصالة الهمزة التي في أول الكلمة	٩٩
موافقته له في زيادة الياء التي في أول الكلمة وحشوها	١٠٠
موافقته له في أصالة ياء يستعور	١٠٠
موافقته له في زيادة الياء والألف في يَهْيَرى	١٠١
موافقته له في زيادة الواو	١٠١
موافقته له في مواضع زيادة الألف وإبدالها	١٠٢
استدراكه عليه في مواضع أصالة الألف	١٠٣
موافقته له في زيادة ألف فيفاء	١٠٤
موافقته له في زيادة الألف والنون في آخر الكلمة	١٠٤
موافقته له في زيادة الميم أولاً وآخراً	١٠٥
موافقته له في أصالة الميم في مَعَد ، ومِعْزَي ، ومَهْدَد ، ومَنْجَنُون ، ومَنْجَنِيق	١٠٦
مخالفته له في أصالة الميم في دلإمص	١٠٨
موافقته له في كون النون والتاء في أول الكلمة لا تعدان زائدتين إلا بثبت	١٠٩
موافقته له في زيادة النون والتاء في أول الكلمة	١١٠
موافقته له في زيادة التاء آخراً	١١٠
موافقته له في زيادة النون حشواً	١١١

موافقته له في زيادة النون في فِرْسِن	١١٢
مخالفته له في زيادة النون في ضَيْفَن	١١٢
موافقته له في زيادة اللام	١١٣
استدراكه عليه في زيادة اللام	١١٣
أمهات الزوائد	١١٤
موافقته له فيما تعرف به حروف الزيادة .	١١٦
موافقته له في زيادة العين في فعَّل ، واللام في مُحْمَرّ	١١٦
موافقته له في كون الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة إلا إذا كانت مشتقة	١١٧
المبحث الخامس : المعتل	١١٨ -- ١٦٤
موافقته له في حذف فاء المثال الواوي عند مضارعه ومصدره	١١٨
موافقته له في إبدال واو المثال همزة جوازاً	١٢٢
موافقته له في إعلال عين الأجوف	١٢٨
بناء الفعل الماضي الأجوف للمجهول	١٣٩
موافقته له في المواضع التي تصح فيها عين الماضي الأجوف	١٤١
إعلال ما زاد عن الثلاثة من الفعل الأجوف	١٤٤
موافقته له في إعلال الاسم الثلاثي الأجوف وتصحيحه	١٤٥
موافقته له فيما صحَّ لسكون ما قبله أو لسكون ما بعده أو لسكون ما قبله وما بعده من الأسماء	١٤٩
موافقته له في تصحيح فعل التعجب بصيغتيه	١٥٠
إعلال ما زاد عن الثلاثة من الاسم الأجوف	١٥٠
موافقته له في الناقص	١٥٦
بناء الناقص للمجهول	١٥٦
إسناد الناقص إلى الضمائر	١٥٨
موافقته له في اللفيف	١٥٩

اللفيف المفروق	١٦٠
اللفيف المقرون	١٦٠
مخالفته له في إظهار تحية	١٦٥
موافقته له في أفعل من أممت وترجيح قول أبي الحسن	١٦٦
المصادر والمشتقات	١٦٨
موافقته له في المصدر من احوويت واحواويت من الحوة	١٦٨
موافقته له في مجيء اسم الفاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام	١٦٩
مخالفته له في ترجيح قول النحويين دون الخليل في عدم قلب اسم الفاعل إذا جاء من فعل أجوف مهموز الآخر	١٦٩
إعلال اسم الفاعل من قام وباع ونحوهما	١٧٠
إعلال اسم المفعول من نحو قيل وبيع	١٧٢
موافقته له في قلب الواو والياء همزة	١٧٩
قلب الهمزة ياء	١٨٦
موافقته له في إبدال الهمزة ألفاً	١٨٩
موافقته له فيما تَغلب فيه الواو ياء	١٩٠
موافقته له فيما تقلبُ فيه الياء واواً	٢٠٣
مخالفته له في أصل حيوان وحيوة	٢٠٤
موافقته له في إبدال تاء الإفتعال وما تصرف منها	٢٠٦
موافقته له في الإدغام وعدمه	٢١١
موافقته له في الضرورات الشعرية	٢١٤
خاتمة البحث	٢١٩
إقتراحات	٢٢٢
فهارس	
فهرس الآيات القرآنية	٢٢٣
فهرس الأحاديث النبوية	٢٢٥

فهرس الأشعار	٢٢٦
فهرس الأرجاز	٢٣٣
فهرس المصادر والمراجع	٢٣٧
فهرس الموضوعات	٢٥١